

NYU BOBST LIBRARY



3 1142 04175574 8



New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

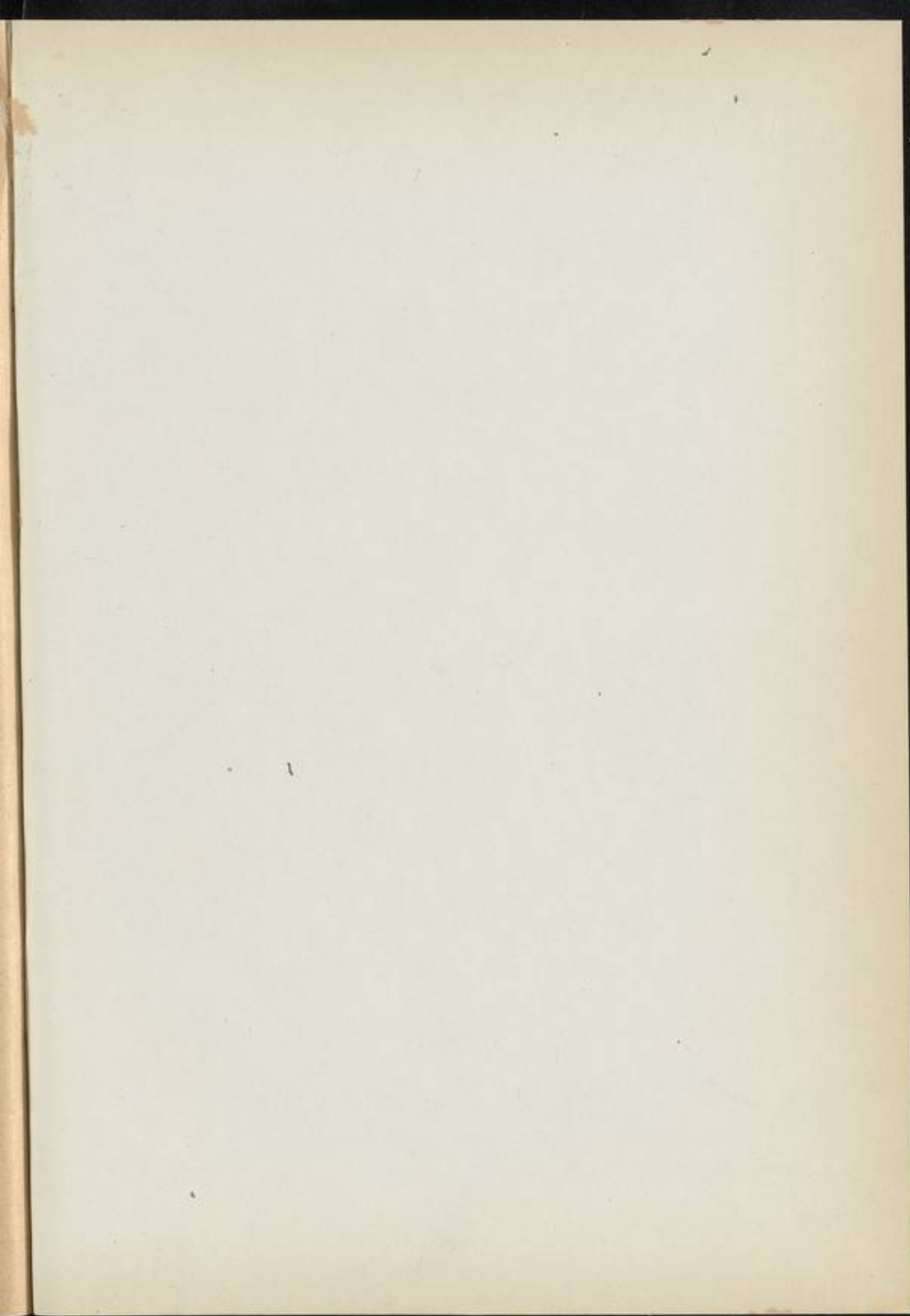
DUE DATE

DUE DATE

* ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL *

106386

LB06/04/253-102



كتاب
في التاريخ
القديم

قضية ليبيا

بقلم

محمود الشنيطي

١٩٥١

ملتزمة النشر والطبع

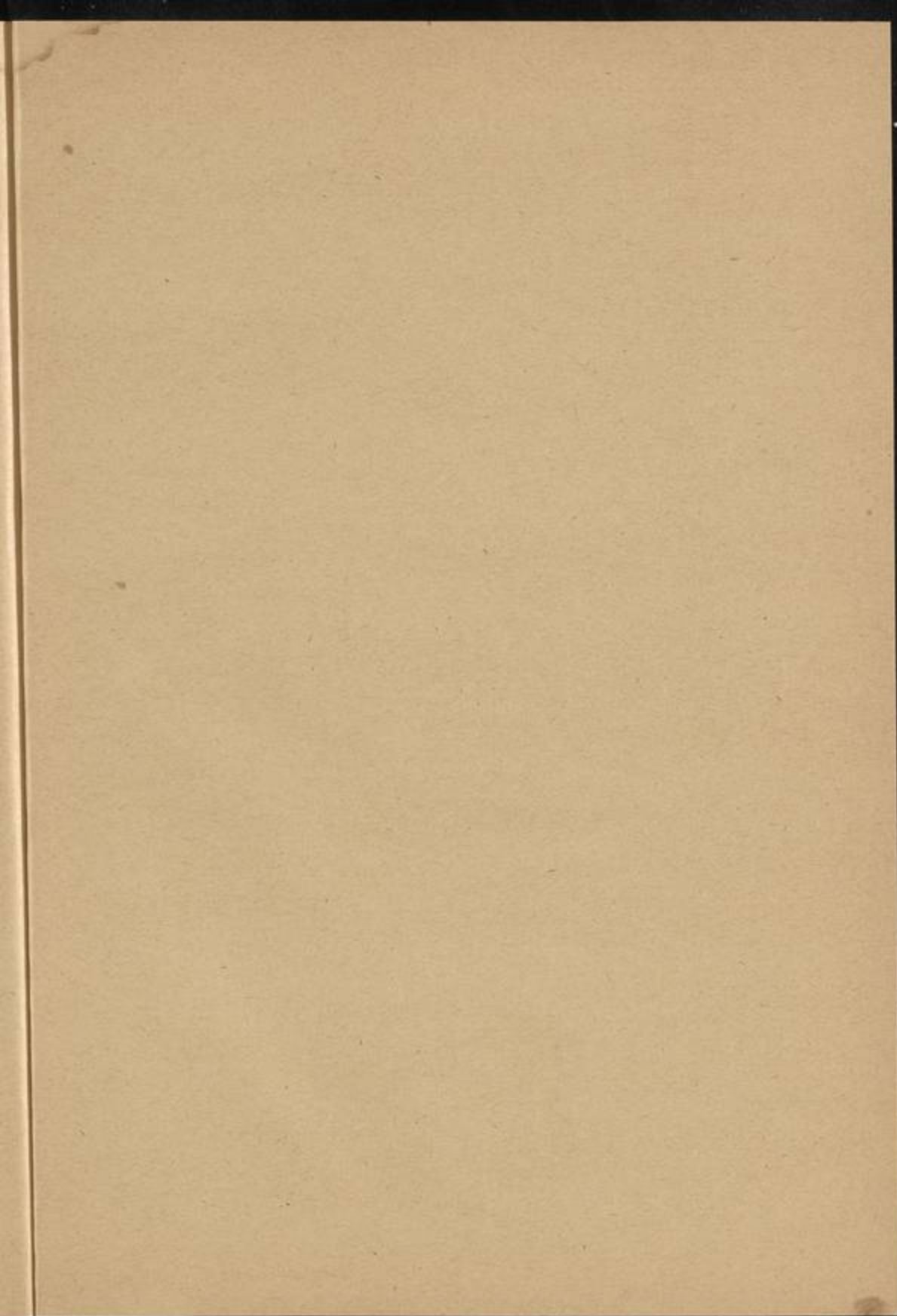
مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي، القاهرة

DT
235
.55
1951

الأهداء

الى العاملين في سبيل وحدة ليبيا واستقلالها



تصدير

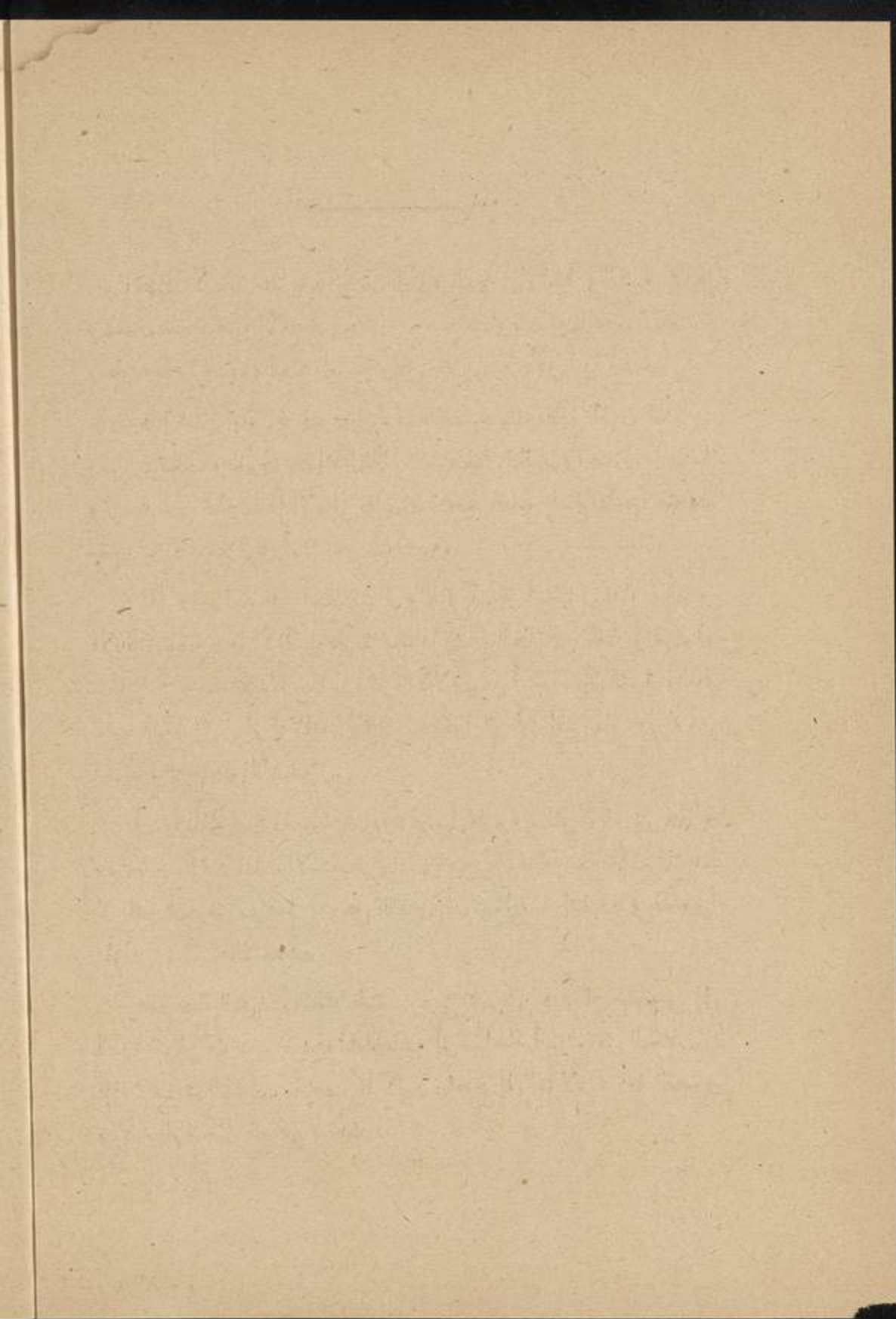
اتجهت الأنظار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ليبيا والقضية الليبية وشغلت هذه القضية الأذهان فكانت موضع مساومات بين الدول الكبرى ومثار لطفة وترقب في البلاد العربية ومحل خلاف بين أهل ليبيا أنفسهم .

وهذا كتاب حاولت فيه دراسة هذه القضية منذ مطلع القرن العشرين وسأرت تقلب مصائرنا بين إهمال الأتراك وطغيان الطليان واحتلال بريطانيا وفرنسا حتى تفتحت لها الآمال فقررت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منح ليبيا الاستقلال في أول يناير سنة ١٩٥٢ .

وإذا كانت ليبيا قد راعت الشرق والعالم ببسالة أبنائها في مقاومة الغزو الإيطالي وانتزعت الإعجاب بحركة شهيدها الشيخ البطل عمر المختار ولقيت في سبيل الحرية فناء نصف سكانها وهجرة الآلاف من أبنائها ، فإن الشرق والعالم ليتجه اليوم إلى أبناء أولئك الأجداد ليحققوا للوطن الليبي مايرجى له من الحرية والوحدة والاستقلال .

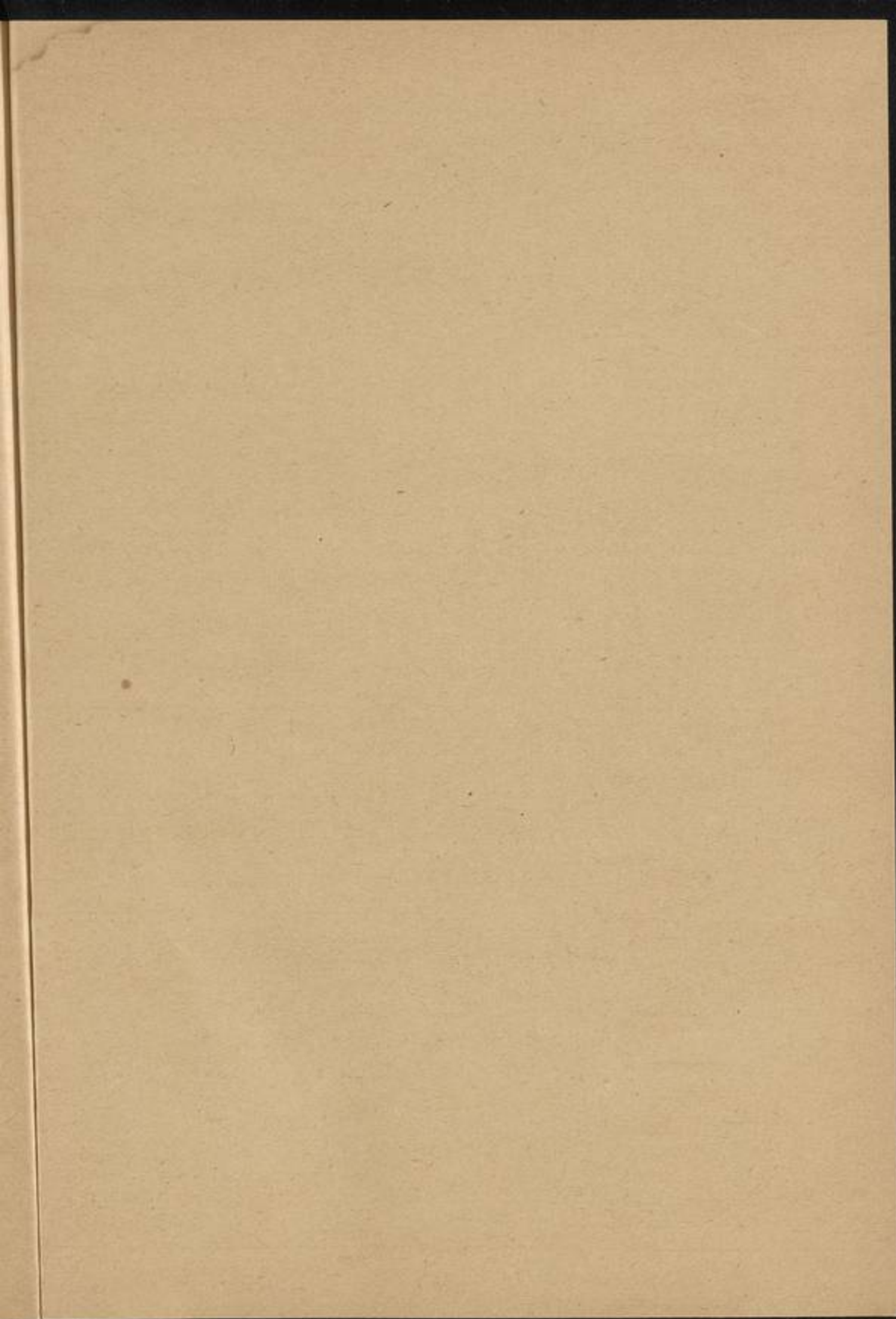
أن ليبيا الموحدة المستقلة ضرورة تحتمها ظروف الشرق العربي الحالية ودعامة من أهم دعائم الاستقرار والأمن فيه ، وقرار هيئة الأمم المتحدة لا يعدو أن يكون وعدا ، وعلى الليبيين أن يتكاتفوا لتنفيذه ويفضحوا المؤامرات التي تحاك لتبديده .

هذه خطة الكتاب وتلك غايته ، وبقي في عنق دين لمن سبقوني إلى الكتابة ولمن عاونوني بتقديم المعلومات أو مراجعة أجزاء من الكتاب ؛ فإذا كان في الكتاب ما يحمد فأكثره راجع إلى هؤلاء ، أما القصور والأخطاء فبعتها تقع على وحدي .



فهرست

صفحات	تصديـر
١٨ - ١	تمهيد
١	١ - أهمية قضية ليبيا
٣	٢ - البلاد الليبية
١٦	٣ - مراحل قضية ليبيا الحديثة
٦٣ - ١٩	الباب الأول : «الحكم التركي والغزو الايطالى»
١٩	الفصل الأول «الحكم التركي»
٣٣	الفصل الثانى «السنوسية»
٤٣	الفصل الثالث «الغزو الايطالى»
١٥٤ - ٦٤	الباب الثانى : «كفاح ليبيا بين الحربين»
٦٤	الفصل الأول «بدء المقاومة»
٨٠	الفصل الثانى «المفاوضات»
٩٩	الفصل الثالث «استمرار المقاومة - عمر المختار»
١٢٧	الفصل الرابع «الاستعمار الايطالى»
١٥٥	الباب الثالث : «ليبيا فى مفترق الطرق»
١٥٥	الفصل الأول «الليبيون والحرب العالمية الثانية»
١٧٥	الفصل الثانى «الاحتلال البريطانى والفرنسى»
١٩٣	الفصل الثالث «قضية ليبيا فى الميدان الدولى»
٢٥٢	الفصل الرابع «تجدد الكفاح الوطنى فى طرابلس»
٢٩٦	الفصل الخامس «قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٥١»
	«الموقف الآن»
بآخر الكتاب	ختام : خريطة ليبيا



تمهيد

ليبيا والقضية الليبية

(١)

أهمية قضية ليبيا

تعتبر قضية ليبيا من أهم القضايا الدولية في هذه الأيام . ويرى المتابع لأدوارها في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ انتقلت إلى المحافل الدولية أن قضية هذا القطر قد أصبحت مظهرا من مظاهر تسكتل الدول الغربية ورغبتها في السيطرة على النقط الاستراتيجية في الشرق الأوسط واستعمالها لأغراضها الحربية ، ويرى أنها في عين الوقت مظهر من مظاهر النزاع بين هذه الدول نفسها يريد كل منها أن يستأثر فيها بالنفوذ أو يكون له من ذلك نصيب . فبريطانيا تسعى إلى السيطرة على برقه وإيطاليا تنو إلى طرابلس وفرنسا قد وضعت يدها على فزان ووقفت أمريكا من وراء هذه الدول جميعا تؤكد حاجتها إلى القواعد الاستراتيجية وتأمين مصالحها البترولية خاصة وتلوح ببرنامج النقطة الرابعة . وقد تطورت سياسة هذه الدول منذ عام ١٩٤٥ بين سافرة وخافية حتى أتته هيئة الأمم إلى إقرار مبدأ أستقلال ليبيا في عام ١٩٥٢ وتعيين مندوب لها يعاونه مجلس أستشارى في فترة الانتقال . ولكن هذا القرار لايلغى الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية ولايسمح للمندوب أو للمجلس الأستشارى بالتدخل في شئونهما .

وإلى جانب هذا الوجه من المشكلة نجد لها وجها آخر هو أن هذه الدول قد بدأت تساوم لتنفيذ أغراضها وتحاول أن توهم الناس في ليبيا وفي الخارج بأنها ماضية في منح هذه البلاد استقلالها ، ولكنه استقلال ذاتي في كنف الرعاية الأوروبية .

والوجه الثالث للقضية أننا نجد في ليبيا شعباً قد بدأ مرحلة جديدة من مراحل كفاحه الطويل المرير في سبيل المطالبة بحقوقه المشروعة في الوحدة والاستقلال . ولكن هذه الحركة لازالت في مهدها وهي معرضة للتميع نتيجة الضغط الخارجي والمساومات في الداخل .

ثم أن الوضع في ليبيا يتصل اتصالاً وثيقاً باستقرار ما اصطاح على تسميته الشرق الأوسط ، وهو من اقضاء إلى اقضاء منطقة يشيع فيها الوعي الوطني والرغبة المتوثبة إلى استكمال حقوقه . ولاشك أن هذا الجانب من القضية الليبية يهم أبناء الشرق الأوسط جميعاً على السواء .

وقضية ليبيا أخيراً تتصل اتصالاً وثيقاً بسلامة الوطن المصري فإن بيننا وبين ليبيا حدوداً مشتركة تتحكم فينا من جهة الغرب وقد كابدنا أثر ذلك في الحرب العالمية الأخيرة . إذ لم تعد الصحراء الفاصلة بيننا حاجزاً يعوق الغزو .

(٢)

البلاد الليبية

تمتد ليبيا مسافة ١٩٠٠ ك . م تقريبا على الساحل الأفريقي الشمالى بين رأس أغادير وهى نقطة الحدود فى تونس غربا ، وبين بنى الرملة الواقعة شمال غرب السلوم المصرية بعشرة كيلو مترات تقريبا شرقا ، أى بين خطى طول ٩ إلى ٢٥ شرقا تقريبا .

وأقصى نقطة فى الشمال توازى خط عرض ٣٣ شمالا تقريبا ، وقدامتدت الأراضى جنوبا فى أثناء الاحتلال الإيطالى إلى مسافة بعيدة فى ١٩٣٠ - ١٩٣١ بناء على اتفاق مع فرنسا فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ نتيجة معاهدة سنة ١٩١٥ وأصبحت الحدود الغربية تمتد منحنية من غرب غدامس الى جنوب تمو ويدخل فيها غات . وبناء على الاتفاق مع فرنسا فى ١٩٣٥ يسير خط الحدود الجنوبى مع أفريقيا الغربية الفرنسية على خط من تمو إلى نقطة تقاطع خط طول ٢٤ شرقا مع خط عرض ٤٥° ١٨ شمالا .

ويلاحظ أن هذه الحدود اصطناعية لم يتوفر لها من المظاهر الطبيعية ما يميزها ولذلك فهى غير ظاهرة للعيان ، كثيرا ما تعبرها القبائل ويحدث الاحتكاك بين دوريات الحدود . وكثيرا ما كانت محل مساومة وتغيير فى صالح الأقوى كما حدث لاطاليا الفاشستية حين عدلت الحدود الشرقية فاستولت على الجغبوب فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ من حكومة زيور باشا وضمنت إقليم تبسى سنة ١٩٣٥ حين كان لافال وزيرا لخارجية فرنسا .

ويختلف تقدير مساحة ليبيا نتيجة تعديل الحدود وتقدر الآن بحوالى ٦٧٩٣٥٨ ميلا مربعا أى مايقرب من مساحة الهند . على أن هذه المساحة الشاسعة صحارى لا يصلح للزراعة منها الا ١٧٢٣١ ميلا مربعا .

ويربو عدد السكان الآن على المليون النسمة ، وقد ورد في آخر احصاء في ١٢ / ٣١ / ١٩٣٨ أن عددهم ٨٨٨٤٠١ منهم ١٨٩٠٩٨ ايطالى ، ٦٠٧٨ أوربى أما الأهالى فبلغوا ٧٩٣٢٥٥ منهم ١٧٩ ٧٦٣ مسلم .

ويرجع سكان ليبيا إلى عنصرين أساسيين : البربر (حاميون) والعرب (ساميون) . والبربر هم سكان ليبيا الأصليون وقد ورد ذكرهم في التاريخ لأول مرة في السكتابات المصرية القديمة التى تدل صورها وتمثيلها على أن الليبيين جنس أبيض ذو سمات حادة خفيف الشعر أزرق العينين وتظهر هذه الخصائص الآن لدى التوارق . وينتشر البربر فى شمال أفريقيا وأن اختلطوا فى الشمال والشرق بالعرب وفى الجنوب بالزنج . ويسود بينهم المذهب الأباضى .

وقد دخل العرب ليبيا منذ الفتح فى القرن السابع الميلادى ثم فى القرن الحادى عشر حين اجتاحت البلاد قبائل بنى هلال قد سيطر العرب على المناطق الساحلية وقلبا توغلوا فى الداخل . وقد امتزجوا بالسكان الأصليين وخاصة كلما اتجهنا غربا .

وغالبية العرب بدو رعاة يعيشون فى الخيام وقد يعملون فى الزراعة وينزلون فى مواسم التمر بالواحات . أما البربر فأميل إلى الاستقرار والزراعة ويعيشون فى بيوت مستقرة قد تنحت أحيانا تحت الأرض على أن من البربر قبائل كالتوارق والتبو بادية ، وللبربر لهجاتهم الخاصة وأن أخذت العزبية تشيع بينهم بعد اعتناقهم الإسلام .

ويسكن برقة قبائل عربية فى الساحل أما فى الواحات الجنوبية فتوجد قبيلة التبو الذين انتشروا من وطنهم فى تبسى وكانوا وحدهم سكان الكفرة قبل مجئ السنوسية .

أما فى طرابلس فتسكن القبائل العربية الساحل وقد انحاز البربر إلى الجبل

حول ترهونة ونالوت ويسكن حول غد امس التوارق وهم أنقى عناصر البربر
وفي فزان قبائل عربية وان كانت غير مستقرة تنزل بها في مواسم الحر أما سكانها
المقيمون فبربر امتزجوا إلى حد كبير بالزنوج .

وينسب عرب ليبيا إلى بني سليم وهم بطن من بني هلال وتقسم سليم إلى
فخذين كبيرين : الكعوب وأبو الليل : أما الكعوب فيسكنون بين قصر سرت
شرقاً إلى حدود تونس . ومنها قبائل المحاميد وترهونة وأولاد سليمان والرلة
وقبائل أخرى صغيرة ، بعضها سكن مدن السواحل وبعضها اندمج في هذه
القبائل الكبيرة . وأما أبو الليل فهؤلاء المسمون الآن بالسعادي ويسكنون
من قصر سرت إلى السلوم ومنهم البراغيث والعقاقة ومن البراغيث الحراشي
وهم خمس قبائل البراعصة والعبيدات والدرسة والحاسة وأولادفايد . والبراغيث
منهم في طرابلس الجبارنه أو أولاد جبريل ومنهم العواقير والمغاربة
والعبيد والعرفاء .

ومن طوائف السكان الخليقة بالاعتبار : أ - قبائل الشرفاء وينزلون في
ودان وواحة الجفرة ومنطقة مسلاتة وعلى الساحل قرب طرابلس والخمس .
ب - المرابطون وينسبون إلى أولياء صالحين وهم نفوذ ديني وسياسي كبير
بين القبائل المجاورة لهم ، وللرابطين في برقة مركز خاص فهم ليسوا بقبائل مستقلة
بل بطون لا تملك أرضاً يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على السعادي أو ملاك
الأرض في مقابل ضريبة يدفعونها ج - القولوغلية وهم أنسال من تزواج الموظفين
والجند الأتراك مع السكان الأصليين وتوجد منهم جماعات كبيرة في طرابلس
والزاوية والخمس وزليطن ومصرطة وقد يبلغ عددهم ٤٥٠٠٠ نسمة .
د - اليهود وهم عنصر من أقدم العناصر في المدن الساحلية ويندر وجودهم في
الداخل وربما كان بعضهم من نسل اليهود الذين عاشوا في ليبيا في العصر اليوناني
الروماني كما أن هنالك يهوداً من أصل أسباني . هـ - الزنوج وهم قسم هام من

سكان ليبيا فقد كانوا يجلبون منذ أزمان سحيقة من وسط القارة الى الشاطئ الشمالي وقد كان منهم العبيد في المنازل ويسكنون في قرى من الأخصاص خاصة بهم خارج المدن ويكثر متزاجهم بالسكان كلما اتجهنا جنوبا . وأكثر زواج ليبيا من الوجنقات وبرقو ووداي ومناطق التبو في أقصى الجنوب .

o o o

ويمكن أن نقسم ليبيا الى ستة أقاليم طبيعية متميزة : ثلاثة منها على الساحل وثلاثة في الداخل . فعلى الساحل مناطق طرابلس ثم منطقة خليج سرت ثم برقة : وفي الداخل صحراء الحمارة وبها واحة غدامس ومنخفض فزان وعاصمته مرزق وواحات الكفرة الخمس . وزى أن إقليم خليج سرت وطرابلس والحمارة وفزان تسكون ولاية طرابلس ، وبرقة والكفرة تسكون ولاية برقة .

١ - وإذا بدأنا بطرابلس وجدنا على الساحل منطقة من الكشيان الرملية يتراوح ارتفاعها بين ٣٠ - ١٠٠ قدم وعرضها من ٣٠٠ - ٧٠٠ ياردة . وبلى هذه الكشيان ملاحات وأراض سبخة وسلسلة متقطعة من الواحات هي أهم مناطق الاستيطان وأخصب أراضي طرابلس . وأهم هذه الواحات من حدود تونس زوارة وبوجميلة والزاوية وجدآيم ولماية وصياد وزنور والمنشية وفيها طرابلس ثم تاورغاه وزليطن ومصراته .

وبلى هذا السهل الساحلي هضبة من حجر الجير ترتفع إلى ٢٨٠٠ قدم في قمة تسكوك في جبل غريان وتمتد بها سلسلة من أربعة جبال هي من الغرب جبل نفوسة وجبل يفرين وجبل غريان وجبل ترهونة ، تفصل بينها وديان كثيرة لايجرى فيها الماء إلا شتاء .

وتنحدر الهضبة ببطء نحو الداخل بسهل منبسط حجري قاحل مساحته حوالي ٤٠٠٠٠ ميل مربع يعرف بصحراء الحمارة في جنوب غرب طرابلس

وتقع فيها واحة غدامس قرب حدود تونس ، وهي على طريق القوافل بين تونس وطرابلس وفزان وبحيرة تشاد . الخ .

ويبدو أن الجزء الأوسط من الهضبة كانت تجرى فيه أنهار تصب شرقا في خليج سرت وتحمل الماء من جنوبي جبل غريان . وتنتهي الهضبة في أقصى الجنوب بكثبان رملية ثم تعود وترتفع مرة أخرى سلسلة من الجبال هي الحد الجنوبي لصحراء الحماره وأهمها الجبال السوداء التي يعبرها الطريق المباشر من طرابلس إلى مرزق .

ثم يأتي بعد ذلك منخفض الفزان ثم ترتفع الأرض مرة أخرى عند جبل تمو إلى هضبة الصحراء . وفي حوض فزان نجد الواحات الهامة مرزق وقطرون وتجري ويبدو أنها تقع فيما كان قديما وديان أنهار تصب في الشمال الشرقي بخليج سرت .

ب - ونجد في برقة سهلا ساحليا يبلغ أقصى اتساعه عند بنغازي فيكون ٣٠ ميلا ثم يأخذ في التضائل فيكون عند دريانه تسعة أميال ، ثم تقترب الهضبة من الساحل حتى لا يبقى من السهل الساحلي الا نصف ميل عند طليثا ثم ينمحي أو يبقى منه بقع صغيرة متفرقة عند مرسى سوسة . ويتسع عند درنة ثم يزول إلى الشرق .

وبلى هذا السهل الساحلي الضيق هضبة من حجر الجير هي هضبة برقة ويبلغ ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم . ويمكن أن يقسم إلى قسمين : غربي من بنغازي إلى يمه وشرقي من يمه إلى السلوم . ويلاحظ أن الغربي أكثر ارتفاعا . ويتدرج الارتفاع فتكون هناك مساحات مستوية تسقيها الينابيع المنحدرة من القمم العالمية .

وتنحدر الهضبة في الجنوب انحدارا رقيقا حتى تنتهي إلى الصحراء دون أن يمكن الفصل بينهما ، وتكثر الوديان الجافة التي نجد في وهادها مجموعة

واحات الكفرة ، وهي واحات خمس في جنوب برقة هي كباو وبسيمة وتازريو وزينغن وأرهنبا .

وتنقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم نباتية من البحر الأبيض إلى الداخل :

١ - إقليم البحر الأبيض - ٢ - شبه الصحراء - ٣ - الصحراء .

١ - إقليم البحر الأبيض وهو سهل زراعى يمكن تقسيمه إلى : (أ) الواحات على طول الساحل وهي أغنى الواحات في شمال أفريقيا وينمو فيها النخيل والزيتون والبرتقال ونباتات البحر الأبيض : ب) منطقة الأستبس وتصلح لزراعة الحبوب والقمح والشعير والمراعى ، وفي هذه المنطقة وحدها كان أغلب انتشار الاستعمار الإيطالى ، وفيها الزيتون واللوز والعنب والبرتقال والتوت . الخ : ج) السكشبان وفيها تزرع أشجار الموز والصنوبر والطلح . د) منطقة الجبل وفيها الزيتون والتين والسكرم وأشجار فواكه أخرى وهي تنحدر إلى الشرق بتلال سلاطة الخصبه .

وتنمو في المنطقة شبه الصحراوية نبات الحلفا أما المنطقة الصحراوية فجرداء الا من الواحات الخصبه التي يكثر فيها النخيل .

وليبيا بلاد فقيرة في ثروتها الطبيعية ، تستعمل في زراعتها الأدوات البدائية وتعتمد اعتمادا تاما على المطر الذى يزيد نسيبا على الساحل وإلى الغرب فهو في مدينة طرابلس حوالى تسع بوصات وفي بنغازى حوالى خمس بوصات . وفي ليبيا حوالى ٣ مليون نخلة ، منها ٢ مليون في طرابلس وفران و ١/٤ مليون في برقة .

وأهم المحصولات الشعير الذى يعطى في السنوات العادية عشرة اضعاف البذور وفي سنوات الخصب من عشرين إلى ثلاثين ضعفاً أو تزيد وتتم سنوات القمح

كل خمس سنوات أوست تقريبا وكان آخرها عام ١٩٤٧ وليست لدينا سوى احصائيات قديمة^(١) فقد صدر من بنغازي في ١٩٠٥ ما بلغ ١١٦ ألف طن من الشعير ٨٠ ألف منه إلى إنجلترا ، وفي عام ١٣/١٤ بلغ محصول الشعير ٣٤١٤٠ طن والقمح ٣٠٠٠ طن وزيت الزيتون الذي كان أهم محصول في ليبيا أيام الرومان بلغ في ١٩٤١ - ٢٥٠٠ طن مئري ثم التبغ الذي كانت تحتكره الدولة العثمانية ثم احتكرته السلطات الإيطالية وتوسعت في زراعته ، ويضاف إلى ذلك الزراعات المختلفة لنباتات البحر الأبيض كالمواخ والخروع والحناء والخضر وخاصة الحلفاء التي تنبت في منطقة الخمس أو تنمو برية وتصدر إلى الخارج وخاصة إلى إنجلترا وفرنسا وتستخرج منها مادة السيلولوز لصناعة الورق. أما الثروة الحيوانية فيلاحظ من الاحصائيات المتفاوتة أنها تتناقص ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الأحوال في البلاد وتشريد أهلها ، وآخر تقدير للثروة الحيوانية عام ١٩٣٨ كما يلي :

٨٩.٣٢٣ - ٧٢٦.٠٠٦ ما عز - ٦٩٦٧٠ ماشية - ٩١٠٠٠٠ جمل - ٥٥٦٧٩٠ حمارا
وحصانا وبغلا - ٢٠٥٧ خنزيرا .

ومن أهم موارد الثروة الحيوانية سمك التونة ، فقد صيد منه ٩٢٧٢ طنا عام ١٩٣٨ والأسفنج وهو من أجود أنواعه في العالم ، ويقوم باخراجه غواصون من اليونان والطلينان وتنتج ليبيا ١/٥ انتاج البحر الأبيض تقريبا ، فقد صيد في عام ١٩٣٨ ما وزنه ٩٦٩٣٧ كجم وكانت تحتكره الحكومة الإيطالية .

أما عن الثروة المعدنية فأهم ما يستغل منها الآن الملح وقد استخرج منه في عام ١٩٣٨ ما بلغ ٣٦٩٠٥ طن صدر منها ١٦٢٩٠ طنا . ولا يعرف بعد

(١) جاء في تقرير لجنة التحقيق كمية الانتاج الزراعي لطرابلس سنة ١٩٤٤ كالآتي : -
شعير ١٢٥٠٠٠٠ طن قيمتها ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
قمح ١٣٠٠٠ طن * ٢٧٣٠٠٠ *
زيتون ٣٣٠٠٠٠ طن * ٥١٠٠٠٠٠ * (س ٢٥ من الترجمة العربية)

ذلك من المعادن ذات القيمة الاقتصادية الا القسفات والنترات . على أن هذا الحقل لا يزال مجهولا .

وليس للصناعة حتى الآن دور أساسى فى ليبيا فالصناعات القائمة بدائية يقوم بها عمال حرفيون لسد الحاجات المحلية . فهناك صناعات الغزل اليدوى للصوف أو القطن وصناعة السجاد والحصر وخاصة فى مصراته ، وغزل الحرير وتنظيفه ونظير المخمل والحرير بأسلاك الفضة وصياغة الذهب ويقوم بها اليهود خاصة ، وتنظيف ريش النعام وبعض صناعات العاج^(١) .

وقد حاول بنك روما قبل ١٩١٣ تمويل بعض الصناعات فأُنشئ مطحن للدقيق ومعصرة للزيوت واتسع ذلك بعد الفتح الايطالى وكثرت الأموال المستخدمة فى الصناعات فأُنشئت الورش والمناشير السكر بائية ومكابس الحلفا ويلاحظ أن أكثر العمال فى هذه المصانع من الايطاليين .

اشتهرت ليبيا بأنها منفذ وسط أفريقيا إلى البحر ، واشتهر الليبيون فى القديم بالتجارة بين الساحل الأفريقى ووسط القارة يحملون من المتاجر الأوروبية المصنوعات القطنية والشاى والبن والسكر والمرايا والصبغات وورق اللف للكتابة ، ويعودون بريش النعام والعاج والجلود . وتسير القوافل فى طرق للقوافل مطروقة . وقد قدرت التجارة مع الجنوب أو آخر ١٨٨٠ م بمبلغ ٤٥٥٠٠٠٠٠ فرنك . ثم أخذت هذه التجارة تضمحل لسبيين :

١ - احتلال الفرنسيين تمبكتو فى ١٨٩٤ وهى المركز العظيم للتبادل بين شمال أفريقيا والمناطق الغنية جنوب النيجر .

(١) جاء فى تقرير لجنة التحقيق س ٣٠ : « لا يوجد صناعة هامة فى البلاد ولكن صناعة التبغ والكحول وتجفيف الأسماك واستخراج الملح وصناعة الخمر وعمل الورق كان لها أهمية عملية وبعد الاحتلال البريطانى وجدت صناعة الصابون حيث يوجد الآن ٢٧ مصنع صابون وكذلك صناعة مختلف انواع المشروبات الروحية . »

٢ - تقدم المواصلات في نيجريا فالبضائع التي تصل إلى كانوا تحمل بالسكك الحديدية إلى لاجوس ومنها إلى ليفربول . وقد تحولت المواصلات في السودان الفرنسي في الأغلب إلى هذا الطريق . ولما نجحت إيطاليا في امتلاك فزان أنعش ذلك طرق القوافل وخاصة مع برقو فأصبحت تأتي تجارتها إلى طرابلس عن طريق مرزق وغدامس .

ولما اشتد الكفاح بين الإيطاليين والليبيين واضطرت الأحوال انقطعت الصلة بين المنطقة الساحلية المحتملة وبين الداخل ، وتدهورت تبعاً لذلك التجارة مع الجنوب .

وأهم طرق القوافل الآن طريقان ١- من بنغازى - جالو - كفرة - بشارة - سرا - برقو - إلى ودای ٢ - من طرابلس - جفرة - مرزق - قطرون - تمو - بلبا - كاتم - إلى بحيرة تشاد .

هذا عدا طرق كثيرة تربط بين نواحي ليبيا . وأما طرق الانصال الأخرى بين نواحي البلاد فقليلة . هناك حوالي ٢٤٢ ميلاً من السكك الحديدية من الخطوط الضيقة التي تربط بعض المدن و ٣٥٤٤ ميل من طرق العربات و ٢٧٥٦ ك . م من خطوط التلغراف و ٧٩٣٤ ك . م من خطوط التليفون . وتتصل مدينة طرابلس بمالطة وسيرا كيوز بالتلغراف وبخطوط أرضية مع بيخاردين في تونس وبمحطة لاسلكية مع روما .

* * *

وعلاقات ليبيا التجارية واسعة فهي تصدر الماشية إلى مصر ومالطة والجلود إلى صقلية وفرنسا وإنجلترا وأمريكا والصوف إلى مرسليليا والحلفا والأسفنج والشعير إلى إنجلترا وإيطاليا وهولندا . وقد كانت بريطانيا تحتكر تجارة ليبيا ثم احتلت إيطاليا هذه المكانة بعد الاحتلال ويبدو أن بريطانيا عادت مرة أخرى فأصبحت لها المكانة الأولى في تجارة ليبيا . وقد قدرت صادرات ليبيا

في ١٩٢٩ بـ ٥٠٠.٠٠٠ ليرة وقدرت في ١٩٤٨ بـ ١٠.٨٩٦١٥٤٥ ويلاحظ أن قيمة الليرة انخفضت بعد الحرب إلى أكثر من العشر. ومن هذه الصادرات نرى الصادرات مع بريطانيا كالتالي:

في ١٩٣٨	٧١٢٦ جنيتها
١٩٤٦	٦٢٠٠.١ جنيتها
١٩٤٧	٢٤٧٥٧٠ جنيتها

على أن واردات ليبيا كانت دائما أكبر من صادراتها، فقد قدرت في سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣١٥٠٠٠٠ ليرة، وفي سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٨٨٢٠٥٧٥٣٢ ليرة وكانت وارداتها من بريطانيا كالتالي:

في ١٩٣٨	—	١٤٥٢٧٨ جنيتها
في ١٩٤٦	—	٢٥٢٥٣٨٨ جنيتها
في ١٩٤٧	—	٤٣٤٥٤٤٨ جنيتها

وأهم الواردات المصنوعات القطنية والحديد والصلب والسكر والفحم.

أما ميزانية ليبيا في العهد التركي فكانت تأتي من مصادر ثلاثة: ١ - ضريبة الوركو ٢ - ضريبة الجمر والميناء والبريد والبرق ٣ - ضريبة الاحتكارات، وقد بلغت إيرادات طرابلس عام ١٩٠٨ منها على التوالي: ١٦٠.٠٤٠ ل. ت. و ٣٩٥٢٠ ل. ت. و ٣٨٤٤٠ ل. ت. المجموع ٢٣٨٠٠٠ ل. ت. وبلغت المصروفات ١٧٣٤٤٠ ل. ت. فكان الفائض الذي ذهب لتركيا ٦٤٥٦٠ ل. ت. يقابله فائض عن برقة قدره ١٨٠٤١٨ ل. ت. (١)

وبلغت ميزانية ليبيا في عام ١٩١٣ - ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠ ليرة منها ٩٩٢ و ٦٩٩ و ١ ليرة من الاحتكارات (٣٩٠ و ٥٥٠ ليرة من التبغ و ٩٤٣ و ٩ ليرة من الملح) و ٤٢٤ و ٣١٧ ليرة من ضرائب الجمارك والمواني والبريد .
وقد نرت ميزانية ليبيا في عام ١٩٣٩ / ١٩٤٠ بمبلغ ١١٥٠٠ و ٦٠٠ ليرة .

* * *

والآن وقد استعرضنا طبيعة البلاد الليبية والمنا بمنابع ثروتها الزراعية والحيوانية والطبيعية ورأينا حظها من الصناعة والتجارة - نستطيع أن نستهدى بهذا كله في التعرض لتاريخ المسألة الليبية في العصر الحديث .

(٣)

مراحل قضية ليبيا الحديثة

نستطيع أن نقول أن تاريخ ليبيا الحديثة يبدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر حين أخذت الإمبراطورية العثمانية الشاسعة تتحلل ، وبدأت القوميات المختلفة تتململ من فساد الحكم متأثرة بالنزعات الإصلاحية في النواحي الدينية والسياسية التي شاعت في أرجاء الإمبراطورية العثمانية نتيجة الوعي القومى والاتصال والغرب . ونستطيع أيضاً أن نقول أن هذه الحقبة من تاريخ ليبيا كانت تتنازعها دائماً تيارات ثلاثة :

أولاً : الحكم التركي فقد كانت ليبيا أو طرابلس الغرب كما كانت تسمى أيام العثمانيين ، ولاية عثمانية تشمل إقليم طرابلس وبرقة ، ويحكمها وال تركى يعين بفرمان من السلطان ويعاونه مجلس الديوان وحامية انكشارية وعلى رأسها الباي . وكان لهذه الطبقة التركية الحاكمة أثرها البعيد في تسيير أمور البلاد وخاصة إذا راعينا ضعف الحكومة المركزية وبعدها عن الولاية وصعوبة المواصلات .

ثانياً : أهالى ليبيا وهم خليط من الحضرة ومن سكان البادية فيهم البربر وهم السكان الاصليون وفيهم العرب المستوطنون منذ الفتح العربى وفيهم الزنوج الذين نزحوا من أواسط أفريقيا . وهؤلاء جميعاً مصالح تجارية وحيوية فى المدن والواحات والصحارى الواسعة ولقبائلهم منازل معروفة والمشايخهم نفوذ قوى وخاصة فى المناطق الداخلية حيث يضعف السلطان التركى .

وقد ظهر منذ أواسط القرن التاسع عشر بين الليبيين نفوذ السنوسية فانتشرت زواياهم وآراؤهم فى الإصلاح الدينى والاجتماعى وأصبحت قوة يحسب لها حساب كبير فى البلاد .

ثالثا : الدول الاستعمارية الغربية وهي في هذه الفترة انجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وقد أخذت هذه الدولة عن طريق قنصلها تسعى لتقوية نفوذها في ليبيا ، مستغلة الامتيازات الأجنبية التي كانت تركيا تمنحها للرعاية الأوروبية و انتهى الأمر بين هذه الدول إلى التفاهم فيما بينها وتقسيم مناطق النفوذ على الساحل الأفريقي بسلسلة من المعاهدات . فكانت اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٠٠ بين فرنسا وإيطاليا باطلاق يد فرنسا في المغرب الأقصى مقابل اطلاق يد إيطاليا في طرابلس الغرب ، وقد عززت هذه الاتفاقية في نوفمبر سنة ١٩٠١ كما وصلت إنجلترا وفرنسا إلى اتفاق سنة ١٩٠٤ الذي تعترف فيه بريطانيا بحق فرنسا في المغرب الأقصى نظير اعتراف فرنسا بمركز بريطانيا في مصر . وقد تركت هذه الاتفاقات أمر ليبيا إلى إيطاليا ، فاحتلت البلاد في سنة ١٩١١ .

وتنازعت هذه التيارات الثلاثة تاريخ ليبيا الحديث فكان هذا التاريخ حقبة من الكفاح المرير تعرضت فيها البلاد لأنواع من الخراب والقهر فكسدت تجارتها واضطرب أمنها وأهملت أراضيها ، وفقد نصف سكانها تقريبا ، وعانت البقية ألوان الأرهاق في الداخل والتشريد في الخارج .

ونستطيع أن نميز في هذه الحقبة من تاريخ ليبيا مراحل ثلاثا :
المرحلة الأولى : من أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩١١ . وكانت هذه الفترة نزاعا بين التيارات الثلاثة السالفة الذكر . ففرنسا قد احتلت المغرب والجزائر وتونس واحتلت بريطانيا مصر وأخذت إيطاليا ترنو إلى طرابلس ولا تجرؤ على احتلالها . والحكم التركي متشبث بالساحل قد أربهه أحداق الدول الاستعمارية به من الشرق والغرب فحاول أن يقوى قبضته على طرابلس وأهالي ليبيا والسنوسيون قد اعتصموا بداخل البلاد وركزوا فيها سلطتهم ، فلما تهددت البلاد بالغزو مال أهالي البلاد إلى معاونة الترك حرصا على الخلافة الإسلامية ، وليكن تركيا ما لبثت أن تخلت عنهم وتركت البلاد لإيطاليا بمقتضى معاهدة أوشي سنة ١٩١٢

المرحلة الثانية : من ١٩١١ إلى ١٩٤٣ أى منذ احتلال الطليان ليبيا إلى جلائهم عنها : وفي هذه المرحلة واجه الليبيون الغزو الايطالى وحدهم إلا من المساعدات الطفيفة من تركيا ومن الولايات العثمانية الأخرى . وقد استمر الكفاح المسلح فى طرابلس إلى ١٩٢٣ وفى برقة إلى ١٩٣١ حين قتل عمر المختار ، وفى هذه الفترة تبرز زعامة السنوسية .

وزى من جهة أخرى وحشية الغزو الايطالى قبل الفاشية وبشاعته فى العهد الفاشى عهد جرازيانى وبالبو . فقد كان حملة منظمة لأنفاء أهالى البلاد وسلبهم أراضيهم وموارد ثروتهم ، وتشريدهم فى أنحاء الأرض .

المرحلة الثالثة : من ١٩٤٣ إلى الآن . وفى هذه المرحلة كانت ليبيا موضع مساومات بين الدول الغربية الاستعمارية : فظهر من جديد أطاع بريطانيا فى برقة وفرنسا فى فزان وتمسك ايطاليا بمستعمراتها السابقة ، ومن وراء هذا كله حرص أمريكا على بقاء قواعدها الحربية التى أنشأتها فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وفى هذه المرحلة أيضا انتقلت القضية إلى الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى أيضا نرى بين الليبيين وعيا قوميا جديدا يبدو فى حالة القلق والتوتر التى تعم البلاد وتظهر بين الحين والحين برغم الأحكام العسكرية المفروضة ويبدو فى الحياة الحزبية التى بدأت تنشط فى البلاد وتهدف إلى المطالبة بوحدة القطر الليبى واستقلاله . على أن هذه القومة الشعبية ، وهى لازالت فى المهد ، تتعرض إلى أنواع من الضغط والمساومات تقوم بها بريطانيا خاصة وتقصد من ورائها إلى اقرار نوع من الحكم الذاتى فى البلاد يستند إلى نفوذها ويرتبط معها بمعاهدة عسكرية . وموضع الخطر أنها تجد بين من يزعمون الحركة الوطنية فى ليبيا من يحسنون بها الظن ويتعجلون ثمة الكفاح ويقامرون بمصلحة البلاد الحقيقية .

وهنا تقف ليبيا عند مفترق الطرق .

الباب الأول

الحكم التركي والغز والايطالى

الفصل الأول

الحكم التركي

(١)

في أواخر القرن التاسع عشر كانت ولاية طرابلس قد خلعت قرونا من الحكم التركي . بدأ هذا في عهد سليمان الأول سنة ١٥٥١ فحكمت البلاد حكما مباشرا عن طريق الولاة الأتراك والجنود الانكشارية حتى سنة ١٧١١ حين وثب إلى الحكم أحمد باشا القرميلى فأصبحت لتركيا السيادة الرسمية وتوارثت الأسرة القرميلى الحكم حتى سنة ١٨٣٥ فعادت تركيا مرة أخرى إلى حكم البلاد حكما مباشرا استمر حتى الاحتلال الايطالى سنة ١٩١١ .

وقد أخذت هذه الولاية العثمانية تنحدر مع الامبراطورية العثمانية إلى خاتمها . وتجمعت لذلك عناصر أهمها فساد الحكم التركي فسادا ساعدا عليه بعد الولاية عن مركز الدولة وصعوبة المواصلات وكثرة النزاع بين الولاة

ورؤساء الجند وكثرة الفتن الداخلية وسوء الأحوال الاقتصادية نتيجة القحط والاسراف والاهمال حتى لقد اندفع الولاة منذ أواخر أيام القرنين إلى الإلتجاء إلى الجاليات الأجنبية وخصوصاً الفرنسية والإنجليزية فأصبح لقناصل هذه الدول مراكز ممتازة عجلت بالقضاء على الولاية وجعلتها موضع تربع من الدول الاستعمارية بخاصة بعد أن زحفت هذه الدول على الشاطئ الأفريقي فاحتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ والمغرب سنة ١٩١١ واحتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وقد لاحت لولاية طرابلس فرصة انسلاخ من الامبراطورية العثمانية والاستقلال في عهد القرنين فاستطاع أحمد باشا القرمتلي - مؤسس الأسرة - أن يبسط نفوذه على برقة وطرابلس ويمده جنوباً إلى فزان ويفتح طريق التجارة مع وسط القارة وينشئ قوة بحرية عظيمة ويسبق بهذا كله محاولة محمد علي في مصر بقرن تقريباً - ولكن ضيع الفرصة إهمال الولاة بعده النهوض بالبلاد لمقاومة الاستعمار الغربي وتورطهم في سياستهم البحرية وتخليهم عن سلطان تونس بالتمهد مع بريطانيا ١٨١٥ وتسكتل الدول الغربية بعد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وتطور الدول الغربية نحو الاستعمار .

نرى في أواخر القرن التاسع عشر - أي في أواخر العصر العثماني الثاني من سنة ١٨٣٥ إلى ١٩١١ - ان الحركم التركي قد تقلص حتى لم يعد يمتد وراء السواحل وانتشرت الدعوة السنوسية في داخلية البلاد حتى أصبح لها النفوذ الفعلي بين القبائل بل في منطقة النفوذ التركي ، وظهرت الدول الغربية على المسرح ، تخطو خطواتها الثانية لتثبيت نفوذها في البلاد مستغلة ضعف الدولة العثمانية وتأخر الولاية .

(٢)

كانت دولة آل عثمان قد هزمت ودبت فيها عوامل الانحلال في القرن التاسع عشر . وإذا علمنا أن أداة الحكم كانت مركزة في القسطنطينية وأن الولايات المختلفة كانت تحكم حكما مباشرا عن طريق وال تركي يعين بفرمان سلطاني ، أدركنا أن فساد الحكومة المركزية يستتبعه فساد أكبر في الولايات المختلفة وخاصة ما كان منها بعيداً عن مركز الدولة كولاية طرابلس .

كانت الامبراطورية العثمانية تملك شاسعة قدرت مساحتها بين ١٧٩٠.٠٠٠ ك . م مربع وقدرت حدودها بـ ١٢٠٠٠ ك . م وشواطئها ٨٠٠٠ ك . م . — تجمع أقواما يفرق بينهم اختلاف العنصر واللغة والدين والعاتاد (قدر سكان الامبراطورية بين ٢٠ / ٢٣ مليون — أتراك ٩ / ١٠ مليون — عرب ٦ مليون ، أكراد ١٦ مليون ، أرمن مليون ، قوميات مختلفة ٢ مليون)^(١) فيها المجتمع القبلي البدائي والمجتمع الأقطاعي والمجتمع الذي اتصل بالغرب وأخذ عنه أحدث الآراء السياسية والاجتماعية .

وقد أخذت القوميات المختلفة التي يضمها نطاق الدولة تستيقظ فاتجه المسيحيون منهم كالآرمن واليونان وغيرهم إلى الدول الغربية يستعدونها على الدولة ، وانتفض الأكراد في جبالهم النائية والعرب في صحاريهم القاحلة فكثرت بينهم الثورات والفتن وساعد على ذلك كله فقدان الكفاية وانتشار روح التردد وتفشى الفساد والرشوة بين الموظفين في مختلف نواحي المملكة ، وإهمال الدولة للشئون العامة ، فقد قدرت نسبة المتعلمين في الدولة قبيل الحرب العالمية الأولى ٧ / ٠ . ولم يؤد فرض التعليم الاجباري قبيل ذلك بنحو ٥٠ عاما إلى نتيجة ما . ولم تسكن الحالة الصحية خيرا من ذلك فقد خلت بلاد بأسرها ومدن من العناية الصحية وقدرت نسبة وفيات الأطفال بـ ٨٠ / ٠ .

AHMED EMIN, Turkey in the World War, New Haven (١) 1930 p. 79.

أما طرق المواصلات فكانت متأخرة ولم يكن في الامبراطورية العثمانية كلها من السكك الحديدية سوى ٧٥٩ و ٥ كم بيننا كانت في ألمانيا ٦٤ و ٠٠٠ كم ، وفي فرنسا ٥١٠ و ٠٠٠ كم . ولئن لم تبلغ احدى هاتين الدولتين نصف مساحة الامبراطورية . وكان المجتمع السائد في الدولة هو المجتمع الزراعي ولكن الزراعة كانوا نهبا للسادة الاقطاعيين والامراء من جهة ، ولقطاع الطرق ورجال العصابات من جهة أخرى ولجباة الدولة من جهة ثالثة ، لا يعصمهم من الظلم قانون فقد كان نظام القضاء كثير التكاليف معقداً بطيئاً ، ولذلك كان الزارع يكتفون بانتاج ما يكفى طعامهم وبذور عامهم القابل ، وحتى إذا حاول أحدهم أن ينتج ما يفرض عن حاجته لم يكن يستطيع أن ينقله إلى الأسواق فإن رداءة المواصلات كانت تقف عقبة في سبيله بل أنه إذا استطاع أن يصل إلى السوق وجد أن الوارد من الخارج أجود من انتاجه وأرخص ثمناً . هذا مع تأخر وسائل الري وإهمال تنظيم مياه الأنهار والاعتماد على وسائل الزراعة العقيمة البدائية ، ولذلك كله أصبح الفلاح في الدولة العثمانية مضرب المثل في السكسل والخنول .

وكانت الصناعة في الدولة العثمانية يدوية متأخرة بعد أن مر أكثر من قرن على الثورة الصناعية في أوروبا ، ولذلك كانت الدولة تعتمد اعتماداً تاماً على الواردات من الخارج ، وكانت بلادها أسواقاً رائجة للصناعات الغربية وأصبح تأخر الصناعة من أهم الأسباب الدافعة إلى تزاخم الدول الغربية ، لاحتكار أسواق الدولة وبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي في أرجائها ، وساعد على ذلك أن الدولة لم تكن تستطيع زيادة المسكوس على الواردات إلا بموافقة الدول الغربية .

وقد قدر عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من خمسة عمال ؛ ٢٦٩ في عام ١٩١٣ منها ٨٧ للمواد الغذائية و ٣١ للمواد البناء و ١٣ مدبغة و ٧٠ ورشة

نسيج يدوى و ٥٥ مطبعة و ١٣ معملا كيمياويا وكان ٥٥٪ من هذه الصناعات بالقسطنطينية وكان ٢١٤ من هذه المصانع ملكا لأفراد وبلغ عدد الصناعات ١٦ و ٩٧٥ في عام ١٩١٣ .

وإزاء هذا الاهمال لموارد البلاد الطبيعية ، وتأخر الزراعة والصناعة ، واعتماد الدولة على الواردات الأجنبية أصبح الميزان التجارى فى غير مصلحة الدولة دائما كما نرى من هذه الاحصائيات .

الصادرات	الواردات	السنة
١٢ و ٧٩٩ و ٠٠٠ ليرة تركية	٢٠ و ٦٣٨ و ٠٠٠	١٨٨٤
١٨ و ٤٣٩ و ٠٠٠	٣١ و ٤٣٢ و ٢٠٠	١٩٠٨
٢٤ و ٧١٢ و ١٠٠	٤٤ و ٩٩٠ و ٧٠٠	١٩١١

و كانت مالية الدولة قد وضعت بمقتضى معاهدة برلين سنة ١٨٧٦ تحت إشراف هيئة الديون العثمانية المؤلفة من ممثلى الدول الأجنبية كإنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وكانت هذه الهيئة الأجنبية تقوم بتخمين وتحصيل وصرف واردات الدولة من انحصار الملح والدخان ورسوم الطوابع وضرائب السمك والكحول والحرير . ولم يكن أعضاء هذه الهيئة فى الحقيقة سوى رسل الرأسماليين من أبناء بلادهم كما هى حال جميع الأجانب المستخدمين فى البلاد المتأخرة وكانوا القابضين على الشؤون الاقتصادية يسيرونها حسبما تقتضيه مصلحة الرأسماليين الأوروبيين (١) .

وإذا تأملنا ميزانية الدولة فى ١٩١١ / ١٩١٢ وجدنا ما دفع منها من الديون العامة ١١ و ٢٨٨ و ٠٠٠ ليرة تركية أى ما يعادل ٣٠ و ٧٪ من الميزانية

العامة ، و١١ و٢٨٠٠٠٠ لوزارة الحربية ، و١٧١٨ و٥٠٠ للبحرية وتعادل ٤٧٧ ٪ و١٤٢٩ و٠٠٠ للبوليس وتعادل ٣٩ ٪ و٨٥٠ و٠٠٠ للتعليم وتعادل ٣ و٢ ٪ ، و٣٧٣ و٠٠٠ للتجارة والزراعة وتعادل ١ ٪ (١) .

وكان العجز في الميزانية ٢٢ و٦٢٨ و٥٣١ سدد من الديون الخارجية وكان كل دين يزيد الحالة سوءا لأنه لا ينفق لتنمية موارد البلاد بل يسد عجزا طارئا في المصروفات الجارية .

وكانت الدولة تجابه هذا النقص الواقع في الدخل القومى باقتطاع المصروفات في الأمور الضرورية فتهمل التعليم والصحة والتطور الاقتصادى والإصلاح الإدارى ، وكان من أهم عوامل الفساد في الدولة طبقة طفيلية كبيرة من الموظفين تصل مرتباتهم في بعض المصالح إلى ٢٥ ٪ من ميزانيه المصلحة ، وكانت مرتباتهم دون مستوى المعيشة فانفتح أمامهم باب الرشوة وأصبح دافع الضريبة مرهقا بضريبة جديدة قد تسكون أعلى من الضريبة الأصلية .

(٣)

والآن وقد استعرضنا حالة الدولة العثمانية في أواخر أيامها نستطيع أن نرى أن ولاية طرابلس وهي ولاية فقيرة بعيدة عن مركز الدولة ، يصعب الاتصال بها ، ما كانت لتجد من هذه الدولة رعاية أو عناية ، ويكفى أن نقول إنه في فترة العصر العثماني الثاني (١٨٣٥ - ١٩١١) أى في مدى سبعة وسبعين عاما ولى على طرابلس ثلاثة وثلاثون واليا ، بلغت مدة ولاية بعضهم عاما

واحدا ، فلم يكن يتسنى للوالى أن يبقى فترة تمسكته من العمل على التهوض بالبلاد كما نرى مثلا في ولاية مدحت باشا بالعراق في هذه الفترة ، هذا إلى ما انحدرت إليه هيبة الوالى والدولة نتيجة الفتن المتلاحقة ، وثورات القبائل ، حتى لقد انحصر السلطان التركي على الساحل .

وكانت طرابلس مركز الوالى العثمانى وقد قسمت الولاية أربعة الوية أو مديريات هى لواء طرابلس ولواء الخمس على الساحل ، ولواء قران ولواء الجبل فى الداخل .

وكانت برقة لواء يتبع ولاية طرابلس أحيانا وينفصل عنها أحيانا ، وكان الأمر فيه إلى متصرف تركى أو نائب الوالى ، وله حق الاتصال المباشر بالقسطنطينية فى المسائل الإدارية أما المسائل العسكرية والقضائية والبريد والجمارك فرجعه فيها إلى الوالى فى طرابلس .

وقد حاول بعض الولاة مثل المشير رجب باشا (١) القيام ببعض الإصلاحات فى النظام القضائى وتحسين الحالة الاقتصادية والحد من امتيازات قناصل الدول الأجنبية التى حصلوا عليها فى العهد القرمنى ، ولسكنهم كانوا دائما موضع حسد رجال الدولة فى العاصمة ، فلا يلبث الوالى المصلح أن يعزل ويولى مكانه حسيب أو قريب .

وكان لهذا الإهمال من جانب الدولة أثره فشاعت فى الولاية موجات

(١) عين واليا على طرابلس عام ١٩٠٤ وبقي ٦ سنوات وكان من أشد الناس وطأة على السياسة الإيطالية - (جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب ص ٩ وما بعدها)

العصيان والثورة ونجحت هذه الثورات في إجهاد الحكومة وإضعافها وان فشلت في تحقيق التخلص من العثمانيين .

وكانت موارد البلاد الطبيعية مهمة ، تستولى الدولة على كل ما تستطيع منها فهي تحتكر الملح والاسفنج والتبغ وتفرض الضرائب الباهظة على الأراضي والتجار ورؤوس الماشية والعشر على الحبوب ، عدا ما يبرزه الموظفون والحكام . وقد أشرنا إلى ما وصل إلى يدينا من احصائيات عن حالة البلاد في أواخر الحكم التركي فيما سبق .

وقد حاولت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد أن تتشبث أزام هذا الخراب الاقتصادي بشيء يبق عليها وجمع بين شعوبها لمناهضة أطماع الدول الاستعمارية فكانت فكرة الجامعة الاسلامية . وقد حاول السلطان عبد الحميد أن يتقرب بهذه الفكرة إلى أهالي ليبيا كما فعل في الولايات الأخرى ، فأخذ يظهر الرضا عن السنوسيين والعطف على السيد المهدي ، وإن أبطن الشك في نيات السنوسية ، وخشى استفحال أمرها حتى تهدد الخلافة العثمانية ، وتخلت الدولة عن مظاهرة الشرفاء المحمودية ارضاء للسنوسية .

وفي سنة ١٨٨١ احتلت فرنسا تونس وكان لذلك أثر بعيد في طرابلس وفي دار الخلافة . فقد اتجهت الدولة إلى تقوية روابطها بالولاية ، وعملت على شد أزر التونسيين فأرسل الوالي عزت باشا بأمر من القسطنطينية السيد محمد النائب شيخ البلد إلى تونس للاتصال بأهل البلاد . ولجأت قبائل من جنوب تونس إلى طرابلس ، وعززت الدولة الحامية العسكرية وأنشأ الوالي الجديد نظيف باشا معسكرات على الحدود لمعاونة الحركات الثورية في تونس وأقيمت استعراضات للقوات الوطنية . وصدر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠١ فرمان يبطل الامتيازات التي منحت في سنة ١٨٣٥ خاصة بالاعفاء من الخدمة العسكرية الاجبارية والضرائب .

وقد حاولت الدولة في هذه الفترة أيضا أن تمد سلطانها جنوبا ، فأرسلت
حامية لتحتل منطقة تشاد بعد أن ذبحت حاميتها الأولى في سنة ١٨٨٦ . ومن
سنة ١٩٠٦ / ١٩١٠ حاول الأتراك احتلال جانت وهي واحة جنوبي شرقي تشاد
تبعد عنها ٧٥ كم ثم أرادوا في سنة ١٩٠٩ / ١٩١١ أن يمدوا سلطانهم في
اتجاه برقو فاحتلت القوات التركية عين جالالاكا وبارداى وصادف هذا التقدم
مقاومة من القبائل النازلة هناك ، كما ناهضته فرنسا فاضطر العثمانيون
إلى التقهقر .

وفي ٢٤ يولية سنة ١٩٠٨ حدثت الثورة التركية التي أنهت حكم عبد الحميد
وألقت مقاليد الدولة في أيدي جمعية الاتحاد والترقي . وقد قوبلت هذه
الثورة في طرابلس كما قوبلت في جميع أقطار العالم الاسلامي بحماس عام وكان
الناس يرون فيها نهاية عذاب دام ثلاثين عاما ، وعلامة على خلاص الدولة
وتجديدها . ولكن رجال تركيا الفتاه لم يقصروا في الانتقام من شيعة النظام
القديم ومن العرب ومن رجال الدين ، وقد قامت في طرابلس اضطرابات
أيدها حسن القرمنلي حفيد الأسرة المالكة القديمة وطالبت أغلبية الناس
بإبعاد رجال تركيا الفتاه الذين كانوا منفيين في الولاية ، فحلوا إلى القسطنطينية
في أول أغسطس سنة ١٩٠٨ مع رجب باشا والى طرابلس في ذلك الحين ،
وكان قد عين ناظرا للحرية .

ويظهر أن العناصر البربرية كانت أميل إلى الثورة فاشتركت القبائل
الأباضية في انتخابات مجلس المبعوثان وانتخبوا الشيخ سليمان الباروني نائبا
عن الجبل . وكان الشيخ ممن ناهضوا استبداد عبد الحميد وقد اشترك - حينما
نزل مصر - في جمعية سرية ثورية وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مدى
الحياة ثم صدر العفو عنه ولبث تحت رقابة الشرطة السرية في طرابلس .

لم تستقم الأمور للاتحاديين فكثرت الثورات الداخلية حتى لقد نشب منها في خلال عامين ست ثورات اربع في بلاد العرب واثنتان في بلاد الألبان ، فكانت ثورات الدروز والكرد والإمام يحيى في اليمن والأدريسى في عسير ، هذا عدا الفتن الداخلية الموضعية الأخرى التي اتقدت في العراق وشرقي الأناضول فأخذتها الدولة دون كبير عناء .

ولاشك أن تتابع الفتن واتساع دائرة التنافس بين شعوب الأمبراطورية وسياسة الاتحاديين في تتركب الشعوب العثمانية ورجوعهم إلى الأساليب الحميدية العتيقة ، وفساد أداة الحكم في الدولة وأفلاس الخزينة ، وظهور الانقسام بين ضباط الجيش واشتداد الجفاء بين زعماء البرلمان وقيام وزارة إبراهيم حتى باشا الضعيفة - كل ذلك جعل الدولة عاجزة مشلولة حين عزم الطليان على احتلال طرابلس عام ١٩١١ .

ولا أدل على ذلك من أن الدولة استدعت إبراهيم باشا^(١) وإلى طرابلس استرضاء لإيطاليا حين ادعت أنه يقسو في معاملة الجالية الإيطالية ، واستدعت كذلك قائد الحامية البكباشي وحيد بك ونقلت جانباً من القوات إلى اليمن فلم يبق في البلاد سوى ثلاثة آلاف جندي .

وبين يدينا وثيقة تبين إلى أي مدى أهملت الولاية عشية الغزو الإيطالي وهي طلب قدمه محمود ناجي بك وصادق بك مبعوثاً طرابلس إلى رئاسة مجلس النواب العثماني لمحكمة حتى باشا وزملائه باعتبارهم مسؤولين عن الكارثة التي حلت بالولاية وبالدولة .

وتنقسم هذه العريضة قسمين :-

في القسم الأول بيان لما كان ينبغي أن تقوم به الدولة من تقوية البحرية ووضع سياسة خارجية قوية وجعل إدارة الولاية في أيدي أبنائها وحسن تدبير الشؤون المالية .

(١) راجع جهاد الأبطال في طرابلس الغرب للطاهر الزواوي ص ١٨ - ٢١

وفي القسم الثاني عد لسوءات وزارة حقي باشا السياسية والإدارية التي ارتكبتها في طرابلس الغرب^(١) تثبتها بنصها كما جاءت في الوثيقة :

أولا : كان عدد الجيش المرابط دائما في طرابلس الغرب حتى في العهد السابق يتراوح بين ١٥ / ٢٠ ألفا . وأنشئت في ذلك الحين فرق من الأهالي (قول أوغلي) يتراوح عددها بين أربعين وخمسين ألفا ، وكانوا يتمرنون على استعمال السلاح حتى صار في إمكانهم معاونة الجيش النظامي .

أما وزارة حقي باشا فلم تكنف بإهمال هذه القوة الأهلية كل الإهمال بدلا من أن تعنى بتنظيمها بل سيرت عدداً من الجيش النظامي إلى اليمن ولم ترجعه ولا استبدلته بسواه وكانت هذه القوة مؤلفة من آلايين فأنزلت إلى آلاي واحد بناء على هذا هبط عدد جنود طرابلس من أربعين ألفا إلى أقل من خمسة آلاف .

ثانيا : أن الأهالي ما فتئوا منذ إعلان الدستور يطلبون متشوقين الانتظام في الجندية حتى أنهم قدموا طلباتهم مرارا بدفك لدفع التعدي عن وطهما ولسكننا نقول أنه بالرغم من مخاطبتنا الشفاهية والتحريرية ومن قبول مجلس النواب والحكومة فتح اعتماد في ميزانية سنة ١٣٢٦ (١٩١٠) لعسكر طرابلس وبنى غازي ... لم يبدأ بإجراء ذلك إلا في هذه السنة أي منذ أربعة أشهر وذلك في طرابلس الغرب فقط ، ونقول والأسف ملء صدورنا أن هذا العمل لم يتفد في شكل ملائم لحاجة البلاد ، فقد أخذ ثلاثة آلاف وأربعمائة فقط من الأفراد الداخلية في الأسنن العسكرية مع أن عددهم هو ستة عشر ألفا ولم تطلب الحكومة سواهم فكان إهمالها هذا سببا في تشييط همم الأهالي مع أنهم يودون أداء الخدمة العسكرية بشوق عظيم ، ثم أنها

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ج ٢ من ٤٥٠ — ٤٥٧ . جهاد الأبطال ص ٣٦ — ٤٢ . ويلاحظ اختلاف الرواية عن الأصل التركي .

لم تهمل أمر القرعة (التجنيد) فقط بل أهملت أمر الرديف أيضاً (الاحتياطي)
ثالثاً : كانت حكومة العهد السابق قد احتاطت للطوارئ . في طرابلس
حفظت فيها ٤٠٠٠٠ بندقية من طراز مارتن وشنيدر لنسليح الفرق المؤلفة
من الأهالي حين الحاجة إلى معونتهم فنقلت هذه البنادق الى الأستانة بحجة
استبدالها بسلاح جديد ولم ترسل أسلحة بدلا منها .

كانت المدافع وغيرها من الأسلحة ترسل إلى طرابلس في العهد السابق
مرآ مع أن خصومنا كانوا يعترضون على إرسالها في ذلك الحين ولكن
هذا المحذور زال في عهد الدستور ولم يبق هناك ما يعوق إرسال الأسلحة وتحصين
ولاياتنا لأن مجلس النواب كان على استعداد لأن ينفق المال في سبيل الدفاع
عن الوطن . ومع هذا تركت الوزارة ولايتنا ولم تعمر استحكاماتها مع أنها
مطمح أنظار الأعداء .

رابعاً : يعرف الأطفال قبل الحكومات أن الإيطاليين طامعون في
الاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب أن عاجلاً أو آجلاً ، ولهذا كان واجباً
على الضباط الذين في طرابلس والموظفين أن يكونوا ملهين باللسان العربي
وواقفين على الأحوال العسكرية وطبيعة الأراضي ليستطيعوا قيادة العساكر
الأهلية التي يجب ضمها إلى العساكر النظامية حين حدوث خطر كالحظر الذي
نحن فيه الآن ، ولكن الحكومة استقدمت جميع الضباط المحليين المتخرجين
من المسكتب الحربي إلا قليلاً منهم وضباطاً آخرين تعلموا اللسان المحلي
وعرفوا طبيعة الأراضي لطول مدة استخدامهم هناك فظلت محلاتهم خالية
ولم ترسل ضباطاً سواهم مع شدة الحاجة ، ولم تشرط الحكومة على العدد
القليل الذي أرسلته بدلا منهم وجوب معرفة اللسان المحلي .

وبناء على هذا حرم الأهالي الذين تسلحوا للدفاع عن بلادهم من
الأعداء . فوادأ يفهمونهم ، يقودهم أبان الحرب . ولقد بات هؤلاء المنكودو
الحظ في يأس وألم عظيمين .

خامساً : ان أهل طرابلس الغرب الذين قاموا في وجه العدو مدافعين عن ولايتهم التي فقدت أسباب الدفاع تقريباً أمحلت بلادهم منذ أربعة أعوام ، وابتلوا بغلاء وجذب شديدين هما فوق حد التصور ، ولقد أوضحنا ذلك لحضراتكم منذ سنين في مخاطباتنا الشفاهية وتقاريرنا الخطية . علمت وزارة حقى باشا ذلك كله منا ولكنها لم تحرك ساكناً بل تركت أهل طرابلس في احتياج شديد وضيق خائق يتضورون جوعاً .

ولما رجعنا إلى بلادنا في عطلة مجلس المبعوثان رأينا مائتي ألف نفس من أهلها قد هاجروا إلى تونس والبلاد الأخرى من شدة الفاقة وسوء الحال ، والتجأ أربعة آلاف نفس من الشيوخ والمرضى والاطفال والنساء إلى مركز الولاية لعلمهم يجدون بلغة بالسؤال والاستعطاف ، وقد مات ٥١٤ نفساً من هؤلاء جوعاً في أثناء أربعة أشهر أى من شهر مارس الى نهاية يونية ، هذا بالرغم مما عرض على مقام الصدارة خطياً وتلغرافياً في أوائل شهر يولية سنة ١٩١١ لإعطاء الثمانية آلاف ليرة الباقية من العشرة آلاف ليرة - وهو المبلغ الذى طالبت الحكومة تخصيصه وصادق مجلس المبعوثان على صرفه - ولم تعمل الحكومة شيئاً .

ثم أن الستمائة ألف كيلة شعير التى قررت الحكومة توزيعها على الاهالى على سبيل القرض للتقاوى والاكل ونظمت المادة القانونية لها وصودق عليها لم ترسلها الحكومة حتى إعلان الحرب .

فالولاية جردت من القوة النظامية وترك أهلها فباتوا في حالة لا تمكنهم من الدفاع بل تركوا عرضة للجوع ولجور عدو ظالم .

سادساً : من الواجب على الموظفين المالكين الذين يعينون في ولايات عرضة لاطماع الاعداء أن يكونوا ذوى مقدرة وكفاءة وعارفين للسان المحلى

ليستطيعوا تولى المهام وإدارة الشؤون وإن تعيين الحكومة أشرف أهل البلاد وذوى النفوذ في بعض البلاد بوجه استثنائي ، ولكن وزارة حق باشا أهملت ذلك كله وعينت بعض الأخصاء في طرابلس الغرب ، فأضاع الأهليون الرجاء من الانتفاع بخدم موظفي الحكومة .

سابعا : أن أهمية هذه الولاية في غير حاجة للبيان والتعريف فكان الواجب ألا تترك يوما واحدا بلا وال ولا قائد ، ولكن الحكومة عزلت أخيرا واليها إبراهيم باشا بناء على طلب إيطاليا واستدعته إلى الأستانة قبل أن تعين آخر مكانه .

وبينما الإيطاليون يستعدون لقضاء أغراضهم تركت الحكومة القيادة بيد ضابط برتبة أميرالاي والولاية بيد سكرتير غير مجرب ولا عرن ولا يفهم اللسان المحلى والعادات المحلية فكان لهذه التصرفات في أهل الولاية تأثير سيء عظيم ، حتى عادت الإشاعات الكاذبة التي كان خصومنا يجتهدون في نشرها منذ زمان ونجتهد نحن في محوها من الأذهان ، كقولهم للبسطاء والعوام أن الحكومة العثمانية كفت يدها عن إدارة هذه الولاية ، أو أن الدولة تريد بيع مملكتهم ، فهذه الأقوال وأمثالها ضرت النفوس وأضعفت الهمم وثبطت العزائم هذا وقبلها تقع هذه الحوادث المهمة استقدمت الحكومة إلى الأستانة البكباشي وحيد بك المتخرج من المسكتب الحربى وقومندان الاستحكام الذى يعزل عليه وحده في الدفاع حين هجوم الأسطول الإيطالى ولم ترسل قومنداننا آخر بدلا منه ففقدت المدينة أسباب الدفاع تماما بهذا الشكل .

ثامنا : وغنى عن البيان أن الطليان لم يخفوا ما يضمرونه وهو الاستيلاء على طرابلس الغرب وبنى غازى منذ سنين طويلة وأنهم كانوا يجاهرون بذلك بجميع الملل ولا سيما العثمانيين كلما وجدوا إلى المجاهرة سبيلا ، وقد تنبهوا لمد نفوذهم في الأيام الأخيرة تنبها عظيما متربصين الزمن المساعد ، فكان الواجب

على حقى باشا قبل كل شىء أن يعرف حقيقة الأمر وهو فى سفارة روما وأن يعرف أهمية هذه المسألة أكثر مما يعرفها سواه .

ولكن لم ينتبه إلى انذارات مجلس النواب ولا إلى ما شهده واطلع عليه بالذات ولا إلى بلاغات خلفه سفير روما ولا كتابات قائم مقام الولاية العديدة ، اغتصمت إيطاليا الفرصة التى كانت تترقبها وبينما كانت إيطاليا تفتح الدول فى أثناء مسألة فاس لتحقيق آمالها فى طرابلس الغرب وتعد جيشها وأسطولها للاستيلاء كان حقى باشا يشهد هذه الأمور من بعيد ، أغرب من هذا أنه صرح لسفرائنا فى أوربا بأجازات حتى إذا تفاقم الأشكال وبلغ حده من الشدة لم يكن إلا قليلون منهم فى أماكن وظائفهم ، فيظهر من هذا البيان ما ساعدت الحوادث به خصوصنا علينا .

تاسعاً : كان الواجب بذل الهمة فى جعل القوة القليلة النظامية المحلية التى هناك قادرة على المقاومة ولو زمناً قليلاً بينما كان الأعداء يستعدون للهجوم ولكن الحكومة لم تعن بهذا ، وظلت حتى إعلان الحرب لا تحرك ساكناً ولا تصدر أوامر ، بل أن النقود الكافية التى يتوقف عليها الدفاع لم تكن قد وصلت فجعل ذلك الدفاع مستحيلاً مع أنه كان ممكناً ، فهذا كله سهل للعدو الاستيلاء على الولاية .

فيتبين مما تقدم أن الحكومة تركت طرابلس الغرب وبنى غازى ميراث أجداد العثمانيين عاجزين عن الدفاع من كل وجه، تركنا بلا عسكري ولا سلاح ولا ذخيرة ولا ضباط ولا وال ولا قائد ولا مؤن ولا مال تركنا جائعين فقيرتين .

أشهد تاريخ الأمم عمى إلى هذا الحد . أرأى اهمالاً كهذا الاهمال . أوجد ضعف محبة الوطن كهذا الضعف .

الفصل الثاني

السنوسية

(١)

السنوسية في الأصل طريقة صوفية أنشأها في القرن التاسع عشر السيد محمد بن علي السنوسي (١٧٩٧ - ١٨٥٩) رغبة في تجديد الإسلام والرجوع به إلى مصادره الأولى ، ومشاركة في النهوض بالأمة الإسلامية ، على أن هذه الطريقة الجديدة لم تكن كغيرها من الطرق الصوفية التي ظهرت في القرون المتأخرة من جعل السكشاف وسيلة العلم ، وعن البعد عن الحياة الدنيا والعكوف على أنواع من الرياضات البدنية والنفسية كالذكر وغيره والانصراف عن طلب الرزق إلى الاعتماد على المحبين والمريدين في مديد العون والمساعدة .

كان مؤسس السنوسية يرمي إلى توحيد الطرق الصوفية المختلفة ، وبالتالي توحيد الأمم الإسلامية وطريقه إلى ذلك إبراز الأصول الجوهرية للإسلام مما يجتمع عليه المسلمون كافة ، والعودة إلى يسر الدين في عصر النبي (ص) وخلفائه ، فالعمدة في الأصول الكتاب والسنة التي جمعتهما السكتب الستة الصحاح . وبذلك تستبعد السنوسية الأصليين الآخرين وهما الإجماع والقياس . على أن السنوسية لا ترفض الإجماع والقياس رفضا بانا ، وإنما تقبل من الإجماع لإجماع الصحابة ، وتقف من القياس موقف المالكية الوسط .

ولا تعترف السنوسية بأفعال باب الاجتهاد بعد الأئمة الأربعة وهو الرأي عند علماء السنة ، بل تقرر أنه من حق المسلم أن يرجع مباشرة إلى الكتاب

والسنة ويستنبط منهما الأحكام . وأن يرجع إلى المذاهب الأربعة كلها دون أن يتقيد بمذهب بعينه ، وينبغي للمسلم ذى الأهلية ألا يقصر عن الإجتihad فإذا استطاع الإجتihad فهو تابع وإذا قصر دونه فهو مقلد ولكن لا على مذهب بعينه كما أن المفتى الذى يلجأ إليه لا يتقيد بمذهب .

على أن اجتهاد السنوسية مشروط بوجود نص من الكتاب أو السنة أو ما يشبه النص ، أما الرأى فلا محل له . والإجتihad عند السنوسية اجتهاد مطلق . منتسب . أى أن الرجوع إلى الكتاب والسنة متاحان ولكن المجتهد يتبع فى أصول الفقه طريقة أحد المذاهب الأربعة ، وكان السيد السنوسى نفسه مالسكيا بهذا المعنى . وقد خالف السيد شيوخ المالكية فى القول بالإجتihad وفى المسائل العشر الخاصة بالصلاة ، فكان يقرأ البسمة بصوت ويصمت بعد قراءة الفاتحة ويرفع صوت المصلين بالفاتحة وراء الإمام ويطيل الركوع والسجود ويقرأ القنوت بصوت ويرفع اليدين قبل الركوع وبعده ، وذلك كله على غير ما تقول به المالكية عامة .

وهذه الأمور وان قال السيد أنها موضع خلاف عند مالك نفسه ولا تخرج به عن المذهب ، فإن شيوخ المالكية ناصبوا السيد من أجلها العداة حتى لقد أراد الشيخ محمد عليش من شيوخ الأزهر أن يطعن الشيخ بحجة لولا أنه كان قد غادر القاهرة .

وتمتاز الطريقة السنوسية بأنها تتخذ الدعوة السلمية الاسلام أساساً لها فلم تقصد قط إلى نشر الدين أو المذهب عن طريق السيف كما حدث قبلها لدى الوهابيين ، بل سبيل السنوسية الإقناع ونشر تعاليم الدين والطريقة عن طريق الزوايا وشيوخ الأخوان ، وقد نجحت نجاحاً رائعا فى نشر الإسلام فى مناطق مجهولة من أواسط أفريقيا بين القبائل الوثنية المنتشرة هناك .

والزاوية اسم كان يطلق قبل السنوسية على مجتمع الدراويش عند الطرق الصوفية يمارسون فيه حياتهم الدينية القائمة على التجرد من الدنيا. أما الزاوية السنوسية فهي مركز ديني وثقافي واجتماعي . كان السيد يرسل شيخا من أتباعه إلى قبيلة ما أو كانت القبيلة تدعو السيد إلى أن يرسل أحد أتباعه إليها فتؤسس الزاوية وهي عبارة عن فناء واسع تحيط به مرافق هي مسكن الشيخ ومسجد ومضيف وخلوات لسكنى التلاميذ أو الأتباع ومحل لإيواء اللاجئين إلى الزاوية ، وتدور هذه المرافق كلها حول الفناء الذي كان محط رجال القوافل ، وبه بئر للسقيا ومخزن للمتاع . وتنشأ الزاوية غالبا في مكان حصين على جبل أو نحوه وتكون أشبه بالقلعة إذا احتاج الأمر إلى الدفاع عنها . وكانت القبيلة تنزل للزاوية عن أراض حولها يزرعها الأخوان . وعلى كل فرد من القبيلة حراثة يوم وحصاد يوم ودراس يوم في أرض الزاوية .

ويقوم على الزاوية مقدم هو شيخها والقيم عليها والذي يتولى أمور القبيلة أو الناحية ويفضل في الخصومات بين أهلها ، وبلى المقدم الوكيل وهو كالحاكم المدني وهو يتولى الدخل والخرج وينظر في زراعة الأراضى وجميع الشؤون الاقتصادية . ثم لكل زاوية شيخ يقيم الصلاة ويعلم الأحداث ويباشر عقود النكاح والصلاة على الجنائز الخ .

وتشجع السنوسية الاخوان على الزراعة والتجارة وتدعو إلى اتقان الرماية لحماية الطريقة من العدوان .

(٢)

بدأت الطريقة السنوسية على هذا النحو من الاتجاه الديني العمراني على يد مؤسسها السيد محمد بن علي السنوسي . ولد السيد في بلدة مستغانم من أعمال الجزائر ثم رحل في طلب العلم وهو في أوائل العقد الثالث من عمره إلى فاس حيث بقى سنوات تلمذ فيها للشيخ أحمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية ، ثم انتقل السيد إلى الأغوات في جنوب الجزائر ثم ذهب إلى فاس فطرابلس وبنغازي ثم مصر حيث بقى فترة يدرس بالأزهر أيام محمد علي الكبير ، ثم انتهى به المطاف في الحجاز وهناك درس على عدة أشياخ في المدينة ومكة ولكن أبعد هؤلاء أثراً فيه كان السيد أحمد بن ادريس الفاسي (١٧٥٠ - ١٨٣٥) رئيس الطريقة الحضرية وهي فرع من الطريقة الشاذلية ، وقد لزم السيد السنوسي السيد الادريسي حتى توفي هذا في سنة ١٨٣٥ وكان السنوسي والسيد محمد صالح الميرغني أخلص أتباعه . وبعد وفاة الادريسي انقسمت الطريقة شعبتين فكانت الطريقة السنوسية والطريقة المرغنية التي أصبح لها شأن كبير في السودان . وأسست كلتا الطريقتين الزوايا بالحجاز ، وكانت أول زاوية أسسها السيد السنوسي في جبل أبي قابوس قرب مكة . وكان ذلك عام ١٨٣٧ وهو تاريخ تأسيس الطريقة رسمياً . ثم أسست الزوايا في الطائف والمدينة وبدر وجدة وينبع . وقد قيل أن السنوسي أخذ يعلم البدو الزراعة إلى جانب تعاليم الإسلام وبعد قليل أصبحت القوافل بين مكة والمدينة تتولى السنوسية .

على أن السيد قد اضطر إلى ترك مكة عام ١٨٤٠ ، قيل بضغط العلماء المخالفين لطريقته وقيل لتصريحه بأن الخلافة قد غصبها الأتراك العثمانيون لأنها لا تخرج عن قریش . خرج السيد من مكة متجهاً إلى الغرب فمصر وبنغازي

وطرابلس حتى انتهى إلى قابس في تونس ولسكنه خشى أن يقبض عليه
الفرنسيون فعاد أدراجه إلى طرابلس وبنغازى .

ويبدو أن السيد انما اختار النزول في برقة دون غيرها لأنه وجد فيها
مكانا ملائما لدعوته فهي من الناحية السياسية لم تسكن تخضع للسلطان العثماني
إلا في المنطقة الساحلية ، أما داخلية البلاد فالنفوذ فيها للقبائل المتنافرة وهي
من جهة أخرى مجال صالح لنشر دعوته الدينية بين القبائل العربية التي كانت
كانت حالتها الدينية متأخرة وهي ثالثا مركز متوسط على طرق القوافل بين
الساحل مما يساعد على نشر الدعوة . وهي آخر الأمر في منطقة الجبل الأخضر
خصبة صالحة للزراعة والحراث ولها ثغور على الساحل مثل بنغازى ودرنة
تساعد على رواج التجارة وامكان المدد من الخارج .

وكانت أول زاوية أنشئت في برقة زاوية البضاء في الجبل الأخضر عام
١٨٤٣ ثم انتشرت الزوايا السنوسية في أنحاء البلاد وتوغلت في الداخل في
الكفرة وواديه حيث كان السلطان محمد الشريف على صلة طيبة بالسيد . وفي
سنة ١٨٥٦ أنشأ السيد زاوية جغبوب وانتقل إليها حين وجد السلامة في البعد
عن نفوذ السلطان العثماني وأعداء العلماء المتمسكين بالقديم . ولم يلبث أن
توفي في عام ١٨٥٩ ودفن في الجغبوب .

وضع السيد أساس الطريقة وألف في أصولها كتباً طبع منها بعناية
حفيدة السيد محمد ادريس السنوسى : - (١) كتاب المسائل العشر بغية المقاصد
وخلاصة المحاصل . (٢) ايقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن .
(٣) السلسلات العشرة في الأحاديث النبوية . (٤) السلسيل المعين في الطرائق
الأربعين . وله كتب أخرى لم تطبع بعد : - (١) المنهج الرائق في أسانيد

العلوم وأصول الطرائق . (٢) الشموس الشارقة في أسماء مشايخ المغاربة والمشاركة . (٣) وعجالة في أول من ألف في فن الحديث تصلح لأن تكون مقدمة للموطأ . كما ألف في التاريخ كتاب (الدرر السنية في أخبار السلالة الأدرسية) وفيه موجز أخبار من ملك المغرب منذ فتح المسلمون أفريقية في خلافة عثمان (ر . ض) ووضع للطريقة نظامها الدقيق فأنشأ الزوايا ، وبذلك تحقق الشطر الأول من أهدافه وهو تجديد الحياة الإسلامية الدينية والرجوع بالإسلام إلى مصادره السمحة الأولى .

ووضع السيد كذلك أسس الأمانة السنوسية وهي الشطر الثاني من أهدافه وبذلك أوضح الطريق إلى ما ينبغي أن تكون عليه الدولة الإسلامية . على أن السيد كان يدرك مبلغ قوته ولا يعد وطوقه فقد رأى أن يعكف على نشر الدعوة وتوطيد أركانها وتأليف الناس حولها وأعداد شئون الدفاع عنها قبل أن يخطو خطواته التالية لذلك آثر السيد العزلة عن العالم الخارجي ولاين السلطان العثماني ليأمنه وقد سار خليفته السيد المهدي من بعده على هذه السياسة التي كان لها أثرها البعيد في قوة السنوسية .

(٣)

وفي عهد السيد المهدي (١٨٤٤ - ١٩٠٢) بلغت السنوسية أوج انتشارها وربط السيد بين الجعوب وبين الزوايا الأخرى بنظام دقيق من المراسلات . وقد قدرت الزوايا في عام ١٨٨٥ بـ ٣٨ زاوية في برقة وحدها وبلغت في طرابلس ١٨ زاوية ، وفي فزان ٣٢ زاوية ، وفي تونس ١٧ ، وفي الجزائر خمس زوايا وفي مراکش ثمانى زوايا وذلك عدا ما أنشئ في مصر والحجاز . ولعل أهم ما يذكر عن انتشار السنوسية في هذه الفترة هو امتدادها في

جوف الصحراء فوصلت الدعوة السنوسية إلى قبائل التبو والتوارق في الأقاليم الممتدة جنوباً إلى بحيرة تشاد هذا عدا ما ألمعنا إليه من انتشار السنوسية في سلطنة وداي . كما امتدت أيضاً في جهات النيجر حول تامبكتو ، وكذلك في بلاد كانم وبرقو .

وكما تأثر السيد المهدي والده في نشر الدعوة فقد سايرد في اعتزال العالم الخارجي حتى تقوى الدعوة وتشتد في الداخل . والواقع أن السيد المهدي حاول أن يتبع سياسة الحياد الدقيق ، فحاول أن يسترضى السلطان عبد الحميد ويعلم الولاء لدولة آل عثمان ولسكنه في الوقت نفسه لم يلب نداء السلطان حين طلب منه المشاركة في الحرب ضد روسيا سنة ١٨٧٧ ، ولم يحاول كذلك أن يقدم المعاونة لتونس حين احتلتها فرنسا ١٨٨١ ، ولم يتصل برجال الثورة العربية في مصر عام ١٨٨١ ، ولم يؤيد الثورة المهديّة في السودان ، ولم يستجب لاغراء روسيا بالتدخل ضد فرنسا في أفريقية الغربية .

اتخذ السيد خطة الحياد ولسكنه دفع دفعاً إلى تغيير هذه الخطة عند ماخافت الدول الغربية من انتشار السنوسية على امتداد نفوذها في أواسط أفريقيا فأخذت تستعدي عليها السلطان وتدعى أن السنوسية ترمي إلى الخروج على الخلافة العثمانية . فانتقل السيد إلى واحة الكفرة في الداخل ، واتصلت المراسلات والسفارات بينه وبين السلطان عبد الحميد حتى اطمأن السلطان إلى السنوسية وأصدر فرماناً باعفائها من الضرائب الأميرية ومن الأعشار ، وأصبح الوالي العثماني في طرابلس ونوابه في أنحاء البلاد يعترفون للسنوسية بمقام ممتاز .

وحين أمن السيد المهدي جانب السلطان اتجه إلى مقاومة عدوان فرنسا في أفريقيا الغربية فقد أخذت فرنسا ترسل الحملات للقضاء على الإمارات الإسلامية حول بحيرة تشاد ، وأخذ الفرنسيون يتغلغلون في أفريقيا العربية

عن طريق نهر سنغال فاحتلوا سنغال الأعلى وأسسوا مستعمرة جديدة في الكونغو ثم امتد نفوذ الفرنسيين على شاطئ النيجر الأعلى واحتلوا تمبكتو عام ١٨٩٤ ، واستطاعوا الاتفاق مع إنجلترا في ١٨٩٠ ومع ألمانيا في ١٨٩٤ على أن يكون معظم الصحراء الوسطى والغربية منطقة نفوذ فرنسية . كما اعتبرت الأراضي الممتدة حتى بحيرة تشاد من ناحية وخط تقسيم الكونغو من ناحية أخرى مناطق تخضع للنفوذ الفرنسي أيضا .

رأى السيد المهدي الخطر الفرنسي يهدد مناطق تعتبر مخافر أمامية لنفوذ السنوسية فحاول أن يوفق بين الإمارات الإسلامية لتتحد في مقاومة الغزو الفرنسي وانتقل إل زاوية قروفي برقو عام ١٨٩٩ ليكون قريبا من الميدان ، ولسكن الفرنسيين استطاعوا إدخال سلطنة وداي في منطقة نفوذهم وتقدموا صوب كانم فاستعد السنوسيون لمقابلتهم وجعل السيد المهدي لابن أخيه السيد أحمد الشريف إدارة الحرب والجهاد ضد الفرنسيين واشترك في القتال قواد مبرزون من السنوسيين على رأسهم سيدي محمد البراني والسيد عمر المختار ولسكن المعدات الحديثة في أيدي الفرنسيين جعلت لهم الغلبة في المعركة الدامية التي دارت حول زاوية بير العلالى في يناير سنة ١٩٠٢ . وتم للفرنسيين احتلال كانم ولم تلبث سلطنة وداي أن اعترفت بالاحتلال الفرنسي في يناير سنة ١٩٠٣ . وفي هذه الفترة توفي السيد المهدي في قرو في أول يونيه سنة ١٩٠٢ .

(٤)

انتقل أمر السنوسية إلى السيد أحمد الشريف في الفترة التي أخذت السنوسية تواجه فيها خطر الاستعمار الأوروبي ، وقد بدأ هذا الخطر في امتداد مطامع الفرنسيين في أفريقيا الغربية وتهديدهم للسنوسية من الجنوب ، وقد حاول السيد أحمد الشريف أن ينهض سلطنة وداى من جديد ، ونجح في ذلك . ولكن الفرنسيين استطاعوا أن يخضعوها نهائيا في عام ١٩٠٩ . وكان الجهاد الحقيقي بين السنوسيين والفرنسيين في جهات تبستي وبرقو وأنيدى ، وكان الفرنسيون كلما استولوا على زاوية هدموها وعطلوا الشعائر الدينية فيها وأقاموا مكانها حصنا . فلجأ السيد أحمد الشريف إلى تركيا يدعوها إلى مؤازرة السنوسيين فأرسل جند نظاميون في عام ١٩١٠ إلى برقو وتبستي واستمرت المناوشات بين السنوسيين والفرنسيين حتى اضطر السنوسيون إلى الإنسحاب والتحول عن حرب فرنسا حين نزلت إيطاليا بقواتها في طرابلس عام ١٩١١ فنهض السنوسيون في برقة لمواجهة هذا العدو الجديد .

الفصل الثالث

الغزو الإيطالي

[١]

قسمت القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية في أثناء حركة التوسع والتنافس الاستعماريين اللذين بلغا غايتهما في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . لم يكن لتقسيم القارة صلة بالقومية أو التراث الاجتماعي أو أي مبدأ آخر معروف ، بل امتدت الامبراطوريات البيضاء من مراكز تجارية على الساحل حتى ألحقت داخلية القارة الشاسعة بإحدى الدول الاستعمارية المتنافسة . وكان بعض العمل لشركات مستغلة ترمي إلى التجارة والكشف والبحث عن الموارد المعدنية فكانت شركة جنوب أفريقيا وشركة النيجر الملكية وشركة موزمبيق البرتغالية والشركة العالمية التي كانت ملوكا خاصا للبلك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا .

وكان هدف الدول الاستعمارية - ولا يزال - استثمار رموس الأموال في المستعمرات والحصول على المواد الخام والاستفادة من أجور العمال الضئيلة ، ثم الحصول على مراكز استراتيجية لحماية هذه المصالح ، ولذلك نجد أن الاستعمار ينتقل من مرحلته الاقتصادية إلى مرحلته السياسية التي هي إخضاع شعوب المستعمرات لسكان الدولة المستعمرة فضلا عن إخضاعها اقتصاديا . ثم يكون بعد ذلك التنافس بين الدول المستعمرة المختلفة فيما بينها

هي نفسها . ثم فيما بينها وبين غيرها من الدول التي لا تملك مستعمرات ، وينتهي هذا التنافس إلى إحدى نهايتين فأما الحرب وأما المساومة والتفاهم . وقد دخل النفوذ الأوربي أفريقيا من الجنوب والغرب والشرق وأخيرا من الشمال وكانت بريطانيا أسبق الدول إلى إفريقيا لأن دوافع الاستعمار التي ألمعنا إليها تمت فيها بالثورة الصناعية قبل غيرها من الدول بقرن تقريبا . وقد بدأ إستعمارها في أفريقيا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وقام التنافس بينها وبين فرنسا وألمانيا القيصرية وكان ذلك التنافس الاستعماري من أهم البواعث على الحرب العالمية الأولى . وقد خرجت ألمانيا القيصرية بعدها من الميدان ووزعت مستعمراتها بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا .

ودخلت إيطاليا ميدان الاستعمار متأخرة ، بعد أن تمت وحدتها عام ١٨٧٠ وكان التنافس بين الاستعمارين البريطانى والفرنسى من أهم العوامل التي ساعدت على قيام امبراطوريتها في شرق أفريقيا وشمالها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر انتهزت الدول الاستعمارية فرصة ضعف الدولة العثمانية ، وأخذت تمد نفوذها الاقتصادي في أرجاء الدولة كما نرى في مشروع سكة حديد بغداد مثلا ، كما أخذت تقطع الولايات العثمانية واحدة بعد واحدة فأحتلت فرنسا تونس واحتلت بريطانيا مصر واحتلت إيطاليا طرابلس واستمرت هذه السياسة حتى قضى على الامبراطورية العثمانية تماما بعد الحرب العالمية الأولى .

وقعت إيطاليا بين المعسكرين الاستعماريين بريطانيا وفرنسا — على ما بينهما من منافسة — من جانب ، وألمانيا وفرنسا من جانب آخر . وترددت سياستها بين العناية بأمورها الداخلية والاتجاه إلى التوسع في أفريقيا . وكان كريسبي رئيس وزراء إيطاليا (Francesco Crispi) داعية الاتجاه

الثاني . فكانت سياسته ترمى إلى إنشاء ممر إيطالي من سواحل البحر الأحمر عبر السودان إلى طرابلس .

كانت إيطاليا متجهة بمطامعها الاستعمارية نحو شمال أفريقيا . وكان التنافس في هذا الميدان شديداً بين بريطانيا وفرنسا وقد بلغ أشده في مصر . ولكن بريطانيا استطاعت أن تحتل البلاد وتنحى النفوذ الفرنسي ، ومن جهة أخرى احتلت فرنسا تونس باتفاق مع بريطانيا على أن تحتل بريطانيا قبرص وهكذا وجدت إيطاليا نفسها معزولة في وسط البحر الأبيض ، فهي قد رفضت الإشتراك في مغامرة احتلال مصر ، وفقدت قسماً من شمال أفريقيا وهو منطقة نفوذها المواجهة لها على الشاطئ الآخر من البحر الأبيض ، فتحولت عن الحلفاء إلى ألمانيا والنمسا ودخلت الحلف الثلاثي ، واتجهت بمطامعها إلى البحر الأحمر .

وقد بدأ اتجاه إيطاليا إلى شرق أفريقيا حيث اشترت شركة ملاحية إيطالية من السلطان المحلي - بمال قدمته الحكومة - خليج عصب وجزيرة مجاورة تبعد ١٥٠ ميلاً عن عدن ، وفي سنة ١٨٨٢ خضعت عصب للسيادة الإيطالية باتفاق مع بريطانيا . ثم اتجهت إيطاليا إلى مصوع وفي سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم ملكي يجعل الممتلكات الإيطالية حول مصوع مستعمرة واحدة باسم أريتريا ، جعلت لها ميزانية مستقلة وعين لها حاكم إيطالي . وفي سنة ١٨٩٣ أنشئت مستعمرة الصومال الإيطالية باتفاق مع بريطانيا أيضاً .

وكانت بريطانيا تهدف من مساعدة إيطاليا في شرق أفريقيا الحد من امتداد الاستعمار الفرنسي إلى الحبشة أو السودان وكان شرق أفريقيا قد انتقلت إليه المنافسة بين بريطانيا وفرنسا بعد مصر حتى سويت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا باتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ الذي جعل منطقة النفوذ الفرنسية تشمل كل الأقاليم غربي حوض النيل ما عدا صحراء ليبيا وسلطنة وداي .

وقد حاولت إيطاليا أن تمد نفوذها في كسلا وفي الحبشة ولكنها لم تستطع وهزمت في موقعة عدوة المشهورة عام ١٨٩٤ .

على أن تحول إيطاليا عن شمال أفريقيا كان مؤقتا ولتغطية الهزيمة السياسية في تونس وكذلك كان تجدد اهتمامها بشمال أفريقيا لتغطية للهزيمة في شرق أفريقيا ، ثم أن بريطانيا وألمانيا كانتا تشجعان إيطاليا رغبة في حصر التوسع الفرنسي . ولكن إيطاليا رأت أن تحصل على موافقة فرنسا أيضا فعقدت معها اتفاقا في عام ١٩٠٠ عزز بآخر في عام ١٩٠٢ اعترفت فيه إيطاليا بمصالح فرنسا في مراكش واعترفت فرنسا بمصالح إيطاليا في طرابلس . وأما الحلف الثلاثي الذي كان يقيدتها بضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العثمانية ، فقد شعرت إيطاليا أنها غير ملزمة به بعد أن خرجت عليها النمسا فاحتلت الصرب دون علم إيطاليا . وهكذا عادت إيطاليا مرة أخرى الى جانب الحلفاء وتركزت أطرافها في طرابلس .

وكانت إيطاليا قد أخذت منذ حين توثق صلاتها الاقتصادية والثقافية بشمال أفريقيا في تونس وطرابلس . وكان بعض رعاياها قد هاجروا الى هناك ، وأنشأ بنك روما فرعاً له في طرابلس وبرقة سنة ١٩٠٥ يقدم القروض ويستثمر الأموال ، كما أنشأت إيطاليا في بنغازي مكتبا للبريد كان الطليان يرسلون بواسطته ما يريدون من رسائل وتقارير بغير رقابة ، كما كانت لهم سفينة تحمل البريد العثماني ، وأنشأت إيطاليا أيضا بعض المدارس لنشر اللغة الإيطالية وبث الثقافة الإيطالية ، كما بنت بعض المستشفيات . وأهم من ذلك كله أن إيطاليا أخذت ترسل البعثات المختلفة عن طريق الجمعية الإيطالية للكشوف الجغرافية والتجارة بميلانو ، كان آخرها بعثة اشترك فيها السكونت سفورزا للتفتيش عن القوسفات وانضم إليها ضباط من أركان حرب الطليان فاستطاع أعضاؤها أن يضعوا المصورات والخرائط الحربية وقد نارت حول هذه البعثة ضجة وحبس الترك أعضائها ولم يطلقوا صراهم الا في نوفمبر سنة ١٩١٢ .

وعجلت الحوادث الأزيمة المراكشية واحتلال الفرنسيين فاس سنة ١٩١١ فانصلت إيطاليا بالدول العظمى لتحقيق احتلال طرابلس، وحصلت على موافقة بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وألمانيا ووافقت النمسا بشرط ألا تتعدى العمليات الحربية منطقة شمالي أفريقيا وألا تسرى إلى ممتلكات تركيا في آسيا وأوروبا وخاصة في البلقان .

ومن جهة أخرى كانت تركيا مشغولة بسوء حالها في الداخل وتألب العناصر التي تجمعها الأمبراطورية وخاصة في البلقان في الداخل . فأعدت إيطاليا العدة وأرسلت إنذارها الشهير فجأة إلى الباب العالي في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ ، ولم تمض أشهر قليلة على تصريح وزير خارجيتها (دي سان جيليانو San Guillianio) في ٩ يونية سنة ١٩١١ بأن سياسة إيطاليا الخارجية هي التي قررها سلفه بقوله : إن سياسة إيطاليا الخارجية كانت تسترشد دائماً بقاعدة لا تتغير ليس فقط فيما يتعلق بأوروبا بل وبأفريقيا أيضا وهذه القاعدة هي أن المحافظة على كيان الأمبراطورية العثمانية أمر واجب الإحترام ومقدس .

(٢)

وجهت إيطاليا الانذار إلى الصدر الأعظم ابراهيم حقي باشا وفيه تشير إيطاليا إلى :

- ١ - سوء النظام في طرابلس الغرب وبتغازي ونصحها الباب العالي الاهتمام بالولاية حتى تصبح كغيرها من أقسام أفريقيا الشمالية .
- ٢ - مصالحها الحربية وتهديد طرابلس لها مع قربها من إيطاليا .
- ٣ - تجاهل الدولة العثمانية رغائب إيطاليا في طرابلس واهمالها مصالح إيطاليا الاقتصادية .

- ٤ — التحريض على الرعايا الأوربيين والاطليان خاصة واضطهادهم .
٥ — قرار إيطاليا احتلال طرابلس وعلى الخلافة العثمانية أن تسهل ذلك .
٦ — مدة الانذار ٢٤ ساعة^(١) .
ومع ما في الانذار من افتراء صريح وتعد واضح فقد ردت الحكومة العثمانية عليه رداً ضعيفاً متخاذلاً :
- ١ — خملت وزر تأخر الولاية على الحكم السابق .
٢ — وتبرأت من عرقلة اشتراك رموس الأموال الإيطالية في ترقية شؤون الولاية وقالت أنها رغبت في اعطاء امتيازات للحكومة الإيطالية توسع دائرة حركة إيطاليا الاقتصادية .
٣ — أن الامن مستتب في البلاد وليس هناك اضطهاد للأوربيين أو الإيطاليين .
٤ — أن الخلاف منحصر في إعطاء الضمانات الكافية لرموس الأموال الإيطالية والحكومة مستعدة للتفاهم ما دامت إيطاليا لا تلجأ إلى الاحتلال ، ويطلب من إيطاليا أن تقدم لائحة بطلباتها .
٥ — يكفي السباب العالي ألا يحدث أى تغير عسكري في الولاية أثناء المفاوضات^(٢) .
على أن إيطاليا — بطبيعة الحال — لم تقنع بهذا الرد بل سلم ممثلها في مساء يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ إلى الصدر الأعظم بلاغاً باعلان الحرب . وعلى أثر ذلك استقالت وزارة حقي باشا وتولى سعيد باشا كوجوك الوزارة فبادر بارسال برقيات باسم السلطان للدول الأوربية يطلب اليها التوسط بين تركيا وإيطاليا على أن تحقن الدماء ويعطى لاطاليا مركز ممتاز في الولاية ، ولسكن الدول الأوربية اعتذرت عن عدم الوساطة وبقي على تركيا والعالم الإسلامي والشعب الليبي أن تواجه الغزو الإيطالي .

(١) انظر نص الإنذار في جهاد الأبطال ص ٢٦ — ٢٧

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ — ٢٩

(٣)

بدأ الغزو الإيطالي بقصف درنة يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ وطرابلس يوم ٣ أكتوبر . وفي خلال هذا الشهر احتل الطليان طرابلس ودرنة وبنى غازى وخمس . وكان لتركيا حوالى ٥٠٠٠ رجل فى طرابلس ، ٢٠٠٠ فى برقة ولكن الحاميات كانت ضعيفة ناقصة العتاد ، وفى رواية إيطالية أن الجنود الأتراك فى مايو سنة ١٩١١ كانوا ٣٠١٠ فى طرابلس ، ١٢٠٠ فى برقة .

وكانت الحملة الإيطالية تتألف من ٣٤٠٠٠٠ رجل و ٦٣٠٠ حصان و ١٠٥٠٠ عربة و ٤٨ مدفع ميدان و ٢٤ مدفع جبل وكان طريق البحر مفتوحاً لنقل الاحتياطي والعتاد عند الحاجة^(١) .

على أن هذه القوات التركية القليلة العدد والعدة ما كانت لتصد للغزو الإيطالي لولا نهوض أهالى البلاد فى طرابلس وبرقة وتطوعهم للقتال وانضمامهم إلى المعسكرات التركية . والحق أن قوات المتطوعين لم تجعل مقاومة الغزو الإيطالي ممكنة وحسب بل لقد بدلت طابعها فلم تعد حرباً بين دولة أجنبية تحاول مد نفوذها الاستعماري على حساب امبراطورية هرمة بل أصبحت حرباً من حروب الاستعمار التقليدية حيث تبغى دولة أوربية أن تسلب شعباً مغلوباً حريته وأراضيه .

وفى طرابلس كان لسليمان البارونى باشا نائب الجبل وفرحات بك نائب طرابلس فضل كبير فى استنفار القبائل العربية للجهاد فلحقت هذه القوات غير النظامية بالقوات التركية وخضعت لقيادتها وكثرت غاراتها على الطليان . وكان سكان السواحل من زوارة غرباً إلى مصراته شرقاً وفى منطقة الجبل من غريان

(١) Evans—Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica pp. 108-109

إلى نالوت هم عماد حركة الجهاد الأولى كما لحق بهم بعض أهالي الجنوب كالسيد محمد بن عبد الله البوسيني من أولاد أبي سيف .

أما في برقة فقد قام الشيخ أحمد العيساوي مثل السنوسية ووكيل زاويتها فكتب إلى شيوخ الزوايا القريبة يطلب منهم دعوة المجاهدين للقتال .

وقد أمدت قوات المتطوعين الحاميات التركية الضعيفة التي اضطرت إلى الانسحاب إلى الداخل ، فارتدت في طرابلس جنوبا إلى العزيزية ثم غريان بقيادة نشأت بك نائب الوالي ، وما لبثت القوات الوطنية أن اشتبكت مع الغزاة في عدة معارك أهمها معركة بومليانة في ١٠ أكتوبر وعين زارة في ٨ ديسمبر ، وقد زحف الطليان في هذه المعركة بقوة قوامها حوالي ٢٥ ألف مقاتل ، وكانت القوة العثمانية لا تزيد على سبعمائة جندي نظامي وألف وخمسمائة من المجاهدين العرب . وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ حدثت معركة بير طبراس وهزم فيها الإيطاليون وارتدوا إلى عين زاره ، ثم معركة قرقارش ومعركة مكتب الزراعة وغيرها إلى أن عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا ، والإيطاليون يرابطون في المنطقة الساحلية لا يجسرون على مغادرتها (١)

وأما في برقة فقد اشتبك الجنود العثمانيون مع الطليان يوم نزولهم في بنغازي في واقعة جوليانه ثم انسحبوا بقيادة شاكر بك إلى سيل الهواري ثم إلى الأبيار ، وكانت الأنباء عن الغزو قد شاعت واستنفر شيوخ الزوايا القبائل لنجدة القوة العثمانية التي اتخذت الرجمة عاصمة لها ، ولم يلبث شيوخ الزوايا أن انضموا إلى القوات المحاربة وعلى رأسهم السيد عمر المختار شيخ زاوية القصور . ومن جهة أخرى أرسلت الدولة عددا من الضباط على رأسهم أنور وعزيز المصري ومصطفى كمال ، وجعلت القيادة العامة لأنور ، وقسمت الجبهة

(١) انظر التفصيل في جهاد الأبطال ص ٥٧ - ٧٩

إلى ثلاث مناطق ، الأولى بنغازي بقيادة عزيز المصري ، والثانية درنة بقيادة مصطفى كمال ، والثالثة طبرق بقيادة ناظم بك .

ال حرب طرابلس الغرب

ماذا يصدقكم عن التقدم اليانا . اما تهكم الصلوة
في الجوامع والراحة اتم وعاملاتكم في بيوتكم . انا
بهمكم رعي مواشيكم وتداطي تجاراتكم آمنين . نحن
أناس اصحاب دين ومن اهل الكتاب واحرار
واعلموا ان دولة ايطاليا المنظمة قد اصبحت لكم عقاب
الوالد بمد ان اخذت امكم وهي طرابلس الغرب .
فاتقدموا اليانا بلا خوف وبكمال الامان ونحن نؤكد لكم
انه ليس من يؤذيتكم وما من يسيء اليكم او يضركم بادنى
شي فان الماضي لا يذكروا واعلموا ان كل من يأتي اليانا
يارودته مع المهمات محسن اليه بشربن فرنكام كيس
قح او شعير كينفا شاه . اما رؤسائكم الديون والسياسيون
فان الحكومة الإيطالية تبليهم وتؤيدهم بالصفاة التي كانوا
عليها قبلاً . بل تبين لهم روائب ومعاشات .

وتابعكم ان الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم
فاطلبوا اليه عز وجل ان يفتح عيون عقلكم لتعرفوا
الحق وهو يخلصكم

طرابلس الغرب في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩١٢
قائد جيش الاحتلال في طرابلس الغرب وينازي

المشير

كارلو كاييفا

(١) المنشور الإيطالي الثالث

على أن المتطوعين والمجاهدين كانوا عماد القوة العثمانية في هذا الميدان
كما كانوا في ميدان طرابلس ، وقد عمل أنور بك منذ وصوله على أن يطوف

بالقبائل ويزور الزوايا السنوسية ويدعو الجميع إلى الجهاد ، كما أرسل إلى السيد الشريف بالكفرة كتاباً ، يذمّه فيه بخيانة الطليان ويرجوه أن يرسل منشوراً إلى أتباعه ليحاربوا أعداء دينهم وبلادهم ،^(١) وفي ٢٨ نوفمبر ١٩١١ رجع أنور إلى معسكر درنة بعد أن جمع في طوافه حوالي الخمسة آلاف مقاتل من العرب مشاة وفرسانا ، كما أحضر الجند العثمانيين المتفرقين بالصحراء للمحافظة على الأمن وعدددهم ستون جندياً (كذا!) وكثر وفود العرب على معسكر درنة حتى لقد قدروا بتسعة عشر ألفاً وكان الجند النظاميون حوالي الخمسةائة .

وحدثت مع الطليان معارك ومناوشات كثيرة فكانت معركة الكوفية في ٢٨ نوفمبر ومشويلك والفويحات والزريعة والنخلتين وسيدى عبد الله وغيرها . وكانت الخطة الإيطالية ترمي إلى التقدم من بنغازي ودرنة والإطباق على الهضبة الوسطى ولكن المقاومة الشديدة ردتهم إلى الساحل^(٢)

(٤)

استمرت هذه الفترة الأولى من الحرب الطرابلسية من ٣ أكتوبر سنة ١٩١١ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ حين وقع الطليان والعثمانيون معاهدة الصلح في أوشى (لوزان) . وبمقتضاها تعهدت الدولتان بإيقاف الحرب وتعهد العثمانيون باستقدام ضباطهم وجيوشهم وموظفيهم المدنيين من طرابلس .

(١) السنوسية دين ودولة ص ١٣٨ .

Sanusi of Cyrenaica pp. 112-113

(٢)

وكانت هذه المعاهدة نتيجة دوافع مختلفة أهمها : —

أولا : أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة للحرب في طرابلس ، وكانت الأمور في البلقان تستدعي تفرغ الدولة لهذا الميدان .

ثانيا : أن إيطاليا لم تستطع الظفر بنصر عاجل في طرابلس رغم القوات الهائلة التي جردتها والتي بلغت حوالى ١٢٠ ألف جندي ، فأخذت تناوش الدولة العثمانية في البحر الأبيض واستولت على رودس وجزر الدوديكانيز وهددت سواحل البحر الأحمر وضربت موانئه بالقنابل ، فأثرت الدولة العثمانية الصلح في طرابلس لإبقاء على ممتلكاتها الأخرى ، ولكنها في عين الوقت لم تكن تستطيع التخلي صراحة عن طرابلس فتفقد عطف العالم الإسلامي .

لذلك كانت المعاهدة ذات وجهين فهي من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس في منشور من جانب ملك إيطاليا موجه إلى سكان طرابلس هو الملحق الثاني للمعاهدة ، يؤكد القانون رقم ٣٨ الصادر في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ بجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعا مطلقا عاما للسيادة للملكية الإيطالية .

ومن جهة أخرى احتفظت الدولة العثمانية بروابط تربطها بطرابلس تتمثل في تعيين نائب للسلطان يرعى المصالح العثمانية وتعيين قاض للبلاد وتدفع الدولة راتبهما . وقد ورد ذلك في الملحق الأول للمعاهدة .

على أن أهم ما في هذا الملحق أن الدولة العثمانية تتخلى عن السيادة على طرابلس وبرقة وتمنح أهل البلاد استقلالاً ذاتياً . جاء في الملحق الأول باسم السلطان ، لما كانت حكومتنا السنية في حالة استحيل معها عليها أن تسير لكم المساعدات التي تحتاجون إليها للدفاع عن وطنكم ، ولما كانت

من الناحية الأخرى مهمة بضمان راحتكم وهنائكم حاضرا ومستقبلا ،
فرغبه منا في اتقاء مواصلة حرب مدمرة لكم ولعائلاتكم وذات خطر على
امبراطوريتنا ، وفي إدخال السلام والهناء إلى وطنكم ، قد منحتمكم استقلالا
داخليا مطلقا وتاما بما لى من حقوق السيادة عليكم .^(١)

(٥)

وقعت الدولة العثمانية المعاهدة دون أن تستشير زعماء طرابلس وبرقة ،
وبادرت بإرسال شمس الدين باشا نائبا للسلطان فرحب به الطليان ، واستخدموه
في أخذ مقاومة أهل البلاد ، واستدعت الدولة الضباط العثمانيين فعاد أنور
بك ومصطفى كمال وتركت القيادة العامة لعزير المصرى .

على أننا نستطيع أن نعتبر هذه الفترة بداية الحركة الوطنية التحريرية في
ليبيا فإن أهل البلاد في طرابلس وبرقة لم يقرروا الدولة العثمانية على الصلح ،
ولم يقبلوا أن يضعوا السلاح بل قرروا استمرار المقاومة .

وقد انقسمت هذه الحركة شعبتين : أحدهما في طرابلس والثانية في برقة
أما في طرابلس فقد عقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعات في لواء الجبل
العربى ولواء فزان وورفله لدرس الحالة واتخاذ مايلزم من التدابير فقرروا
اعلان استقلال طرابلس وانشاء حكومة وطنية برياسة الشيخ سليمان البارونى
مستندين في ذلك إلى فرمان السلطانى الصادر بمنح البلاد الاستقلال ، وقد
وقع الزعماء المضبطة التالية :-

• بناء على فرمان المؤرخ في شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٣٠ القاضى
بمنح بلادنا الاستقلال ، قد اتفقنا على الرضاء به وقبوله مع كمال السرور ،
وكلفنا مبعوث الجبل سليمان بك البارونى بإعلان استقلالنا وتبليغه إلى من

(١) راجع نص معاهدة أوشبى والملاحق والاتفاق السرى في جهاد الأبطال ص ٩٩-١٠٦

يلزم التبليغ إليه وتشكيل حكومة تقوم بما يلزم اتخاذه من حفظ الراحة وتعميم الأمن ومحافظة على شرف الدين والوطن على قواعد الشرع الشريف والنظامات العمرانية مع القيام بكل ما يجب اتخاذه من وسائل المدافعة كالمال والرجال والسلاح والتوفيق من الله والنصر بيده (١)

وتولى الباروني رئاسة الحكومة الجديدة وأبلغ ذلك إلى الدول العظمى وإلى الصحف الكبرى كما أرسل وفداً إلى أوروبا للسعي عند حكوماتها لنيل الاعتراف منها ونشر الدعاية لها .

وعنى بتنظيم شؤون البلاد تنظيمًا جديدًا فعين المتصرفين والقائمقامين والقضاة والفنيين والكتاب وأنشأ آلايا من الدرك المشاة والفرسان والهجانة ونظم البريد والبرق والتليفون وفتح له المكاتب في جميع الجهات بين أورفله وغد أمس وغات في حدود تونس ، وأنشأ خط حرب ازاء الايطاليين يتدى . من ورفله مارا أمام غريان والزعترية ومنظروس وبير الحشب في جهة العزيزية وأمام العجلات والعلاقة وزواره في بلاد الساحل .

(٦)

وأما في برقة فلما انتهت الأنباء إلى السيد أحمد الشريف بأن الدولة تعتزم الصلح واعطاء طرابلس إلى الايطاليين ، أرسل إلى أنور بك خطايا مشهوراً قال فيه : نحن والصلح على طرفي نقيض ولا نقبل صلحا بوجه من الوجوه ، إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلى العدو ، وحذر من أثر توقيع الصلح في نفوس المسلمين في جميع الأقطار وما يحدثه من نفور شديد من الدولة العثمانية

(١) أمين سعيد - الدولة العربية المتحدة . ج ٣ ص ٥٠٠

ويقال أن هذا الكتاب حمله أربعون شيخا من شيوخ السنوسية المجاهدين إلى القائد العثماني فوعدهم خيراً .

على أن أنور بك حين استدعى بعد توقيع الصلح رأى من واجبه قبل أن يغادر ليبيا أن يزور السيد في الجغبوب ليلغنه ماصح عليه عزم السلطان وبأنه ترك القيادة بعده لعزيز المصرى وبقي أنور في الجغبوب ثلاثة أيام كان فيها موضع الحفاوة وأبلغ السيد أوامر الخليفة وهى :-

١ - أسناد أمر الأمة الليبية إلى سيادته وأخباره بأن الخليفة قد منح الأمة الطرابلسية استقلالها تاركا لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها .

ويبسط الدكتور محمد فؤاد شكرى مؤرخ السنوسية وجهة نظر السنوسية في هذا التبليغ فيقول : « ولهذا التبليغ ولاشك أهمية عظيمة فهو إلى جانب أنه يفصح عن مقصد تركيا من منح البلاد استقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً ، ويدل على أن تركيا ما كانت تريد في هذا الوقت أن تسلم الأقطار الليبية إلى إيطاليا على الرغم من توقيع المعاهدة فهو - أى التبليغ - قد دعم نهائياً أركان الإمارة السنوسية المستقلة ، ومن هذا التاريخ يتغير حتماً موقف هذه الإمارة من دولة الخلافة تغيراً جوهرياً .

فإنه منذ اعترفت تركيا بأماره ، السنوسيين في عهد المؤسس الكبير السيد محمد بن على السنوسى ثم أيدت هذا الاعتراف في ظروف شتى بعد ذلك في أيام السيد المهدي كما ظلت تركيا تبسط على البلاد سيادتها . وظل السنوسيون منضوين تحت لوأها ولواء الخلافة يشدون أزر الدولة ويحفظون لها السيادة على الأقطار الليبية ، ثم لم يغير السيد أحمد الشريف شيئاً من هذا كله منذ تسلم زمام الأمور بعد وفاة عمه السيد المهدي . أما الآن فقد أعطى صاحب الحق

الشرعي والقانوني - وهو الخليفة - الاستقلال إلى السادة السنوسية وأسند إليهم النظر في شئون الأمة الطرابلسية فأضحى من هذا التاريخ استقلال الإمارة السنوسية حقيقة كاملة لا من ناحية الواقع فحسب بل من الناحية الشرعية والقانونية كذلك . ولم يكن في هذا الوضع الجديد وجود نائب السلطان أو ذكر الخليفة الإسلامي في الصلوات العامة إلا مظهراً من مظاهر التقاليد الإسلامية واحتراماً لرابطة الخلافة العظمى ، ثم بمثابة الضمان أو السياج الواقى من أطاع الإيطاليين الذين قرروا بسط سيادتهم على البلاد ، على الرغم من أن هذه السيادة بعد حرورهم العدوانية كانت لا تستند إلى أى أساس شرعي أو قانوني . وزيادة على ذلك فقد أصبح للسنوسيين بمقتضى (التبليغ) حق الحكم . كما انتقلت إليهم أيضاً حقوق السيادة في طرابلس إلى جانب برقة ، (١) .

ويلاحظ الطرابلسيون أن الحكومة العثمانية قد تنازلت على سيادتها عن طرابلس عام ١٩١٢ ولم يبق لها أى حق في هذه السيادة ، ولم تسكن محاولة استعادتها فيما بعد إلا محاولة لشغل الجيوش الإنجليزية فدعوى أن تبليغ العثمانيين للسنوسيين يجعلهم أرباب حق في السلطة على برقة وطرابلس لا ترتكز على حقيقة لأنها صدرت بمن لا يملك الأمر ولأنها لم يؤخذ فيها رأى الطرابلسيين .

(٧)

وبعد توقيع معاهدة أوشى اختار كثير من أهالي طرابلس الدخول في مفاوضات مع الطليان لإتمام مافي معاهدة أوشى من نقص ، وانتظار الظروف

(١) محمد فؤاد شكرى - السنوسية دين ودولة . ص ١٤٦ / ١٤٧

المناسبة للكفاح المسلح ، واختار سليمان باشا الباروني المقاومة برغم ما كان يحيط بالمدافعين من صعوبات واستمر الكفاح في طرابلس وبرقة .

ففي طرابلس استطاع الطليان أن يحتلوا منطقة الجفرة إلى الجبل بما في ذلك غريان ومسلاته ومصراته وبنى الوليد في مدة ثلاثة أشهر تقريبا ولم يحدث صدام كبير مع العرب إلا في القصبات في ١٤ ديسمبر ١٩١٢ وفي بنى الوليد في ٦ فبراير سنة ١٩١٣ .

ولبت الباروني يجمع جيشا كبيرا من العرب في منطقة الجبل الغربية بعد سقوط غريان ، فاشتبك معه الطليان في جندوبة في ٢٣ مارس سنة ١٩١٣ واحتلوا منطقة الجبل حتى نالوت والحدود الفرنسية وانسحبت قوات المقاومة إلى يفرن وهي تعاني من نفاذ المؤن وانقطاع الأمداد ، ثم زحفوا جنوبا واحتلوا غدامس في أبريل ومزده في يولية وجهزوا حملة كبيرة لاحتلال فزان فزحفوا من سرت إلى سوكنة . وهب أهل فزان للدفاع عن بلادهم بقوة كبيرة يقودها محمد بن عبدالله ونازلوا الطليان في ثلاث معارك كبيرة في سير الشيب وشيده ومحروقه قتل فيها القائد العربي (١) .

وكان الطليان قد قبلوا مبدئياً للمفاوضة مع المجاهدين على أساس الاعتراف باستقلال ذاتي لطرابلس ، وأرسل السكونت سفورزا يطلب أن يوافق الباروني في تونس للمفاوضة ، فوجد المجاهدون في ذلك جلاء للحالة ولكن إيطاليا بعد أن نجحت عملياتها العسكرية الأخيرة ، رجعت عن عروضها الأولى ، ولم يبق أمام المجاهدين إلا أن يقبلوا قواعد جديدة تتضمن العفو العام وبعض المنافع الأخرى .

وأصدرت الحكومة الإيطالية هذا العفو ، ونصح الباروني الطرابلسيين اللاجئين إلى تونس بالعودة بناء على طلب فرنسا ، فقبل فريق منهم ذلك وآثر

(١) انظر تفصيل هذه الوقائع في جهاد الأبطال من ١٢٠ - ١٣٣

فريق آخر الارتحال بأسلحتهم إلى فزان وغات لمواصلة الجهاد ضد العدو ،
ورحل الباروني إلى الأستانة عن طريق مرسيلىا وكان ذلك فى أواخر عام ١٩١٣ .
وأما فى برقة فقد استمر القتال بقيادة عزيز المصرى وأشرف السيد احمد
الشرىف . وكان الطليان قد قرروا احتلال الجبل الأخضر ، فحدثت بينهم
وبين المجاهدين وقائع متعددة فى المنطقة الغربية والوسطى واحتل الطليان
طولمينة فى ١٢ أبريل سنة ١٩١٣ ثم بنينه والمرح والرجمة وبومريم والآبار
وتوكره ، وفى ١٦ مايو حدثت واقعة يوم الجمعة المشهورة بالقرب من درنه
وفها اشترك السيد احمد الشرىف مع قبائل العبيدات والبراعصه والدرسه
وسامم فيها الضباط العثمانيون وهزم الطليان وارتدوا إلى درنه . ثم توالى
الوقائع بعد ذلك فى القيقب ومرسى سوسا وزاوية القيديه والبورات
صفصف وسلوف وقينس وتكنس وتلجازه والزاوية البيضاء فى ٢٧ سبتمبر
سنة ١٩١٣ . وفى المنطقة الشرقية حدثت وقائع سيدى جرباعه والتانجى
ومرطوبه ، وفى ١٨ بولية دارت معركة فى مدور واحتلها الطليان .

وفى هذه الآونة تعرض المجاهدون فى برقة لخطر شديد نتيجة عاملين ،
الأول ضغط إيطاليا على الدول العثمانية حتى تسكف من مساعدة المجاهدين
وتستدعى بقية القوات التى ظلت تحارب فى برقة بالزغم من عقد الصلح .
الثانى : سعى إيطاليا حتى تمنع الحكومة المصرية عن المجاهدين الأسلحة
والذخيرة والمؤن التى تصل اليهم من مصر .

لذلك استدعى عزيز المصرى وأمر بالانسحاب بمن معه من الضباط
والسلاح والذخيرة نحو الحدود المصرية ، حيث تنقلهم باخرة عثمانية من
السلوم . ولم يرض المجاهدون عن هذا الانسحاب فحاولوا استبقاء القوة أو
الاستيلاء على سلاحها ، ولما رفض عزيز المصرى ذلك أرسل السيد أحمد

الشريف السيد عمر المختار لأخذها عنوة ولكن القوة العثمانية كانت قد تقدمت نحو السلوم بعد أن اصطدمت بقوة من المجاهدين غربيا ، واستطاع عزيز المصرى أن يبلغ الإسكندرية فى ١٦ يوليه ويذهب منها الى الأستانة .

ومن جهة أخرى كانت إيطاليا قد حاولت أن توسط الخديو عباس الثانى بينها وبين السيد أحمد الشريف ، ولكن الوساطة لم تجد وقيل أن إيطاليا أرادت أن تشتري فى مقابل الوساطة أو قطع العون عن المجاهدين خط مربوط الحديدى الذى كان يملكه الخديو : وقد تدخل اللورد كاتشر فنفع إرسال بعض أورط من الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ورفض الموافقة على تطوع جماعة من الضباط المصريين فى الجيش التركى ، وصرف بعض مشايخ القبائل عن اللحاق بالمجاهدين ، وطلب من رشدى باشا رئيس الوزراء قطع المعاونات المصرية وكان منها مدافع مفسكة وسلاح وذخيرة ومؤن عن المحاربين فى برقة .

(٨)

وبعد انسحاب القوة التركية العاملة فى برقة والجبل الأخضر بكامل معداتها ، وانقطاع المدد عبر الحدود المصرية ، وقع عبء مقاومة الغزو الإيطالى على أهالى ليبيا وحدهم ، فاشتبك المجاهدون مع الطليان فى عدة معارك بدأت فى فبراير سنة ١٩١٤ وانتهت فى أواخر يوليه سنة ١٩١٤ اعنى قبل بدء الحرب العالمية الأولى بأيام قلائل ، ففي فبراير وقعت معارك زاوية العرقوب وسيدى مبيوس وزاوية أم سخنب وشليظيمية ، وفى مارس خرب الطليان زاوية سوس والزويتينه وبوجسال الثانية ومراو والحراوب ، وفى أبريل حدثت معارك بوجسال الثالثة وقصر قصيس وأم الجوانى ولصقه وفى مايو

بير الحلبة وفي يونية إرحييات وقصور المجاهير وبيضا والأنجال ، وفي يولية القطوفيه وساونو وسيدى داود واصقه وخولان .

أما في فزان فقد تقدمت الطواير الإيطالية بقيادة الكولونيل انطونيو ميانى Miani وكان على رأس رجال المقاومة السيد محمد بن عبد الله البوسيفي ولكنه ما لبث أن استشهد واحتلت القوات الإيطالية مرزق وبقيت جماعة من المجاهدين برياسة سالم بن عبد النبي الزتاني يتحينون الفرص واتسعت الصحراء على الجيش الإيطالي فألف العرب عصابات مسلحة وأخذوا يتعقبون الطليان في الصحراء وكان لهذه العصابات أثر ظاهر في الرجوع إلى الثورة فهاجم سالم بن عبد النبي القاهرة^(١) واحتلها وأخذ ما فيها من أرزاق وسلاح واشتبكت قوات المجاهدين مع الطليان في وقائع كثيرة منها المحروقة والفاقية وبونجيم ، ولم تستطع قيادة الطليان أن تصمد فأخذت في الانسحاب من فزان وأخلت مرزق يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ في ست سيارات لا تلوى على شىء ، ووصلت إلى مصراتة يوم ٢٥ سبتمبر وأخذ الطليان يهينون الجيوش لواقعة القرضابية^(٢) .

وفي هذه الفترة كان السيد محمد عابد السنوسى وكيلا للسنوسية في فزان فثار الخلاف بينه وبين رئيس المجاهدين بعد وقعة القاهرة ويروى أن الأصل فيه راجع إلى رغبة السنوسية في فرض نفوذها الدينى وأخذ الخمس من الغنائم على حين أن السيد العابد لم يشترك في الحرب .

وكان انسحاب الطليان من فزان عاملا بعيد الأثر في سريان روح التذمر من الحكم الأجنبي ، وتآلب القبائل للجهاد ، وقد حاولت الحكومة الإيطالية

(١) ربوة جبلية عالية في سببة بها آثار قديمة أخذ منها الطليان حصنا منيعاً .

(٢) راجع جهاد الأبطال ص ١٣٣-١٤٤ .

أن تعيد إحتلال غدامس ووجهت حملات تأديبية اشتبكت مع المجاهدين في معارك عدة وانتهى الأمر بانسحاب الطليان إلى الساحل فلم يبق لهم في طرابلس الغربية سوى طرابلس وزوارا ووزنوزور وفي طرابلس الوسطى انسحبوا من غريان . وأما في طرابلس الشرقية فقد انسحبوا منها بعد معركة القرصانية أو بوهادى .

جمع الطليان لهذه المعركة قوات كبيرة وارغموا سكان السواحل التي يحتلونها بالانضمام إلى هذا الجيش ، وكان على رأسهم رمضان بك السويحلي زعيم مصراته . وكان هدف الطليان معسكر المجاهدين بالنوفيلية في منطقة سرت وكان يجمع كل من أراد الخروج على الطليان ومقاومتهم من أهالي طرابلس وبرقة فكان منهم أولاد بوسيف وأولاد سليمان والمغاربة وكان وكيل السنوسية فيه السيد صفي الدين السنوسي .

خرجت القوة الإيطالية بقيادة الكولونيل ميانى فالتقت بقوات المجاهدين عند القرصانية أو قصر بوهادى وما لبثت القوات العربية التي جندها الطليان أن انقلبت عليهم بقيادة رمضان بك السويحلي فحوصر الطليان ومزقوا شر ممزق وكان ذلك يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩١٥ وخسروا فيها ٥٠٠٠٠ بندقية وملايين الخرطوش وكثيرا من المدافع الرشاشة ومدافع الميدان وموتوتهم وخزانتهم . حدثني بعض ثقات الطرابلسيين قال :

« إن فكرة الانتفاض على الطليان كانت مبيتة عند رمضان بك السويحلي منذ ما ألف الجيش وقد اتصل بالسنوسية في سرت على أثر ما حصل عندهم من سلب ونهب وحضر معركة بينهم وبين الطليان في سرت ثم رجع إلى مصراته ولما كان الجيش في طريقه إلى سرت كان يبعث إليهم بالرسل وكان يؤكد لهم أنه سينتفض على الجيش الإيطالي وقد أعد عدته لهذا

الانتفاض وهو مع الجيش فكان هو وأنصاره يسرون في ناحية . وقد حقق هذا الوعد وكان له الشرف ، (١) .

وكانت هذه المعركة حاسمة في حصر نفوذ الطليان على ساحل طرابلس وتقوية روح المقاومة بين المجاهدين وكان من أثرها تفكير السويحلي في إنشاء حكومة محلية في مصراته ، وإعادة تنظيم القوات على أساس نظامي ، وتنسيق حركة المقاومة ضد الطليان وكان من أثرها أيضا تنازع النفوذ مع السنوسية وقد انتهى ذلك بانحسار السنوسية عن طرابلس ولكن عاملا جديداً أخذ يسيطر على الموقف في طرابلس ذلك هو الحرب العالمية الأولى .

(١) انظر تفصيل موقف رمضان السويحلي في جهاد الأبطال س ١٤٨ — ١٥٧

الباب الثاني

كفاح ليبيا بين الحربين

الفصل الأول

بدء المقاومة

(١)

كان لقيام الحرب العالمية الأولى أثر بعيد في تطور الحركة الوطنية في ليبيا . فقد كان من شأن هذه الحرب أن تشغل إيطاليا عن استعادة مراكزها المفقودة في ليبيا ، وتفتح بالاعتصام في سواحل برقة وطرابلس . على أن أهل ليبيا لم يتركوا وشأنهم في الكفاح ضد إيطاليا ، بل أخذت الدولة العثمانية تحاول من جديد استعادة مركزها في ليبيا ، وتطمع في أن تتخذ منها مركزا للهجوم من حدودها الشرقية على إنجلترا في مصر ، ومن حدودها الغربية والجنوبية على فرنسا في تونس وأفريقيا الغربية . وبهذا استطاعت تركيا أن تخرج أهالي برقة إلى عداوات جديدة ليس لهم فيها مصلحة وهي في الوقت نفسه قد حولتهم عن كفاحهم الأصلي ضد إيطاليا .

وقد استغلت تركيا إلى أبعد حدود الاستغلال الخلافة الإسلامية وربطت الجامعة الإسلامية ، وفكرة الجهاد ضد أعداء الملة ، وسخرت هذا كله لمصلحتها وهي مع ذلك لم تأخذ للاهتمام به ولم تستكمل حاجة العمليات الحربية من

مؤن وذخائر وعتاد ، ولعلها - في الواقع - لم تهدف إلا إلى مقاومة الإنجليز على الحدود الغربية لمصر حتى تشغل جانباً من جيوشهم فتساعد على إنجاح حملة جمال باشا على قناة السويس . وقد استغل مبعوثو الترك أيضاً الخلافات الداخلية في البلاد فزادوا الحرق اتساعاً ، ولما انتهى تدبيرهم آخر الأمر بالفشل تركوا البلاد مرة أخرى ، وقد زادت أحوالها سوءاً .

(٢)

أرسلت تركيا نوري بك وجعفر آ العسكرى إلى برقه . وقابل القائد العثماني السيد أحمد الشريف بالمسيعيد قرب السلوم ، وسلمه رسالة أخيه أنور باشا وكانت تحمل نبأ إعلان الحرب وتعيين السلطان محمود رشاد لسيادته نائباً عن الخليفة في أفريقيا الشمالية ، والإنعام عليه برتبة الوزارة الأولى ومنحه حق إعطاء الرتب والنياشين .

وكانت الخطة التركية أن يهادن السنوسيون الطليان ، ويشتركوا مع الضباط العثمانيين في إعداد حملة من المجاهدين لمهاجمة الإنجليز ، وتعهدت تركيا بإرسال العتاد والمال وبعض الضباط عن طريق الغواصات الألمانية ، فتجاذب السيد عاملان : الأول : أن مصر مصدر المؤن والمساعدة للمجاهدين تأتيهم عبر الحدود ، كما أن الجنرال مكسويل واللورد مكماهون كانا يظهران له المودة ويسعيان كل السعي إلى أن يبقى على الحياد ثم إن الإنجليز يستطيعون أن يخذلوا جيشاً لا قبل له ولا للعثمانيين به . الثاني : ضغط نوري ووعوده وضغط أنور باشا في الأستانة وغيره ممن يطمعون في تأييد السيد للخلافة وفي مهاجمة الإنجليز بمصر .

وقد تردد السيد طويلاً قبل أن يوافق على خطة العثمانيين (١) وكان جعفر

(١) Sanusi of Cyrenaica pp. 127-130 ، جهاد الأبطال للمظاهر الزاوي



(٤) خاتم الحكومة السنوسية عام ١٣٣٤ هـ

العسكري ونورى والسيد هلال السنوسى قد حاولوا أن يناوشوا البريطانيين عند الحدود ، وانسحب هؤلاء من السلوم إلى مرسى مطروح واستعدوا للحرب ، فلم يجد السيد بدأ من الموافقة على القتال .



(٥) السيد أحمد الشريف السنوسى

وتقدمت الكتائب السنوسية من السلوم بقيادة الضباط الأتراك وتحت

رياسة جعفر العسكري وزحفت إلى سيدى برانى . وهناك انضمت إليها قوة
مصرية أعلنت الثورة ضد الإنجليز وكان قوامها خمسين جنديا وأربعة ضباط
برياسة اليوزباشى محمد صالح حرب (باشا) قومندان مرسى مطروح .

وحدثت بين الإنجليز وطلائع السنوسية عدة معارك منها وادى ماجد
وأم الرخم ووادى ماجد الثانية فى ديسمبر سنة ١٩١٥ ثم معركة بئر تونس
التي اضطر العثمانيون بعدها إلى التقهقر وظهر بينهم نقص المؤن والذخائر
وضعف الاستعداد .

وحين حلت الهزائم بالعثمانيين والسنوسية ووضح العجز عن متابعة
الهجوم على الساحل تم الاتفاق على أن تنقسم الحملة إلى جناحين: شمالي يقوده
جعفر العسكري وعدده حوالى ستة آلاف ويستمر فى زحفه على الساحل .
وجنوبي يقوده محمد صالح حرب وعدده ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي
وتكون القيادة العامة لنورى على أن يبقى مع جعفر . وهكذا تقدم الشمالى
شرقى سيدى برانى والتقى بالإنجليز فى معركة العواقر الفاصلة فى فبراير سنة ١٩١٦
فأسر جعفر العسكري وفر نورى ومعه عبد الرحمن عزام وكان قد لحق
بالمجاهدين بعد معركة بئر تونس . وارتدت فلول الجيش إلى برقة واستولى
الإنجليز على السلموم فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٦ .

واتجه السيد مع قوات صالح حرب جنوبا إلى سيوة، وأخذت تشن حرب
العصابات ضد الإنجليز طوال سنة ١٩١٦ . واتخذت هذه القوة قرية فينده
من قرى الواحات الداخلة مركزا لها، وحاول صالح حرب أن يضم مشايخ
العرب من الصعيد إلى الحركة ولسكنه لم يفلح . ووضع الإنجليز خطة عسكرية
كبيرة لمحاصرة هذه القوة وقطع طريق الرجعة عليها ، فاضطر صالح حرب إلى
الانسحاب إلى سيوة والجغبوب واستطاع أن يغطي عملية الانسحاب ويصل
بعد مشقة إلى الجغبوب بسلام فى أوائل سنة ١٩١٧ .

فشلت حملة نوري على حدود مصر الغربية كما فشلت حملة جمال باشا على قناة السويس . ولحق نوري بـرمضان السويحلي في مصراته واتجه السيد غربا بقوات المجاهدين من جغبوب إلى جالو وأوجله وزله وعسكر في جهة العقيلة حتى أغسطس سنة ١٩١٨ فغادرها السيد إلى الأستانة ثم إلى المدينة المنورة حيث توفي سنة ١٩٣٣ (١) .

ومنذ أخفق السيد في غزو مصر منع من دخول برقة ، وتولى السلطات الإدارية والعسكرية في برقة السيد محمد ادريس السنوسي ، ووكل على دفته وبرقة وسرت الشرقية السيد محمد هلال والسيد محمد الرضا بينما تولى السيد محمد صفي الدين هذه الاختصاصات في منطقة سرت الغربية ، وصار السيد محمد عابد السنوسي وكيلا في فزان والجبلة ، والسيد على الخطابي في واحات أوجله وجالو والسكفرة .

وبزعامة السيد محمد ادريس انتقلت السنوسية من الكفاح إلى محاولة إقرار الحقوق عن طريق المفاوضات والمساومة مع الانجليز والطلبان جميعاً ، وقد أسفرت تلك المفاوضات عن إنشاء حكومة اجداية .

(٣)

يقول الدكتور فؤاد شكرى مؤرخ السنوسية أن تحول السيد ادريس عن مواصلة الحرب مع العثمانيين كان بعد أن اتصل بالسيد أحمد الشريف وأطلعته على نيات الأتراك وعلى رأى مشايخ البلاد ، وعلى ما انتهت إليه الأحوال

(١) كانت حياة السيد أحمد الشريف في المنفى بعد خذلان السيد ادريس له حافلة بالجهاد في سبيل العرب والاسلام ، وقد انتخبه مجلس البعثان ملكا على العراق في ابريل ١٩٢١ وناصر حركة مصطفى كمال وحاول بعد نجاحها أن يعيد الخلافة بالأستانة ثم نزل دمشق يدعو الى التقريب بين سوريا وتركيا ولسكن الفرنسيين أخرجه منها عام ١٩٢٤ فذهب الى الحجاز حيث قربه الملك ابن السعود وأهلته مكاتته الرفيعة للتوسط في الخصومات فأصلح بين امير عسير والإمام يحيى وعاش بقية ايامه بين كتبه بعيدا عن السياسة .

بعد إقفال حدود مصر وانقطاع المؤن والامداد ووقوف التجارة ، وتفشى
المجاعة نتيجة القحط وانجbas الأمطار ، وأورد من رسالة للسيد احمد الشريف
قوله : « أنفذ البلاد مما وقعت فيه ويرى الحاضر مالا يرى الغائب ، وأنا
موافق على مطالب أهل الوطن حيث أن لهم حقا في ذلك^(١) » .

ولم يرق نوري أن تنهج السنوسية خطة وقف القتال فلم يعترف في البداية
بزعامه السيد محمد إدريس على السنوسية . وأخذ يعد العدة لمهاجمة السنوسية
في معقلها بقران . فأرسل ثلاثة من الرجال يحملون الهدايا إلى السيد محمد عابد
في حين هاجم الضابط التركي احسان ثاقب مرزق واستولى عليها بإسم تركيا ،
ولما أدرك السيد محمد عابد الحيلة جمع قوات كبيرة تحت قيادة محمد الأشهب
الذي قام بمهاجمة الأتراك ولكنه هزم وقتل واضطر السيد محمد عابد إلى
الانسحاب إلى الكفرة .

ومن جهة أخرى حاول نوري أن يقنع السيد محمد إدريس باستئناف القتال
فلما لم يفلح انسحب إلى أجدابيه ثم إلى مصراته ، ونزل عند رمضان السويحلي
وكان معه عبد الرحمن عزام .

وتختلف الروايات فيما حدث بمصراته من خلاف بين رمضان بك السويحلي
والسيد صفي الدين ووكيله أحمد التواتي والتي انتهت بمقتل الأخير وانسحاب
السيد صفي الدين إلى أجدابيه حيث كان السيد محمد إدريس . يقول مؤرخو
السنوسية أن أصل الخلاف أن رمضان بك السويحلي أراد باعاز من نوري أن
يهاجم الحدود التونسية وأن السيد رفض ذلك ويقول مؤرخو طرابلس
أن التواتي لم يحسن السيرة في مصراته فأراد جمع الخمس للطريقة بينما كانت
الناس تتجمع للجهاد وترى أن تنفق الأموال فيما يتصل به أولا . ولعل الأمر

(١) السنوسية دين ودولة ص ١٩٢



رَمِيصَانُ بْنُ عَبْدِ السَّوْمِيِّ

أن يرجع إلى رفض الطرابلسيين بزعامة السويحلي الخضوع لنفوذ السنوسية ومحاولة احمد التوات والسيد صفي الدين تأليب الطرابلسيين في مسالاة علي السويحلي . وقد اشتبك رمضان السويحلي مع السيد صفي الدين في معركة أوائل عام ١٩١٦ وهزم قواته في بني وليد فطلب إليه السيد ادريس أن ينسحب شرقاً .

وعلى هذا النحو انحسر نفوذ السنوسية عن طرابلس وفزان ومنطقة سرت ولم يعد يتعدى وادي زمزم ، واتسع المجال أمام الزعماء الطرابلسيين الذين برز بينهم رمضان السويحلي صاحب مصراته .

و حين نزل نوري في مصراته أراد أن يقوم بمحاولة أخيرة للجمع بين زعماء طرابلس وبرقة والخضوع للخطة العثمانية في استمرار المناوشات بليبيا ، فأرسل يسترضي السيد احمد الشريف فقد أرسل إليه سلاحاً وهو في منطقة لا تتصل بالعدو ويبدو أنه أراد أن يدافع به السيد ادريس ، وكان السيد قد انتقل إلى طرابلس - كما ذكرنا - بعد استيلاء السيد ادريس على الأمر في برقة ، وعقد نوري اجتماعاً في مصراته حضره رمضان السويحلي أراد به أن يحمل الموجودين على الاعتراف بالسيد نائباً عن السلطان ولكن رمضان السويحلي رفض الاعتراف بشخص ينتمي إلى السنوسية مندوباً عن السلطان ، وإزاء ذلك اضطر السيد إلى الذهاب إلى العقيلة ومنها إلى الأستانة ، كما غادر نوري أراضي ليبيا في أواخر سنة ١٩١٧ .

(٤)

وفي الوقت الذي كلف فيه نوري بتنفيذ خطة الدولة في برقة خاصة ، أرسل سليمان الباروني في عام ١٩١٥ - ١٩١٦ لاستئناف الجهاد في طرابلس ونزل في مصراته وجمع شيوخ البلاد وبدأ في تأسيس الحكومة الجديدة . والغريب أن الشيخ سليمان الباروني قد جاء من الأستانة يحمل فرماناً من

Handwritten text in Arabic script, likely a letter or a page from a manuscript. The text is dense and covers most of the page area.

(٧) من خطاب للسيد أحمد الشريف
إلى وصي بك الحازمي بعد مغادرته البلاد

السلطان بتعيينه والياً على طرابلس وقائداً عاماً لقواتها المجاهدة ، في حين أن الدولة قد عينت السيد احمد الشريف نائباً عن السلطان في أفريقيا الشمالية وجعلت نوري بك قائداً عاماً . وهذا دليل آخر على اضطراب الأمور في الدولة العثمانية وتشبثها بأدنى الأسباب ورغبتها في اقامة العراقيين أمام أعدائها وفي كل مكان وعلى يد كل من تستطيع ، كما أن الدولة كانت تحرص على ضمان تموين الغواصات الألمانية والحصول على المواد الأولية ، ويتضح ذلك من اتصالات وزارة الخارجية الألمانية بالشيخ الباروني .

وحين نزل الباروني في مصراته اتجه إلى أمرين : الأول : فض النزاع بين زعماء طرابلس وبين السنوسية : - الثاني : التقريب بين زعماء طرابلس أنفسهم . فقد كان النزاع على أشده بين رمضان السويحلي صاحب مصراته وعبد النبي بلخير صاحب أورفله وبين السنوسية في منطقة سرت حيث نزل المغاربة وأولاد سيف النصر على الحدود الطرابلسية البرقاوية ، وكان السيد ادريس قد وجه قوة فاحتلت قصر سرت ، فاتصل به الباروني وتم إقرار السلام في المنطقة . وكان النزاع قائماً أيضاً بين رمضان السويحلي واحمد بك المريض صاحب ترهونه ، إذ كان كل منهما يطمع في مد نفوذه إلى مسلاته ، وكان هذان الزعيمان قد استغلا الأتراك والطلليان جميعاً لتدعيم زعامتهما وقد استطاع الباروني أيضاً أن يعمل على التقريب بينهما ، على أساس تولية كل زعيم من الزعماء المنطقة التي تخضع له على أن يتبع هو حكومة المركز وينفذ تعليماتها وأوامرها ، وانتقل الباروني إلى العزيزية حيث عكف على التنظيم الداخلي فأعاد تشكيلات الولاية إلى ما كانت عليه في العهد العثماني وعين كل رئيس على حسب سعة منطقتة متصرفاً أو قائمقاماً واختار بقية الموظفين ملكيين وشرعيين ، ثم اتجه إلى قتال الطليان المرابطين في الساحل وخاصة في مدينة طرابلس فأغار عليهم إغارات منظمة وشديدة من العزيزية حتى مركز

زواره على حدود تونس . وأكثر المعارك كانت تدور حول مدينة طرابلس
وزنزور وزواره والعجيلات (١) .

•••

ويبدو أن العثمانيين لم يكونوا جادين في تولية أمور ليبيا لزعمائها سواء
أكانوا من السنوسية أم من أهالي طرابلس ، ففي أوائل سنة ١٩١٨ أرسل
الأمير عثمان فؤاد في غواصة ألمانية وعهدت إليه القيادة العليا في طرابلس
الغرب وجاء معه عبد الرحمن بك نافدرئيس الأركان الحرب وعبد الرحمن عزام
مستشارا ، وامسحاق باشا حاكما عسكريا ، وبقي عثمان فؤاد في مصراته حتى
اعلان الهدنة في أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وحاول في هذه الفترة أن يجمع
صفوف الزعماء ويوفق بين رمضان بك السويحلي والسيد أحمد الشريف
وعقدت بذلك اجتماعات مختلفة لم تكن تنتهى إلى نتيجة . ولبثت الخلافات
القديمة قائمة بين مصراته وترهونه خاصة ، وزاد الحرج استبداد اسحاق باشا
حاكم المنطقة الغربية ، فشاع التذمر من السلطة العثمانية .

على أن عثمان فؤاد ما لبث أن ترك البلاد . وانسحب العثمانيون مرة
أخرى تاركين لأهل طرابلس عبء استمرار المقاومة ضد الطليان . وحرص
العثمانيون مرة أخرى على أن تربطهم بطرابلس رابطة ما فعينوا عبد القادر
الغناى باشا قائدا عاما بعد عثمان فؤاد ، قائدا عاما إسميا .

(٥)

في هذه الآونة ظهرت المحاولة الثانية لتبلور الحركة الوطنية في طرابلس ،
وذلك بإعلان الجمهورية الطرابلسية ، فقد دارت المشاورات بين الزعماء ،
ودعى الأعيان إلى الاجتماع في مسلاته فجاءوا من جميع أطراف البلاد
وكثرت الاجتماعات وتشعبت الآراء وتعددت الاقتراحات والوساطات

(١) انظر تفصيل الوقائع في جهاد الأبطال ص ٢١٢ - ٢١٦

وانتهى الأمر بالاتفاق على تأسيس حكومة جمهورية من أربعة أعضاء هم :
الشيخ سليمان البارونى (الجبل) ورمضان السويحلى (مصراثة) وأحمد المريض
(ترهونه) وعبد النبي بلخير (أورفله) ، وأنشأ مجلس شورى للجمهورية
يتألف من خمسة وعشرين عضواً هم : الرئيس الأول الشيخ محمد سوف بك
(جبل) الرئيس الثانى يحيى البارونى (جبل) ، وعبد الصمد بك (ترهونه)
والشيخ على رحاب (الجفارة) ، والحاج مفتاح التريكي (مسلاته) والحاج
محمد بن حليفة (الساحل) وعبد السلام الجرايمى (يزلتين) والحاج على المنقوش
(مصراثة) ومحمد بك المنتصر (سرت) والشيخ مفتاح التايب (أورفله) والشيخ
محمد بن بشير أولاد بوسيف (جبل) وعبد الرحمن بركان (مرزوق) ومحمد
ابن أحمد الفايدى (الشاطيء) والشيخ الحبيب عز الدين (غدامس) و ابراهيم
أبو الأحباس (جبل) والحاج محمد فسكينى (جبل) والشيخ أحمد البدوى
(جبل) وسالم البرشوشى (جبل) وشطيه بك (عريان) وعلى بك بن تنقوش
(عزيزية) وعبد الرحمن شلانى (النواحي الأربعة) وعبيده بك (صرمان
ومجילות) ، واختير مختار كعبار بك ليكون رئيساً لمالية الجمهورية .
وعبد الرحمن عزام مستشاراً وانتخب مجلس شرعى للجمهورية من بعض العلماء .
وأعلن نبأ قيام الجمهورية بالبلاغ التالى :-

« بسم الله الرحمن الرحيم »

فى الساعة الرابعة والنصف من يوم السبت المبارك الثالث عشر
من صفر الخير عام ١٣٣٧ قررت الأمة الطرابلسية تتويج استقلالها بإعلان
حكومتها الجمهورية باتفاق علمائها الأجلاء وأشرفها وأعيانها ورؤساء المجاهدين
المحترمين الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد ، وقد تم انتخاب أعضاء مجلس
الشورى الطرابلسى وانتخب أعضاء مجلس الجمهورية وافتتح أعماله بإعلان
الجمهورية إلى الدول الكبرى وإلى الدولة الإيطالية .

وهذه صورة اليمين الذي أداه الحاضرون مع أعضاء الجمهورية والشورى
في الاجتماع العام في جامع مسلانه :

« أقسم بالله العظيم قابضا بيدي هذه على القرآن الكريم أن أجعل نفسي
ومالي فداء لوطنى وحكومتي الجمهورية الطرابلسية وأن أكون لعدوها عدوا
ولصديقها صديقا ولقانونها الشرعى مطيعا . »

إن الأمة الطرابلسية تعتبر نفسها حائزة لاستقلالها الذى اكتسبته بدماء
أبنائها وقوتها منذ سبع سنين وسعيدة بالوصول إلى هذه الغاية التى هى أشرف
ما تصل إليه الأمم وتسمى أبناءها بتمام نجاحهم واتحادهم على الثبات التام فى
الدفاع عن وطنهم وحكومتهم الجمهورية الجديدة والتوفيق بيد الله تعالى وحده.

١٣ صفر سنة ١٣٣٧ سليمان البارونى أحمد المريض

١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ رمضان شتيوى عبدالنبي بلخير

وفى اليوم نفسه تقرر مناقشة الدول الكبرى أمريكا وايطاليا وبريطانيا
وفرنسا الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية وعرض قضيتها فى مؤتمر الصلح .

قالت الجمهورية تخاطب الرئيس ولسن :

« إن قواعدكم المشهورة بالنسبة لمقدرات جميع الأمم سواء كانت فى
أوربا أو خارجها قد شجعتنا كثيرا على أن نضع آمالنا فى مقاصدكم العظيمة
ونواياكم العالية الإنسانية . »

وخاطبت الجمهورية رئيس الحكومة الفرنسية فقالت :

« ليس بين الأمم من هو جدير بحريته واستقلاله أكثر من الأمة الطرابلسية
التي تقاتل إلى الآن ثمانى سنين ضد غاصب أرضها وحربتها ، وأننا لا نشك
فى أن أحساساتكم العالية نحو حرية الأمم والحكومات الصغيرة كما أن غيرتكم
على حماية العرب تجبركم على العطف على جمهوريتنا الجديدة الحرة . »



(٨) رجال الجمهورية في طرابلس
سليمان البارودي واحمد الرشيد في جبال الريف

وقالت الجمهورية أخيرا تخاطب رئيس الحكومة الإيطالية :

- ١ - تفخر الأمة الطرابلسية بتتويج استقلالها باعلان الحكم الجمهورى وانتخاب نواب عنها من كافة أنحاء مجلس الحكومة والشورى ، ولا هدف لها إلا وحدتها وحريتها داخل حدودها السياسية المعروفة ، ولا تقصد إلا أن تعيش عيشة هنيئة مسالمة لجميع الأمم التى لا تحاول غصب حقوقها .
- ٢ - لذلك تدعو الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بها وسد كل باب يضطر الحكومة الطرابلسية إلى مداومة الحرب إلى أن تحقق أملمها المشروع^(١).

* * *

ووضع أعضاء مجلس الجمهورية أسس النظام الإدارى والمالى وعينوا للقيادة العليا اللواء عبد القادر الغناى باشا ، واتفقوا فيما بينهم على أن يقيم البارونى فى جهة العزيزية قريبا من منطقة الحرب ، ويقيم المريض فى ترهونه ورمضان فى مسلاته تجاه العدو الذى فى الخمس ، وأن يجمع عبد النبى مجاهدى أورفله ويلحق بالعزيزية . ويكون لكل من الأعضاء الأربعة سلطة مطلقة فى إدارة الجهة التى يكون فيها إلا فيما يتعلق بمخابرات العدو . وبعد أن خطت الجمهورية هذه الخطوات المبدئية اتجهت إلى المفاوضة مع الايطاليين للاعتراف بالحكومة الجديدة . وكان السيد إدريس السنوسى قد سبق - من جانبه إلى التفاهم مع الإنجليز والطلليان .

(١) راجع النصوص الخاصة بالجمهورية فى الدولة العربية المتحدة لأمين سعيد ج ٢٢٦ ص ٣٣٦

الفصل الثاني

المفاوضات

(١)

رأى السيد محمد إدريس للأسباب التي ذكرناها أن يتصل بالإنجليز والاطليان^(١) ليحصل للبلاد على هدنة . وقد توسط بينه وبين الإنجليز السيد محمد الشريف الإدريسي . واتفق على أن يرسل الإنجليز والاطليان وفدين لمفاوضة السيد . وقد بدأت المفاوضات في الزويتينة على شاطئ خليج سرت قرب أجدايه . وكان الوفد الإنجليزي مؤلفا برياسة الكولونيل تالبوت Talbot يعاونه أحمد حسنين (باشا) سكرتيرا عربيا ، وكان الوفد الايطالى برياسة الكولونيل فيلا Villa .

وكان الخلاف بين السنوسية والانجليز يسيرا بعد أن أرادت جنود المجاهدين عن الحدود ، وكان البحث محصورا في وسائل تأمين سلامة الحدود بين مصر وبرقة ومنع حدوث احتكاك في المستقبل . وكان الاتفاق يقوم على أسس خمسة :

أولا : فتح الطرق بين مصر وبرقة واتخاذ السلوم مركزا للتبادل بين الفريقين . ولا ينشئ السنوسيون زوايا في مصر ، على أن للطريقة السنوسية الحق في جمع التبرعات والاعتراف بأن تكون الجغبوب أرضا مصرية ولكن توكل إدارتها إلى السيد إدريس بطريق الوكالة .

(١) جرت مباحثات بين انجلترا وإيطاليا عن السنوسية واتفق في ٣١ يوليو ١٩١٦ على الاتيم احدى الدولتين اتقااة مع السنوسية الا بموافقة الأخرى وعلى أن السيد إدريس شيخ الطريقة وانضمت فرنسا لهذا الاتفاق في مارس سنة ١٩١٧ Sanusi of Cyrenica p.134

ثانيا : تسليم الرعايا البريطانيين الذين تلجئهم الظروف إلى النزول بأراض برقاوية ضمن نفوذ السنوسية .

ثالثا : تسليم الضباط الأتراك وغيرهم من أعداء بريطانيا كأسرى حرب وللسيد أن ينفيهم من أفريقيا .

رابعا : إبعاد المفسدين والعابثين بالأمن وعدم السماح للسنوسيين المسلحين بالاقامة في سيوة أو ججوب أو غيرها داخل الحدود المصرية .

خامسا : اطلاق سراح المعتقلين من أتباع السيد أحمد الشريف ما أمكن . هذه أسس الاتفاق الذي وصل إليه السيد في مفاوضة الانجليز بالزويتنه وتحقق الغرض الأساسى وهو فتح الحدود بين برقة ومصر ، وفتح طريق التجارة ، على أن الكلونيل تالبوت . لم يشأ أن يبرم الاتفاق بين السنوسية والانجليز إلا إذا اتفقوا مع الطليان أولا ، فكان ذلك عاملا جديدا يضاف إلى العوامل السابقة التي دعت السيد إلى مفاوضة الطليان .

تقدم الطليان بمشروع يقتضى : أولا : الاعتراف بسيادة إيطاليا على كل برقة من بنغازى إلى الكفرة . ثانيا : إنهاء حالة الحرب وحل أدوار المجاهدين . ثالثا : أن يسلم المجاهدون أسلحتهم ولا يبقى معهم إلا ما يكفى للحفاظ على أنفسهم . رابعا : عودة شيوخ الزوايا إلى زواياهم والاعتراف بالطريقة السنوسية . خامسا : استقلال الكفرة استقلالاً أدارياً . سادسا : إعفاء الأسرة السنوسية من الرسوم الجمركية . سابعا : ضمان قيام المحاكم الشرعية الإسلامية بأعمالها ومباشرة وظائفها وبذل المساعدة لتحسين الأحوال الصحية في البلاد وإنشاء المدارس . . . الخ

وتقدم السيد إدريس بمشروع مقابل : —

أولا : — اعتراف الطليان باستقلال السنوسيين .

ثانيا : — الاعتراف بالسيد أدريس أميرا على برقة .

ثالثا : — تخطيط الحدود بين الأراضى التى فى حوزة السنوسية والأراضى

التى استولى عليها الطليان عنوة وكانوا يحتلونها فعلا .

رابعا : — فتح الطرق والعودة إلى حالة السلام .

وقد استمرت هذه المفاوضات طوال شهرى مايو ويونيه سنة ١٩١٦ ولم

يستطع المفاوضون الوصول إلى نتيجة نظرا لتمسك ايطاليا بفرض سيادتها ،

واتمى الأمر بأن أصدر والى برقة جيوفانى أميليو أمره بقطع المفاوضات ،

على أن الوفدين استطاعا أن يخططا الحدود بين المنطقتين الخاضعتين لنفوذ

كل منهما ، وأرجئت المفاوضات إلى مكان وزمان آخرين .

وفى أوائل سنة ١٩١٧ تمت اتصالات جديدة بين السيد إدريس

والإنجليز بوساطة السيد محمد الشريف الأدريسى أيضا ومع الطليان كذلك ،

فتألفت وفود للمفاوضة وكان السكولونيل تالبوت رئيسا للوفد البريطانى يعاونه

أحمد حسنين (باشا) وكان السكومندار أرتورى بنتورى رئيسا للوفد الايطالى

ومعه السنيوردي فيتا حاكم درنة . واختار السيد عكرمة جهة طبرق مكانا

للاجتماع وبدأت المفاوضات فى ١٧ يناير سنة ١٩١٧ .

وفى ١٦ أبريل انتهت المفاوضات إلى ابرام اتفاق عكرمة أولزيتينة الذى

عرف بأنه «شروط تمهيدية لتهدئة خواطر البلاد» . ويقع الاتفاق فى ثلاثة عشر

بندا ويقوم على القواعد التالية :

أولا : — السكف عن المحاربة فى قطر برقة ومنع التعديت عن الطليان

والعرب الموجودين معهم .

ثانيا : — التجارة يمكن أجزاؤها بكل راحة ، ويقتصر على بنى غازى

- ودرنة وطبرق نظرا للفتن القائمة ، وعند انتهائهما نفتح كل السبل .
- ثالثا : — يقف الايطاليون عند نقطتهم العسكرية ولا يجددون سواها وكذلك يعين السيد إدريس مواقع أدواره .
- رابعا : — تتعهد إيطاليا بإبقاء المحاكم الشرعية ويعين لها قضاة موثوق بهم كما توجد إيطاليا في برقة مدارس للعلوم والصناعات .
- خامسا : — تعيد إيطاليا الزوايا التي تحتلها وتعني أملاكها من الأعيان وتعين مرتبات لشيوخ الزوايا في الأراضي المحتلة .
- سادسا : — يبدأ السيد أدريس في نزع السلاح الفائض عن حماية النفس ويسلم سلاح المستسلمين للطلليان وسلاح من يعتدى عليهم .
- سابعا : — للطلليان أن يعيشوا إلى الداخلية مندوبين لهم عند الشيوخ أو السيد مع حرس خاص فيما يتعلق بحركات التجار الايطاليين .
- ثامنا : — تؤجل المسائل المتعلقة بواحاح الكفرة ومتى لزم إصلاح يؤخذ من إيطاليا .
- تاسعا : — تعني البضائع المستوردة للسنوسية ولطلاب الكفرة من الجمارك ماعدا تجارة السلاح فهي ممنوعة .
- عاشرًا : — يقوم السيد بإبعاد كل من يكدر العلاقات بينه وبين إيطاليا .
- حادى عشر : تقدم إيطاليا المعاونة المالية وتسمح بتوصيل الأدوار بأقرب المراكز الايطالية بالتليفون لتسهيل الاتصال وتبادل الرأى .
- ثانى عشر : — يؤجل النظر في مرتبات العائلة السنوسية .
- ثالث عشر : — يلزم الاتفاق استعجالا ويتفق الجميع على الإصلاح وأطفا الفتن (١) .

لم يعترف الطليان في هذا الاتفاق اعترافا صريحا بإمارة السيد أدريس السنوسى ولكن إجراء المفاوضات معه كان اعترافا ضمنيا على أن السيد قد

(١) راجع النصوص في الدولة العربية المتحدة لأمين سعيد ج ٣ ص ٣٠١ - ٣٠٤ .

جنى من الاتفاق مزايا عدة إلى جانب هذا الاعتراف الضمني وأهمها إمكان التغلب على حالة المجاعة المتفشية في البلاد وفتح أسواق التجارة مع الثغور واستعادة الروايا وأملاكها وهي أهم موارده .

وواضح أن إيطاليا لم تكن تريد من وراء المهادنة غير فسحة من الوقت تنصرف فيها إلى مشاكلها الداخلية ومجهودها الحربي ، إلى جانب ما تتيحه الهدنة من فرصة للاتصال بأهالي البلاد ومحاولة استمالتهم إلى جانبها .

وكانت إيطاليا قد دخلت في هذه الفترة في مفاوضات مع الجمهورية الطرابلسية الناشئة حتى انتهت إلى إصدار القانون الأساسي لطرابلس ، ثم اتبعته بمثله لبرقة أيضا .

(٢)

توالت اجتماعات الحكومة الرباعية في العزيزية والقصبية في ديسمبر سنة ١٩١٨ لوضع التدابير السياسية والإدارية وطرق توزيع المال والأسلحة التي خلفها العثمانيون في مصراته وتقارب الزعماء وتناسوا أحقاد الماضي ، وصفت العلاقات بين السويحلي والمريض واتصل السويحلي بالسيد إدريس في مثل ذلك .

وقد ألحق ببلاغ الجمهورية إلى رئيس الحكومة الإيطالية ملحق تعلن فيه الجمهورية عن استعدادها للبحث مع الحكومة الإيطالية في عقد صلح ، على أن يكف الطرفان عن القتال أثناء المذاكرات ، ولا تقرب السفن الحربية من السواحل غير المحتلة ، ولا تتجاوز الطائرات حدود الاستحكامات ، ويمنع اتصال الطليان بالأهالي ، وتحصن المخابرات الرسمية في منطقة الخمس ، ولا تنقيد الجمهورية بما تتعهد به حكومة أخرى لإيطاليا في طرابلس ، ويبقى الضباط الأتراك والألمان والنسويون ضيوفا على الحكومة الطرابلسية وقد قابلت إيطاليا هذا التبليغ بإلقاء منشورات من الطائرات كلها تهديد

ووعيد واستعانت بأكرم بك بن رجب باشا وإلى طرابلس السابق ، وكانت حكومة الأستانة قد أرسلت رجب بك لتبليغ قرارات الهدنة ، فحاول أكرم بك الاتصال بالزعماء واقناعهم بالخضوع ولكنه أخفق كما استعانت أيضا بفرحات بك مبعوث طرابلس السابق فأخفق كذلك (١) .

وعقد زعماء الجمهورية مؤتمرا في العزيرة طلبوا فيه أن ينال الطرابلسيون الجنسية الإيطالية فيكون لهم كل ما تمنحه هذه الجنسية من الحقوق ، ولكن الحكومة الإيطالية رفضت الطلب وكان من نتيجة الاتصالات بالوالي الإيطالي غاريوني أن تقدم هذا إلى حكومة روما بطلبات الوطنيين وتتلخص فيما يلي :

أولا : المساواة التامة أمام القانون بين العرب والظليان في طرابلس مع حق العرب في تحكيم الشريعة الإسلامية فيما يتصل بأحوالهم الشخصية .

ثانيا : احترام الحرية الشخصية في حدود القانون .

ثالثا : احترام حقوق الملكية والإقامة .

رابعا : المساواة بين العرب والظليان في دخول المسابقات الخاصة بالوظائف المدنية والعسكرية والأعمال الحرة .

خامسا : خضوع مجلس الحكومة والمجالس المحلية لقرارات هذه المجالس المبرمة بالأغلبية .

سادسا : ممارسة حقوق الانتخاب لمن تتوفر فيهم شروطه .

سابعا : اشتراك الوطنيين اشتراكا فعليا في الإدارة .

وكانت إيطاليا قد حشدت في طرابلس حوالي ثمانين ألف جندي في المدن الثلاث التي تحتلها وهي طرابلس والخمس والزاوية ، ولكن هذه القوات تعرضت لهجوم المجاهدين في الزاوية وترينة غير مرة ، وكان ضعف ثقة

(١) جهاد الأبطال ص ٢٣٨ - ٢٤٠ و ٢٤٤ - ٢٤٥

الطليان بقدرتهم على الصمود ، والخلاف بين العسكريين والسياسيين منهم ،
سبباً في أخذهم بمبدأ الصلح مع العرب .
بدأت المفاوضات بخلة الزيتونة في مارس ١٩١٩ وحضر عن الجانب
الإيطالي السنيور تاردوتي رئيس المكتب السيامي وحضر عن الطرابلسيين
الهادي كعبار والصويبي الخيتوني ومحمد فكيني وعلي بن تنتوش ثم أحمد المريض
وكانوا يباشرون المفاوضة بما يتفق عليه مع رمضان السويحلي وسليمان الباروني
وعبد الرحمن عزام . واستمرت المفاوضات حتى ١٨ أبريل ١٩١٩ ولم يستطع
تهديد الطليان بجيوشهم أن يزعج العرب عن التمسك بحقوقهم فاعلن قطع
المباحثات مع وقف الحرب والاتفاق على قاعدة للصلح هي ، منح الشعب
الطرابلسي دستورا يخول له مباشرة حقوقه المدنية والسياسية ويعطيه الحق
في القيام بجميع واجباته الكبرى كالشعوب المتقدمة كما هو في شروط الحرية
الحديثة وإلى أن يتفقد هذا الاتفاق ويضير العمل بمقتضاه تعطى للزعماء ضمانات
وامتيازات ويخولون حقوقاً . على هذا اتفق الطرفان اتفاقاً وقتياً ولكنه كاف
لأن يكون ضماناً ناجزاً من الناحيتين ، .

ثم استؤنفت المباحثات مرة ثانية بخلة الزيتونة في لآيو ١٩١٩ وانتهى
المتفاوضون إلى الاتفاق على الصلح المعروف بصلح بنيادم الذي أسفر عن
القانون الأساسي (١) .

(٤)

وضعت إيطاليا القانون الأساسي الطرابلسي وصدريه مرسوم من ملك
إيطاليا في أول يونية سنة ١٩١٩ كما أصدرت أيضاً قانوناً أساسياً لبرقة ليحل
محل اتفاق عكرمة المؤقت وليس بين القانونين الأساسيين إلا خلاف يسير
جداً اقتضته طبيعة السكان في برقة .

(١) الطاهر الزاوي ، جهاد الابطال من ٢٤٥ - ٢٤٩

يبدأ القانون الأساسي بتحديد معنى الوطنيين الإيطاليين في طرابلس وبرقة وتنظيم الجنسية (الفصول ٣٠٢، ٣٠١) والمساواة بين الإيطاليين أمام القانون (فصل ٤) والنص على الحقوق المدنية والسياسية كالحرية الشخصية وحرية المنازل وحرمة الملك والالتحاق بالوظائف ومباشرة الحرف والانتخاب (فصل ٥ و ٦) وحرية الطبع والاجتماع (فصل ٧) والتجنيد الاختياري (فصل ٨) والمساواة في فرض الضرائب (فصل ٩) ، وإباحة التدريس الخصوصي تحت إشراف الحكومة (فصل ١٠) ، وتدریس المواد باللغة العربية في التعليم الابتدائي والمتوسط مع وجوب تعلم الإيطالية إلا في الصفوف الثلاثة الأولى (فصل ١١) وفي الدستور البرقاوي نص على التدريس بالإيطالية في مراحل التعليم إلا ما يتصل بالتراث الإسلامي ، وكفالة الحرية الدينية للمسلمين (فصل ١٢) .

ثم تعرض الدستور في الفصول من ١٣ إلى ٢٥ بدستور طرابلس ومن ١٣ إلى ٢٦ بدستور برقة إلى تشكيل الحكومة من وال ينصبه ملك إيطاليا ومجلس نواب محلي منتخب ، وفيه عدد محدود معينون بحكم ووظائفهم ، ودوائر رئيسية مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي ، وإلى جانب هذه السلطات ينص الدستور على تكوين مجلس حكومة من عشرة أعضاء يعين الولى عضوين وينتخب مجلس النواب ثمانية من غير أعضائه .

وقد نص دستور طرابلس على أن يكون النائب ممثلا لعشرين ألف مواطن وجعل دستور برقة مجلس النواب لتمثيل القبائل فينتخب شيخ عن كل ٤ آلاف ويكون للقبيلة شيخ للشيوخ وتحتة شيوخ البطون ويقوم هؤلاء بمهمة الحكام .

وجعلت مدة مجلس النواب أربعة أعوام وللوالى أن يحله على أن تجرى الانتخابات في غضون أربعة أشهر . وينظر مجلس النواب في أمرين :

الأول : الضرائب الحكومية وتوزيعها .

الثاني : القواعد المرشده في الخدمات المدنية العامة .

وقد قسمت البلاد إلى أقسام إدارية هي المتصرفية والقضاء والناحية ،
يعاون رئيس كل منها مجلس من أعيان المكان ينتخبه الأهالي لمدة ٣ سنوات .
(الفصل ٢٧ - ٢٨) .

وينظم الدستور فيما عدا هذا الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية والمحاكم
(فصل ٢٩ - ٣٠ بدستور طرابلس) ، (٣١ - ٣٢ - ٣٣ برقة) .
وفي ختام الدستور بيان عن الشروط التي يجب أن تتوفر في الإيطالي
حتى ينال صفة الوطني^(١) .

• • •

وقد ألحق بهذا الدستور في برقة اتفاق جديد بين إيطاليا وبين السيد
أدريس هو اتفاق الرجعة الذي أبرم في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .
ويعتبر هذا الاتفاق أول إقرار صريح من إيطاليا بأمانة السيد أدريس
وهو يتألف من عشرين مادة وملحق وأهم ما فيه^(٢) .
أولاً : تفويض إدارة واحات أوجله وجالو والكفرة وجغبوب للسيد
علي أن يتخذ أجدابية مركزاً له .

ثانياً : جعل الأمانة وراثية في نسل السيد .

ثالثاً : تحويل الأمير حق اتخاذ علم خاص به .

رابعاً : تخصيص معاش سنوي للأمير وأفراد العائلة السنوية .

خامساً : حرية التنقل للأمير في برقة كلها واستشارته في أمور البلاد .

سادساً : تكون منزلته بعد الوالي الذي نص عليه القانون الأساسي مباشرة .

سابعاً : للأمير حق طلب العفو وتخفيض الجزاء .

هذا فيما يتصل بالأمير وعائلته أما أهالي البلاد فأهم ما ينص عليه الاتفاق بشأنهم :

(١) راجع الدولة العربية المتحدة لأمين سعيد > ٣ من ٦١-٧١ لبرقة و > ٢٤٣ - ٢٤٥

وراجع أيضاً عن القانون الأساسي لطرابلس جهاد الأبطال من ٢٥٣ - ٢٦٠

(٢) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة > ٣ من ٣٠٤ - ٣١٠

- أولاً : اشتراك نواب عن الواحات الخاضعة للسيد في مجلس النواب .
ثانياً : ترك إدارة شؤون البلاد لرؤساء القبائل ومشايخ المشايخ كنص الدستور ، وتقع عليهم مسئولية حفظ النظام والأمن .
ثالثاً : تعلن إيطاليا أنها لا تنوى أصلاً أن تمتلك أراضي الأهالي سواء كانت مملوكة للأفراد أو لجماعات فضلاً عن أراضي الزوايا .
رابعاً : تعيين معاشات دائمة لمشايخ قبائل الواحات .
خامساً : لا تقرر الضرائب إلا بعد بحث مجلس النواب .
سادساً : الإعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية .
سابعاً : تأسيس مدارس ابتدائية وإعدادية تدرس فيها جميع الفنون الدينية والعصرية باللغتين العربية والإيطالية^(١) .

(٥)

واضح أن اتفاق الرجة كان ينص على أهم مافي القانون الأساسي ، ويزيد عليه ما يتصل بالسيد أدريس والعائلة السنوسية من اعتراف بالامارة في كنف الرعاية الإيطالية وترتيب المعاشات^(٢) والمعاونة في حكم البلاد ، وقد احتفل بالاتفاق احتفالاً كبيراً ودعى السيد أدريس إلى زيارة روما في نوفمبر سنة ١٩٢٠ حيث استقبله الملك عمما نوبل بالحفاوة ومكث في ضيافة الحكومة الإيطالية حتى عاد إلى بنغازي في يناير سنة ١٩٢١ .
على أننا نلاحظ بالقياس إلى هذا المظهر البراق من حسن العلاقات بين السنوسية وإيطاليا جفاء ووحشة في معاملة الطليان لأهالي طرابلس ، فقد اتفق أن كان في روما في عين الوقت الذي كان يزورها فيه السيد أدريس وفد

(١) أمين سعيد : المصدر السابق .

(٢) كانت مخصصات الأمير الشهرية ٦٣ ألف ليرة ، ٩٣ ألف ليرة للعائلة السنوسية ، ٢٦٠٠٠٠ ليرة للنفقات العامة .

من رجال طرابلس يطالب بتنفيذ القانون الأساسي وانجاز الوعود الإيطالية لأن الطليان بعد أن أصدروا القانون الأساسي أخذوا يماطلون في تنفيذه فلم يفعلوا شيئاً لإجراء الانتخابات النيابية أو إنشاء الحكومة التي تم الاتفاق على تأسيسها . وكانت الجمهورية قد حلت في آخر أغسطس سنة ١٩١٩ وأخذ الزعماء يتشاورون في اجتماع عقد في ترهونه لاختيار الأعضاء الثمانية لمجلس الحكومة الذي نص عليه القانون الأساسي^(١) . وظهرت في هذه الفترة زعامة رمضان السويحلي فأنشأ منظمة جديدة هي حزب الإصلاح الوطني في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وكانت لرمضان السويحلي الرياسة الشرفية ولأحمد المربص الرياسة العاملة ، واشترك فيه خالد بك القرقي وعثمان الغرياني مدير جريدة اللواء الطرابلسي ، وعبد الرحمن عزام . وقد صاغ الحزب الأهداف الوطنية بحيث تتفق مع الفترة الحاضرة وأصدر منشوراً يتضمن مبادئه ويدعو إلى العمل من أجل إسعاد الوطن ورفيه ونشر أسباب الرخاء في ربوعه . ولخصت الأهداف فيما يلي :

أولاً : المحافظة على حقوق العرب الكاملة المتضمنة في القانون الأساسي لطرابلس .

ثانياً : التعجيل بتنفيذ القانون حتى يؤتمن ثماره في أقرب وقت مع تأكيد روحه الإصلاحية وما فيه من نص على تدريب الطرابلسيين على حكم أنفسهم حتى يحققوا للبلاد أكبر قدر من الحرية .

ثالثاً : التضامن بين الإيطاليين والعرب على أساس المساواة التامة واتحاد المصالح .

رابعاً : نشر التعليم بكل الوسائل بحيث تستوعب البلاد الحضارة الغربية

(١) قدم رمضان السويحلي للوالى أسماء الثمانية الذين وقع الاختيار عليهم وهم عمر أبودبوس وأحمد السويحلي وعلى الشنطة وأحمد القساطوى ومحمد الصويحلي ومحمد فيكني ومحمد مختار كعبار ومحمد بن الفقيه حسن وصدر أمر الوالى بتعيينهم في ٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ولكن مؤامرات الطليان ودسائسهم حالت دون أن تباشر هيئة الحكومة أعمالها في دائرة سلطتها .

وعلمها وذلك مع المحافظة على العادات الإسلامية لتدعيم الاخلاق العربية .
خامساً : بذل أكبر قدر من العناية لإصلاح الحالة الاقتصادية وإقامة أساس
صالح وعادل توزع بمقتضاه الثورة الوطنية على الشعب (١) .

فنشطت الحركة الوطنية في طرابلس وأخذت جريدة اللواء الطرابلسي
تهاجم الإدارة المحلية وتطالبها بالإصلاح وفقاً للبادئ التي أقرها القانون
الأساسي . وترى الإيطاليين بأنهم يتحايلون على إنكار المساواة وبين العرب
والإيطاليين بما يزيد الطرابلسيين تمسكاً بمطالبهم المشروعة ويقوى روح المعارضة
لكل ما يعتبرونه اغتصاباً وسلباً من جانب إيطاليا .

وقد وجدت هذه الحركة الوطنية الطرابلسية نصيراً في الحزبين الاشتراكي
والشعبي في إيطاليا مما أقض مضاجع الزاجعيين وخاصة قواد الجيش
وأصحاب احتكارات الأسلحة فإن قيام حكومة مدينة أصبح يهدد الجيش
وفقدان سيطرته على ليبيا ، كما أن توقف القتال ، أضعف من أيدي أصحاب
مصانع الأسلحة والمتجرين بها سوقاً رائجة رابحة . قالت جريدة (Avanti)
في ١٨ يونية سنة ١٩٢٠ :

« إن حرباً جديدة تهدد الطبقة العاملة الإيطالية فالعنصر العسكري يسعى
بكل وسيلة وفي كل لحظة لإشعال نيران الوطنية لتبرير بقائه في حكم
المستعمرات . أن العنصر العسكري هو العنصر الجهنمي في هذا الموقف .
فقد كان دائماً شديد الحرص على دفع السكان المحليين إلى امتشاق الحسام
حتى يجعل وجود جيش صغير تسنده إدارة ضخمة أمراً لا مفر منه . ،
وقالت الجريدة نفسها في ٢٠ يونية . « إن الموقف في ليبيا وألبانيا متماثل
يبدأ باستشارة العنصر الوطني بسياسة من الخيانة والتدليس والتحرش ثم بعد
أن يتهماً هذا العنصر الوطني للدفاع عن حقوقه وحرية ووجوده يتدخل
العنصر العسكري ليخمد بالعنف هذه الثورة المستثارة (٢) . »

(١) جهاد الأبطال ص ٢٦٦ (٢) حقائق الكفاح الوطني ص ١٤ .

وأخذ رجال إيطاليا المحليون يبذرون الشقاق بين الزعماء ويدبرون حملة عداوية ضد رمضان السويحلي الذي قال عنه جرازباني بعد موته : - على هذه الحال انتهت حياة الرجل الذي كان أشد الناس كراهة وحقدا للاسم الإيطالي، وكان ذلك من حسن حظنا لأنه كان يتصف بجميع مميزات الزعيم مع جدارة وخبره نادرة المثال في التنظيم العسكري والسياسي مع ما نال من شهرة تدين قوى . فلوقبى حيا لسكان أمامنا عمليات شاقة ومصاعب جمّة ، (١) . خشيت إيطاليا أذن من تركر زعامة طرابلس في شخص رمضان السويحلي فأخذت تحرك الأحقاد القديمة في ترهونه وأورفله .

يقول الشيخ الطاهر الزاوي :

« وبعد اعلان القانون الاساسى لعبت الدساتس دورها وراوغ الطليان في تطبيقه واتجهت أنظارهم إلى القبض على رمضان السويحلي ، وكان يقيم بعسكره في جنزور فأحبط الله أعمالهم وأفلت من أيديهم إلى مسلاته . وأمتدت الدساتس الإيطالية إلى أورفله وثبت لدى رمضان أن القضاء عليه وعلى نفوذه في المقام الأول من اهتمام الطليان وأذناهم ولو من طريق الحرب . وكان عبد النبي بن خير من البارزين في قيادة هذه الحركة . وكثر تحرش الطليان بالعرب في الزاوية وغريان ونالوت ، وتحزب بعض الناس على غريان وظهرت بوادر الفتنة في الجبل واتخذت أورفلة مركزا لهذه الحركة . وتحقق لرمضان أن من وراء هذا كله أيديا إيطالية تدفعها دفعا وتمدها بأسباب الحياة والقوة فكان مما رآه لدره الخطر أن يحتل أورفلة وبذلك يؤمن ماوراءه إلى فزان ، ويمكنه الاتصال بأنصاره فيها ، وفي غريان ونالوت وزوارة والزاوية وكانت قوافل أورفلة تغدو وتروح على مدينة طرابلس متخذة طريقها على حدود ترهونه الغربية وقد ذهبت بعثة إيطالية إلى أورفلة للاشراف على تدبير هذه الحركة فإذا أضفنا إلى هذا ما تقدم وأضفنا إليهما ما حدث من الغزو على

حدود مصراته عن تحميمهم أورفلة تبين لنا من غير شك أن بقاء أورفلة على هذا الوضع يهدد حياة رمضان والحركة الوطنية .

وفي يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ صبح رمضان بجيشه أورفلة في بنى وليد وعلى جلبته استيقظ السكان . وأفلت عبد النبي من أيدي من وكلوا بالقبض عليه ، وتسابق رجاله إلى الآبار فاحتلوها قبل جيش رمضان وأنهم العطش قوى جيش رمضان وخذله من وعدوه بالمساعدة من أورفلة ، ولم تمض ساعات حتى انتهت المعركة في مصلحة أورفلة وأسفرت عن قتل رمضان السويحلي ،^(١)

ولا شك أن مقتل رمضان السويحلي كان خسارة كبرى للحركة الوطنية الطرابلسية فقد كادت زعامة الحركة الوطنية تنعقد له وكان له من ماضيه المجيد منذ سنة ١٩١١ وشجاعته وقوة شخصيته وسماحتها ما يؤهله لدور أعظم . يقول بشير السعداوي بك في تقرير رفعه إلى المؤتمر الإسلامي عام ١٩٢١ يصف حال البلاد في هذه الفترة : أن الإيطاليين أخذوا يبشون بدور الفساد من وراء الحجب ويوزعون على بعض سخفاء العقول المبالغ الطائفة من الأموال والسلاح والذخائر الحربية لا يقاد نار الفتن بين الأهاليين والتفريق بين الوطن وبنيه والأخ وأخيه وكادوا يصلون إلى رغائبهم ويوقعون البعض في تلك الحبائل التي نسجت أيديهم لولا أن عقلاء البلاد أدر كوا تلك الدسائس وتلافوا أمرها بعقد مؤتمر عام في مدينة غريان عام ١٩٢٠ ضم نخبة من رجالات البلاد فتبادلوا الآراء وفكروا فيما ينقذ البلاد من الفتن والفوضى^(٢) .

(١) من ترجمة مختصرة لرمضان السويحلي كتبها الشيخ الطاهر الزاوي (مخطوطة تفضل بها السيد الفيتوري السويحلي) ، جهاد الأبطال ص ٢٦٧ - ٢٨٥
(٢) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة ج ٣ ص ٣٤٦

(٦)

عقد مؤتمر غريان في نوفمبر سنة ١٩٢٠ بعد أن اختار كل بلد من يمثله ما عدا بلاد البربر فقد حالت الفتنة التي كانت قائمة بينهم وبين الزنتان دون اشتراكهم فيه وانتخب أحمد المريض رئيساً وعبد الرحمن عزام مستشاراً ودامت الجلسات ١٥ يوماً ، وبعد البحث والمناقشة انتهى المجتمعون إلى هذا القرار :—
و أن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي من الأصول بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة لا يعزل إلا بحجة شرعية وقرار مجلس النواب وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة^(١) .

وانتخب المؤتمر حكومة وطنية أطلق عليها اسم هيئة الإصلاح المركزية وانتخب أحمد المريض رئيساً لها وعبد الرحمن مستشاراً وكان من أعضائها محمد فرحات الزاوي ومختار كعبار وبشير السعداوي وغيرهم^(٢) .

وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى روما للسعي لدى الحكومة الإيطالية بأن تسكف عن سياسة التجرش وتخضع لرغائب أهالي البلاد ، وتألف هذا الوفد من محمد فرحات الزاوي رئيساً ومحمد نوري السعداوي والصادق بن الحاج وخالد القرقي أعضاء . وقد اتصل هذا الوفد بالحكومة الإيطالية وطالب بتنفيذ القانون الأساسي ولكن الحكومة الإيطالية رفضت إجابة مطالب الطرابلسيين وأصررت على ضرورة إطلاق سراح بقية الأسرى قبل بدء المفاوضات^(٣) . أخفق الوفد في مهمته الرسمية ولكنه استطاع أن يكسب صداقة الحزب الاشتراكي وتأييد زعماء الأحزاب الشعبية والديمقراطية الإيطالية فقام هؤلاء الزعماء بالمطالبة

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة ج ٣ ص ٣٤٦

(٢) جهاد الأبطال ص ٢٩٩ - ٣٠١

(٣) ألف الطليان وفدا لمعارضة وفد المؤتمر كان من أعضائه حسن باشا القرملي والشيخ محمد

أبو الأسعد العالم مفتي طرابلس الآن . (جهاد الأبطال ص ٣٠٢)

في البرلمان الإيطالي بإيقاف العمليات الحربية على وجه عاجل وبإجابة مطالب الطرابلسيين المشروعة .

وقرر مؤتمر غريان أيضا توحيد الكفاح في القطر الطرابلسي بين برقة وطرابلس ، حتى تجتمع كلمة الليبيين وتآلف النفوس المتنافرة ، وتجتمع البلاد في جهة متحدة ضد العدو المشترك ، وانتدبت هيئة الإصلاح المركزية وفداً للمفاوضة مع السنوسية يتألف من أحمد السويحلي وعبد الرحمن عزام وعمر بودبوس ونوري السعداوي والشتيوي بن سالم والصويعي الخيتوني وصالح بن سلطان . واجتمع الوفد في ديسمبر سنة ١٩٢١ بسرت مع مندوبي السنوسية وهم الشيخ صالح الأطيوش والشيخ نصر الأعمى والشيخ خالد القيصة والشيخ صالح السنوسي بن عبد الهادي البراني ووقع الفريقان بعد البحث ميثاقاً للكفاح والتعاون في السراء والضراء .

ويتألف اتفاق سرت من اثنتي عشرة مادة هي : -

أولاً : يجب أن نوحيد كلمتنا ضد عدونا الغاصب لبلادنا وضد المفسدين .

ثانياً : يجب أن يكون عدونا واحداً وصديقنا واحداً .

ثالثاً : أن كافة ما وقع من الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر

إلى أن تستقر الحالة في الوطن وتتعين وضعية البلاد العمومية ومع ذلك يجب أن يسعى الطرفان في المساحة بين العربان ومن يتعدى بعد الآن فعلى الحكومة التابع لها أن تعاقبه بما يستحق .

رابعاً : كل من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية على الحكومة

المنسوب إليها ، بعدم وتصادر أمواله حسب الشريعة الإسلامية .

خامساً : يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو

المشترك تقضى بتوحيد الزعامة في البلاد ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة .

سادسا : يتخذ الطرفان الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة وأن تكون تولية الأمير بإرادة الأمة .

سابعا : متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيس من الفريقين لوضع القانون الأساسى والنظم اللازمة لإدارة البلاد وقبل ذلك ، وتمهيدا لهذه الأعمال يجب على الفريقين أن يرسل كل منهما مندوبا للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضية للدفاع عن الوطن .

ثامنا : يتعهد الطرفان بأن لا يعترفوا للعدو بسلطة وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن فيها الآن وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو وأن لا يعقدوا صلحا أو هدنة إلا بموافقة الفريقين .

تاسعا : إذا خرج العدو من حصونه مهاجما جهة من الجهات وجب على الجهة الأخرى أن تمد المهاجم بالمهمات الحربية والمسال والرجال وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز وإذا لم يفعل تهاجمه هى بدورها .

عاشر : تجتمع هيئة منتخبة من أهالى طرابلس وبرقة مرتين فى كل سنة فى شهر المحرم ورجب للنظر فى مصالح البلاد .

حادى عشر : يشترط أن يوافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية فى طرابلس .

ثانى عشر : مهمة الهيئة المذكورة تأيد العلاقات الودية بين الطرفين وتأييد هذه الإتفاقية (١) .

• • •

وقد بدىء بتنفيذ المادة السابعة من هذا الإتفاق فأرسلت حكومة طرابلس بشير بك السعداوى مندوبا لها فى حكومة برقة وانتدبت حكومة

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة - ج ٣ ص ٣٤٩-٣٥٠

برقة السيد عبد العزيز العيساوى لتمثيلها لدى طرابلس . ثم كانت الخطوة التالية فى تنظيم الكفاح المشترك توحيد الزعامة على البلاد اللبية كلها ، وقد اتجهت نية رجال هيئة الإصلاح المركزية إلى مبايعة السيد أدريس بالإمارة فى حدود مقررات غريان .

وقام وفد من رجال طرابلس قوامه الشيخ محمد بن حسن والشيخ محمود المسلاتى والشيخ طاهر الزاوى للاجتماع بالسيد أدريس فى أجدابية سنة ١٩٢١ وطلب إليه أن يزور مصراته ليبايعه الطرابلسيون فاعتذر السيد باعتلال صحته وعندئذ استقر رأى على إرسال كتاب المبايعة إلى الأمير فى أجدابية .

أوضح كتاب البيعة أن الغاية هى تأسيس حكومة دستورية يرأسها أمير مسلم جامع للسلطات الثلاثة الدينية والعسكرية والسياسية مع مجلس نيابى تنتخب الأمة أعضاه ، ولما كانت هذه الغاية لا تتحقق إزاء هجمات إيطاليا ومحاولتها التفريق وإشاعة الفوضى إلا بالاتفاق حول أمير واحد يرضاه القطران الشقيقان ، ولما كان الأمير ، من أشرف عائلة وأكرم بيت مع ما يجتمع فى ذاته الشريفة من المزايا العالية والأوصاف الجليلة ، فإن هيئة الإصلاح المركزية الحائزة للوكالة المطلقة من مؤتمر غريان الذى يمثل الأمة الطرابلسية بانتخاب واقع منها ، قد وجدت فى سموكم أميراً حازماً قادراً على جمع الأمة حائزاً للثقة العامة محبوباً ، فهى لذلك تباع سموكم أميراً للقطرين طرابلس وبرقة على أن تقودهما إلى ما يحقق آمالهما الشريفة الإسلامية المنوّه عنها .

وقد رد الأمير على كتاب البيعة شاكرًا مقرا لها فى قوله ، ولما كان اتحاد الوطن وسلامته هما الغاية التى طالما سعت إليها وجدت من واجبي أن أتلقى طلبكم بالقبول وأن أتحمّل المسئولية العظمى التى رأت الأمة تكليفى بها فعلى إذن أن أعمل بجد معكم ولكن لا تنسوا أنى بغير جدكم وأقدامكم لاقدرة لى على شىء . . . وقبل الأمير شرط الشورى وأقر الأمور على ما هى

عليه حتى تجتمع جمعية وطنية لوضع نظام البلاد ، ووكل إدارة طرابلس إلى هيئة الإصلاح المركزية (١).

كان قبول البيعة في نوفمبر سنة ١٩٢٢ وكانت محاولة الإتحاد بين القطرين الليبيين أخشى ما تخشاه إيطاليا وقد عملت في عرقلته ما استطاعت بدت العداوات في طرابلس ، وتحذير الأمير من الإتحاد بالطرابلسيين ، وتحولت إيطاليا إلى العدوان من جديد، وخاصة بعد ارتقاء الفاشية إلى الحكم وزحف موسوليني على روما في أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وأخفقت المفاوضات التي دارت بين هيئة الإصلاح المركزية وبين مندوبي الوالي الإيطالي في فندق الشريف (مارس ١٩٢٢) لأن الحكومة الإيطالية رفضت الإعراف بقرارات مؤتمرى غريان وسرت وبيعة الأمير السنوسي (٢)، ورأى الأمير أن يغادر أجدابية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويخرج إلى مصر .
وبهذا انتهت فترة المهادنة والمفاوضة في ليبيا ، واستؤنف الكفاح المسلح من جديد .

(١) انظر نص كتاب البيعة والرد عليه في الدولة العربية المتحدة ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٤

(٢) راجع التفصيل في جهاد الأبطال ص ٣١٣ - ٣١٤ .

الفصل الثالث

استمرار المقاومة - عمر المختار -

كانت آخر محاولة للتفاهم مع إيطاليا حين أبلغت هيئة الإصلاح المركزية السنيور بيلا نائب الوالي مقررات مؤتمر غريان واتفاقية سرت ومبايعة السيد إدريس في كتاب جاء فيه ما يلي :

• باندفاع أسلافكم مع تيار الفتنة والتفريق حدثت اضطرابات في البلاد ووقفت الحكومة الإيطالية أمامها موقف المتفرج فاضطرت الأمة إلى عقد مؤتمر غريان وأبلغت مقرراته الصائبة إلى الحكومات وأرسلت وفدها للمطالبة بما أجمع عليه المؤتمر فلم يكن حظه إلا الأعراض والاستخفاف بمهمه ذلك الوفد مع استمرارها في خطة المراوغة والتفريق .

ولما حال الحول على وفدنا وهو يستعطف المصادر الرسمية وغير الرسمية والحكومة المصرية على تلك السياسة الممقوتة وتحقق أهل القطرين طرابلس وبرقة أن حياتهما حفوفة بالخطر في الحال والإستقبال وأن مادهم أحد القطرين لا بد أن يحمق بالآخر لما بينهما من العلائق المسادية والمعنوية لاسيما وأن إدارتهما إلى عهد الإحتلال واحدة ، عندئذ تبادل عقلاء الفريقين المراسلات والآراء فيما يضمن الراحة ويفسح مجال الأخاء ويسهل سير الأمتين العربية والإيطالية في سبيل الحالة الإقتصادية مع المحافظة على حق إيطاليا السياسي . فقرر الفريقان بالإجماع في سرت إتفاقية من جملة نصوصها المطالبة بتوحيد إدارة القطرين وهو الحل النهائي الذي لا يبقى ريبا لهذه القضية المعضلة التي لاتزيدنا سياسة المراوغة والتفريق وطول الأمد إلا تحكما في عقد الخلاف

فتصبح من الأمراض المزمنة ويعسر حلها فضلا عما تصاب به الامتان من الحسائر وما يفوتهما من المنافع كما لا يخفى .

أما نحن أهل القطرين فإن الأدوار المحزنة والتجارب المؤلمة أرشدتنا إلى صورة حل هذه المشكلة حلا لاحظنا فيه المنافع الإيطالية سياسية كانت أو اقتصادية وهو أن تؤسس حكومة نياية للقطرين يرأسها رجل مسلم تنتخبه الأمة وتكون له السلطات الإدارية جميعها مع السلطة الدينية ولا نظن أن الحكومة لا تستحسن هذا الحل المفيد أن تجردت عن ملاحظة الإشكال والاعتبارات ووجهت نظرها إلى الحقائق والجوهريات (١) .

وقد أخفقت هذه المحادثات واستؤنفت الحرب من جديد في طرابلس كما اجتمعت الأسباب أيضا لتجدد الحرب في برقة فقد خالف السيد إدريس إيطاليا بقبوله البيعه وخروجه إلى مصر ، ولم يستطع الطليان نزع سلاح القبائل ، فقالت إيطاليا أن السنوسية نقضت اتفاقية الرجمة ، وبدأت تحل الأدوار في برقة عنوة ، وأعلن الوالي في جلسة افتتاح الدورة البرلمانية أن السنوسيين كانوا غير مخلصين للحكومة الإيطالية وأعلن الاجراءات التي راعى اتخاذها وأولها احتلال أجدابية مقر الأمانة السنوسية ، وقد تم ذلك في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وفي ٢٤ أبريل أعلن الوالي : — أن كل الإتفاقات التي أبرمتها إيطاليا مع السنوسية قد أصبحت لاغية ولا أثر لها ، . وأعلن في أول مايو ، أن السنوسية قد أصبحت مجرد طريقة تشبه غيرها من الطرق الإسلامية وأن نشاطها يجب أن يظل نشاطاً دينياً محدوداً بحسب ، كما أبلغ وزير إيطاليا في مصر السيد إدريس مثل ذلك أيضاً (٢) .

° ° °

(١) أمين سعيد — ج ٣ — ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٢) Sanusi of Cyrenaica 156

و حين تصل إلى هذه المرحلة من كفاح ليبيا ينبغي أن نذكر أن طبيعة هذا الكفاح كانت تتأثر بسير الأمور في إيطاليا وكان مقدم الفاشستية في أكتوبر سنة ١٩٢٢ عاملاً حاسماً في سياسة إيطاليا الخارجية . لقد كانت الأغراض الإستعمارية التوسعية تجد مقاومة شعبية من الأحرار الذين كانوا لا يزالون يذكرون معنى كلمة الغزو . وكان الرجال والنساء يرمون على القضبان الحديدية يحاولون أن ينعوا رحيل الحملات العسكرية ، وكان الاشتراكيون الإيطاليون ينظمون الاجتماعات والاضرابات ضد الحرب ، وينادون بأن تكاليف التوسع ينبغي أن تنفق لرفع المستوى الإقتصادي للجنوب . حدث ذلك كله منذ اتجهت إيطاليا إلى الإستعمار ، وجاءت الحرب العالمية الأولى ، فأصبحت إيطاليا بضرقات قاصمة فحل الخراب بالمتناسكات وانخفضت قيمة النقد وعاد المحاربون ليجدوا البطالة والشقاء ، ولم تخرج إيطاليا من مؤتمر الصلح بفائدة ما ، فاجتمع ذلك كله وأشاع في البلاد حالة من القلق ولم تستطع الحكومات الرجعية التي تولت الحكم أن تنقذ الموقف ، وفي هذه الفترة الحرجة ظهر موسوليني واحتضنه كبار رجال الصناعة في سهل مبارديا وكبار الملاك في أميليا وتوسكانيا ، وبدلوا له المال لحماية مصالحهم ضد السخط الشعبي المتزايد ، ومطالبة العمال والفلاحين بزيادة الأجور وتوزيع الأراضي وركزت الرجعية دعايتها على مقاومة البلشفية ، وكانت هذه الدعاية هي التي قربت موسوليني والفاشية من الدوائر الإستعمارية الغربية في بريطانيا وغيرها (١) ، ويعيننا هنا أن نقول أن دعاية الفاشية الداخلية القائمة على إثارة الحماس الوطني فيما يخدم سادتها الرأسماليين جعلت الفاشية تطنطن بواجب إيطاليا في المستعمرات فكانت حركاتها العسكرية العدوانية التي تعرض لها في هذا الفصل وسياستها الإستعمارية الإفتائية التي نعرضها في الفصل التالي .

* * *

Sforza , Contemporary of Italy pp. 130-133, 243-249, 260-268 (١)

انقطعت مفاوضات فندق الشريف في ١٠ إبريل ١٩٢٢ واستؤنف القتال في الزاوية فأخذ الأسطول يقذف المدينة وتجمع الطليان في طرابلس وزوارة للاطباق عليها وحشدوا لذلك أعوانهم من المرتزقة بقيادة يوسف خريش وعبدة المحجوب والتقوا بالمجاهدين جنوبي الحرش بالرملة واستطاعوا الاستيلاء على زوارة يوم ٢٥ إبريل ثم أخذوا في تأمين مواصلاتهم البرية بين طرابلس والزاوية فتوجه قسم من الزاوية إلى بئر الغنم حيث لقي المجاهدين برياسة خالد القرقي ثم انحدر إلى الشمال الشرقي يهاجم المجاهدين الذين يحاصرون العزيزية وابد هذا الجيش بأخر قصد العزيزية رأسا لهاجها من الشمال وخرج ثالث من سيدى بلال ليهاجم جنزير وسوانى بنيادم . وبدأت هذه الجيوش جميعاً لهجوم يوم ٢٩ إبريل فلم يقو المجاهدون على الثبات أمامها فتم في ٣٠ إبريل فك حصار العزيزية بعد معارك شديدة وانسحب المجاهدون جنوباً واحتل الطليان العزيزية وجنزور وصرمان وأخذوا يستعدون لاحتلال غربان مقر الحكومة الوطنية فتقدموا إلى يفرن ثم إلى غربان فاستولوا عليها يوم ١٧ نوفمبر .

وباحتلال غربان تخرجت الأحوال وبدأت عجز هيئة الإصلاح المركزية وزاد تعقد الموقف فشل بيعة السيد إدريس وتخليه عن الميدان بسفوره إلى مصر وكان الطرابلسيون يؤملون في نجدة تقوى عزائم المجاهدين وتشد أزهم ومن ناحية أخرى اقتنص الطليان الفرصة فشدوا الضغط على الطرابلسيين وحشدوا جيوشهم للقضاء على البقية الباقية من المقاومة وكانت حالة المجاهدين قد ساءت فلم يعد لديهم من الماء كل والملبس ما يفي بحاجاتهم وفقدوا كل نوع من أنواع النظام . وقد أرادت هيئة الإصلاح أن تتدارك الأمر فعينت محمد فرحات الزاوى قائداً على منطقة النواحي الأربع ولكن الطليان جمعوا قواتهم في تاجوراء وغريان والعزيزية وبذلك طوقوا قوات المجاهدين في النواحي وقد بدأ الهجوم العام يوم ٢٩ يناير ١٩٢٣ فاحتل الطليان الجيلاني

وكور يوم ٥ فبراير وبذلك أطبقوا على المجاهدين من الشمال والجنوب فلم يسعهم إلا الانسحاب إلى أراضي أورفلة عن طريق ترهونة وكان بين المنسحبين فرحات الزاوي وعبد الله فامسكت قائد المجاهدين ومن ترهونة أحمد المريض .

ولم يبق من معاقل طرابلس غير مصراته وكان على رأس جيشها محمد سعدون السويحلي فقام بتعويق تقدم الطليان عند مسلاتة حتى تخلى البلاد وينقل الحريم والأطفال وفي ٢٠ فبراير ١٩٢٣ بدأ الطليان زحفهم على الساحل نحو زليطن ومصراته فسقطت زليطن يوم ٢٣ فبراير وحاول سعدون أن يستنفر رؤساء ترهونة للمقاومة وتجمع المسلحون للدفاع ولكن اليأس كان قد دب في النفوس واقتربت القوات الإيطالية من حدود مصراته فلم يسع حكومتها إلا أن ترحل عنها وسقطت مصراته يوم ٢٦ فبراير ، وانتقلت حكومتها إلى وادي نقد وارتد سعدون إلى أم العرفج ومضى الطليان في التقدم فخرجوا من مصراته إلى تاورغاه فاحتلوها في أول مايو واشتبكوا مع قوات المجاهدين في عدة معارك كان من أهمها واقعة المشرك وفيها استشهد محمد سعدون فكان لقتله أثر بين في ضعف الروح المعنوية بين المجاهدين وقد أسند رياستهم بعده إلى إبراهيم بن رمضان السويحلي .

وفي نقد كانت المحاولة الأخيرة لتنظيم صفوف المقاومة وأرسل السنوسية السيد صفي الدين ليحاول إصلاح ما أفسده عدم تنفيذ معاهدة سرت وشروط البيعة ولكنه جاء بغير مال أو رجال واحتج بأحمد السويحلي ورؤساء حكومة مصراته وحاولوا أن يوحّدوا الصفوف بانضمام عبد النبي بلخير إلى المجاهدين بعد أن اعتزل الحركة الوطنية منذ غزا رمضان أورفلة فلم يشترك في مؤتمر غريان أو هيئة الإصلاح المركزية وإنما اتخذ موقف الحياد الذي كان له أثر بعيد في أضعاف الحركة الوطنية وكان هو ضحيته آخر الأمر . وأخذ

المجاهدون ينازلون الطليان في مصراتة وزليطن ومسلاتة وغريان وترهونة والنواحي ولما أقلقت هذه الحركة الطليان خرجوا بقوات كبيرة في الجو والبر اضطرت المجاهدين إلى الانسحاب إلى الكراريم وقد قل عددهم ونقصت آلاهم الحربية ولم يلبث الطليان أن هاجموا الكراريم في أواخر سبتمبر ١٩٢٣ فقصوا على آخر محاولة للمقاومة في طرابلس وفرغوا لاورفلة فاحتلوها في ٢٧ ديسمبر دون قتال .

وأخرج الطرابلسيين من بلادهم بعد جهاد دام أربعة عشر عاما فمنهم من لجأ إلى مصر وتونس ومنهم من أثار البقاء لمحاربة الطليان فأنحاز إلى فزان ولحق بخليفة الزاوي أو انتقل إلى برقة واشترك في القتال تحت راية عمر المختار . (١) أما في برقة فقد كان السيد إدريس قبل مغادرة برقة إلى مصر قد جعل قيادة المجاهدين للسيد عمر المختار وأقام أخاه السيد الرضا مقامه في الشؤون الدينية . وحين رأى السيد عمر أن الطليان عازمون على العدوان قصد إلى مصر في غضون سنة ١٩٢٣ للتشاور مع السيد إدريس في تنظيم مقاومة المجاهدين وإعداد خطط الحرب . وقد كان السيد عمر يدرك حرج موقف المجاهدين في مقاومة إيطاليا بما لها من معدات وجهاز حربي متقدم . وقد حاول كثير من الليبيين المهاجرين في مصر أن يثبته عن عزمه في مواصلة القتال حيث أنه قتال ميثوس منه ، أقرب إلى الانتحار ، ولكن السيد أبي أن ينزل عند رأيهم ، وفضل أن يتزعم المقاومة إلى آخر رمق ، وهكذا كان .

وكانت إيطاليا قد بدأت العمليات الحربية باحتلال أجدابية في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٣ فانسحب المجاهدون إلى القطوفية وأخذوا يناوشون الطليان في أجدابية فجرت بينهما وقعتان في بير بلال والبريقة في يولية سنة ١٩٢٣ اشترك فيها الطليان بخمسة آلاف مقاتل ومائة سيارة ولكن قوات المجاهدين أوقعت بهم مقتلة عظيمة ورمت بهم إلى البحر .

(١) جهاد الأبطال ص ٣٣٣ - ٣٦٤

و حين وصل السيد عمر المختار إلى الجبل الأخضر نظم أدوار المجاهدين فجعل السيد حسين الجويقي على دور البراعصة والسيد يوسف بورحيل المسماري على دور العبيد والسيد الفضيل أبو عمرو على دور الحامسة وتولى السيد عمر القيادة العامة .

وقد استمرت المناوشات بين الطليان والمجاهدين في الجبل الأخضر طوال عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ في عمليات حربية مائعة ومناوشات قائمة على السكر والفر لا تؤدي إلى نتيجة حاسمة . وحاول الطليان التفريق بين صفوف المجاهدين وأخذهم بالتهديد تارة والحيلة تارة أخرى فكانت الطائرات تلقى المنشورات وكانت الوفود تيجي . بوعود الطليان ولسكن ذلك كله لم يجد فرأت إيطاليا إلا سبيل إلى هزيمة المجاهدين في الجبل الأخضر إلا بقطع الإمداد عنهم من الغرب والشرق وحصرهم في منطقة الجبل الضيقة ، وذلك باحتلال الجغبوب ثم الجفرة وأوجله وجالو وفزان والسكفرة .

° ° °

ولم يكن إحتلال الجغبوب أمراً هيناً فإن الواحة في ذاتها ليست بذات قيمة فهي أفقر الواحات في ليبيا ؛ وقد كانت مأوى لقطاع الطرق تكاد تكون غير مسكونة حين نزل بها السيد محمد بن علي السنوسي وجعلها قصبه السنوسية ولسكن موقع الواحة على مدخل برقه ومصر وسيطرتها على عرق القوافل بين البلدين تجعل لها قيمة حربية كبيرة ، فهي مركز خلفي لتموين المجاهدين في برقه ثم هي تدخل في أراضى مصر ، ولذلك حاولت إيطاليا التفاهم مع بريطانيا حتى تضغط على الحكومة المصرية في التنازل عنها لإيطاليا وقد وقفت إيطاليا إلى ذلك نظراً إلى رغبة بريطانيا في استرضائها ، وقبلت حكومة أحمد زيور باشا الشركي في سنة ١٩٢٥ التنازل عن الواحة ، وتم ذلك باجتماع لجان مختلطة من مصر وإيطاليا مثل مصر فيها إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية في وزارة زيور . وكان هذا التنازل في غير مصلحة مصر فهو تسليم أحد مدخلى مصر

من الصحراء الغربية إلى دولة أجنبية وهو إلى جانب ذلك طعن لحركة
المجاهدين في ليبيا من الحلف ، كان خضوعاً للقوة برغم آراء الخبراء من المصريين
والبريطانيين (١) .

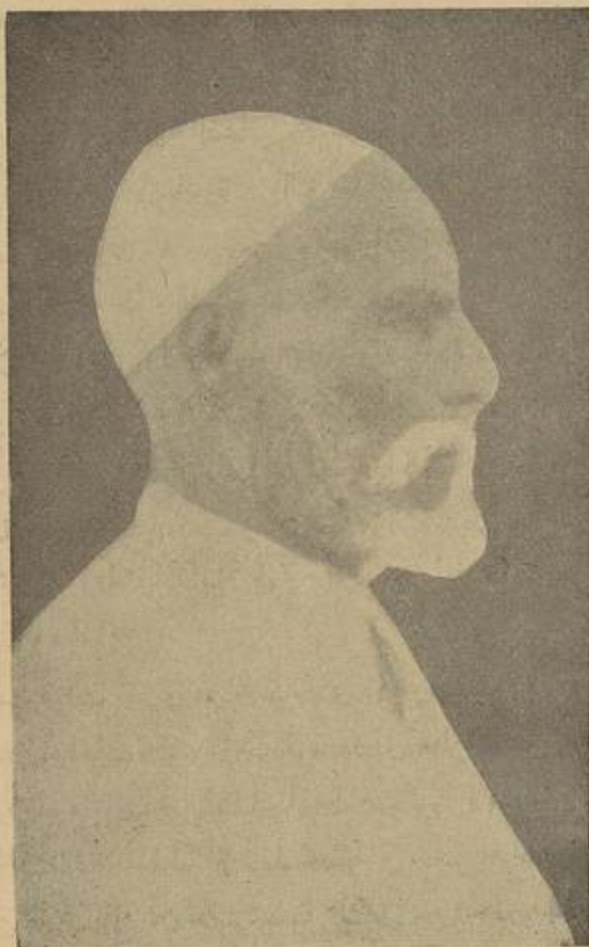
وكان في الجغبوب جماعة كبيرة من السنوسية على رأسهم السيد صفي الدين
وكيل السيد أدريس ، وما أن علم السيد صفي الدين باعتزام إيطاليا الهجوم على
الجغبوب حتى انسحب منها ولم يبق فيها سوى بعض السودانيين الفقراء
والشيخ حسين الجزيري شيخ الزاوية ، وقد سلم الشيخ الواحة دون مقاومة .
وكانت القوات الإيطالية التي زحفت على الجغبوب تتألف من ألتي جندي
وثمانين فصائل من السيارات المصفحة وست سيارات مدرعة وإثنتي عشرة
طائرة و ٣٥٠ سيارة لنقل أمتعة هذا الجيش ومئوته منها ٣ سيارات لمراميل
الصحف ، كانت الحملة بقيادة الكولونيل روتشي ورفعت الراية الإيطالية
في الجغبوب لأول مرة في التاريخ بحضور جماعة من أعيان برقه المواليين
لايطاليا على رأسهم هلال السنوسي والشارف باشا الغرباني .

وانجحت إيطاليا بعد ذلك إلى إحتلال الجهات الغربية من برقه حيث
تنزل قبيلة المغاربة ، فبدأت بإرسال الوفود لاستمالة المغاربة والتمهيد لعقد
هدنة مؤقتة وفتح الأسواق ومبادلة التجارة ، وكانت نية إيطاليا واضحة من
ذلك فلم يندفع بها الشيخ صالح الأطيوش شيخ المغاربة ولسكنه اتفح بفتح
الأسواق ومبادلة التجارة تفرجاً لازمة الانحصار . وفي هذه الأثناء تجهز الطليان
لإحتلال العقيلة واستطاعوا أن يستميلوا جانباً من المغاربة منشقاً على
الأطيوش ، فتم لهم إحتلال العقيلة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، بعد أن اشتبكوا
مع المجاهدين في معارك حامية أهمها معركة أبيار الزوزات في ١٣ أغسطس
وقد استشهد فيها الشيخ حسين الجويني رئيس دور البراعة .

(١) راجع الاتفاق الإيطالي المصري - وثائق وزارة الخارجية المصرية رقم ١/١٩٢٦ .

واتجه الطليان من جهة أخرى إلى إحتلال فزان فخرجت في أواخر يناير سنة ١٩٣٠ قوتان من غدامس ومن الجبل الأخضر وكانت قيادة الجيش لرودلف غرازباني ، وقد التقت هذه القوة بالمجاهدين عند جبل القنينة ووقعت معركة استمرت خمسة أيام انهزم فيها الطليان هزيمة منكرة واضطروا إلى التقهقر تاركين وراءهم المؤن والذخائر ، ثم خرجت قوة أخرى من مصراته وترهونة وورفلة إلى فزان مباشرة ، والتقى بها المجاهدون عند الجبال السود ، فهزم الطليان مرة أخرى وفر منهم من فر بالسيارات وأبقى الباقون عن آخرهم . وحاول الطليان للمرة الثالثة تجميعوا قوات كبيرة خرجت من سرت وأجدابية للاستيلاء على زلة فالتحموا في معارك حامية مع المغاربة وأولاد سليمان وزويه بقيادة صالح الأطيوش ، وأحمد سيف النصر ، وعمر الخليق ولكن الهزيمة حاقت بالطليان أيضاً ، فخرجوا للمرة الرابعة من الجفرة في ٣ فبراير سنة ١٩٢٨ بجيش كبير وزحفوا على زله فاضطر عبد الجليل سيف النصر إلى إخلائها واحتلها الطليان في ٢٢ فبراير ، ثم تقدموا إلى آبار تقرفت فاحتلوها في ٢٥ فبراير .

وخرجت قوات أخرى من الحسيات في ١٨ فبراير بقيادة الجنرال متزني غرضها إحتلال واحات جالو وأوجله فوصلت إلى معطن السبيل قرب أوجله في ٢٣ فبراير وفي اليوم التالي احتل الطليان أوجله ثم جالو في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٨ . وهكذا استطاعت إيطاليا أن تنفذ خطتها في حصر المجاهدين في الجبل الأخضر من الغرب بعد أن حصرتهم من الشرق حين احتلت الجغبوب . وقد استطاعت أن تحدد السيد الرضا وكيل السيد إدريس في برقة فأوهمته بتحديث المفاوضات واجتذبه إلى بنغازي حيث أسر في ٧ يناير سنة ١٩٢٨ وأرسل إلى جزيرة صقلية . وأسر الرضا تسكتنفه ظروف غامضة فقد توسط لديه الشارف الغرياني المعروف بميوله الطليانية ، وانتقل السيد من جالو إلى بنغازي مع مستشاره عبد العزيز العيساوي في غير حرس تقريباً . ولم يصل إلينا ما يدل



(شكل ٩)
البطل الشهيد عمر المختار

على أن المباحثة مع إيطاليا كانت نتيجة خطة موضوعة اشترك فيها السيد عمر المختار القائم على الجهاد .

على أن انتصارات الطليان هذه لم تنجح في اخاد حركة المقاومة فقد ظل السيد عمر المختار يشن الغارات على درنه وما حولها ، وأرغم الطليان على الخروج بجيوشهم في ٢٢ أبريل من درنه وشحات والمرج وبنغازى وسرت ومراره ، واشتبك معهم في معركة استمرت يومين انهزم فيها الطليان وتركوا وراءهم المؤن والذخائر . وفي شهر يونيه استطاعت قافلة من البراعصه تحمل الأمداد إلى الجبل الأخضر أن تخرج من السلوم في حراسة المجاهدين وأيدت القوة الإيطالية التي تعرضت لها ، وفي سبتمبر غزت جموع الزوية الجخرة ومرسى بريقة وجالو وأوجله وأنزلت بالطليان خسائر جسيمة .

وفي هذه الآونة أدركت الحكومة الإيطالية الفاشية أن الحال في برقة يحتاج إلى تدابير جديدة ، فأمر موسوليني باستقالة وزير المستعمرات فدرزوني ، وحاكم طرابلس ديونو وحاكم برقة فيروزي ، فاستقالوا وأعلن توحيد الإدارة في طرابلس وبرقة ، وعين الجنرال بادوليو حاكماً على ليبيا . وكان بادوليو من القواد الطليان الذين اشتهروا في الحرب العالمية الأولى بالشباب والأقدام ، فرأى فيه موسوليني منقذاً للسياسة الإيطالية التي حل بها الفشل والتذبذب طوال ثمانى عشرة سنة في ليبيا .

كان تعيين بادوليو في شهر يناير سنة ١٩٢٩ ، ويعتبر تعيينه بداية المرحلة الحاسمة بين الطليان والمجاهدين في برقة والجبل الأخضر .

وضع بادوليو خطة جديدة تقضى بأن تخفض إيطاليا من قواتها العسكرية الكبيرة في ليبيا وتكتفي بقوات صغيرة تشن حرب العصابات ، وتحول الأموال إلى تمهيد الطرق في الجبل الأخضر ، وتقوية مراكز الحراسة والاحتفاظ بالمواقع المحتلة دون التوسع في ضم مواقع جديدة . وقد اختط

بادوليو هذه الخطة حين رأى أن خطة الوالى السابق فيروزى فى الاشتباك بالمجاهدين لم تقض على حركة المقاومة بل ظلت على شدتها ، فأراد أن يقيح لنفسه فرصة الاستعداد ليضرب ضربته القاضية ويشتبك مع المجاهدين فى معارك حاسمة .

لذلك بدأ بادوليو بإصدار منشور إلى أهالى طرابلس وبرقة فى فبراير سنة ١٩٢٩ يعلن فيه العفو عن بعض المحكومين السياسيين ويعرض فيه على المجاهدين الاستسلام والخضوع ويهدد الذين يستمرون فى المقاومة بالعقاب الصارم وشديد النكال . وقد أسقطت الطيارات منشور بادوليو فى أنحاء ليبيا وكان رد الفعل المباشر له أن أخذت قوات المجاهدين تتجمع فى طرابلس لمعاودة السيد عمر المختار فنزلت قوات المجاهدين فى منتصف فبراير سنة ١٩٢٩ من الهروج الأسود للانقضاض على النوفيلية وأجدابية واجتمعت فى الجيفة ثم انقسمت ثلاث فرق التحمت إحداها مع الطليان عند قارة سويد فى ٥ مارس والثانية عند النوفيلية فى ١٤ مارس واتجهت الثالثة بقيادة عبد القادر الأطيوش إلى منطقة العقيلة ، واشتبكت مع الطليان فى ٢٣ مارس ، ثم استقر المجاهدون فى جبل سلطان ، وكشفت الطائرات الإيطالية مركز تجمع المجاهدين فالتح جيش إيطالى مع الجزء الأكبر من قوات المجاهدين جنوب بير بالريش فى ٦ أبريل وقد اضطرت قوات المجاهدين إلى التقهقر إلى وادى الفارع أمام القوات الإيطالية الكبيرة .

وفى مايو سنة ١٩٢٩ أعد الطليان جيشين خرج أحدهما بقيادة الشارف الغريانى من ناحية سرت والثانى بقيادة خليفة الزاوى من ناحية غريان وتقدم الجيشان صوب فزان فاشتبكا مع المجاهدين فى معارك عدة فى المنطقة الصحراوية بين ورفله وفزان ومن سرت إلى غدامس ، واستطاع الطليان احتلال هذه المناطق فى جنوب طرابلس بعد ثمانية أشهر من المقاومة برر فيها أحمد سيف النصر وانتهى الأمر بقلبة الأسلحة الحديثة والمعدات القتالية ،

وتم احتلال فزان ودخل الجيش الإيطالي مرزق في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠
وفي ٣٥ فبراير احتل غات .

* * *

على هذا النحو استطاع بادوليو أن يقضى على المقاومة في طرابلس نهائيا
وإن يركز جهوده على الجبل الأخضر ، ويبدأ في تنفيذ خطته الاستراتيجية
فيه ، ويمهد لذلك باستمالة المجاهدين إلى المفاوضات .

كلف بادوليو في أوائل مارس سنة ١٩٢٩ متصرف المرج بالاتصال
بالسيد عمر المختار للمفاوضة في شروط الصلح ، ولكن متصرف المرج لم ينتظر
جواب السيد بل أنقض على المجاهدين وهم يؤدون الصلاة ولكنهم ردوا
القوات الإيطالية على أعقابها ، ثم كلف بادوليو في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩
متصرف درنة بالاتصال بالسيد عمر فاجتمع به في بيت العبيدي باشا ، ولكن
هذه الاتصالات لم تؤد إلى شيء كما فشلت الاجتماعات التالية في وادي القصور
في ٢٠ أبريل ، ثم قندوله قرب سيدي رويق في ١٨ مايو ، ثم قرب الققب
في ٢٦ مايو ، ثم في قلعة شليون في ١٣ يونية .

وقد تولى المفاوضات في المرحلة الأخيرة الجنرال سيشلياني نائب الوالي
وتقدم السيد عمر المختار بالشروط التالية : -

١ - إعلان عفو عام
٢ - الإتصال بالسيد إدريس السنوسي في مصر ومفاوضته والسماح له
بالعودة .

٣ - أن يحضر مندوب من جانب الحكومة المصرية وآخر من جانب
الحكومة التونسية ليشهدا الشروط التي يتفق عليها وليكون ناقض العهد
مستولا أمام العالم بشهادتهما .

٤ - لا تتدخل الحكومة الإيطالية في أمور ديننا ويكون لنا الحق في تأديب كل من يخرج على الدين أو يهزأ بتعاليمه أو يتهاون بالقيام بواجباته وأن يسمح لنا بجباية الزكاة الشرعية من العرب .
٥ - أن تكون اللغة العربية لغة رسمية معترفاً بها في دواوين الحكومة الإيطالية .

٦ - أن يكون الموظفون من العرب والإيطاليين .

٧ - أن تفتح مدارس خاصة يدرس فيها التوحيد والتفسير والحديث والفقه وسائر العلوم ،

٨ - أن تفتح مدارس لتعليم اللغة العربية والإيطالية على السواء وألا يحرم الوطنيون من التعليم العالي ، وإلغاء القانون الذي وضعته في السنة نفسها والذي ينص على عدم المساواة في الحقوق بين الوطني والإيطالي إلا إذا تجنس الأول بالجنسية الإيطالية ،

٩ - أن تكون إدارة الأوقاف تحت هيئة مسلمة بإشراف رئيس مسلم ويكون لها نظار مسلمون .

١٠ - يسكون للأمة رئيس منها تختاره بنفسها ويسكون لهذا الرئيس مجلس من كبار الأمة له حق الإشراف على مصالحها كما يكون للقاضي القول الفصل بين الوطنيين .

١١ - أن نسكون أحراراً في حمل السلاح على اختلاف أنواعه وفي جلبه من الخارج إذا أمتنعت الحكومة الإيطالية عن بيعه لنا .^(١)

واضح من هذه الشروط أنها لا تخرج عما نص عليه القانون الأساسي واتفاقات عكرمة والرجمة من السيد إدريس ، وأعم ما تركز عليه إقرار مركز السنوسية ، وإقامة الشورى وحق الشعب في حمل السلاح ،

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة > ٣ ص ٢٨٧-٢٨٨

يضاف إلى ذلك محاولة الخروج بالمشكلة من نطاقها المحلي والاتصال بالشعوب العربية الأخرى في تونس ومصر ، وتلك كلها أشياء ما كانت إيطاليا تقرأها أو تقبلها أساساً للفاوضة ، على أن نائب الوالى قد مضى في سياسة المخاتلة فوعد بإجابة شروط المختار كلها وطلب أن يجتمع السيد بالوالى الإيطالى ليم الاتفاق النهائي .

وقد حدث هذا الاجتماع فى سيدى رحومة فى ١٩ يونية بين السيد عمر المختار والمارشال بادوليو ، وقد أظهر فيه بادوليو رغبته إيطاليا فى إقرار السلام فى البلاد وسلم فيه بما يريد المجاهدون ؛ وقرأ السيد الفضيل بو عمر الشروط التى اتفق عليها السيد مع نائب الوالى فى الاجتماع السابق فوافق عليها بادوليو مبدئياً ، وقبل دعوة مندوبين عن مصر وتونس على أن يعقد اجتماع يحدد مواعده فيما بعد .

ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت نية إيطاليا فلم يعلن بادوليو الشروط التى اتفق عليها بل أشاع أنه قد تم الصلح مع السيد عمر وسحب الجنود من خطوط القتال . ومضى شهر على اجتماع رحومة فأرسل السيد إلى نائب الوالى يذكره واجتمعا فى ٢٠ يوليه فى سيدى رويغ وقال سيشليانى فى الاجتماع أن الاتفاق لا يتم إلا فى عاصمة الولاية بنغازى فلم يمانع السيد عمر وأتاب عنه السيد حسن بن الرضا السنوسى فى توقيع الاتفاق ، على أن الطليان استطاعوا أن يستميلوا السيد حسن الرضا إلى جانبهم واستعانوا بجماعة من أعيان البرقاويين الضالعين معهم فى التأثير عليه ، فقبل السيد حسن التوقيع على شروط تخذل مطالب المجاهدين الوطنية وتعتبر تسليماً للطليان وألقاء للسلاح ، فرفضها السيد عمر والمجاهدون وأعلن نائب الوالى بذلك وطلب إليه التوقيع على الشروط التى اتفق هو عليها ، فلم يرد عليه النائب ، وكتب إليه السيد غير مرة دون طائل ، ولبث السيد عمر ينتظر وفاة بادوليو بعهد

قرابة ٦ أشهر كتب إليه في نهايتها يطلب تنفيذ الاتفاق وتحديد موعد للمقابلة ويقول : « وأنى أعد رفض مقابلتى إعلاناً منك بقطع المفاوضات ونقضاً للهدنة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه ، . فرد عليه الشارف الغرياني مستشار الحكومة في بنغازى بأن الحكومة مستعدة في كل وقت لمقابلة الحوادث فلا حاجة لإعلانها بعودة الأمور إلى ما كانت عليه . .

وحين وجد المختار أن الطليان غير جادين في أمر المفاوضات وأنهم يعدون عدتهم للعدوان من جديد أصدر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ نداءً إلى أهالى طرابلس وبرقه هذا نصه : -

في ابتداء سنة ١٣٤٨ هـ وأواسط سنة ١٩٢٩ م خاطبتنى الحكومة الإيطالية على لسان ممثلها سعادة الوالى المارشال بادوليو بتوقيف رضى الحرب ، وتقديم مطالبنا وتعيين محل لمقابلة دولته فحصل ذلك وتقابلنا بسيدى رحومة وانفقنا على عمل هدنة مدتها شهران ليخبر كل منا مرجعه وفى أثناء المقابلة طلب منى تقديم مطالبنا وقال لى أنه مستعد لأرجاع أميرنا السيد إدريس السنوسى الى برقه إذا كنا نرغب ذلك . ومن جملة شروط الهدنة التى قدمناها ما يأتى :

أولاً : العفو العام عن كل المجرمين السياسيين سواء كانوا داخل القطر أو خارجه وإطلاق سراح المسجونين .
ثانياً : سحب كل النقط المستجدة أثناء الحرب بما فى ذلك نقطتنا الجغبوب وجالو .

ثالثاً : لى الحق فى أخذ الزكاة الشرعية من العربان القاطنين حول النقط الإيطالية بالسواحل .

رابعاً : مدة الهدنة شهران وقابلة للتجديد .
فقبل سعادة المارشال هذه المطالب وواعد بتنفيذها .

وقبل انتهاء الشهرين أخبرت سعادة الوالى بواسطة وكيله السكولونيل
سيشليانى أن كل الزعماء الوطنيين اتفقوا على انتخاب الأمير السيد محمد
إدريس السنوسى وهو ينتخب من الرجال الأكفاء من أبناء برقه وطرابلس
لتولى المفاوضة مع الحكومة الإيطالية على مطالب برقه وطرابلس ، وطلبت
من الحكومة أن تحابر سيادة الأمير السيد محمد إدريس السنوسى حالاً لاتخاذ
الطرق المؤدية لإنهاء الحالة الحاضرة بأحسن منها فوعد سعادته خيراً .

وقبل انتهاء مدة الشهرين طلبوا تجديد الهدنة بدعوى أن الوالى سافر
لروما لعرض الأمر على الحكومة والى الآن لم يحضر .

وهكذا امتدت الهدنة بال عشرة أيام وبالعشرين حتى ۳ جمادى الأولى
سنة ۱۳۴۸ فعرفت أن غرض الحكومة هو كسب الوقت فقط . لذلك أبلغت
الحكومة بواسطة وكيل الوالى أن الهدنة آخرها يوم ۲۰ جمادى الأولى
سنة ۱۳۴۸ (۲۴ أكتوبر سنة ۱۹۲۹) وأنها غير قابلة للتجديد .

والآن والهدنة على وشك الانتهاء ، ولم أتلق رداً من الحكومة الإيطالية
عن عزمها بمخاطبة أميرنا السيد محمد إدريس السنوسى رأيت أن أخوض غمار
الحرب ، وأن لا أركن الى أى محادثة أو واسطة ولا من العائلة السنوسية الا
من اتفقت عليه الأمة وأودعته ثقتها .

ولسكن لا أدري لم تتجنب الحكومة الإيطالية مخاطبة الزعيم المذكور مع
علمها تماماً بأن الحل والعقد بيده ، فلو كانت حقيقة تركز الى الصلح لما ترددت
لحظة واحدة فى مخاطبته .

فليعلم أذن كل مجاهد أن غرض الحكومة الإيطالية إنما بث الفتن والدياساس
بيننا لتفريق شملنا ، وتفكيك أو اصر اتحادنا لتتم لها الغلبة علينا واغتصاب
كل حق مشروع لنا كما حدث كثير من هذا خلال الهدنة ، ولسكن بحمد الله
لم توفق الى شىء من ذلك .

وليشهد العالم أجمع أن نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة ، وما مقاصدنا إلا المطالبة بالحرية ، وأن مقاصد إيطاليا وأغراضها ترمى إلى القضاء على كل حركة قومية تدعو إلى نهوض الشعب الطرابلسي وتقدمه ، ومع ذلك لا يمكننا أن نقول أن جميع الشعب الإيطالي يجذفكرة الحرب ، وخصوصاً في الوقت الذي تتساهل فيه الأمم الأخرى مع الشعوب الشرقية ، بل فيه رجال سياسيون ميالون الى السلم بقدرון مصلحة بلادهم ويعرفون ما تجره الحرب من ويلات ودمار . كما أن فيه أفراداً يريدون القضاء على الشعب الطرابلسي بأى وجه كان .

وهيات أن يصل الأخيرون الى غرضهم هذا مادامت لنا قلوب تعرف أن في سبيل الحرية يجب بذل كل مرتخص وغال . وها نحن الآن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداء للوطن وفي سبيل الوصول إلى غايتنا المنشودة .

لهذا نحن غير مسئولين عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يشوب أولئك الأفراد النزاعون الى القضاء علينا الى رشدهم ، ويسلسكوا السبيل القويم ، ويستعملوا معنا الصراحة بعد المداهنة والخذاع^(١) .
(عمر المختار - قائد القوات الوطنية)

في هذه الآونة كانت إيطاليا تعد العدة للقضاء على آخر معاقل المقاومة في الجبل الأخضر ، وفي ١١ يناير سنة ١٩٣٠ عين الجنرال غرازياني نائباً للوالى في برقة وأطلقت يده لإخماد المقاومة . كانت خطة غرازياني أن يبدأ بحصر المجاهدين في الجبل الأخضر ومنع كل اتصال بينهم وبين السكان من

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة - ٣ ص ٢٩١ - ٢٩٣

غير المحاربين ثم مهاجمة الواحات الداخلية والاستيلاء على واحة الكفرة وأخيراً الإطباق على قوات المجاهدين بعد أن يقطع عليهم كافة السبل .

بدأ غرازياني قطع الصلة بين المجاهدين وباقي السكان بأن جمع جميع مشايخ السنوسية ومتولى أوقافها وأئمة المساجد والمؤذنين والفقهاء والسدنة وسجنهم جميعاً في مركز بنينة ، وهو بناء قديم لاسقف له ذاقوا فيه مر العذاب جوعاً وعطشاً وعذاباً ثم نقلوا إلى سجون إيطاليا وبعد أن مكثوا فيها مدة أعيدوا الى بنينة حيث أفنوا بالجوع والعطش وغيره . . (١)

وكانت الخطوة التالية لغرازياني أن حصر كافة سكان الجبل الأخضر في بقعة ضيقة من الأرض على الساحل بين المكانين ظلميته وبنينة بعد أن زج زعماءهم في السجون وألحق بهم من الأهانات ما لا يوصف وقتل من المشاهير رجلاً يدعى الشيخ سيد الشرفاوى مع خمسة عشر شيخاً شرقتة وذلك بأن أمر بإركابهم في الطائرات وإلقائهم من علو ٤٠٠ متر على مشهد من أهلهم ثم عزم على ترحيل سكان برقة الغربية فصادر نقودهم ومواشيهم وساقهم محوطين بفرسان وسيارات مصفحة ولم يسمح لهم بالانحراف عن الطريق ولو للاستقاء ومن يحاول ذلك أو يحتاج للأستراحة يعاقب بالقتل فوراً لافرق بين رجل وإمرأة وطفل إلى أن حشرهم بهذه الحبال المخرجة في صعيد ضيق على ساحل المكان المعروف بالمقطع ، أما سكان برقة الشرقية فلم يكن نصيبهم من الضرر بأقل من نصيب إخوانهم حيث تفوا مع نساتهم وأطفالهم إلى العقيلة ويبلغ عدد هذه القبائل ثلاثين قبيلة وعدتها ثمانون ألف نسمة حشرت بأجمعها في بقاع بنينة وظلميته والعقيلة الفاحلة ومنعت من التجول خارج الأسلاك الشائكة التي ضربت حولهم بعد أن سلبت الحكومة الفاشستية حيواناتهم ومواشيهم . . (٢)

(٢) نفس المصدر ص ٦٧

(١) الفظائع السود الحمر ص ٦٨

وفي أبريل سنة ١٩٣٠ إنشاء غرازياني ماسمي المحكمة الطائرة وهي وسيلة من أشجع الوسائل التي ابتدعها جزارليديا لمنع الإتصال بين الأهالي والمجاهدين ، وهي محكمة عرفية سيارة تنتقل في أرجاء البلاد على متن الطائرات وتحكم على الأهالي بالموت ومصادرة الأملاك لأقل شبهة وتمنحها لمرتزقة الفاشيست . وكانت هذه المحكمة تعقد جلساتها في الهواء الطلق في الميادين العامة في المدن وعند التواجع وكانت اجراءات محاكمة والتنفيذ تتم بسرعة عظيمة فلا يسمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم ولا تفحص المحكمة شهادة الشهود بل يكفي مجرد الاتهام لاستصدار الحكم بالإعدام على المتهمين .

° ° °

وكانت خاتمة هذه التدابير قطع الطريق على المجاهدين من الجنوب باحتلال الكفرة آخر معاقل السنوسية وكانت هذه الواحة قد أصبحت بعد سقوط فزان نقطة تجمع لقوات المجاهدين المنسحبين إليها فأسس فيها عبد الجليل سيف النصر وصالح الأطيوش دوراً جديداً في تازربو فلما ضربت تازربو بالقنابل في آخر يولية سنة ١٩٣٠ انسحب الأطيوش إلى البوادي شمال الجوف واستقر عبد الجليل في التاج وفي ٢٦ أغسطس ضربت التاج والجوف بالقنابل وأخذ بادليو وغرازياني يعدان الحملة على الكفرة .

وتعتبر هذه الحملة من أكبر الحملات التي عرفت في تاريخ الاحتلال الإيطالي في برقة استخدم فيها من الإبل خمسة آلاف جمل لنقل المؤن والذخيرة وثلاثة آلاف جمل أخرى لنقل الجنود ، واشتركت فيها عشرون طائرة ورتل من السيارات المصفحة حيث أمكن تسيير السيارات . وقد بدأت الحملة باستكشافات واسعة قامت بها الطائرات ورتل السيارات المصفحة وكانت الحملة من ثلاثة طوابير : الأولى - وهو الرئيسي - من جمال ومصفحات وسيارات يتحرك من أجدابية إلى جالو (٢٤٠ ك . م) ثم إلى بئر زيفن

(٤٠٠ ك. م) وأخيراً إلى الكفرة (١٨٠ ك. م) والطابور الثاني من الجمال فقط من مجندى طرابلس يزحف من الواو الكبير إلى تازربو ومنها إلى الكفرة والثالث من المصفحات يتحرك جنوباً بين هذين الطابورين من الجنوب الشرقي من زله بطريق بوحشيشة ليلحق بطابور الواو عند تازربو . ثم تهجم القوات الشمالية والشرقية في وقت واحد على الكفرة .

وقد تحركت القوات الرئيسية من أجدابية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وبدأ الزحف من جالو إلى بيرزيغن في أواخر ديسمبر واحتل الطليان تازربو في ١١ يناير سنة ١٩٣١ وتم احتلال الكفرة في ١٩ يناير سنة ١٩٣١ . وقد اتقت قوات الطليان بالمجاهدين في معركة قصد بها تغطية انسحاب السكان ، واشترك فيها عبد الجليل سيف النصر وحامد بن شفيقة وحمد بن الشريف وعبد الحميد لوبكارى . وقد فر أهل الكفرة زرافات ووحدانا على غير هدى لابلوون على شىء . وذكر البلاغ الرسمي الإيطالى ، أن الجنود والطائرات تعقبت الفارين وطاردهم مسافة ٢٠٠ ك. م وقد تركوا في الطريق نساء وأطفالاً (١) . وذكرت جريدة الأهرام في عددها الصادر في ٢٧ شوال سنة ١٣٤٩ هـ حال الفلول التي استطاعت أن تصل إلى الأراضى المصرية قالت : « في يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ قدم أحد عرب الكفرة في ناحية بلاط بالواحات الداخلة وأبلغ أن دولة الطليان أرسلت جيشاً لاحتلال بلادهم على غرة منهم في أول يوم من شهر رمضان سنة ١٣٤٩ بدون استعداد منهم ، وحدثت مقاومة بين الفريقين إلى أن نفذت ذخيرة العرب وعلى ذلك أخذوا يهاجرون من البلاد إلى نواح شتى ، فبعضهم قصد إلى بلاد السودان وبعضهم قصد إلى واحة سيوة والآخرين إلى الفرافرة والواحات الداخلة ومع كل فريق من المهاجرين الذرارى والأطفال والنساء مشاه وركبانا . وقد تبعتهم الطائرات الإيطالية على بعد ثلاثة أيام من الكفرة فقتلت معظم الجمال التي كانت معهم » .



ويعد استيلاء الطليان على الكفرة نقطة حاسمة في إخماد المقاومة في الجبل الأخضر فقد تم بسقوط الكفرة حصر قوات المجاهدين ، وخاصة بعد أن مدت الأسلاك الشائكة من ساحل البحر عند بردي سليمان إلى جنوب الجغبوب وكان وعرض الحاجز عشرة أمتار وارتفاعه ثلاثة أمتار . وأقيمت مراكز مسلحة كبيرة عند كابوتزو والمسيعيد وما دلينا وذلك عدا نقط مسلحة صغيرة منتشرة على طول هذه الأسلاك الشائكة .

وقد استمرت مناوشة المجاهدين للطليان ووضع لها السيد عمر المختار أساسين : القرب من نواجع الأهلين حتى يسهل أخذ العشور والحصول على الذخائر والمؤن والأسلحة . والثاني تجنب الاصطدام بقوات إيطالية كبيرة تفوق المجاهدين في العدة والعتاد ، والافتصار على مفاجأة القوات التي يرسلها للكشف والاستطلاع في أماكن متفرقة أو تلك التي تقوم بحراسة العمال المكلفين بإنشاء الطرق تمهيداً لقيام الطليان بعمليات عسكرية كبيرة . وقد نجحت خطة المختار نجاحاً كبيراً واشتبك مع الطليان في معارك كثيرة ، وقد ذكر الجنرال غرازياني في بيان له أن المعارك التي وقعت بين جنوده وبين السيد عمر ٢٦٣ معركة في مدة لا تتجاوز عشرين شهراً هي مدة توليه قيادة الجيش الإيطالي في برقة قبل مقتل المختار . ومن أهم هذه المعارك معركة بوكريمة في ٨ يولية سنة ١٩٣٠ وكرسه في ٢٠ سبتمبر والثانية في أكتوبر ، وقد كتب عمر المختار يصف وقعة كرسه قال :

« في يوم السبت ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٩ هـم العدو على دور العبيدات والحاسة عند نقطة القبنة وكان رئيسه الفضيل أبو عمر ، ولما حان وقت صلاة الظهر قسم السيد الفضيل الجيش إلى قسمين فصلى بالطائفة الأولى صلاة الخوف فلما أتمت الطائفة الأولى صلاتها ذهبت تجاه الدور وأتت الثانية فأتم بها الصلاة وركب جواده وتقدم يحرض الجيش على القتال وهو يكبر ويهليل ،

وهكذا كلما حضر الصلاة يعمل هذا العمل إلى أن استشهد رحمه الله وقد
اشتهد معه أربعون شهيداً منهم السيد أحمد الغارى والسيد محمد الصادق
الغزالي والشريف القاسم وأخوه ، وقد وجدنا في ميدان القتال ما ينيف عن
٥٠٠ قتيل من العدو منهم ماجور وثلاثة ضباط (١) .

وقد استمرت المصادمات بين قوات المجاهدين وقوة من خيالة الظليان
بالقرب من سلطنة وقد لرتلك المعركة الصغيرة أن تكون خاتمة مرحلة من جهاد
الشعب الليبي في سبيل حريته ونهاية حامل لواء الجهاد : السيد عمر المختار .

قال صاحب كتاب عمر المختار يصف كيف وقع السيد عمر في الأسر :
« من عادات السيد عمر أن يقوم باستكشاف مواقع العدو وتبديت حركاته
ومعرفة ما عساه أن يقوم به من هجوم عليهم على حين غفلة وقد تكرر هذا
منه في نفر من أصحابه لا يتجاوزون الأربعين فارساً على الأكثر .

وبينما هو يسير مساء يوم الجمعة ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٥٠ لهذا الغرض
في سرية من أصحابه نحو الخمسين فارساً بناحية سلطنة إذ فاجتته جيوش
الظليان وكان رودياشى حاكم المرج قد أخذ خبراً بخرج السيد عمر في نفر
قليل فسرّح له طابورين من عساكر الأريتريا والسكتينية السابعة من الخيالة
الليبيين للقبض عليه .

وما إن جاء مساء هذا اليوم حتى التقى السيد عمر بطلائع العدو فحاول
هو وأصحابه الخروج من الوادى الذى هم فيه مخافة الالتفاف بهم فأتجهوا إلى
ناحية أتى منها قسم آخر من خيل العدو فوقعوا بين نارين ، فاشتبك القتال
بينهم وبين خيالة العدو رجاء أن يتخذوا لهم طريقاً نحو النجاة فأصلتهم

الجنود من ورائهم نارا حامية وقتل كثير من أصحاب السيد عمر وقتل حصان السيد عمر فوقع به على الأرض وجرح هو وبينما هو يحاول النهوض إذ رآه أحد الجنود فتقدم إليه وقبض عليه وبعد أن تحقرو من شخصيته طيروا الخبر إلى رودباشي حاكم المرح فحضر في طيارة، وقد عرف السيد عمر عند رؤيته لأنه اجتمع به عدة مرات في المفاوضات فحمل السيد عمر في الحال إلى سوسة ومنها ركب البحر في الطراد إلى أوسيني إلى بنغازى وفي الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢٩ من الشهر المذكور وصل الطراد إلى بنغازى وأنزل السيد عمر ونقل إلى السجن في سيارة المساجين وبقي فيه إلى يوم الثلاثاء ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٠ وهو اليوم المحدود لمحاكمته (١) ،

وعلم غرازيانى - وهو فى أوربا - بأسر السيد عمر فعاد بالطائرة ودعا المحكمة الخاصة أو المحكمة الطيارة إلى الانعقاد فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣١ وقد عقدت المحكمة فى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء ذلك اليوم فى القاعة الكبرى بمركز إدارة الحزب الفاشستى وهى دار مجلس النواب السابق فى بنغازى ، وكانت هذه المحكمة برئاسة الكولونيل مارينونى ووجهت إلى السيد عمر المختار الدعوى لاعتدائه على سلامة الدولة وعلى أمن البلاد ولقطعه الطريق . ووجهت إليه هذه الأسئلة : هل أنت رئيس الثوار ضد إيطاليا ؟ وهل حاربت الدولة ؟ هل شهرت السلاح فى وجه قوات الدولة واشتركت فى القتال اشتراكا فعليا ؟ وهل أمرت بقتل الجنود الذين كانوا يحرسون العمال أثناء إنشاء الطرق ؟ هل أمرت بالغزو واشتركت فيه ؟ وهل أمرت بتحصيل الأعشار من الأهالى ؟

وقد أجاب المختار عن هذه الأسئلة كلها بالإيجاب ، ثم سئل عن مقتل



(شكل ١٢)
مصرع البطل ، عمر المختار ،

طيارين وقعا في أسرهم فنفى عليه بما حدث لها . وسئل عن عدد المعارك التي خاضها فقال لا أدري ، وأخيرا هل لديك ما تقول زيادة على ماتقدم ؟ فقال : لا .

وطلبت النيابة الأعدام ، وحاول السكابتين المعين للدفاع أن يشير إلى سن السيد ويطلب الحكم بالسجن مدى الحياة فتدخلت النيابة وقطع الدفاع وبتت المحكمة واختتمت الجلسة في الساعة السادسة ثم عادت هيئة المحكمة في السادسة والرابع فحكمت على السيد عمر المختار بالأعدام شنقا ، وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ نفذ الطليان الحكم في سلوق على مشهد من عشرين ألف نسمة من أهالي البلاد جمعهم السلطة الغاشمة جمعا ثم دفن الشهيد سرا وأخفيت معالم القبر حتى لا يعثر عليه أحد .

هكذا ارتكبت إيطاليا فعلتها الشنعاء ، وأقدمت مع المختار على ما لم تقدم عليه بريطانيا مع أحمد عرابي وفرنسا مع عبد القادر الجزائري أو محمد عبد الكريم .

ولكن عمر المختار عاش بطلا ومات بطلا .



وما كان لروح المقاومة التي تمثلت في عمر المختار أن تخمد بمقتله بل اجتمع رؤساء الجند وأعيان المجاهدين وتشاوروا فيمن يخلفه في الزعامة فاختروا السيد يوسف بورجيل المسماى . وقد لبثت قوات المجاهدين أربعة أشهر بعد مقتل السيد عمر تقاوم هجمات الطليان فلم ينقطع القتال يوما حتى تكاثرت قوات الطليان وضائق السبل بالمجاهدين لانقطاع الأرزاق واشتداد الحصار وتفشى المجاعة ، فتقرر اللجوء إلى مصر ، وسار الشيخ عبد الحميد العيار والشيخ يوسف بورجيل في نفر من المجاهدين من

ناحية الجنوب وبقي كثير منهم بالجبل الأخضر آيسين من حياتهم منتظرين الموت إما بالجوع وإما برصاص العدو . وقد اعترض الطليان طريق المجاهدين عند الحدود فاستطاع الشيخ العبار في نحو خمسين رجلاً أن يعبروا بعد قص الأسلاك الشائكة ، وحوصر الشيخ يوسف بورجيل مع ثلاثة من أصحابه في مغارة ودافعوا عن أنفسهم حتى قتلوا جميعاً وجاء في البلاغ الإيطالي عنهم .

ووقد أظهر يوسف بورجيل ورفقاؤه الثلاثة بسالة مدهشة حتى آخر دقيقة من حياتهم وعند ما سكنت البارود من جهة المغارة تقدم نحوها الملازم بريندزي فوجد فيها أربع جثث لم تزل البنادق حامية في قبضة اليد . وهكذا انتهت حياة الرئيس العظيم البرقاوي أحد تلاميذ مدرسة جنجوب القرانية ومستشار عمر المختار .

الفصل الرابع

الاستعمار الإيطالي

كان أهم عامل في تقدم التجارة بين بلاد العالم في المراحل الأولى (١) توزيع الموارد الطبيعية ونوع الصناعات الحرفية في كل منها، وحين نشأت القوميات الأوروبية معتمدة على القوة الحربية والبحرية أخذت تنشئ لها مراكز تجارية خارج القارة، وتعرضت البلاد المتأخرة وخاصة في أمريكا لأنواع من السلب والنهب وأخذت الدول الأوروبية تنظم ذلك النهب بنظام للضرائب الجزية كما حدث قبل ذلك في كثير من بلدان الشرق، وظهرت في أمريكا مستعمرات تعتمد على العبيد المجلوبين من أفريقيا. ولكن التجارة مع المستعمرات كانت ضئيلة نسبياً حتى تطورت الرأسمالية الصناعية، فإن واردات إنجلترا وصادراتها من ١٧٠٠ م إلى ١٧٨٠ مثلاً لم تعد ٣٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً.

وبنشأة الرأسمالية الصناعية في إنجلترا أولاً ثم في البلاد الأخرى زادت التجارة الخارجية وتجارة المستعمرات زيادة سريعة، وتبع ذلك التوسع في إنشاء مراكز تجارية جديدة في مناطق المستعمرات وهذه المراكز وماوراءها كانت مجال نشاط الشركات التجارية وأوضح مثال لها شركة الهند الشرقية البريطانية وشركات الملاحة الإيطالية التي اشترت خليج عصب وأنشأت خطاً مع طرابلس كما فتح فرع بنك روما. ولم يكن أحد إذ ذاك يدعى جلب الحضارة إلى بلاد متأخرة، بل لم يكن الأمر يعدو جماعات من التجار وأصحاب

(١) Cole, Intelligent Man's Guide to Post War World pp.134-160

Burns, Italy & Abyssinia pp. 74-96

البنوك تهدف إلى التوسع في التجارة وامتصاص ما تستطيع من سكان المستعمرات . وقد استمر هذا النوع من التوسع الاستعماري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ولبث في بعض الجهات إلى النصف الثاني منه . كان الاستعمار إذ ذلك يعتمد على التجارة وكان غزو الأراضي امتدادا لنظام النهب لإنشاء مراكز تجارية جديدة وفتح أسواق جديدة لمصنوعات البلاد الصناعية المستعمرة . كما كان من أهدافه جلب المواد الأولية والطعام لتلك البلاد .

وقد تحول أساس التوسع الاستعماري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تبعا لتحويل البناء الصناعي في أكثر البلاد الصناعية تقدما ، فإن الرأسمالية الصناعية في الفترة الأولى كانت تعتمد على المؤسسات الصغيرة التي تملكها العائلات وهي مؤسسات من وحدات إنتاج صغيرة ورأسهاها صغير نسبياً . ولكن أرباح الصناعيين والتجار الذين يبيعون المصنوعات في الداخل والخارج لم تكن متساوية ، فظهر بين الصناعيين الذين يملكون وسائل الإنتاج والنقل فئتان : صغار الرأسماليين وكبارهم ، وكذلك الحال بين التجار وأصحاب البنوك ، وأخذ الكبار يقضون على الصغار فنجد في إنجلترا بين ١٨٤٤ و ١٨٨٩ أن عدد البنوك الخاصة كان ١٨١ فتركزت في البنوك الخمسة الكبيرة . وهكذا في جميع فروع الصناعة والتجارة . وتطورت الرأسمالية بحيث أصبحت أمور البنوك والصناعة وبالتالي التأثير في السياسة الداخلية والخارجية في أيدي عدد صغير من الأفراد وظهر الإحتكار وتراكم رأس المال وظهر عامل جديد هو تصدير رأس المال . وهذا يلزم أن يخضع الإقليم المستغل لسيطرة أصحاب رأس المال حتى تضمن سلامة استغلال رؤس الأموال فيه .

وأول ما يعمل به المستعمرون تحسين المواصلات لنقل المتاجر والمصنوعات ، ولسكن البلد المتأخر المستعمر من خصائص إنتاجه القبلي أو شبه الأقطاعي

أنه للنفع للتجارة ، ولذلك يكون على المستعمرين أن يحطموا هذا الإنتاج ، والطريقة المباشرة لذلك هي الاستيلاء على الأراضي بأمر الحكومة وإخراج أهلها منها ، وذلك بطردهم من الأراضي الخصبية إلى السبخة أو نزع أكثر الأرض منهم . وقد طبقت هذه السياسة بنظام في المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا إلا أجزاء من أوغندا ، وطبقها الفاشيست في ليبيا كاسنرى . على أن إخراج السكان من الأرض لا يخلق التجارة التي يستفيد منها المستعمرون ، فالواجب أن يبدأ الإنتاج الرأسمالي - الإنتاج للسوق لا للاستهلاك المحلي . وهنا يلجأ المستعمرون إلى الدعاية المدفوعة لاقناع السكان الزائدين في بلادهم بالذهاب إلى المستعمرة فيبدءوا العمل على أحسن الأراضي المزروعة من الأفريقيين ، ويصبحوا مستوطنين ، وقد ينجح بعضهم ولكن المستعمرة على أية حال لم تؤخذ من أجلهم . على أن المستوطن لا يستطيع وحده أن يزرع مئات الأفدنة التي يستولى عليها بل ينهض بهذا العبء السكان الأصليون الذين يسخرون بأجور نافية ويعيشون في مستوى قريب من الحيوان . (كان أجر العامل في المستعمرات البريطانية في أفريقيا بين ٦ شلن إلى ١٢ في الشهر عام ١٩٢٤) .

على أن من دعاة الاستعمار من يدعى نقل الحضارة إلى البلاد المتأخرة قال السنيور جيوليتي . إنه بينما كان غرب أفريقيا من تونس إلى مراکش تحت حماية الإدارة الأوربية ، كانت ليبيا متأخرة عن العصر وأسواق الرقيق قائمة في بنغازي تباع فيها الرجال والنساء الذين خطفوا عنوة من وسط أفريقيا ، وهذه شناعات لا يمكن قبولها على أبواب أوروبا ، (١) ولكننا نجد أن الامبراطورية التي كانت تشمل ربع سكان العالم ، كانت تخصص مليوناً

Shoenfield - Libya (Islam to-day)

(١)

من الجنهات فقط لتحسين حالة سكان المستعمرات ، على حين كان أكثر الضرائب يدفعها السكان الأصليون ، ولسكنها تنفق في مرتبات السادة البيض التي تتراوح بين ٢٥٠ و ٢٠٠٠ جنيتها سنويا ، وبلغ ما ينفق على الطفل الأوربي في كينيا ١٢ شلنا و ١٧ جنيتها في حين يخص الطفل الأفرريقي ٣ بنس و ١٢ شلن (١).

ومن دعاة الاستعمار من يقول أن القصد منه هو البحث عن الأسواق ولكن هذه الأسواق يمكن وجودها إذا كانت البلاد مستقلة ، وإذا كان القصد التجارة الشريفة .

ومن دعاة الاستعمار من يقول : أن القصد هو تفريغ أزمة السكان وهذه حجة كثيراً ما تردد وخاصة بالنسبة لإيطاليا ويقبلها كثير من الناس . ولسكننا نرى أن الفرد الذي لا يجد عملاً في بلده يهاجر ولا حاجة به إلى معاونة الاستعمار . أما من يملك قدراً من المال فيستطيع أن يستقر حيث يريد في أية جهة من جهات العالم دون اهتمام بالراية التي تظله ، وخير مثال على ذلك الهجرة إلى أمريكا ، فلم يقل أحد أنه يجب استعمار أمريكا حتى يستقر الزائدون من سكان البلد المستعمر فيها . وفي أمريكا ثمانية ملايين إيطالي هاجروا دون أن تستعمر إيطاليا أمريكا . وفيما يتصل بليبيا إذا سلمنا جدلاً بحجة الفائض من السكان وجدنا أن إيطاليا حين كان تعدادها ٤٢ مليوناً كانت زيادة السكان سنويا ٣٦٠.٠٠٠ نسمة ، وقد صرح الكونت كفازا رئيس مصلحة الاستعمار ، بأنه يثق بأن طرابلس بعد تقدمها تستوعب ٣٠٠.٠٠٠ مستعمر حقيقي ، (٢) أي أن طرابلس يمكن أن تستوعب زيادة سكان إيطاليا في سنة واحدة فقط .

Benturich) Porman : The Colonial Problem & the Federal (١)

Solution, London 1941

Niurar, Polson Mediterranean problems p-114

(٢)

ومن دعاة الاستعمار من يقول إن الهدف استراتيجي ، ولكن من الواضح أن الدافع الاستراتيجي يتبع المصالح الاقتصادية ، فيجب أن تكون هناك مصالح اقتصادية أولا ثم تظهر الحاجة لحمايتها . ثم إن الدافع الاستراتيجي كثيرا ما تكون الغاية منه التوسع والاعتداء لا مجرد الدفاع ، ويبدو ذلك في سياسة بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا في شمال أفريقيا .

قال بولسن نيومان عن الاستعمار الإيطالي :

السبب الأساسي لذهاب الطليان إلى ليبيا استراتيجي ، فهو خطوة ضد البريطانيين في مصر والفرنسيين في تونس ، ثم أردف ذلك الحاجة الملحة لأراضي جديدة لتفريغ أزمة السكان . إن الإيطاليين يشيرون إلى تونس ويقولون إن إيطاليا لو لم تأت إلى ليبيا لاحتلتها فرنسا وربما ألمانيا ، والواقع أن الطليان ذهبوا إلى ليبيا ليمنعوا غيرهم من احتلالها وهكذا احتلوا الجزء الوحيد الباقي خاليا من السيطرة الأوربية ، وكسبوا قواعد جديدة لغواصاتهم وطائراتهم وضموا أراضي يستطيعون منها القيام بعمليات برية إلى الشرق أو الغرب (١) .

خطت إيطاليا في استعمار ليبيا خطوات الاستعمار المرسومة ، فبدأت بمحاولة إخضاع البلاد عسكريا واتبعت في ذلك من ألوان الوحشية والبغى ما يدفع حجة المستعمرين في نقل الحضارة أو سمو الجنس الأوربي الأبيض ، وكانت الخطوة الثنائية سياسة إفتائية وتدبيراً واسعاً للاستيلاء على أراضي السكان بالقوة وتوطين جماعات من المستعمرين الإيطاليين على نطاق واسع

خدمة لمصالح الرأسماليين الايطاليين ، وقد كان للفاشية أثر بعيد في المضي بالخطوتين حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

• • •

أول ما يقترن بالاستعمار الايطالى الأعمال البربرية التي ارتكبها الجنود الطليان منذ وطئت أقدامهم أراضى ليبيا . فلم تسكد تمر أيام على نزولهم بطرابلس حتى قتلوا في ناحية المنشية قرب طرابلس ما بين ٤٠٠٠ — ٧٠٠٠ نسمة غير آلاف عذبوا وألقوا في السجون وأباح الجنرال كانيفيا قائد الحملة ناحية المنشية ثلاثة أيام لجنوده . ولم تسكن هذه الواقعة أمرا شاذا بل كانت واحدة من حوادث لا حصر لها شهد بها مراسلو الصحف الأوربية الذين جاءوا مع الحملة الايطالية وكان بمقالة فرانسوا وماكولا الصحافي الإنجليزى : أبيت البقاء مع جيش لا هم له إلا ارتكاب جرائم القتل ، وإن ما رأيت من المذابح وترك النساء المريضات العرييات وأولادهن يعالجون سكرات الموت على قارعة الطريق ، جعلنى أكتب للجنرال كانيفا كتابا شديد المهجة قلت فيه : إننى أرفض البقاء مع جيش لا أعده جيشا ولكن عصابة من قطاع الطريق والقتلة (١) . وبما قاله فون جوتبرج المراسل الألماني أنه لم يفعل جيش مع عدوه من أنواع الغدر والخيانة ما فعله الطليان في طرابلس ، فقد كان الجنرال كانيفا يستهن بكل قانون حربى . ويأمر بقتل جميع الأسرى سواء قبض عليهم في الحرب أم في بيوتهم وفي سير الكوزة الآن كثير من الأسرى الذين لم يؤسر واحد منهم في الحرب وأكثرهم من الجنود الذين تركوا في مستشفى طرابلس . (٢) وبما ذكره المستر أرنست بنيت النائب البريطانى في كتابه ، مع العثمانيين في طرابلس ، : إن جرائم الجنرال كانيفا الدموية ستبقى من الذكريات

(١) القضاة السود المحرر ص ٣١

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢

الآلية في نفوس العالم الإسلامي وستتناقلها الأجيال باشمزاز وسخط ، وكان يليق بالإيطاليين أن يصونوا تاريخهم العسكري المزدان بقليل جدا من أكاليل الفوز والنصر ، عن هذه المذابح الوحشية وأعمال الجبن (١) .

تفنن الطليان في ابتداع وسائل التعذيب والاعتداء ولهم في ذلك سجل حافل بالشناعات نذكر منها أمثلة نحتكم فيها إلى الضمير الانساني الحي . روى أن الطليان أخرجوا الشيخ سعيد شيخ قبيلة أرفاد و ١٥ شيخاً غيره وأصعدوهم في طيارات ثم ألقوهم منها على مشهد من أهلهم (٢) . ويروي أنهم ربطوا الشيخ مفتاح يحيى العبيدي وابن عمه صالح عليا بين سيارتين دفعوهما إلى اتجاهين مختلفين فقطع جسدهما إر با إر با أمام قبيلتهما المستسلمة القاطنة بجوار المعسكر الفاشستي في تاكنس (٣) . ومن أشنع ما ارتكبه الطليان ما وقع منهم حين دخلوا الكفرة . قال أحد الحاضرين في المعركة : « دخلوا الكفرة التي لم يبق فيها إلا الشيوخ والعجزة والنساء والأطفال وانتشروا فيها وفي قرية التاج مستبيحين كل حرمة ونهبوا الأموال وذبخوا الشيوخ والأطفال ذبح الخراف وقتكوا بالنساء فتكأ ترتعد له الفرائص وبقروا بطون الحوامل وكان نصيب الكثيرات منهن الموت الفظيع لدفاعهن عن أعراضهن ، وبالجملة فقد هتكوا أعراض سبعين عائلة من عائلات السادة الأشراف وجعلوا من الجوامع خمارات شربوا فيها الخمر وكاوا يجبرون النساء المنسلات اللاتي أحضروهن للفحش على شرب الخمر أو الموت شرميته وبعثروا جميع المصاحف والكتب الشرعية في زاوية التاج وداسوها وألقوها في الاصطبلات تحت حوافر الخيل والبغال (٤) وقد أحصت الهيئة المركزية في عام ١٩٢١ من أهلكتهم الطليان

(١) المصدر نفسه ص ٦١

(٢) المصدر نفسه ص ٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ص ٦١ .

(٤) الفظائم السود الخمر ص ٨٦ .

منذ الاحتلال إلى عام ١٩٢١ فبلغوا ستة وستين ألفا . وذلك قبل حكم
الفاشيست (١) .

ولم تقف وحشية الغزو عند خرق القوانين وارتكاب الفظائع ضد الرجال
والنساء المحاربين وغير المحاربين ، بل تعدت ذلك إلى تسخير الرجال في بناء
القلاع التي أخذ الطليان يقيمونها ، وتعبيد الطرق ثم تجنيدهم تجنيداً إجبارياً
لقتال إخوانهم من العرب ، كما حدث في وقعة القرصانية مثلاً حين أرغم
الطليان ٥٠٠٠ شخص من أقضية ترهونة ومسلانه وزليطن ومصراته على
محاكمة السنوسيين الزاحفين على قضا. سرت ، واضطروا شيوخ القبائل إلى
تولى القيادة وقبض على ٥٠٠ شخص من الوجاهة رهينة عندهم .

وعلى هذا النحو كان مسلك الطليان حين اعتدوا على الحبشة في عام ١٩٣٥
فقد جندوا من أهالي ليبيا قرابة أربعين ألفاً ألقوا بهم طعمة للجشع الاستعماري
الإيطالي ، ولم يعد منهم إلا العدد اليسير فأهملوهم وعائلاتهم .

وذهب الطليان في اعتدائهم إلى مهاجمة أهل البلاد في معتقداتهم ومقدساتهم
حتى لقد جعلوا الخطبة في المساجد باسم الملك عثمانوبل الثالث ملك إيطاليا ،
وأصدروا الأحكام الشرعية باسمه وساروا على خطة إذلال الوطني في نفسه
ومروته فحرم على الوطنيين ركوب الدرجة الأولى في جميع المركبات العمومية
والسكك الحديدية ودور الملاهي والسينمات مهما تبلغ منزلته الوطني . وكان
من أخط أنواع التفريق في الجنس أن المحالم لم تكن تصدر في أحكامها عن
العدالة بل عن النزعة الاستعمارية البغيضة . وقد مرت بنا فظائع المحكمة الطيارة
التي ابتدعها جرازباني ، الجزائر ، . وقد ذكر أنها منذ إنشائها في أبريل سنة
١٩٣٠ إلى مارس سنة ١٩٣١ اتهمت سبعائة قدم منهم للمحاكمة ٤٤٨ لأن

(١) السنوسية دين ودولة - ص ٣٢٧ .

فريقاً من المتهمين فر وفريقاً حفظت الدعوى، ضده ، وأصدرت المحكمة أحكاماً بالإعدام والسجن ضد ٢٥٠ (١). فلم يكن للوطني سبيل إلى مقاومة موجة الاضطهاد إلا أن يرحل عن البلاد إن استطاع . واتجهت إيطاليا إلى صبغ البلاد بصبغة إيطالية خالصة فبدلوا أسماء الشوارع والمدن، وفرضت الأحكام العرفية على البلاد ومنعت حرية النشر ولم يكن يسمح بنشر شيء ليس مدحاً وأطراء للحكم الإيطالي كما يظهر من صحف ليبيا الثلاث في عهدهم : العدل ، وبريد برقة ، ومجلة ليبيا . كما منع الاتصال بالخارج وخاصة البلاد العربية ووضعت العقبات في طريق الحجاج .

واتجهت إيطاليا إلى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية ، وعلى القليل الذي كان مبعوثاً منها على أيدي الأتراك . فقد كان في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي مراكز للثقافة الإسلامية في جامع أحمد باشا وجامع كورجي ومدرسة عثمان باشا وزاوية الزروق في مصراته وذلك إلى جانب الزوايا السنوسية ومن يتلقون العلوم الإسلامية في الأزهر الشريف بمصر أو جامع الزيتون في تونس . كما كانت هناك مدارس مدنية أنشأها العثمانيون ، فكانت هناك مدارس المبتديان (ابتدائية) ومدارس رشدية (ثانوية) كما كان في طرابلس مدرسة إعدادية للعلوم والفنون العسكرية . وقد أغلقت هذه المدارس على قتلها بعد الاحتلال الإيطالي ، وكان الليبيون حريصين في كل مفاوضة مع الطليان على النص على ضرورة نشر التعليم ، ولكن الطليان عملوا على نشر الثقافة الإيطالية مما يتلائم مع أغراضهم الاستعمارية ، وفي عام ١٩٣٩ كان في ليبيا تسعون مدرسة ابتدائية تضم ٩٤٣٣ تلميذ و ١٠٥٥ تلميذة . جعلوها قسمين عربي وإيطالي ، لا يتلقى فيها الطفل العربي من الثقافة العربية غير مبادئ الكتابة وآيات من القرآن ومسائل الحساب على مدى خمس سنوات ، وجعلت

الإدارة للمعلم الإيطالي والغلبة للبرنامج الإيطالي (١). أما القسم الثانوي فهو غير مصرح به لأبناء العرب إلا في مدرسة واحدة هي مدرسة الصنائع ولا يسوغ للعربي أن يدرس بها الا قسمين: النجارة والحدادة ، أما الميكانيكا والطيران فلا ، فهو مقيد بمن كانت له جنسية إيطالية (٢) . وقد حرم الليبيون من التعليم العالي ، حتى لقد عجز الطليان عن أن يقدموا إلى لجنة التحقيق التي أوفدها الأمم المتحدة لليبيا واحداً تعلم تعليماً عالياً ، وكان الطبيب الليبي الوحيد الذي قدموه قد تلقى علومه في تركيا (٣) .

ولعل من أبشع ما ارتكبه الطليان في سياستهم الافئائية - وإن جروا في ذلك على خطة الاستعمار التي شرحتها - هي إجلاء السكان عن أراضيهم وحصرهم في منطقة سرت والعقيلة كما سبق القول ، ويكفي أن نورد هنا تعريب ما كتبه مراسل الجريدة الألمانية فوسيشه تسايونج عن ذلك . قال المراسل : إن الانتقادات التي يوجهها الآن الفرنسيون والانكليز إلى خطة الفاشيست في برقة موجهة في الدرجة الأولى إلى التدابير التي اتخذها الجنرال غرازباني لإجلاء ثمانية ألف بدوي عن أراضيهم وحصرهم على شاطئ سرت حيث مدّ الطليان أسلماً كاشانكة حول خيامهم دون أن يراعوا حالة هؤلاء البدو الروحية أو يلاحظوا تأثير مثل هذا القيد والحصار فيهم ولا يجوز لأحد أن يخرج من نطاق الحصار إلا في النهار بشرط أن يرجع إلى مكانه قبل أن يخيم الظلام وكل واحد من رؤساء القبائل مستول عن أتباعه فرداً فرداً .

(١) السنوية دين ودولة ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٢) بيان من مركز اللجنة الطرابلسية العام ص ٤ .

(٣)

إننا لا نريد أن نبحث هنا فيما إذا كان يحق مبدئياً لحكومة أوربية أن تستولى بالقوة على بلاد شرقية لا تربطها بها أية رابطة ، وفيما إذا كان لا يجوز لها أن تسمى (على زعمها) في تمدن السكان رغم إرادتهم وكرهيتهم لهذه المدنية .

إننا مرغمون على الاكتفاء بذكر الأرقام التي تعلنها السلطات الإيطالية نفسها ومنع ذلك يجب أن نقول إن الحالة سيئة للغاية تفوق كل تصور ، فإن معدل الأموات من الأطفال يبلغ ٩٠ ٪ وأمراض العيون التي ينتهي أكثرها بالعمى كثيرة جداً ومنتشرة انتشاراً هائلاً ويكاد لا ينجو أحدهم من الأمراض أما غذاء هؤلاء المساكين فالأحسن ألا نتكلم عنه بالمرّة ، ومن الطبيعي أن نرى هؤلاء يتألمون أشد الألم ، وفي الدرجة الأولى من هذه الأسلاك الشائكة رمز الأسر ، ورغم تلاصق الخيام وشدة تقاربها فإن حصرها ضمن أسلاك شائكة يجب أن يعتبر من المتناقضات الغريبة التي لا يتصورها العقل إذ لا يجوز قطعاً الجمع بين الخيام الحرة وبين الأسلاك الشائكة ، لكن الطليان يختلف نظرهم هنا عن غيرهم فإنما هم يرمون إلى الاستيلاء على هذه البلاد واخضاعها لا إلى التفكير في صالح أهلها . (١)

• • •

وكان من نتيجة هذه السياسة الافئدة الغاشمة أن تناقص سكان ليبيا تناقصاً مريعاً بحيث هبطت نفوس ليبيا التي كانت قبل الاحتلال الطلياني مليوناً ونصف المليون إلى أقل من ٧٠٠ ألف نسمة بينهم المستعمرون الفاشست الذين يعدون بعشرات الألوف . قال الجنرال غرازياني في محاضرة ألقاها في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ، أتيح لنا بواسطة حشر القبائل في مناطق معينة

القيام بأحصاء دقيق لسكان برقة وهو ١٧٩٠.٧٢ نسمة وإذا أضفنا إلى هذا العدد ٥٠٠.٠٠٠ نفساً من طرابلس ، تبلغ ٦٧٩٠.٨٢ نسمة ، وبذلك يكون النقص في مدة عشرين سنة قد بلغ ٨٢٠.٩٢٨ نسمة منهم شهداء الحرب الذين يمكننا أن نعددهم بقدر المستعمرين ، ومنهم ٢٥٠ ألفاً اضطروا إلى الهجرة إلى السودان الفرنسي فإذا أخرجنا هذا العدد بقي لدينا ٥٧٠.٩٢٨ فقط (١).

وأصبحت الثروة الوطنية بكارثة تبعاً لذلك تظهر بين عامي ١٩٢٦-١٩٢٣ في تناقص الأغنام من ٨٠٠.٠٠٠ إلى ٩٨.٠٠٠ والجبال من ٧٥٠.٠٠٠ إلى ٢٦٠.٠٠٠ والماعز من ٧٠.٠٠٠ إلى ٢٥.٠٠٠ والحمير من ٩.٠٠٠ إلى ٥.٠٠٠ والثيران من ١٠.٠٠٠ إلى ٨٧٠٠ والخيل من ١٤.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠ (٢).

على أن إيطاليا دفعت ثمن سياستها الاستعمارية غالباً فقد فقدت مائة وخمسين ألف جندي إيطالي دفنوا في الصحراء الليبية ، وخسرت قرابة أربعين مليار ليرة . قال السنيور نيتي Nitti رئيس وزراء إيطاليا السابق في كتابه « أوروبا بلا سلم » : *Europa senza pace* : لقد اشترينا حفنة من الرمال بمبلغ أربعين مليار ليرة (٣).



وكانت مظاهر السياسة الاستعمارية الإيطالية ترتكز على دعامة اقتصادية هي استغلال رموس الأموال الإيطالية ، فاحتكرت إيطاليا التجارة مع ليبيا وأنشأت المؤسسات الصناعية والمالية . واستغلت رموس الأموال في إقامة خطوط حديدية بلغت ٢٤٠ ك . م . كما أنشئ في سنة ١٩٢٥ بنك زراعي يقوم بمنح قروض ويموّن مجهودات المستعمرين وكان يشرف على هذه

(١) الفطاح ص ٧٦

(٢) Shoenfield, Liibya

(٣) حقائد الكفاح الوطني في ليبيا - ص ٢٠

السياسة السكونت فولبي حاكم ليبيا وهو من كبار رجال الصناعة في شمال إيطاليا ووزير مالية موسوليني بعد ذلك ، وقد سيطرت هذه الاحتكارات على حياة البلاد الاقتصادية وأوردتها موارد الفقر والانحلال ، فجعلت تجارة الحبوب والمنتجات الزراعية احتكاراً لشركة إيطالية هي الجمعية الزراعية Consorzio Agraris كما احتكرت تجارة الصادروالوارد واحتكرت المنافع العامة والمواصلات وصناعة التبغ . وأخضعت الحركة المالية الليبية لسيطرة بنك روما السكاملة (١) .

• • •

على أن أبرز نواحي الاستعمار الإيطالي هي الاستيلاء على أرض ليبيا . ففي أيام العثمانيين لم تكن الأرض ملكاً لشخص بعينه بل كانت كلها مشاعاً ، وحقوق الانتفاع مجعولة لجماعات من الأتراك بحكم العادة والعرف وطول الاستخدام نتيجة خدعة ذات قيمة للأرض كحفر الآبار أو الزراعة وهذه الحقوق موروثه على أنها حقوق الانتفاع ، وإذا أهملت لفترة من الزمن سقطت ، وقد حدد الترك ذلك بثلاثة أعوام . وفي عام ١٨٦٤ أنشأ الترك ما يسمى بالدفترخانة وهو مكتب لتسجيل الأراضي ، على أن القبائل الرحل لا تخضع لقوانين الملكية ، فأنحصرت لذلك جهود الأتراك في مناطق المدن وقتعوا كعادتهم مع العشائر بتركهم وشأنهم يفتسمون الأراضي بين القبائل الكبيرة . وكان بين المناطق المشاع مناطق أهديت لأفراد أو جماعات وكان منها مساحات شاسعة فيها كثير من أجود الأراضي أقطعت للزوايا السنوسية على أنها ملكية مطلقة لهذه المراکز الدينية شبه الإدارية ، وأصبحت أراضي الزوايا تعتبر وقفاً . وهكذا كانت ملكية الأراضي في هذا المجتمع

البدوى شيئاً بين الملكية الفردية والمشاعية ، وكان الترك يقرون ذلك وإن رأوا في النهاية أن الأرض ملك للدولة .

ولم يكن امام الطليان إلا أن يقروا مبدأ الحقوق على أساس الملكية الموروثة في حالة الأراضى المستصلحة بما في ذلك مناطق المدن ، أما الباقي فقد اعترفوا للناس بأسبقية متوارثة في الانتفاع به للرعى والزرع على حين تظل الملكية للدولة بحكم السيادة . وبقيت إلى جانب ذلك أراضى الأوقاف العامة والخاصة وهى مساحات شاسعة فيها كثير من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة .

وقد انجح الطليان منذ اللحظة الأولى من الاحتلال إلى الاستيلاء على الأراضى بطريق الشراء الصورى الجبرى فكان ، نزع الأملاك بعوض له طرق شتى وأوجه مختلفة ففى غريان مثلاً نظراً لكثرة تعدد القرى والمساكن تعين لجنة ايطالية تقيس الأرض الواقعة بين القرية والقرية ويؤتى بشيخ القبيلة وإمامها بعد التنبيه على أفراد قبيلته بالحضور والتنبيه عليهم بأن الحكومة تطلب نزع ملكيتهم وتعطى لكل فرد فى نظير ذلك كذا وكذا فإن قبل فيها وإن أبى فيحددون له يوماً بالابتعاد عنها واعتزالها والبركة فى الشيخ والإمام والمدير يصدقون على البيع وثمان الممتنع بوضع فى صندوق التوفير حيث لا يطوله وإن يطوله إلى أن يشاء الله . وعلى هذه الطريقة تنزع ملكية أهل الجبل بعكس السواحل أو القبائل الرحالة مثل النواحي الأربعة والنوازل ورشغانة وترهونه فإنه يجمع مشايخ قبائلهم جميعاً ويقطعون لهم جهات معينة عديمة النتاج يحشرونهم بها إلا ما كن الخصبة توزع على المعمرين . هذه الطريقة اتبعت مع أهالى الشطوط الساحلية من تونس إلى حدود سرت ويقسم على أفراد كل قبيلة شئ من العوض الذى يؤخذ من صندوق التوفير المتكون من أموال إخوانهم المصادرة وهذا

الصنيع لأجل أن يعلموا أنهم أخذوا في نظير نزع ملكيتهم مقابلاً (١) ، .
وكانت هذه الأراضي المشتراة اسماً توزع على المستغلين الإيطاليين إقطاعات
كبيرة تباع لهم بسعر زهيد هو عشرون ليرة للفدان وتعفى من الضرائب لمدة
خمسة وعشرين عاماً ولكن القيود التي فرضت على المشتريين بتقديم ضمانات
مالية وفنية قصرت حق التملك على أصحاب رءوس الأموال ، إلا في المواقع
القريبة من السكك الحديدية أو المدن الكبيرة حيث كانت تباع قطع صغيرة
لصغار المزارعين . وكان القائمون بالعمل في هذه الإقطاعات الكبيرة أجراء
من الفلاحين العرب ، ولم تكن نية إيطاليا في مبدأ الأمر تتجه إلى هجرة صغار
الفلاحين الإيطاليين . فقد صرح الكونت فولبي في عام ١٩٢٥ بقوله :
إن تصدير العمال الزراعيين الإيطاليين يجب أن يظل الآن وحتى فترة طويلة
أسراً غير مرغوب فيه ولا يجب النصح به (٢) . وقد صرح فولبي أيضاً أنه
في المنطقة حول طرابلس أجرت ٧٥ فداناً للزراعيين الإيطاليين في عام ١٩٢٤
٧٥ ألفاً أخرى في عام ١٩٢٥ ، ١٠٠ ألفاً في عام ١٩٢٦ . وقال الكونت
كفازا رئيس مصلحة الاستعمار إن حوالي ٢٥٠ أسرة أو ٢٠٠٠ شخص
استوطنت طرابلس بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٦ (٣) .

• • •

وقد طبقت إيطاليا الخطة عينها في برقة ، فأنشأ الطليان في سنة ١٩١٣
مكتباً هو Ufficio Fondiario يهتم بالناحية القانونية من الملكية ونقل
الأراضي . وحتى عام ١٩٢٢ - وبإستثناء مناطق المدن - لم يتناول إلا ١٣٤

(١) بيان ص ٦/٥ .

(٢) حقائق الكفاح الوطني ص ٢٢ .

Newman, p., Mediterranean problem p 110

(٣)

حالة . ثم أنشئت للمكتب فروع في مدن أخرى وفي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ استولى
الطليان على أراض واسعة في أيار والمرج ، بعضها بالشراء من أصحاب الحق
وبعضها بالاستيلاء للمصلحة العامة أو المصادرة . وما حل عام ١٩٢٨ حتى كان
إنشاء الاقطاعات بأمر من الحاكم على أساس أن الدولة صاحبة الحق الأول
في الأرض فكان يستولى على الأرض أولاً ويقوم المكتب بتقدير مبلغ
التعويض حتى لا يظهر الشراء كأنه قسر وعندما يُتنازل عن الأرض ويقدر
التعويض يوضع المبلغ في إدارة التعويضات Case Rigs armis وإذا لم تصرف
قيمة التعويض بعد فترة معينة تسقط ، وكثيراً ما كانت تلك المبالغ تترك دون
طلب ، إما لأن أصحابها لا يقرون هذا النظام أو التقدير وإما لغيابهم عن
الأراضي نتيجة العمليات الحربية وإما لأنهم مغيبون في السجن .
وقد استولى الطليان في برقة على ١٠٥١٠ و ١٢٠ هكتارات (٣٠٤٧٥ فدان)
حتى عام ١٩٣١ على النحو التالي (١) .

أراض مشتراة	أراض منزعة	مصادرة عن أفراد	مصادرة للزوايا
سنة ١٩٢٢-٢٦ ٤٠٨٠	٢٩١٥	٥٠٠	—
سنة ١٩٢٧-٢٩ ٣٩٣٧١	٤٥٧٦٢	٥٣٠٠	—
سنة ١٩٢٩-٣١ —	١٥١٦٧	٢٠٠٠	٦٢٢٥٥
هكتار ٤٣٤٤١	٨٣٨٤٤	٦٣٠٠٠	٦٢٢٢٥
فدان ١٠٨٦٠٢ ١/٢	٢٢٢١١٠	١٥٣٠٠٠	١٥٠٥٦٣ ١/٢

* * *

وكان كثير من أراضي ليبيا يعتبر وفقاً ، وخاصة ما كان منه وقفاللزوايا

السنوسية وقفته القبائل أو الأفراد أو نزلت عنه الدولة للطريقة ويعتبر هذا الوقف العمومي على أنه خاص بالطريقة لا بالشيوخ أو العائلة السنوسية .

وقد حاولت تركيا - لفساد حالة الوقف - أن تنشئ في طرابلس وبعد ذلك في برقة ادارة موحدة خاضعة لاشراف الدولة هي ادارة الاوقاف ، لسكل الاوقاف المسجلة . ولكن هذا الإصلاح لم ينفذ إلا قليلا . وعلى أية حال لم تسجل أملاك الطرق الاسلامية وظلت يديرها مشايخها ، فكانت كل زاوية مستقلة بأمرائها ، ولكن إذا زاد دخل الزاوية عن حاجتها الدينية والخيرية وضع الفائض في إناء مركزي وعاونت زوايا الساحل زوايا الداخل الفقيرة . وفي أيام السيد أحمد الشريف نشأت عادة تخصيص بعض الزوايا للأفراد بأعينهم من الأسرة السنوسية وأصبح هؤلاء يعتبرون شيوخا حماة لهذه الزوايا التي تقدم . فكان للسيد إدريس والسيد الرضا مثلا فائض زوايا بنغازي وأريانه وطلبته والمرساس ومارأ وثرث وأم حفيبي وأم الزرم والفريات والمرابيق . الخ كما كان للسيد أحمد الشريف فائض زوايا مرطبه ووزنور وأم الشخانات وطرابلس وفروه ومصراته وسرت وسكنه . الخ . . .

وكانت أملاك الزوايا تصل إلى آلاف الفدادين فمثلا كان لزاوية مسوس ٣٥ ألف هكتار والغايدية ٥٥٠٠٠هـ والتليمون ٣٠٠٠٠ والمرساس ١٦٠٠٠ ، وبنغازي ٣٦٠٠ . وكانت الزوايا الأربع عشرة التي سجلت فنياً في عام ١٩١٩ على يد لجنة سنوسية ايطالية تملك أكثر من ١٢٥ ألف فدان ويمكن أن تقدر أراضي الطريقة بخمسمائة ألف فدان . وأكثر هذه الأراضي مراعى ، ولكن فيها كثيراً يصلح للزراعة في الجبل الأخضر ، فحيثما توجد عيون وبساتين توجد ممتلكات للطريقة لأنها إما كن صالحة لإقامة الاخوان ، إذ هم على

على عكس البدو رجال حضر ، وفي الأما كن شبه الصحراوية تملك الطريقة
أحسن الآبار أو تشترك في ملكيتها .



وقد اتجه الطليان إلى مصادرة املاك الطريقة حيث استقرت أقدامهم
وإن كانوا قد زعموا في عام ١٩١١ بأنهم سيحفظون على الزوايا ممتلكاتها
كسبا لعطف السنوسية . وفي نهاية عام ١٩١٣ امر الجنرال انافيو بريكو كولا
Ottavio Bricocola اول حاكم لبرقة بمصادرة ممتلكات الزوايا فتم ذلك في
العام التالي وقامت به دائرة المحافظة Circolari Governatoriali وقد صدرت
بعد ذلك مراسيم وقرارات تقر مصادرة الزوايا الاثنتي عشرة التي كانت في
أيدي الإيطاليين ، وأصدرت المحاكم الحربية أوامر المصادرة *sentenzi di*
confisco وأعلن الطليان أن هذه تدابير موقوتة لمنع العون عن المحاربين ،
فهي رهينة ووسيلة للساومة في حالة التفاهم .

وقد نصت الاتفاقات التي عقدت بين السنوسية والطليان كاتفاق عكرمة
(المادة ٥) وإتفاق الرجمة (المادة ١٥) بأن الزوايا السنوسية التي يحتلها
الطليان تعاد إلى الطريقة مع ممتلكاتها وتقرر أيضا أن يدفع الطليان مرتبات
شيوخ الزوايا ، وفي إتفاق ١٦ اغسطس سنة ١٩٢١ *Sistemazione difini-*
tiva della zawie (المادة ١٦) وعد الطليان بتقديم ٥٠٠٠٠٠٠ ليرة
تعويضا عن التخريب الذي لحق بالزوايا ، ٦٠٠ ليرة مرتبا للشيخ بتوصية
السيد محمد إدريس . ولكن هذه الاتفاقات نقصت في مايو سنة ١٩٢٣
ورفعت الحصانة عن أراضي الطريقة وفتح الطريق للمصادرة الشاملة .

على أن الطليان حين ترددوا - في مبدأ الامر - في الاستيلاء على ممتلكات
السنوسية دفعة واحدة ، دبوا حيلة للاستيلاء مباشرة على بعض الأراضي

التي كانوا يحتاجون إليها لمستعمرهم في سهل المرج ، ولإمكان الاستيلاء على أراضي غيرها عند الحاجة . وطريقتهم في ذلك حقيقة بالدرس وإن كانت الأراضي التي حصلوا عليها باستعمالها قليلة الأهمية بالنسبة إلى ما أدت إليه المصادر الشاملة بعد ذلك .

من المعروف أنه يمكن التصرف في الوقف بطريقتين شرعيتين : الأولى أن يكون التصرف لمصلحة الوقف وذلك إذا كانت الأراضي الموقوفة غير مفيدة ولا تعود بمحصول أو إذا كان بقاؤها يعطل المصلحة العامة . وكانت المحاكم منذ أيام الأتراك تقر بيع الوقف على نظام الحكر فتباع الأرض ولكن المشتري إلى جانب دفع الثمن نقداً يدفع إيجاراً سنوياً ومثل هذه البيوع تكون على يد القاضي وإدارة الأوقاف وعليهم مسئولية أن يكون البيع لصالح الوقف .

الثانية : إذا تقدم الموقوف عليهم بطلب البيع ثم تستخدم النقود في شراء عين بنفس القيمة .

على أن الطليان لم يتبعوا إحدى هاتين الطريقتين الشرعيتين للاستيلاء على أوقاف السنوسية . ولعل ذلك لأنهم أرادوا الحصول عليها دون مقابل أو لأنهم لم يستطيعوا إقناع المحاكم بأنها مطلوبة للصالح العام ، بل كشف محاموهم أن في تونس وسيلة قانونية تعرف باسم الإنزال تحظى في تلك البلاد بموافقة العلماء ، وهي عبارة عن إيجار اسمي دون دفعة أولى وهو في الواقع وسيلة لامتلاك الوقف دون دفع ما يستحق من ثمن . وقد أدخل الطليان ذلك النظام في برقة ليسلبوا السنوسية ممتلكاتها على نحو يضلل بأنه قانوني . وبمقتضى ذلك تنزل الراوية عن الأرض في نظير إيجار سنوي صغير دائم في حين تستغل الدولة تلك الأراضي . وقد استعمل هذا لأول مرة في ديسمبر سنة ١٩٢٤ حين استولت إدارة الأراضي من شيخ السنوسية في المرج على نصف الأراضي

التي تحيط بالزاوية (حرم الزاوية) عن طريق الانزال وهي ٩٥٠ - ١٠٠٠ هكتار بإيجار سنوي قدره ٥ ليرات للهكتار (أى ما يقرب من خمسين جنيها لما بين ٢٢٥٠ إلى ٢٥٠٠ فدان مم قسمت هذه الأراضى فيما بعد إلى خمسين مستعمرة زراعية . وأشار المحامى الإيطالى Savarese الذى قام بالعملية أن هذه الطريقة ذات احتمالات واسعة . وعلى أية حال لم تمض عدة سنوات حتى صادرت إيطاليا أموال الطريقة كلها ولم تعد بها حاجة إلى استعمال تلك الخليل ، القانونية ، (١)



ومنذ سنة ١٩٢٨ تبدأ المرحلة الحاسمة فى الاستعمار الإيطالى بليبيا . فقد وضعت إيطاليا طرابلس وبرقة تحت نظام واحد للاستعمار ، وأعلن اعتبار ليبيا امتدادا للوطن الإيطالى ، واعتبار أراضيتها مقاطعات إيطالية عبر البحر . وهى بهذا الوضع تخضع للمبدأ الفاشى الذى يدعو إلى الهجرة الداخلية ويتضمن نقل الفلاحين الإيطاليين من المناطق المزدهمة إلى المناطق غير المزدهمة فى شبه الجزيرة الإيطالية وذلك لاستبقاء الأيدى العاملة الإيطالية الرخيصة وردّها عن الهجرة وفتح مجال للكسب والاستغلال لروس الأموال الإيطالية ومن الناحية السياسية كان شحن البلاد الليبية بعدد ضخم من المستعمرين الإيطاليين وصنع البلاد بصيغة إيطالية خالصة ، يمكن أن يؤدى وظيفة مزدوجة أولا : أن تبرز هذه العملية للعالم على أنها برهان على ما يملكه الشعب الإيطالى من حيوية ورغبة فى التعمير وما يجب معه إرضاءه بمنحه مستعمرات جديدة غير مستعمراته المحبوبة .

ثانيا : استخدام هذا الحشد الإيطالى كمورد ثابت سواء فى الرجال أم فى

مسائل التوطين وفي الغزو السياسي والثقافي لحرب توسعية تشن على البلاد الإفريقية المجاورة. وقد عبر ايتالو بالبو عن هذا الاتجاه في السياسة الاستعمارية الفاشية بقوله إن توطين ألوف عدة من الإيطاليين في هذه الأراضى بعد أن توفرت فيها المياه يسهل مشاريع زعماء ايطاليا الحربيين الخاصة باستعدادهم للحروب المقبلة تسهلا جوهريا (١) وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكي بإبطال مواد الاتفاقات بين الطليان والسنوسيين، ومصادرة ممتلكات الزوايا وبضائعها. وصدر الأمر إلى رئيس إدارة أراضى برقة *Servizi Fondiari della cirenaica* بتسجيل ممتلكات الطريقة باسم المستعمرة ولم يطبق المرسوم إلا على برقة أماطرابلس فيبدو أن الطليان قد استولوا فيها على ما يريدون من الأراضى والممتلكات عن طريق رجال الإدارة. وكان هذا المرسوم يقضى على الأسس الاقتصادية للطريقة كما قضت العمليات الحربية على أسسها السياسية. وقد نص في ديباجته على أن وجود الطريقة مناف لوجود الدولة وقد دلت التجارب الماضية على أن نشاطها لا يمكن أن يكون قانونيا، وأن مواردها أمدت وتمد الثورات. ومضى المرسوم فأعلن مصادرة ممتلكاتها المنقولة والثابتة ونقلها إلى المستعمرة إلا الممتلكات الخاصة بالمساجد والمدافن فقد نصت المادة السادسة على بقائها وقفا، وأن تصبح من أوقاف المستعمرة، وأعلن في المادة الثامنة أنه لا يحق رفع الدعوى أمام المحاكم ضد استيلاء إدارة الأراضى على الأراضى وأمر القاضى فالنزي *Valnezi* بتنفيذ المرسوم وطلب إليه أن يكمل في عام ١٩٣١ تسجيل ٤٩ زاوية إذا سمحت الظروف السياسية. وقد تم المسح الفنى والتسجيل النهائى لثمانى عشرة زاوية فقط واضطر الطليان نظراً لقلق الحالة في البلاد ونشاط حرب العصابات

(١) حقائق الكفاح الوطنى ص — ٢٣ — ٢٤

إلى الاقتصار على جرد باقى ممتلكات باقى الزوايا من المعلومات التى قدمها
شيوخ القبائل الأسرى (١)

وقد بدأت حملة تصدير الفلاحين الإيطاليين إلى ليبيا بقانون صدر فى
٧ يونيه سنة ١٩٢٨ نص على « منح امتياز تملك أراضى الدومين العام فى
طرابلس وبرقة بعد استصلاحها لعائلات الفلاحين الإقطاعيين ، أما الأراضى
الزراعية الخارجة عن نطاق الاستعمار والأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية
التي لا تصلح إلا للرعى بسبب قلة أمطارها وعدم انتظام هذه الأمطار ، فقد تركت
للعرب تنظيمها لحطة الاستقرار الزراعى للعرب ، ولكنها تركت مؤقتاً تستغلها
القبائل فى الرعى ، وقد صودر النخيل والبساتين فى الواحات واستولت الدولة
على محصولها وأجرت للسكان وخاصة فى الكفرة ، وقد بيعت بعض البساتين
الصغيرة فى الواحات بقيمة اسمية أو منحت لمعاونى إيطاليا وسماستها (٢)

وقد أقطع المهاجرون الأراضى بأثمان بخسة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ ليرة
للمكتار وكان هؤلاء المستعمرون من صغار الملاك وكان عليهم أن يدفعوا
ثمن الأراضى حال تسلمهم لها ، أو يدفعوا جزءاً من الثمن ويقسط الباقى شهرياً
أو يدفع بعد عشرة أعوام ، وإذ الميوف المستعمر بالتزاماته نزعته منه الأراضى ،
كما كان على المستعمرين أن ينهضوا فى السنوات العشر الأولى على الأقل بحفر
الآبار وبناء خزانات المياه والمسكن وغرس الأشجار واستخدام العدد
الذى يحدده القانون من الأسر الإيطالية وهو أسرة واحدة على الأقل لكل
مائة هكتار . وكانت هذه النفقات الباهظة تدفع المالك دفعاً إلى الاعتماد على
بنك التسليف الزراعى وبنك التوفير فيدفع نسب ربح باهظة تبلغ أحياناً نحو
٥٠ ٪ وتنتهى بالمالك إلى الخراب . وقد اضطرت الدولة إزاء ذلك إلى التدخل

Evans Pritchard P. 881 (١)

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥٢

لإنقاذ مشروع التوطين فكانت تتحمل ٣٠٪ من نفقات الإنشاء أو تستولى على الأراضى وتشرف عليها إشرافاً مباشراً وتوزعها على المحاربين القداما . وما حلت سنة ١٩٣٣ حتى كان الوضع في ليبيا على النحو الآتى : -

٢٠٢ و ٨٢٧ هكتار استملكتها الدولة . منها ٤٠ و ٣١٧ هكتار في السنوات الخمس الأخيرة ووزع منها للاستغلال ١٠٩ و ٨٥٨ هكتار منها ٢٩ و ٦٩٦ هكتار من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ . واستصلح للزراعة المنتظمة ٥٣ و ٩٤٦ هكتاراً . وبلغ عدد المعمرين ٩٣٥ مالكا يستخدمون نحو ١٥ و ٣٠٠ أسرة إيطالية يضاف إليها ٢٣٠ أسرة فاشية تستخدمها الدولة في زراعة التبغ في مزارعها .

وبينما كانت هذه العمليات تدر الأرباح الضخمة على المصارف والمؤسسات المالية كانت تكلف إيطاليا : -

١٨٠٦ ليرات لكل هكتار استصلح في الملكيات الصغيرة (أقل من ٧٥ هكتارا) ٨٢٨ ليرة لكل هكتار استصلح في الملكيات المتوسطة (من ٧٥ الى ٤٠٠ هكتار) ، ٥٧٢ ليرة لكل هكتار استصلح في الملكيات الكبيرة (أكثر من ٤٠٠ هكتار) .

كما اضطرت في ديسمبر سنة ١٩٣٠ الى إصدار قانون بمنح المستعمرين قروضاً لمواجهة مصاريف المزارع التي يتأخر إنتاجها كما قرر في مرسوم ١٥ أبريل سنة ١٩٣٣ منح قروض زراعية خاصة بدون ربح تسدد على خمسة عشر عاما . (١)

(١) حقائق الكفاح الوطنى - ص ٢٦/٢٧ عن
Tren Depois la colonisatim den hgbie, 468

هذه النفقات الباهظة الكبيرة حملت إيطاليا على أن تسمح لرأس المال الكبير بتولى الأمر في ليبيا ، وبذلك تبدأ المرحلة الأخيرة في الاستعمار الإيطالي ، الشعبي ، في ليبيا . ففي ١١ يونيو عام ١٩٣٢ أنشئت مؤسسة تعمرية Ente per la Colonizzazione della ciranaica برأس مال قدره ٣٨ مليون ليرة ، وفي ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أعطى لهذه الشركة الحق في مد نشاطها الى طرابلس وأصبح اسمها مؤسسة تعمر طرابلس وبرقة Ente per la Colonizzazione della Litania a della Ciranaica وكان لهذه المؤسسة المالية سلطات ادارية تدخل في نطاق المنظمات الفاشية ، واشترك في تكوين رأس مالها عدد من المصارف الكبيرة كما ساهمت في تمويلها قنصليات الهجرة والتعمير الداخلي ، وكان هدف هذه الشركة المستقلة التي تؤيدها الحكومة ، أن تشجع وتعاون طبقة من صغار الفلاحين المهاجرين الذين يصبحون ملاكاً لما يضعون أيديهم عليه بعد فترة معقولة . وكان تحت تصرف الشركة أراض زراعية تقدمها الدولة الى المستعمرة عن طريق مكتب Ufficio Fondiari الذي يقوم بدوره بإعداد الأرض للمستوطن ، ويشرف على تمكينه من الملكية في أقصر وقت ممكن ، (١)

وكانت خطة الشركة أن يقطع المستوطن من ٢٠ إلى ٢٥ هكتاراً وتقدم له إعانة لمدة أقصاها خمس سنوات لإعداد الأراضى للزراعة ، ويقوم المستوطن وأسرته بالعمل بمكافأة بعضها مالى وبعضها من المحصول . وفي هذه الفترة تستولى الشركة على المحصول ويضاف لحساب المستوطن ، وفي نهاية السنوات الخمس تنقطع الإعانة ويقتسم المستوطن والشركة النفقات ويدفع المستوطن حصته سنوياً ، ومنذ السنة التاسعة يطالب المستوطن شراء

المزرعة على أن يدفع الثمن بشروط خاصة ولمدة أقصاها ثلاثون عاما ، ويشمل الشراء المباني وموارد المياه . . . الخ . إلى جانب الأرض ، وينزل من هذه القيمة ما تدفعه إدارة الهجرة والاستعمار وحكومة المستعمرة وتباع الأرض المهكتار بخمسين ليرة . وقد قدر ثمن المزرعة بمبلغ ١٦٨٠٠٠ ليرة يخصم منها ٣٣ ٪ قيمة ما تدفعه الدولة (١) .

وواضح من هذه الخطة أن ملكية الفلاحين للأراضي ملكية وهمية وكان المالك الحقيقي هو هذه المؤسسة المالية الضخمة ذات السلطات الفاشية الواسعة ولم يكن الفلاح الإيطالي الذي نقل من بلاده إلى أرض جديدة محروقة إلا أجيرا مستغلا أسوأ استغلال وأتعسه . وهكذا قام مشروع إيطاليا لتعمير ليبيا على جريمتين . الأولى ، القضاء على الفلاح العربي ، والثانية ، تشريد الفلاح الإيطالي واستغلاله (٢) .

وفي أول الأمر اختارت الشركة أو المؤسسة منطقة شحات وفي ذلك يقول السنيور رازا رئيس الشركة ، أمامنا مائة وخمسون ألف هكتار لنعدها للزراعة ومائة ألف أخرى للزراعة الخفيفة أو المراعي . . . وذلك استعمار ذو طابع شعبي في الواقع لا لأنه يسد حاجتنا إلى توسيع إيطاليا بل لأنه أنجح طريقة لتحويل الأساس الزراعي بيرة . ولذلك اختارت الشركة أن تركز اهتمامها في منطقة شحات التي لم تكن أصلح المناطق للزراعة فهي أفقرها على الإنتاج السريع على يد مستعمرين جدد (٣) .

وكان ما تسيطر عليه الشركة عام ١٩٣٣ في هذه المنطقة ١٠٠٠ هكتار في

Italian Colonization P. 9 (١)

(٢) حقائق الكفاح الوطني ص ٢٨

Italian Colonization P. 8 (٣)

المرج ، ٤٥٠٠٠ هكتار في غريب ، ٤٠٠٠ هكتار في البيضاء ، ٣٠٠٠٠ هكتار في ترت (المجموع ٨٠٠٠٠ هكتار) ، ولم تتقدم أعمال الشركة كثيراً بين عامي ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ، ففي نهاية ١٩٣٧ استقرت ٤٥٠ أسرة في المزارع ، وفي العام التالي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وحده استقر أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد ، ففي نوفمبر ١٩٣٨ تم نقل أول فوج كبير للهجرة وهو ٢٠٠٠٠ طلياني (١٨٠٠ أسرة) تقيم في عشرة مراكز من طرابلس وبرقة . وكانت الخطة تقضى في العام التالي بنقل ٢٠٠٠٠ طلياني آخرين (٢٠٠٠ أسرة) وقد وصل منهم في نوفمبر ١٩٣٩ إلى برقة ١٣٥ أسرة وإلى طرابلس ٨٦٠ أسرة . وكان قيام الحرب العالمية الثانية ضربة قاضية على هذه الخطط الاستعمارية الغاشمة .

وكانت خاتمة المناورات الاستعمارية الإيطالية في ليبيا ، المهزلة التي مثلها موسوليني في زيارته لليبيا لافتتاح الطريق الساحلي عام ١٩٣٧ . فقد مهد لهذه الزيارة بأنواع من العسف والظلم ، وأجبرت القبائل التي تسكن جنوبي القطر على النزوح بحيواناتها وأهلها إلى السواحل والسكنى قرب الطريق التي سيعبرها موسوليني ، وقد تكبد الأهالي من جراء هذه العمليات الخسائر الفادحة في حيواناتهم كما أرغم بالبوا الأعيان على تقديم هدية إلى موسوليني لترمز إلى الوفاء والإخلاص نحو دولة إيطاليا ، واختار أن تكون هذه الهدية سيفاً أطلق عليه سيف الإسلام ، وأكره الأهالي على تقديم الهدية ومناداة موسوليني بحامي الإسلام (١) .

وقد وقف موسوليني على صهوة جواد أبيض فوق كومة من الرمل الأحمر

(١) الفطائم ص ١٠٠

أعدت خصيصاً للخطابة في ميدان السراى الحمراء ، وكان بما قاله ، إن إيطاليا سوف تمنح العرب قوانين جديدة تبرهن بها للعالم أجمع على عدالة روما ، وختم خطابه بقوله ، إنى قليل الوعود ولكنى إذا وعدت وعداً فلن أخلفه ، ولم تلبث هذه الوعود أن تمخضت عن قانون الجنسية الخاص عام ١٩٣٨ الذى بمقتضاه ، أثقل كاهل الليبي بواجبات دون أن يخول له حقوق المساواة التى وعد بها ، وقد كان من نتائج هذا القانون فرض الخدمة العسكرية الإلزامية العامة على كل ليبي يتراوح عمره بين الثامنة عشرة والأربعين عاماً ، كما أنه غير نظام البلديات فبدلاً من أن كان عمد البلديات فى القرى والمدن من العرب أصبح بمقتضى هذا القانون لا يمكن لأى عربى أن يكون عميداً لبلدية فى مدينة أو قرية فيها إيطالى واحد . وبطبيعة الحال كان الإيطاليون منتشرين فى كل شبر من أراضى ليبيا وترتب على هذا القانون أن حرم جميع الليبيين من مناصب كانت تسند إليهم أحياناً ، (١) وفى هذا الصدد قال بالبو ، لن يكون فى ليبيا حكام ومحكومون بل كأئوليك طليان ومسلمون طليان يجمعهم هدف واحد هو أن يكونوا عناصر بنائية فى نظام عظيم هو الامبراطورية الفاشية (٢) . ولم تقف إيطاليا عند إصدار قانون الجنسية بل تعدت ذلك إلى تطبيق قانون حماية العنصرية فى ليبيا على نحو ما كانت تفعله النازية ، وكان ذلك القانون على ما جاء فى تصريح وزير خارجية إيطاليا فى يناير سنة ١٩٣٩ يشمل أفراد الشعب الإيطالى وإن لم يسكنوا إيطاليا أو كانوا قد تنجسوا بجنسية أخرى أما الأجانب المتجنسون بالجنسية الإيطالية فيعدون أجانب . ومعنى هذا كما هو واضح إخراج العرب الذين أرغموا إرغاماً على التجنس بالجنسية

(١) الفطائم ص ١٠٠ .
Shoenfield P. 112 (٢)

الايطالية من عداد المواطنين الإيطاليين وحرمانهم مما يكون للمواطن الإيطالي من مزايا (١) .

وكان عمل إيطاليا هذا حلقة في سلسلة الاستعدادات الهائلة التي قامت بها في ليبيا قبيل الحرب العالمية الثانية ، كما كان من حلقاتها الدعاية الإيطالية العريضة في الدول العربية عن طريق النشر والمدارس والمنظمات الفاشية ، والتقرب إليها كزيارة بالبو لمصر وما أحيطت به من مظاهر الحفاوة مثلا وقد انتهى ذلك كله باتجاه إيطاليا إلى جانب ألمانيا النازية في ١٠ يونية سنة ١٩٤٠ ، واعتدائها الإجرامى على ألبانيا ومصر ، وانتقال قضية ليبيا إلى مرحلة جديدة في طريق الحرية .

(١) السنوسية دين ودولة ص ٣٦٠ .

الباب الثالث

« ليبيا في مفترق الطرق »

الفصل الأول

الليبيون والحرب العالمية الثانية

(١)

كان من أثر الطغيان الفاشي في ليبيا أن انتقل نشاط الليبيين السياسي إلى مهاجرهم في البلاد العربية المختلفة . وكان هذا النشاط على ضعفه وعدم موثاقة الأحوال لنموه بعيد الأثر في الاحتفاظ بالروح المعنوية العالية بين المهاجرين الليبيين ، ونستطيع أن نقول إن النشاط السياسي الليبي في المهاجرين كان يتعلق حول السيد محمد إدريس السنوسي والسيد أحمد السويحلي في مصر والسيد بشير السعداوى في سورية .

كان نزول الأمير محمد إدريس السنوسي بالقاهرة في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣ والجهاد ضد الظلمتين متصل الأسباب ، والكلمة بين الطرابلسيين والبرقاويين مجتمعة بعد يعة سرت ، وكان الأمير السنوسي معقد الرجاء في تزعم حركة المقاومة والمضى بالبلاد في طريق الاستقلال . على أننا نلاحظ أن الأمير حين نزل بمصر غلبت عليه صفة السكوت ، ومهما يقل عن المحاولات الإيطالية لدى بريطانيا ومصر في الحد من نشاطه السياسي إلا أن ذلك ما كان يعنى الركون إلى المواءمة والمسالمة في حين يقتضى الموقف التضحية والمقاومة .

وقد اجتمع حول الأمير السنوسى جمهرة من المهاجرين الليبيين وخاصة من كان منهم يتولونه ويستمدون منه العون والنصيحة ، وقد ذكر الدكتور فؤاد شكرى عن نشاط السيد فى هذه الفترة اتصاله ببعض ذوى رأى من المصريين كالأمير عمر طوسون الذى تزعم حركة الاكتاب لمعاونة ليبيا ، وموقفه من تنازل حكومة زيور باشا عن واحة جغبوب ومنح الجنسية المصرية للعرب القاطنين فى المنطقة الواقعة فى العشرة الكيلومترات شمال السلوم وفى الجغبوب . وقد نشر الأمير فى ذلك عدة مقالات فى جريدة المقطم فى أغسطس وأكتوبر سنة ١٩٢٦ تمسك فيها بحق السنوسية بعد اتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والعفو الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٢٦ فى اختيار الجنسية المصرية باعتبار أنهم فى منطقة مصرية احتلتها إيطاليا فأصبح لأهلها حسب الاتفاقات الدولية حق اختيار الجنسية التى يريدونها ، وأن العفو مسألة ثانوية لأن السنوسية يهتمون قبل كل شىء بالوصول إلى جقهم فى اختيار الجنسية وقد اختاروا الجنسية المصرية (١) .

وكان من نشاط السيد ادريس أيضاً أن حاول الاتصال بالانجليز بعد قدومه إلى مصر ووسط فى ذلك الأستاذ عبد الرحمن عزام فاتصل هذا بالميجر تويدى وأوضح له حقيقة الموقف فى برقة ، ولكن الانجليز رفضوا أية مساعدة وكان هذا واضحاً فقد وقف الانجليز منذ حين فى جانب الطليان وكان الاتجاه إليهم عبثاً ، واتصل الأمير كذلك بوزير إيطاليا المفوض فى مصر فى شتاء سنة ١٩٢٩ ولم يؤد الاتصال إلى شىء فقد كان من جانب الطليان كسباً للوقت ريثما يتم الاستعدادات النهائية للانقضاء على قوات المختار ، وكان من جانب الأمير تعلقاً بأمل كاذب . ولا نجد بعد ذلك للأمير السنوسى فى مصر مظاهر للنشاط السياسى

(١) جريدة المقطم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ — السنوسية دين ودولة ص ٣٧٠ —

واضحة وبرغم ما أثاره مقتل الشهيد عمر المختار من أسى عميق في البلاد العربية فلا يصل إلينا شىء عن الأمير في هذا الوقت .

ولا نحتاج أن نقول إن مركز النشاط السياسي حول الأمير السنوسى كان محوره حق الأمير السنوسى فى إمارة برقة وطرابلس أيضا على أساس بيعة قصر سرت فى عام ١٩٢٢ وكان هذا المركز يتصل بجماعة الليبيين المهاجرين فى سوريا . وفى عام ١٩٢٨ تأسست فى دمشق جمعية الدفاع الطرابلسى البرقاوى بالشام ، وكان السيد بشير السعداوى رئيسا لها وكان فيها جماعة من المجاهدين كالسادة عمر فائق شنيب وفوزى نقاش وكامل عياد ومنصور قدارة وخليفة شعبان وغيرهم ، وقد أخذت هذه الجمعية تعد البحوث وتكشف عن أعمال الظليان وفضائعهم ، وفى عام ١٩٢٩ وضعت الجمعية الميثاق الوطنى المشهور وهذا نصه : -

- ١ - تأليف حكومة وطنية ذات سيادة قومية لطرابلس - برقة يرأسها زعيم مسلم تختاره الأمة .
- ٢ - دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور للبلاد .
- ٣ - انتخاب الأمة مجلسا حائزا على الصلاحية التى يخولها إياه الدستور .
- ٤ - اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية فى دواوين الحكومة والتعليم .
- ٥ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامى وتقاليد القطر فى جميع أرجائه .
- ٦ - العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية .
- ٧ - العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه .
- ٨ - تنظم العلاقة بين الأمة الطرابلسية البرقاوية والدولة الإيطالية بمعاودة انعقادها الطرفان ويصدقها المجلس النيابى^(١) .

(١) أمين سعيد - ج ٣ - ص ٣٥٤ - ٣٥٥

وقد نشرت اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية نص الميثاق
وقدمت له بندا خاطبت فيه مواطنيها في الأقطار العربية جاء فيه :-

أيتها الاخوان الأعزاء ، إن الواجب يقضى عليكم أن تعملوا الخير بلادكم
وذلك بتنظيم صفوفكم وجمع كلمتكم وأن تولفوا في كل قطر تسكنونه جمعية
تلم شعبتكم وتجمع شملكم وأن توطنوا أنفسكم على التضحية والقيام بالواجب
الوطني . . فإله لا يضيع أجر من أحسن عملا وارفعوا أصواتكم بالشكوى
بما تلاقه أمتكم البائسة من مظالم الإيطاليين واملئوا الصحف بالمقالات
والفضاء بالاحتجاجات وانشروا النشرات وقفوا للحوادث بالمرصاد واتهزوا
الفرص وفكروا فيما يعود على وطنكم بالنفع ، فالسكرة الناضجة تكون
الأمم ، وتبعث فيها روح اليقظة والانتباه ، ثم ربوا نشأكم على حب الوطن
والحرية والاستقلال ، أرضعوهم هذه المبادئ مع اللبان وانقشوها في
صدورهم منذ عهد الصبا ونعومة الأظفار ، علوهم مناقب السلف الصالح
وأبطال التاريخ والفتح الاسلامي فإنها تبث في نفوسهم علو الهمة وروح
الشهامة والمبادئ الوطنية . وليكن شعاركم الاستقلال وتخليص وطنكم من
الأغلال . وفكروا في الوسائل التي تقر بكم من هذه الغاية الشريفة . فإن
الدولة الإيطالية مهما اشتد بها الصلف والغرور إذا رأنا أمامها ناهضة
منتشرة في الآفاق واقفة لها بالمرصاد تحارب الظلم والاستبداد ولا تدين
لسن الاستعمار والاستعباد لا بد أن تدعن لمطالبنا الحققة ولميثاقنا القومي الذي
عاهدنا الله على تحقيقه ببذل النفس والنفيس والله مع الصابرين (١) .

وواضح من الميثاق القومي أنه مستمد من القانونين الأساسيين ومن
معاهدة الرجمة ومن اتفاق سرت . وقد كانت الجمعية في دمشق تعمل تحت

رعاية السيد إدريس وتلقى منه العون . وقد استطاعت أن تتصل بالأمير شكيب أرسلان الداعية الكبير للرابطة الاسلامية فأخذ يكتب المقالات عن قضية طرابلس واستعمار ايطاليا . كما أنشأت لها فرعا في تونس عام ١٩٣٠ أسسه المهاجرون إلى تلك الديار برئاسة السيد محمد عريقب افندى الزليطنى واتخذ الفرع أيضاً جانب السيد إدريس وتوجيهه (١).



وكانت الطائفة الثانية من المهاجرين الليبيين تعمل في مصر تحت إشراف السيد أحمد السويحلى . وكان نشاطها محدوداً بحكم الظروف يحده نفوذ ايطاليا في السياسة العالمية وفي مصر ويحده أيضاً رغبة المهاجرين في احترام علاقات مصر الدولية . كانت هذه الجماعة تعمل في السر وتتخذ النشر سبيلاً للجهاد وإطلاع الرأى العام على فظائع الاستعمار الايطالى في طرابلس ، وكفاح الطرابلسيين في سبيل حقوقهم المشروعة ، وطبعت هذه الجماعة عدة نشرات منها « نداء إلى العالم الاسلامى ، و « فجيحة العرب في طرابلس الغرب ، و « استنهاض ، . وقامت بتوزيعها في البلاد العربية وفي ليبيا ذاتها . وأخذت تتربق الفرص حتى تتاح الظروف المواتية للانتقال بالجهاد إلى نطاق أوسع .

وإذا تصفحنا « الاستنهاض ، وجدناه موجها إلى عموم الطرابلسيين في جميع الأقطار . يذكّر ما أصاب البلاد من خمود وما في البلاد العربية الأخرى من نهضة مباركة ، ويدعو الطرابلسيين إلى إسماع صوتهم ، ويذكّر أن الداء هو الفرقة والدواء هو الاتفاق ، وأقوى سلاح تحاربون به لنيل حقوقكم هو الاتفاق ومن الأسف أن يجد الخلاف فرجة يتسرب منها إلى صفوفكم

وأتم في هذه المحنة الفظيعة فكونوا بدأ واحدة ولا تخافوا في الحق أحداً
فإنه هو الحق وهو ينصر الحق ، (١) . وقد كانت هذه الفرقة من عمل
الاستعمار الذي اغتصب حقوق العرب وغير معالم البلاد وساق الطرابلسيين
إلى مجازر الحبشة وأسبانيا . ولكن السكوت هو الذي يجرى* الطليان على
النمادى في سياستهم الغاشمة ، والواجب يقضى بالمقاومة السلبية والشكائية
والاستنكار ويقع أكثر العبء فيه على أهل العلم والمنتسبين إليه . فعليهم أن
يطالبوا بحقوق البلاد ولهم في البلاد العربية الأخرى ك مصر والعراق والشام
أسوة . وينبغي أن يشرحوا حالة البلاد الفعلية ليقاوموا الدعاية الإيطالية
الكاذبة التي تهدف إلى تضليل الرأى العام الاسلامى ، إن إخوانكم في
طرابلس يتمنون الموت ولا يجدونه من شدة ما يقاسونه من الإهانة . . .
ويجب على الطرابلسيين أن يخرجوا من هذه العزلة وينادوا بقضيتهم في جميع
أقطار الأرض ويشيعوا في جميع العالم أن الاستعمار الإيطالى أذاقمهم من استبداده
مالم يذقه بشر ، ويجب عليهم أن ينشروا في الجرائد ما يعلمونه من الحقائق
المؤلمة في بلادهم . ويجب على رؤسائنا الموجودين الآن بمصر والشام وتونس
وعلى البارونى باشا بمسقط أن يسعوا فى جمع كلمتهم ، ويوجهوا جهودهم إلى
تحسين حال الطرابلسيين بقدر الطاقة وأن يستنهضوا همم رؤساء العرب وأعيان
المسلمين إلى انقاذ بلادهم من خطر الاستعمار الإيطالى الذى يهدد الشعب
العربى بالفناء من طرابلس الغرب . أما أعيان طرابلس الموجودون فيها فقد
تركوا الحبل على الغارب لإيطاليا تفعل ما تشاء بدون أن يعارضوا فى شىء .
وإننا نستنهض هممهم ونلفت نظرهم إلى هذا الخطر الذى يهدد الجنس العربى
كله فى طرابلس (٢) ، وفى ختام الاستنهاض كلمة إلى شباب الليتوريو العربى :

(١) ص ٤

(٢) ص ١١

• يا شباب الليتوريو أطرابلسى أنت ، نعم أنت طرابلسى حقاً . نقول هذا بالنيابة عنك لما نعهده فيك من حب وطنك . إذا فلم تحترق قلوبنا حينما نرى صورتك في الجرائد على ذلك النشاط الباهر والنظام البديع . . . الحق أن قلوبنا تحترق لأننا نعلم أن ايطاليا لم تعدك لتدافع عن وطنك طرابلس وأمتك العربية ودينك الإسلام ، وإنما أعدتك لتفتح بك الحيشة وأسبانيا وتزج بك في نار الحرب الأوربية المقبلة دفاعاً عن روما . لهذا ولأقل منه تحترق قلوب أمثالنا على أمثالكم من الأبناء البررة الذين كنا نود أن يكون دفاعهم عن أمتهم طرابلس فقط ولخير أمتهم العربية فقط .

يا شباب الليتوريو . الشباب العربي كله الآن في جميع الأقطار العربية يعمل لإعلاء شأن الأمة العربية ولإنقاذ الوطن العربي من يد الغاصب . فهل اعتزمتهم أن تعملوا لما يعمل له الشباب العربي في الأقطار العربية ، أجيئوا ونرجو أن يكون جوابكم نعم . . . ولأن يموت الإنسان ممزقاً على كل ربوة من الأرض شلو من أشلائه خير عند الله وعند الناس من أن يخرج عن جنسيته ودينه ، واذكروا أنكم طرابلسيون قبل كل شيء . (١)

هذا مثل من جهاد بعض مهاجري ليبيا في مصر وهو كما رأينا دعوة صادقة إلى نبذ الخلاف والعمل لمصلحة الوطن ، وواضح أنها لم تقيد بشيء مما تقيدت به الشعبة الأخرى التي كانت تعمل بتوجيه السيد إدريس السنوسى . كان توجيه أحمد بك السويحلى امتداداً للكفاح الوطنى الطرابلسى الذى يقدم الاستقلال على ماعدها ويهتدى بهدى الجمهورية الطرابلسية التي أقام الشعب

أركانها في سنة ١٩١٨ ، وكانت هذه الجماعة من المجاهدين نواة اللجنة الطرابلسية التي تأسست في أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

وكان من مظاهر نشاطها أيضاً إنشاء « نادى طرابلس الغرب الثقافي » بالقاهرة وقد تأسس في أواخر عام ١٩٤٣ على يد جماعة من الشباب الطرابلسي خريجي الأزهر الشريف برئاسة السيد عمر الغويلى وجمعت له التبرعات من أعيان الطرابلسيين المهاجرين بمصر وقد قام النادى ينازع التيارات السياسية الانجليزية التي قام بها مكتب السنوسى ، فأعد بعض المذكرات لبيان حالة طرابلس للهيئات الدولية وتنوير الشعب الطرابلسي فى الداخل . ومنذ قامت اللجنة الطرابلسية اقتصر النادى على النشاط الثقافى .

(٢)

لم يكن بين الليبيين خلاف فى العمل على المطالبة بالاستقلال ، ولكنهم مع ذلك لم يتألفوا فى وحدة شاملة تجمع الصفوف ويرجع هذا إلى تمسك السنوسية بأمانة السيد إدريس بدون قيد أو شرط ، فهم يرون أن تكون الوحدة بين طرابلس وبرقة على أساس هذه الأمانة وينبغى البت فى ذلك أولاً قبل الاتفاق على شىء آخر . أما جماعة الطرابلسيين فيرون أن الواجب يقضى بالعمل على استقلال البلاد جميعها أولاً ثم يترك للشعب الطرابلسي البرقاوى الرأى الأخير فى تقرير نظام الحكم ، وقد كان هذا الخلاف أساس تباعد وجهى النظر بين الطرابلسيين والسنوسيين .

وقد أخذ دعاة السنوسية يروجون لفكرتهم ويحاولون أن يقنعوا الليبيين بمبايعة السيد إدريس بالأمانة مما كان له أثر سيئ فى نفوس من لا يرون رأيهم ، وقد حاول جماعة من كبار الليبيين التوفيق بين الفريقين

حرصاً على الوحدة واتصلوا بالسيد إدريس في ذلك ، كما فعل السيد أحمد السويحلي والسيد احمد المريض . والواقع أن القضية الليبية كانت أحوج ما تكون إلى اجتماع الشمل .

فقد بدأت نذر الحرب العالمية الثانية تتجمع وكان على الليبيين أن يتدبروا أمرهم لأن بلادهم ستكون منطقة من مناطق الصراع بين الفاشية والديموقراطية .

و حين أعلنت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ لاحت فرصة جديدة لليبيين لاستئناف الكفاح ضد الطليان ، ورأت القوات الديموقراطية أن الليبيين عنصر صالح يمكن جذبه في حشد القوي ضد قوات المحور والاستعداد لهجوم إيطالي متوقع ، على أن هذه المهمة تركت لبريطانيا من حيث كان ميدان شمالي أفريقيا يدخل في نطاق العمليات البريطانية ، وقد تناولت بريطانيا الأمر على طريقتهما الاستعمارية التقليدية بعيدة عن روح التضامن العالمي والسلام المشترك التي سادت أيام الحرب . وظهرت آثار هذه السياسة الاستعمارية وتناجها السيئة فيما بعد كما سنرى .

وقد تجددت المساعي لتوحيد الصفوف بين الليبيين فاتصل السيد احمد بك المريض بالسيد ادريس السنوسي واتفق على عقد اجتماع بين الطرابلسيين والبرقاويين في دار السيد ادريس في ضاحية فيسكتوريا بالاسكندرية يوم ١٩/١٠/١٩٣٩ وقد عقد الاجتماع في مواعده وحضره عن الطرابلسيين احمد بك السويحلي واحمد بك المريض وعون بك سوف والشيخ توفيق الغرياني والسيد محمد العيساوي أبو خنجر ، وعن البرقاويين الشيخ عبدالسلام السكره والشيخ عبد الحميد العبار وغيرهما من أعيان برقة . وقد دام الاجتماع والتشاور ثلاثة

أيام وفي يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ اتفق المجتمعون على أن ينتخبوا لجنة برئاسة السيد إدريس يوكل إليها النظر في مصالح الطرابلسيين والبرقاويين نواب الطرابلسيون لها السيد أحمد السويحلي والسيد أحمد المريض وترك للأمر اختيار ممثلي برقه ، وسجلت نتيجة الاجتماع في محضر هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله . قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية المهاجرون بالديار المصرية اليوم السادس من شهر رمضان سنة ١٣٥٨ بالاسكندرية وتشاوروا في حالتهم الاستقبالية ، وقرروا على انتخاب من يمثلهم في كل الأمور ويعرب عن آرائهم ، وبذلك وضعوا ثقتهم في سمو الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي الذي يمثلهم تمثيلاً حقيقياً بماله من المكانة الرفيعة في نفوسهم حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها وقد قبل منهم ذلك على أن تكون هيئة منتخبة منهم شورية مبرورة به ومرتبطة بها لتكون الأداة المبلغة والمعبرة عن منتخبها وهي التي تمثل جميعهم تمثيلاً صحيحاً وأن يعين لها وكيلاً له يقوم مقامه في حالة الغياب والمرضى ويكون من أفراد الهيئة في حالة حضوره . وللهيئة الحق في تثبيت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبية الأصوات .

وعليه حرر هذا بتوقيع رؤساء القبائل الطرابلسية والبرقاوية ، والمولى سبحانه وتعالى يوفق الجميع فيما يحبه ويرضاه . (١)

وقد وقع على هذا المحضر ٥١ شيخاً من مشايخ القبائل الطرابلسية والبرقاوية

(١) السنوسية دين ودولة - ص ٣٧٩ . الكتاب الأبيض ص - ٢٦ .

كان من بينهم صالح الأطيوش وعبد الحميد العبار وعون محمد سرف واحمد السويحلي وعبد الحميد أبو مكارى ومحمد توفيق الغريانى وابراهيم احمد السنوسى وغيرهم .

وواضح أن هذا الاتفاق كان يعنى أمرين :

أولاً : الثقة بالسيد إدريس .

ثانياً : الشورى والارتباط المتبادل بين الأمير وبين المجلس المنتخب .
على أن هذا الاتفاق لم يلبث أن ظهر وراءه التياران اللذان سبق أن عرضنا لهما ، وقد مضى السنوسيون وفسروا الاتفاق على أنه تفويض كامل للأمير ، ووقف الطرابلسيون عند نص الاتفاق وعدم التقيد بسياسة الأمير ما لم تقم على التشاور معهم . وقد ظهر أثر الاختلاف في تفسير الاتفاق فيما بعد حين أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في يونية سنة ١٩٤٠ ، فقد اتصل الإنجليز بـ محمد الباسل باشا يوسطونه بينهم وبين الطرابلسيين لتجنيد فصائل منهم تشارك مع القوات البريطانية ، واتصل الباسل باشا بأحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض وعون بك سوف واجتمعوا في منزله بمندوب الإنجليز ، ولما تذاكروا في الموضوع كان من رأى الطرابلسيين أن تكون مساعدتهم للإنجليز في مقابل حقوق تناها طرابلس في المستقبل وتكتب بذلك شروط يتعهد الإنجليز بتنفيذها ، وكان من رأى المندوب الإنجليزى أن تكون المساعدة في مقابل أجر يأخذه الجندى لا أكثر فرفض الطرابلسيون هذا الاقتراح وأبدى سعادة الباسل باشا للمندوب الإنجليزى استيائه من هذا الأمر ووقف الأمر هذا الحد (١) . .

وأسفرت اتصالات بريطانيا بالسوسية - من جانب آخر - عن اتفاقهم مع السيد صفى الدين على أن يجند لهم الطرابلسيين والبرقاويين وعلى أن تكون أجرة الجندي في الشهر ١٥٠ قرشاً ، وشرع السيد صفى الدين في الطواف على المهاجرين يرغبهم في الانضمام إلى الجيش الانجليزي فلم يستجب لدعوته غير قليل من الفقراء (١) .

وجرت مباحثات بين القيادة العامة البريطانية في القاهرة وبين السيد إدريس أدت إلى موافقة الانجليز أن يبدأ فوراً ، تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حريتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الايطاليين الظلمة وإعادة الاستقلال مرة أخرى (٢) ، ووجه الأمير الدعوة إلى بعض الزعماء للبحث معهم فيما يمكنهم أن يقدموه إلى بريطانيا من الرجال الذين يعتمد عليهم ، وكانت الدعوة موجهة باسمه واسم الكولونيل بروملو بك Bromlow الانجليزي الذي عين قائداً للفصائل السنوسية وكان يشغل منصب محافظ الصحراء الغربية في الحكومة المصرية قبل الحرب . وقد ورد في الكتاب الأبيض الذي نشرته اللجنة الطرابلسية في أبريل عام ١٩٤٩ نص الدعوة التي وجهت إلى أحمد بك السويحلي وهو :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

حضرة الفاضل الشيخ أحمد الشتيوى السويحلي حفظه الله .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فنتمنى لكم أن تكونوا على أحسن

(١) نفس المصدر - س ٢٨

(٢) أشار إليها المستر أنتوني ايدن وزير الخارجية البريطانية في تصريحه بمجلس العموم في ٨ يناير سنة ١٩٤٢ . ومنه أيضاً « لاني أصرح بأن السيد إدريس المهدي السنوسى اتصل بالهياآت المشؤلة بمصر في خلال شهر من انهيار فرنسا في وقت لم يكن الموقف العسكرى في أفريقيا ملامئاً لنا على الإطلاق » (السنوسية دين ودولة ص ٣٨٧) .

حال ، ثم نحيطكم علماً بأن الحكومة البريطانية قد صممت على أن تبتدىء فوراً في تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين الظلمة وإعادة الاستقلال إليهم مرة أخرى .
والمرجو منكم أن تحضروا إلى القاهرة في يوم الخميس ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ في رقم ٦ شارع النباتات - جاردن ستي بالقاهرة لأجل المباحثة في شروط الخدمة المقترحة ولنعلم منكم عدد الرجال الذين يمكنكم أن تعتمدوا عليهم في تنفيذ هذا المشروع ، مع ملاحظة أن مصاريفكم ستكون على حساب الحكومة البريطانية العظمى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بروملو محمد إدريس المهدي السنوسي

ختم

تحريراً في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠

المشروع المذكور أعلاه بموافقة السلطات البريطانية . ، (١)

ويتضح من نص هذه الدعوة الطريق الذي اختاره السيد إدريس ، فهو يوحى باتفاق سابق بين الأمير وبريطانيا وذلك دون رجوع إلى المجلس الاستشاري الذي نص اجتماع فكتوريا على إنشائه ، وقد اقتصر الغرض من الدعوة على المناقشة في تفصيلات المعاونة التي تقدم إلى بريطانيا وفي الدعوة عبارة موهمة ، فالقبائل السنوسية العربية ، لا تعني الليبيين جميعاً ، والنص عليها إيهام بأن سلطان السنوسية ينبسط على طرابلس وبرقة جميعاً .

وقد عقد الاجتماع في منزل أعدته السلطات البريطانية خصيصاً لهذا الغرض ، وكان ذلك قبل الموعد المحدد بيوم لسبب لا ندرية ، وحضره جماعة من

الموالين للسوسية ، أطلق عليهم اسم الجمعية الوطنية الليبية ، منهم صالح الأطيوش وعبد الجليل سيف النصر وعبد الحميد العبار وعبد الحميد أبو مكارى والهادى عبد الرحمن وعمر فائق شنيب ووصلوا فى يوم ٩ أغسطس إلى المقررات الآتية :

بسم الله وحده

عقدت الجمعية الوطنية الطرابلسية البرقاوية المسكونة من الرؤساء والزعماء التى لها الحق وحدها فى تقرير مصير الوطن ، جلساتها يوم الخميس والجمعة ٨ و ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وبعد البحث والتفكير فى المستقبل ودرس الحالة والموقف الحاضر والنظر للفائدة السامية التى ضحت فى سبيلها بدماء الشهداء وهاجرت من أجلها بسبب الظلم والاضطهاد لها قررت بالإجماع ما يلى : —

١ — وضع الثقة فى دولة بريطانيا العظمى التى مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسى البرقاوى من براثن الاستعمار الإيطالى الغاشم .

٢ — إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد إدريس السنوسى المهدي المبايع له بالإمارة على القطرين .

٣ — تعيين هيئة تمثل القطرين طرابلس وبرقة وتكوين مجلس شورى للأمير المشار إليه .

٤ — خوض غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية .

٥ — تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة فى الوقت الحاضر مؤقتاً .

٦ — تعيين هيئة تجنيد يكون مقرها ضمن مقر الحكومة السنوسية .

٧ — التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه بطلب

المخصصات اللازمة للتجنيد وإدارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام

مؤقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب .

٨ - تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفى هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله .

تلى هذا القرار المحتوى على ثمان مواد بعد كتابته ووقع عليه من قبلنا وعاهدنا الله على تنفيذه والعمل بموجبه تحت رعاية أميرنا المشار إليه .

تحريراً في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠، (١).

ولا حاجة بنا إلى الوقوف عند هذه القرارات فعناها الصريح الواضح انحياز السنوسية إلى جانب بريطانيا دون قيد أو شرط ، فهي إعلان للثقة ببريطانيا دون مقابل وهي اعتماد تام على بريطانيا في كل شيء ، وقد عرضت هذه القرارات على رجلين من كبار زعماء طرابلس هما السيد احمد السويحلي والطاهر المريض فامتنعا عن التوقيع عليها ، ونستطيع بذلك أن ندرك حق الطرابلسيين في عدم التقيد بما جاء في هذه الشروط ، بل في إنكارها . وهذا هو الموقف الذي اتخذوه منذ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ . وفي كتاب الدكتور فؤاد شكرى نص صريح على عدم تقيد بريطانيا بشيء ، إن كان الأمر يحتاج إلى نص ، قال : ثم انتدب سمو الأمير بعد ذلك خمسة من الزعماء الحاضرين لتقديم القرارات التي وصلوا إليها إلى الجنرال ويلسون ، هم صالح باشا الأطيوش وعبد الجليل سيف النصر وعمر فائق شنيب وعبد الحميد العبار وسعيد الشلبي ، فقدم هؤلاء هذه القرارات إلى الجنرال كلايتون حتى يسلمها بدوره إلى الجنرال ويلسون ، بيد أنه لما كانت صعوبة المواصلات وقتذاك

(١) السنوسية دين ودولة ص ٣٨١ - الكتاب الأبيض ص ٣٢/٣١ - وليس في نهاية الوثيقة توقيعات .

بحول دون وصول جواب وزارة الخارجية البريطانية بسرعة فقد كان رأى
الجنرال ويلسن المبادرة بتشكيل الجيش السنوسى . (١)
ولا نعرف رداً لوزارة الخارجية البريطانية على هذه القرارات ، حتى
بعد أن تيسرت سبل المواصلات .

هذا مبدأ الخلاف الذى لا يزال قائماً حتى اليوم ، وقد حاول الطرابلسيون
غير مرة الاتفاق مع السيد إدريس وعاونهم فى ذلك بعض أعيان برقه ،
فاجتمعوا فى ١٩٤١/١/٣ وكتبوا إليه بما آل إليه أمر الوحدة من التصدع
واقترحوا عليه العودة إلى اتفاق فيكتوريا وهذا نص ما كتبوه .
حضرة صاحب السيادة الحبيب النسب محمد إدريس المهدي السنوسى
حفظه الله ورعاه

يتشرف الموقعون على هذا بأن يعرضوا على سيادتكم الآتى : بما أن
الحالة التى سيتول إليها مصير البلاد تستدعى التضافر والتفاهم بين سيادتكم
وبين أعيان البلاد الطرابلسيين والبرقاويين المهاجرين بالقطر المصرى تتشرف
بأن نلتمس من سيادتكم اجتماع المجلس الاستشارى التنفيذى المنصوص عنه
فى المادة الثالثة من محضر اجتماع ١٩٣٩/١٠/١٩ وذلك نزولاً على إرادة
أعيان البلاد ، ولبحث المسائل الهامة التى يتطلبها الموقف فترجو من سيادتكم
تقرير تأليف هذه الهيئة بوجه السرعة حرصاً على مصالح البلاد وتطميناً
لنفوسنا .

التوقيعات - الطرابلسيون : عوف موف ، احمد الشنوبى ، الطاهر
المريض ، محمد توفيق الغريانى .

البرقاويون : صالح الأطيوش ، عبد الحميد العبار ، سعد الله النمر ، احمد مفتاح ، نصر عبد السلام السكره ، سعيد جربوع . (١)

و قد أرسل المجتمعون هذا الكتاب مع الشيخ عبد الحميد عقيلة الجزوى إلى السيد ادريس وسلمه إليه باليد وبعد قراءته أجاب مشافهة بقوله : أما البرقاويون فلمهم الحق في تشكيل هذه المجلس لأنهم قدموا المعاونة لبريطانيا ، وأما الطرابلسيون فلا حق لهم في ذلك لأنهم لم يقدموا شيئاً ، ولا يمكن الاتفاق معهم إلا بعد التجديد . (٢)

وحدثت بعد ذلك محاولات عدة للتوفيق قام بها الشيخ أبو بكر بدان والشيخ يس أبو الميرى من أعيان برقة وعبد الستار الباسل بك وعلى العبيدى باشا ومنصور بك قواره ولكنها كلها لم تؤد إلى اتفاق . (٣)

وإزاء ذلك رأى الطرابلسيون أن المصلحة تقتضى بتأليف لجنة طرابلسية تعنى بشئون القضية ، فاجتمع أعيان المهاجرين في أكتوبر سنة ١٩٤٣ في منزل الشيخ طاهر سبيطه والشيخ يوسف الجعراي وانتخبوا أعضاء اللجنة فاختاروا : احمد بك السويحلى والطاهر المربض وعون سوف وسليمان الزويبي وطاهر سبيطه والطاهر الزاوي ومحمد العيساوي أبو خنجر ولخصت اللجنة الطرابلسية مطالب الطرابلسيين فيما يأتى :

أولاً : الاستقلال التام

ثانياً : وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس .

ثالثاً : الانضمام إلى جامعة الدول العربية

رابعاً : استنكار تدخل أى دولة أجنبية بما يعارض رغبات الشعب

أو توجيهه وجهة معينة . (٣)

(١) الكتاب الأبيض ص ٣٤ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الكتاب الأبيض ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) مذكرة في القضية الطرابلسية ص ٧ .

(٣)

مضى السيد إدريس السنوسى فى تنفيذ السياسة التى ارتضاها فأنشأ أول مكتب للتجنيد فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ بالقاهرة وعين لقيادة الجيش السنوسى العامة الكولونيل بروملو ثم عين الكابتن أندرسون ضابط اتصال انجليزى واليوزباشى عمر فائق شينب ضابط اتصال عربى ، وخصص للخدمة فى الجيش السنوسى أربعة ضباط من الإنجليز ، وبدأ العمل فى تأليف الجيش السنوسى ، وكان مما طلبه الليبيون أن تكون الأوامر الصادرة إلى الضباط العرب باسم أمير البلاد السيد إدريس السنوسى بجرى الاتفاق على الصيغة الآتية :

« بناء على اختيار سعادة الكولونيل برملو قائد الجيش السنوسى البريطانى لما رآه فى حضرته من الأهلية والكفاءة - وطبقاً لموافقة الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسى ، أنا القائد العام للجيش البريطانى فى القطر المصرى أوجه رتبة ... فى الجيش السنوسى البريطانى إلى حضرة ... اعتباراً من تاريخ هذا الأمر الصادر فى ... »

الإمضاء : ويسن القائد العام . (١)

وأنشئ معسكر كبير بجهة أنى راوش - مركز امبابه - لتدريب المتطوعين وتألف جيش من ١٤ ألف من الجنود و ١٢٠ من الضباط الليبيين ، اشترك فى القتال بعد أن دخل الطليان الحرب ضد الحلفاء ، وبدأ المارشال غرازبانى حملته على مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ .

اشترك المقاتلون الليبيون فى جيش ويقل الذى بدأ زحفه فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ودخل بنغازى فى ٧ فبراير سنة ١٩٤١ كما اشتركوا مع قوات فرنسا الحرة الزاحفة من السودان الغربى والتي دخلت الكفرة فى ١٢ فبراير

والجغبوب في ٢١ مارس سنة ١٩٤١ واشتركوا أيضاً مع قوات أوكلنك التي دخلت بنغازي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢. وواحاح جنخره وجالوا وأوجلة في ٢٣ نوفمبرم تابعت الزحف فاحتلت ورفلة في ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ ومصراته وزليطن في ١٩ يناير والخمس في ٢٠ يناير وفي ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ دخلت مدينة طرابلس . وكانت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال لوكير قد تهيأت للزحف من مراكزها في فزان فاحتلت مزرق في ٦ يناير سنة ١٩٤٣ وظهرت منطقة غدامس ومزدة حتى إذا حل يوم ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ كان القطر الطرابلسي كله قد تحرر من قوات المحور .

وليس من شك في أن القوات الليبية قد أدت للحلفاء خدمات عظيمة ، فإن السيد إدريس لم يكتف بتشكيل الجيش السنوسي للزحف إلى جانب البريطانيين في حملة ليبيا بل إن سموه سرعان ما صار يرسل الرسل إلى المدن والقرى ومواطن البادية ينشرون في طول البلاد وعرضها أوامر السيد وفضلا عن ذلك فقد وقع سموه على النشرات التي صارت تلقيها الطائرات على الشعب الليبي ، واستصرخ الشعب لمناصرة بريطانيا من محطات الإذاعة وزود ضباط الاستعلامات البريطانيين الذين يعملون خلف خطوط الأعداء سرأ بالرجال الأمناء والتوصيات للزعماء أهل الوطن لإخفائهم وإرشادهم وإمدادهم بالمساعدات والمؤن ، فهب الشعب الليبي على بكرة أبيه رجالا ونساء كل يعمل على قدر استطاعته خلف خطوط الأعداء في إخفاء ضباط الاستعلامات وتموينهم وإنقاذ الجرحى وتمريضهم وإخفائهم وتهريب الأسرى من الضباط والجنود البريطانيين والطياريين الذين وقعوا في قبضة الأعداء وإبلاغهم بأمنهم وإظهار عورات الأعداء بواسطة الإذلاء على محال قوتهم واستحكاماتهم وطيرانهم ووقودهم وتدمير أدوات حربهم ومؤنهم (١) .

وإذن فقد كان للقوات السنوسية أثرها المعنوي البعيد في اجتذاب أهل البلاد إلى صفوف الحلفاء وحمايتهم ظهر الجيش البريطاني واعتباره حليفاً لهم وعونا على الطليان المستعمرين ، هذا إلى أن كثيراً من الليبيين الذين جندهم الطليان في جيوشهم قد استجابوا إلى النداء الموجه إليهم بالتسليم وترك صفوف المحور فانتحز منهم إلى جانب الجيش البريطاني قرابة سبعة عشر ألفاً اشتركوا في القتال ضد المحور . وكان الجيش السنوسي إلى جانب اشتراكه في القتال ، قد اضطلع شطر منه كذلك بحراسة مهمات الجيش الثامن بالقطر المصري ومخازن الذخيرة ومراكز المخابرات اللاسلكية والمواني والمطارات . ، (١) وقد قتل من الليبيين في الحرب العالمية الثانية ألوف سقط بعضهم في ميدان القتال وكان بعضهم الآخر محل انتقام قوات المحور من الألمان والطليان ، وذلك عدا ما أصاب البلاد من الخراب والدمار في الممتلكات والأموال

الفصل الثاني

الاحتلال البريطاني الفرنسي

(١)

ومنذ أجليت جنود إيطاليا وألمانيا عن طرابلس وبرقة احتلت القوات البريطانية البلاد وأقامت فيها إدارة عسكرية مؤقتة في كل من برقة وطرابلس واحتلت القوات الفرنسية منطقة فزان وأقامت فيها إدارة عسكرية مؤقتة . وجاء الوقت الذي وقف فيه أهل البلاد وجهاً لوجه أمام حلفاء الأمس ، وقد زالت المحنة واستقرت لهم الأحوال في شمال أفريقيا . وكان موقف السيد السنوسي خاصة يحتاج إلى التأمل ، فقد أخذ جانب بريطانيا منذ اللحظة الأولى فإذا كانت النتيجة ؟ كان كل ما فاز به السنوسيون تصريحاً أدلى به المستر أتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٢ قال فيه :

«إني أصرح بأن السيد إدريس المهدي السنوسي اتصل بالهيئات البريطانية المسئولة بمصر في خلال شهر من انهيار فرنسا في وقت لم يكن فيه الموقف العسكري في أفريقيا ملائماً لنا على الإطلاق ، فتألف فيما بعد جيش سنوسي يضم أتباعه الذين قد تخلصوا من نير الظلم الإيطالي بين حين وآخر في خلال العشرين سنة الماضية ، وقام هذا الجيش بمساعدات قيمة أثناء القيام بتلك العمليات الحربية الموفقة في الصحراء الغربية في شتاء ١٩٤٠ - ١٩٤١ وهو الآن يقوم أيضاً بنصيب قيم في الحملة العسكرية الحالية . فاتهز هذه الفرصة

لأعبر عن التقدير التام الذى تحمله حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنصيب الذى قام به ولا يزال يقوم به السيد إدريس السنوسى وأتباعه فى المجهود البريطانى الحربى . وإننا نرحب بتعاونهم مع قوات صاحب الجلالة البريطانية فى مهمة سحق العدو المشترك . وقد وطدت حكومة صاحب الجلالة البريطانية عزمها على أنه متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى بأى حال من الأحوال (١) .

وواضح أن هذا التصريح لا يعنى إلا إدخال برقة فى منطقة النفوذ البريطانية وما كان للسنوسيين أن يهللوا له لأنه لا يعد بشىء ، ولكنه أصبح ورقة رابحة فى يد بريطانيا وتكأة يعتمد عليها فى الوقت المناسب كما حدث بعد استقرار القوات البريطانية فى برقة وتلويح بريطانيا بوعد السنوسية فى المحافل الدولية . وما ندرى هل غابت قيمة الوعود البريطانية للشعوب الضعيفة وهل نسى وعدم بل معاهدتهم السرية مع الشريف حسين وتلويحهم له بتاج العرب بعد الحرب العالمية الأولى ؟

وقد أوضح السيد إدريس موقفه من بريطانيا إيضاحاً لا مزيد عليه فى الخطبة التى ألقاها فى بنغازى مساء يوم ٣٠ يولية سنة ١٩٤٤ قال :
إخوانى - ليسلى مأرب ولا غاية فى هذه الحياة الفانية إلا أن أرى أهل وطنى أعزاء متمتعين بحريتهم ضمن حلف دفاعى وتعاون مع بريطانيا مثل باقى الأمم العربية . هذه هى غايتى وهذا ما سعيت إليه . وهو الحق الطبيعى للشعب على ما أرى فقد ضحى من أجله بما يقارب نصف عدده من خيرة أبنائه البرره فيما يقارب ثلث قرن ، وهذا ما حدا بنا للتعاون مع دولة بريطانيا العظمى فى صيف سنة ١٩٤٠ الوقت الذى قل فيه الأصدقاء الأوفياء فاخترت

لشعبى أن يكون أول صديق وفي ساعة الشدة لبريطانيا العظمى صديقة العرب
الشغوفة بالحرية لنفسها ولغيرها ذات المبادئ الشريفة في تحرير الأمم الضعيفة.
إخوانى . لم أتقدم إلى دولة بريطانيا وقتئذ بسوى ما قدمته لجنة التعاون
الوطنية المتكونة من زعماء البلاد نيابة عن جميع سكان بلادهم في ٩ أغسطس
سنة ١٩٤٠ من الأمنى القومية والآمال الوطنية في تحرير البلاد واستقلالها
فأيدتها كل التأييد . . .

إخوانى : أن ماضيكم ساطع لامع ، فلا يتطرق إلى قلوبكم اليأس والوهن
وإن الحلفاء أوفياء وإن الميثاق الأطلنطى والنيل الانجليزى هما أكبر عون
لنا بعد الله على تأمين حقوقكم المشروعة بعد الحرب . فلنرقب ذلك اليوم
بكل حكمة وسكينة وثقة بأنفسنا . إن الدولة البريطانية مقدره لمساعدتكم
وتضحياتكم معها فى هذه الحرب غير أن ظروفها الدولية وحالة الحرب التى
لا تزال قائمة تحول دون إبداء رأيها فى مصيركم الآن رغم إلحاحى ونصحى
بسرعة إعلان رغبتها . لهذا ترونى أنظر إلى المستقبل بعين الأمل ، وأما ماترونه
مخالفاً لتقاليدكم أو مضرراً باقتصادياتكم من نقص فى التجارة والزراعة والصناعة
والمواصلات فهو ناشئ . عن حالة الحرب القاسية وآمل أنه سيزول تدريجياً
كما آمل أن يزول كل ما يشتكى منه ، (١) .

وقد جاء فى تقرير رئيس الإدارة السنوى لعام ١٩٤٥ أن الأمير يطلب
الاستقلال والتحالف برأى ووجواً وبحراً مع أمة قوية ويفضل بريطانيا العظمى ،
وورد فى تقرير لجنة التحقيق الرباعية أن الأمير ، أخبر اللجنة أنه يفضل
الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى ، (٢) ، وقد احتج بهذا مندوب

(١) السنوية دين ودولة - مر ٤٠١/٤٠٢ .

(٢) تقرير لجنة التحقيق الرباعية - ترجمة الإدارة السياسية للجامعة العربية من ٧٠

(م - ١٢)

بريطانيا في الأمم المتحدة لترجيح فرض الوصاية البريطانية على برقة ، قال :
ومادامت برقة تحتاج إلى مساعدة خارجية فإن المملكة المتحدة يمكنها أن
تقدمها والسبب الاساسى هو رغبة السكان أنفسهم الذين رحبوا - كما يطلب
إليهم التفضيل - بالمملكة المتحدة التي ينظرون إليها على أنها حامية لهم ، (١) .

وقد تعاون الأمير السنوسى منذ اللحظة الأولى مع الإدارة العسكرية في
برقة تعاوناً وثيقاً . جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وفى سنة ١٩٤٠ تم
الاتفاق بين السيد إدريس والسلطات البريطانية فى مصر على إنشاء قوة إضافية
تسمى «قوة العرب الليبيين» من بين الليبيين المقيمين بمصر بمساعدة الأمير ، وكان
الأمير وبعض أعضاء أسرة السنوسى يتناولون مرات من الإدارة العسكرية
البريطانية سنوياً بلغ مجموعها كما هو ظاهر فى الميزانية فى الفترة الواقعة بين
١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ - ٦٦٦٣٧ جنيناً إسترلينياً ،
وقد زار الأمير برقة فى ثلاث مناسبات ثم رجع أخيراً ومعه معاونوه البريطانيون
فى أواخر سنة ١٩٤٧ وقد وضعت الإدارة العسكرية البريطانية تحت تصرفه
القصر الذى كان يقيم فيه الحكام الإيطاليون فى بنغازى .

وذكر رئيس الإدارة فى تقرير لسنة ١٩٤٧ أن قرار الأمير بالبقاء نهائياً
فى البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والإدارة قوت الروح
المعنوية ووثقت الصلات ببريطانيا العظمى . ويقرر رئيس الإدارة الحالى أن
الأمير مُشجع على العودة إلى بلاده وأسكن فى مكان ملائم وذلك للاستفادة
من معرفته بشئون البلاد وتأثيره على الشعب وبمستشيريه رجال الإدارة أحياناً
فى الشئون المتصلة بالشعب والبلاد (٢) .

(١) ص ١٢ من Un. N. Official Records

(٢) تقرير لجنة التحقيق - ص ٧٠

(٢)

ماهى هذه الادارة العسكرية التى يتعاون معها الامير والتى أنشأتها بريطانيا
فى طرابلس وبرقه وإقامتها فرنسا فى فزان ؟

تخضع برقة وطرابلس للقائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط ويتولى
الإدارة المدنية عنه فى كلا الاقليمين رئيس للإدارة يشرف على شئونها
الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى تستقل القوات العسكرية
فى كلا الاقليمين بقيادتها التى يتولى الاشراف الأعلى عليها أيضاً القائد الأعلى
للقوات البرية فى الشرق الأوسط عن طريق سلسلة قيادات أخرى (١) .

أما فزان فقد قسمت إلى ثلاثة أقسام : (١) غدامس (٢) فزان (٣) تشمل
مرزق وسبحة وبراك (٣) منطقة غات . وفى يناير سنة ١٩٤٨ ألحقت غدامس
بجنوب تونس وتقول السلطات الفرنسية إن ذلك قد جرى لضمان تسهيلات
إدارية ، وبسيطر على الحكم الإدارى والعسكرى حاكم محلى تحت السلطة المباشرة
للحاكم العسكرى فى المناطق الجنوبية فى تونس ومركزه قابس . أما فزان
فيحكمها حاكم يعينه وزير الداخلية الفرنسية بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسية
ويجمع بين المسئولية الإدارية والعسكرية ويرجع إلى الحاكم العام للجزائر .
وأما غات فيديرها حاكم الجزائر أيضاً وقد فصلت هذه المنطقة عن فزان فى
يناير سنة ١٩٤٣ عند الاحتلال وذلك لتسهيلات إدارية كما تقول السلطات
الفرنسية أيضاً ولكى يتسنى اتحاد قبائل الجير الطوارقية (٢) .

على هذا النحو مضت القوات المحتلة على سياسة تجزئة البلاد والقضاء على
وحدتها ، والحصول على مركز ممتاز فيها أو ضمها إلى مناطق نفوذها واستغلالها .

(١) نفس المصدر - ٧٢

(٢) نفس المصدر - ٩٣

لقد أقامت بريطانيا في طرابلس وبرقة قواعد حربية أثناء الحرب وبقيت تحتفظ بها بعد انتهائها . جاء في تقرير اللجنة الطرابلسية : - واتخذ الانجليز من برقة وطرابلس مراكز حربية هائلة بحرية وجوية ومرسى طبرق ومطارات برقة في الدرجة الأولى من اهتمام الانجليز وفيها العمل قائم بدون انقطاع ، وتصرف عليها الأموال الطائلة للإنشاء والإصلاح ، ويأتون بمئات العمال من الخارج ولا يستوعبون العمال الموجودين في برقة وطرابلس وهم في أشد الحاجة إلى العمل حتى كثير المتعطلون واضطر بعضهم إلى مغادرة الوطن سعياً وراء عيشه ، وأصبحت منطقة طبرق ممنوعة من المدنيين . ولا يدفعون ثمناً لما يستولون عليه لإنشاء المطارات وإقامة المنشآت العسكرية مثل مدينة طبرق ومطار أم العدم وغيرهما وهم يرون أنفسهم ورثة الطليان فما كان يتصرف فيه الطليان بالأمس صاروا هم أهل التصرف فيه اليوم لا يدفعون له ثمناً بل ولا يحتاجون إلى استئذان أهله . . (١)

وقد سارت الإدارة العسكرية المؤقتة في ذلك إلى حد عقد الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنحها قواعد حربية في البلاد . جاء في تقرير لجنة التحقيق : -

و خلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع في المستعمرات الإيطالية السابقة أتمت حكومة المملكة المتحدة إتفاقاً منفصلاً مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قاعدة جوية أمريكية في الملاحه على أرض مستعمرة إيطالية سابقة تحت إدارة بريطانية مؤقتة وذلك على عكس ما جاء في معاهدة السلم مع إيطاليا والتصريح المشترك لحكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة

(١) تقرير بشأن القضية الطرابلسية سبتمبر ١٩٤٦ ص ٢٥/٣ .

المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يختص بالممتلكات الإقليمية في أفريقيا. ولذلك لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية، (١).

وعملت السياسة الاستعمارية البريطانية على الفصل بين طرابلس وبرقة وتقريب العناصر التي لا تقاوم النفوذ البريطاني بل ترحب به وتعلن رغبتها في محالفة بريطانيا ومنحها مركزا ممتازا في البلاد، وقد فرقت الإدارة العسكرية في المعاملة بين القطرين فسياسة الإنجليز في طرابلس غيرها في برقة. وفي برقة أباحوا التعامل بالعملة المصرية ورفعوا الرقابة عن المسكنات وأباحوا تصدير التجارة واستيرادها إلى حد ما، وأباحوا لأبنائهم السفر منها وإليها وتوسعوا في توظيف أبنائهم في وظائف الحكومة وأدخلوا على التعليم تحسينات لا بأس بها وإن لم تكن كل ما يطلب ورفعوا عنها الضرائب، أما في طرابلس فلا يوجد شيء من هذا وضربت عليها رقابة من جديد وهي في حالة إرهاب في كل ناحية من نواحي الحياة، (٢).

وخطت الإدارة العسكرية البريطانية خطوات واسعة في السيطرة الاقتصادية على البلاد وتمكين المصالح البريطانية فيها، وربطها بحاجة الإمبراطورية البريطانية إلى تأمين سلامتها في الشرق الأوسط. وقد جاء في بيان المستر آرنست بيغن مؤتمراً وزراء الخارجية قوله: «إن الإمبراطورية البريطانية تعد المصالح الاستراتيجية الخاصة بسلامة المواصلات مصالح حيوية فيجب عليها أن تؤمن نفسها من كل هجوم قد يأتيها من الصحراء الغربية»، (٣).

(١) تقرير لجنة التعميق ص ١٤

(٢) تقرير بشأن القضية الطرابلسية ١٩٤٦ ص ٢٤.

(٣) الأهرام ١٥ / ٥ / ١٩٤٦.

وفي حين تحاول بريطانيا أن تفرض سيطرتها على البلاد بطريق غير مباشر هو إقامة حكومات ترتبط معها بمعاهدات أو اتفاقات ، فإن فرنسا قد قسمت المنطقة التي تحتلها من ليبيا وضممتها إلى إدارتها العسكرية في تونس والجزائر كما ذكرنا ، وأخذت تعمل بكل الوسائل على إدماجها في مستعمراتها إدماجا تاما .

° ° °

(٣)

وتتضح هذه السياسة الاستعمارية البريطانية الفرنسية في ليبيا بالوقوف عند تفصيل النواحي الإدارية والاقتصادية وغيرها في المناطق الليبية المختلفة .

(١) فن الناحية الإدارية نجد الإدارة البريطانية في طرابلس تعتمد إلى حد كبير على الموظفين الإيطاليين الفاشست ، وما زالت البلاد تحكم على نظام الإقطاعات فكل موظف في ناحية حاكم بأمره يجبي ضرائها ويعين موظفيها وينفذ فيها من الأحكام ما تقتضيه الأحكام العرفية التي يصدرها كيفما شاء ، (١) وقد أنشئت قوات للبوليس لها ضباط ومفتشون بريطانيون ونظمت هذه القوات على غرار قوات بوليس المستعمرات البريطانية (٢) . وتحكم البلاد بعدة قوانين أولها القانون البريطاني الذي هو مجموعة البيانات والتعليمات التي يصدرها رئيس الإدارة وذلك إلى جانب القوانين الإيطالية والشرعية الإسلامية وغيرها .

وفي برقة قسمت البلاد ثلاثة أقسام : بنغازي والجبل ودرنة . وفي كل

(١) تقرير بشأن القضية الطرابلسية — ص ٦ .

(٢) تقرير لجنة التحقيق — ص ١٧ .

قسم موظف بريطاني يقوم بشئون الإدارة يعاونه تسعة ضباط بريطانيون فضلا عن وجود ثلاثة معاونين آخرين يطلق عليهم اسم « نائب متصرف » وهم من الليبيين ، ومن دونهم آخرون منهم تسعة قائم مقام قضاء و ١٧ مدير ناحية وكلهم من أهل البلاد . (منهم خمسة كانت لهم هذه المناصب في الحكم الإيطالي) أما واحات الكفرة فيقوم على إدارتها ضباط لشئون مدنية . وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨ تسكون مجلس تنفيذي في بنغازي عدد أعضائه سبعة بريطانيون وخمسة ليبيون يقومون كمستشارين لهيئة الإدارة .

وتحكم البلاد بعدة قوانين أولها القانون البريطاني الذي ينظمه رئيس الإدارة ، وإلى جانبه القانون الإيطالي الذي كان سائدا قبل الاحتلال إلا ما تعارض مع أوامر رئيس الإدارة . وينبغي أن نلاحظ أن القوانين الإيطالية هي على العموم أساس ما جاء بعدها . واستئناف أحكام المحاكم يكون لدى رئيس الإدارة وله الحق في إعادة النظر في أحكام الإعدام وغيرها وتعين الإدارة العسكرية القضاة ورؤساء المحاكم الشرعية . ويقوم بالمحافظة على الأمن في البلاد « قوة دفاع برقة » ويشرف عليها ١٤ ضابطا بريطانيا و ١٥٠ مفتشا بريطانيا (١) .

وفي فزان يباشر الحكام الفرنسيون أعمالهم عن طريق من يعينونهم من المشايخ والمديرين الذين يجمعون الضرائب ويفضون المشاحنات الصغيرة وقد حاولت الإدارة الفرنسية أن تضم إلى جانبها من يقبلون التعاون معها من رجال البلاد وتتخذهم أداة لفرض سيطرتها عليها . جاء في تقرير لجنة التحقيق : « ولقد أعادت السلطات الفرنسية اللقب التركي القديم (متصرف) إلى أحمد بك سيف النصر كما كان لأجداده أيام الحكم التركي وهو يتمتع

بنفوذ محلي كبير ، وكان قد ترك المنطقة أيام الاحتلال الإيطالي ورجع مع قوة الفرنسيين . وتبعاً لتصريحه فقد حارب الإيطاليين ٢١ سنة ثم ذهب إلى أفريقية الاستوائية الفرنسية حيث كانت تدفع له السلطات الفرنسية مالا ثم رجع مع الجنود الفرنسيين واستلم من السلطات العسكرية الفرنسية كل الممتلكات التي كان الإيطاليون قد صادروها منه ، وصرحت السلطات الإدارية الفرنسية في مذكرتها للجنة بأنه سيكون في المستقبل الحاكم الأول للقطر، (١) .

وكما أُلحقت مناطق فزان إدارياً بتونس والجزائر فقد جعل استئناف الأحكام والتحقيق في الجرائم والنهيم الجسيمة للمحكمة العسكرية في قسطنطين بالجزائر وللمحكمة العسكرية في الجزائر فيما يتصل بمنطقة الغات .

* * *

(ب) ومن الناحية الاقتصادية تسيطر الإدارات العسكرية المختلفة على مرافق البلاد الاقتصادية في مناطقها الثلاث سيطرة تامة كما كانت تفعل إيطاليا من قبل .

في طرابلس عجزت الإدارة العسكرية البريطانية عن مواجهة القحط عام ١٩٤٧ وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق : « أن نتائج قحط سنة ١٩٤٧ عملياً خسارة جميع الحصاد و ٦٠٪ من الماشية ومن الثابت أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تتخذ الاحتياطات ولم تعر اهتماماً للمحفوظات خبراتها مع تجارب المزارعين الخبراء في طرابلس . . . وبدلاً من أن تحتفظ الإدارة بالمخزون من حبوب حصاد السنين الثلاث ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب . . . ولم تعمل أي شيء للمحافظة على الماشية ونتيجة لهذا القحط

(١) تقرير لجنة التحقيق - ص ٥٣ .

لم تتأثر الزراعة فقط بل إن جميع مرافق الحياة الاقتصادية قاست وتأثرت من القحط أكثر بكثير من الحرب التي كان لها تأثير ضئيل على طرابلس ، (١) .

وفي برقة استولت الإدارة العسكرية على الأراضي التي اغتصبها الطليان وقامت بزراعة بعضها عن طريق قسم الزراعة التابع لها ، كما استولت على الآلات الزراعية الإيطالية المهجورة وباعتها إلى بلاد أخرى بالرغم من حاجة سكان البلاد إليها (٢) . وتسير الإدارة العسكرية على سياسة تصدير الفائض من المحصول إذا كان جيداً فتشتري الشعير بسعر محدد تعلن عنه وتصدره تحت إشراف مجلس الطعام الدولي للطواري* ووزارة الطعام البريطانية (٣) . وتسيطر الإدارة العسكرية البريطانية على التجارة فالاستيراد والتصدير مقيدان برخص تمنح منها ، وتقوم الإدارة بالاستيراد وتوزيع بعض السلع الاستهلاكية العامة وتضيف الربح الناتج من ذلك إلى دخل الحكومة (٤) ، والمتاملات التجارية محصورة تقريباً في منطقة الاسترليني .

وقد أخضعت البلاد مالياً للدولتين المحتملتين ، ففي طرابلس استبدل في سبتمبر سنة ١٩٤٣ بالنقد المتداول لاسمها العملة الإيطالية ذات الخمس الليرات ليرة عسكرية بريطانية أصبحت هي العملة الرسمية وهي مربوطة بالسترليني ومحدودة بطرابلس فقط . وأصبح بنك باركليز هو البنك المركزي ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وفي مارس سنة ١٩٤٧ سحبت جميع الأوراق النقدية من طرابلس وأصبح التعامل بالليرة العسكرية البريطانية وحدها . وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق ، أن النقد المتداول في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ يبلغ

(١) نفس المصدر - ص ٢٣ .

(٢) نفس المصدر - ص ٧٧ .

(٣) ص ٨٥ .

(٤) تقرير لجنة التحقيق ٨٣ .

الجنيه المصرى هو العملة الرسمية . ويحصل عليها من البنك الأهلى المصرى بترخيص من الحكومة المصرية . وتصدر العملة عن طريق بنك باركليز فى بنغازى بإشراف الإدارة العسكرية . وتقدر العملة المتداولة فى عام ١٩٤٨ بنحو ١٠٣٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى ، وقد يسرت هذه التدابير وسائل التعاون مع مصر وسمحت الإدارة العسكرية لبائعى الماشية وهى من أهم صادرات البلاد إلى مصر ، باستثمار ٥٠٪ من معاملتهم فى بضائع دون الرجوع إلى موافقة مراقبة النقد لصرف المال ، كما تسهل الإدارة الحصول على العملة الخارجية لدفع ثمن الواردات التى تعتبرها الإدارة العسكرية البريطانية أساسية وهذه التسهيلات التى أجزتها الإدارة فى برقة لا نجد ما يقابلها فى طرابلس .

ويحتكر بنك باركليز أيضاً النشاط المالى فى برقة وقد افتتح فى بنغازى عام ١٩٤٣ وقدم تسهيلات لمدة قصيرة الأجل ولكنه لا يقدم سلفيات للتجار والمزارعين ، على أن الإدارة قد سمحت لخمس شركات بريطانية باستثمار أموالها فى برقة ، وليس هناك معلومات عن مقدار رموس الأموال هذه .

أما عن الضرائب فإن سياسة الإدارة البريطانية الضرائبية فى برقة تختلف عنها فى طرابلس . فقد تخلت الإدارة العسكرية عن الضرائب المباشرة كلها حتى مايو سنة ١٩٤٦ فأدخلت ضريبة الأرباح التجارية بنسبة ٣٪ . جاء فى تقرير لجنة التحقيق : «وتقرر بعد الاحتلال أن من الأصلح التخلي عن الضرائب المباشرة بوجه عام لمساعدة إنعاش البلاد من أضرار الحرب .» (١) أما مساهمة الشعب فى نفقات الإدارة ، فقد أمكن الحصول عليها كلها عن طريق الضرائب غير المباشرة ماعدا أرباح التجارة التى أدخلت فى مايو سنة ١٩٤٦ ، (١)

وقد بلغت المساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية لبرقة حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ - ١٣٧٥٠٠٦٩٨ جنهما وهذا ما يوازي ٢٦ ٪ من مجموع المنصرف .

وفي فزان لا نجد للإدارة الفرنسية العسكرية مشاركة في النهوض بأحوال البلاد الزراعية ، وإن كنا نجد أن عدد الماشية قد قل كثيراً بسبب الاستهلاك العسكري بين عامي ٤٥ و٤٧ (١) . وقد سحبت الليرة الإيطالية من التداول وأحل محلها الفرنك الجزائري منذ عام ١٩٤٣ وتقوم الإدارة الفرنسية بعمليات التسليف لمدة سنة للمزروعات والمأكولات ، وتسيطر على حركة التبادل التجاري وإن كان معظمها من الضروريات المتبادلة مع طرابلس ، وقد أديجت مالية فزان في مالية الجزائر وفصلت ميزانية أقسامها الثلاثة بعضها عن بعض ووكل لحاكم الجزائر وضعها بموافقة وزيرى المالية والداخلية الفرنسيين ، وقد سارت الإدارة الفرنسية في الضرائب المباشرة وغير المباشرة سيرة الطليان .

(ج) ومن الناحية العمرانية والاجتماعية أبقّت الإدارة العسكرية في طرابلس ما بقى من مرافق البلاد على حاله منذ الاحتلال إلا ما يتصل بأغراضها العسكرية من إنشاء القواعد الحربية والطرق . ولم تحاول السلطة العسكرية إلغاء الفوارق في الأجور بين العمال الوطنيين والإيطاليين وغيرهم من الأجانب ، وليس للطبقة العاملة منظمات على شىء من الأهمية تحمى مصالحها ، حتى نقابات العمال الإيطالية فقد حلت بعد الاحتلال . ولا زال التفريق قائماً بين العمال الوطنيين

(١) نفس المصدر ص ٥٥

والأحباب في الضمان الاجتماعي فللايطاليين نظام تأمين لمواجهة مخاطر المهنة والعجز والبطالة والإصابة بمرض السل ولهم إعانة للمرض والزواج والولادة والوفاة ، أما العمال الوطنيون فإن الإدارة البريطانية لا تجعل لهم إلا التأمين ضد حوادث العمل .

وما زال نصيب الوطنيين من التعليم في عهد الإدارة البريطانية أقل بكثير من نصيب الأقليات الإيطالية واليهودية فالتعليم العربي به ٨٧ مدرسة ابتدائية فيها ١١٠٥٤٠ يقابلها ١٧ روضة أطفال إيطالية ١١٧٤ تلميذاً و٧٤ مدرسة ابتدائية إيطالية بها ٨٩٩٩ تلميذاً و٣ يهودية بها ٢٠٣١ ، أما التعليم الثانوي العربي فغير كامل نتيجة ظروف الحرب ، على حين نجد هناك عشرة مدارس ثانوية وخاصة إيطالية ١٢٢٩١ طالباً ، وهذه المدارس الإيطالية متصلة بوزارة المعارف الإيطالية . وللبريطانيين مدرسة ابتدائية خاصة بها ٢٥٢ تلميذاً .

وفي برقة لا يزال يعمل بنظام العمل الإيطالي الذي يفرق في المعاملة بين الوطنيين والأجانب ويستغل الأيدي العاملة العربية أبشع استغلال . وقد أخضعت السكك الحديدية لإشراف الجيش البريطاني فكان هو الذي يديرها حتى أغسطس سنة ١٩٤٦ وفي مارس ١٩٤٨ بدأ عملها جزئياً بواسطة الإدارة العسكرية البريطانية ، وأنشئت مواصلات يومية مع لندن عن طريق مالطة والقاهرة . أما التعليم فقد وجدت جميع المدارس مغلقة عند الاحتلال والأبنية مهدمة - في قول الإدارة العسكرية - وقد فتحت في عام ١٩٤٦ ست مدارس زيدت في عام ١٩٤٨ إلى ٥١ مدرسة ابتدائية منها ٢٤ مدرسة ابتدائية عربية بها ٥٧٠٩ تلميذاً ومدرستان ثانويتان عربيتان هما ٤٢ تلميذاً . وقد أدخلت اللغة الإنجليزية في برامج التعليم وانتدب للتدريس بهذه المدارس بعض المدرسين المصريين .

وفي فزان كان نظام السخرة موجوداً في عهد الإدارة الإيطالية واستمر

مدة في عهد الفرنسيين ، ويطبق الآن التشريع الجزائري على عمال فزان وهم ثلاث طوائف: العمال الموظفون لدى السلطة الفرنسية، ٩٥٥ سائق، ١٨٩٠ عاملاً زراعياً ومستواهم جميعاً لا يزال شديد الانحطاط . وقد ركزت الإدارة الفرنسية عنايتها في إصلاح وشق طرق جديدة تربط فزان بالمناطق المستعمرة الفرنسية المجاورة . أما التعليم فقد أدخل في فزان نظام التعليم في المستعمرات الفرنسية وفرضت اللغة الفرنسية في المدارس ولا زالت حالته متأخرة . (١) (د) ومن ناحية الحريات العامة ، فإن الإدارة العسكرية في مناطق ليبيا الثلاث لم تسكد تخفف من الضغط الذي كان مفروضاً أيام الطليان، على الحريات الفردية والعامة فلا زالت هذه الحريات خاضعة لرقابة صارمة لا تسمح لأبناء البلاد بالتعبير عن آرائهم أو التجمع في منظمات تعمل لخير بلادهم إلا ما رضيت عنه السلطات العسكرية القائمة .

ففي طرابلس لا توجد غير صحيفة واحدة تُنشر عن طريق مكتب الاستعلامات البريطاني وهو قسم من وزارة الخارجية البريطانية هي جريدة « طرابلس الغرب » ، وقد كان محررها من عملوا في جريدة « العدل » أيام الطليان كما كان مديعاً في محطة روما . ولا زالت الاجتماعات العامة مشروطة بتبليغ السلطات قبل عقدها بثلاثة أيام كما كان الحال أيام الطليان ، وللبوليس الحق في منع أو تأجيل أو فرض أي اجتماع أو مظاهرة ، وفي وقت قدوم لجنة التحقيق الرباعية الدولية أعلنت السلطات البريطانية تحريم القيام بأية مظاهرة (١) ولا زالت للبوليس سلطات واسعة فله حق القبض والتفتيش دون أمر قضائي . وفي برقة كذلك جريدة واحدة هي « برقة الجديدة » ، يصدرها أيضاً قلم الاستعلامات البريطاني ثلاث مرات في الأسبوع كما أن هناك ثلاث مجلات أسبوعية هي « الفجر » ، و « الاستقلال » ، و « الوطن » ، وقد كانت المجلة الأخيرة

(١) تقرير لجنة التحقيق من - ٦١/٦٠ .

لسان حال جمعية عمر المختار . وتوزع هذه الصحف في نطاق ضيق لا يعدو الألفين أو ثلاثة الآلاف نسخة . وحرية الاجتماع مشروطة بالحصول على ترخيص من الإدارة البريطانية وتحظر الإدارة على البدو ، المرور في تلال العرب والحقول الزراعية وطرق إلا ياذن (١) .

أما فزان فليس بها صحافة وما يصلها من الصحف العربية من القاهرة وبنغازي وطرابلس وتونس قليل التداول جداً ، ولا توجد في فزان أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية أو اجتماعية وتقول الإدارة الفرنسية أنها لا تمنع في إنشاء مثل هذه الهيئات ولكنها في عين الوقت رفضت إجابة الحزب الوطني الطرابلسي إلى فتح فرع له في فزان عام ١٩٤٦ . وقد ذكر مندوب هيئة تحرير ليبيا أمام اللجنة السياسية بهيئة الأمم أن هيئة التحرير احتجت على الإدارة الفرنسية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٤٩ بناء على شكاوى الفزانين التي تلخص في ثلاث نقاط : ١ - إغلاق الحدود ٢ - النفي المؤقت لكبار الفزانين الذين يقاومون الإدارة ٣ - الارهاب والضغط لإخضاع الناس (٢) .

لاشك أن هذه الإدارات العسكرية المؤقتة في مناطق ليبيا كان ينبغي أن تنتهي بانتهاء الحرب كنص القانون الدولي ، فهي تخلق في البلاد وضعاً شاذاً منذ عام ١٩٤٣ ، وهي في وضعها الحالي قد عملت على إضعاف الروابط التي تربط بين أجزاء ليبيا المختلفة ، وكان لها أثرها السيء في الحياة الاقتصادية للبلاد ، فضلاً عن اتجاهاتها الاستعمارية في تمسكين النفوذ الأجنبي وبث الشقاق بين جماعات السكان وهو الالة العناصر المهادنة وإبعاد العناصر الوطنية الصالحة ، وذلك كله

(١) تقرير لجنة التحقيق من

(٢) وثائق هيئة الأمم من ١٣٣/١٣٤

بالإضافة إلى ما تنوء به البلاد من تكاليف الإدارة البريطانية والفرنسية في مرتبات الموظفين الباهظة وغيرها .

وقد حرصت بريطانيا وفرنسا على استمرار الإدارة العسكرية سنوات حتى تمهل لرجالها الفرصة في تمكين أقدامهم ، وقد طلب إلى مندوب بريطانيا في هيئة الأمم أن يبين السبب في حرص بريطانيا على البقاء في برقة مع اضطرارها إلى تقديم المساعدات المالية فقال المستر ماكنيل : إن بقاء بريطانيا يرجع إلى سببين : (أولاً) إن الحرب جعلت لها إدارة هذه المناطق وما كان لها أن تتنازل عنها بعد الحرب . (ثانياً) من الناحية القانونية يستند الاحتلال إلى معاهدة الصلح الإيطالية (١) . وقال مندوب فرنسا في دورة سبتمبر سنة ١٩٤٩ بهيئة الأمم ، وفرنسا شأن في هذا الموضوع (المستعمرات الإيطالية السابقة) لأنها تجاوزت طرابلس وفزان ويهمننا بطبيعة الحال ألا يقع اضطراب على أبواب بلادنا ، (٢) .

ويظهر حرص بريطانيا على استمرار الإدارة العسكرية في ليبيا إلى أقصى حد مستطاع من تصريح نقله روتر عن مستر شنويل وزير الحربية البريطانية قال : صرح الوزير بأن الحكومة البريطانية لاتنوي سحب قواتها التي ترابط في طرابلس وكان ذلك رداً على سؤال صحفي قال فيه : هل قرار هيئة الأمم منح ليبيا الاستقلال عام ١٩٥٢ يعني سحب القوات البريطانية من طرابلس . وسئل الوزير هل تنوي بريطانيا الاحتفاظ بقواعد لها في طرابلس . فأجاب لا يزال هناك وقت طويل قبل حلول عام ١٩٥٢ ، (٣) و(٤) .

(١) وثائق هيئة الأمم من ١٦٠
(٢) الأهرام في ١١/٢٢/١٩٤٩ .
(٣) الأهرام في ١١/٢٤/١٩٤٩ . (٤) تراجع أحكام القانون الدولي في الاحتلال
الحربي وآثاره ولائحة لاهاي سنة ١٩٠٧ - القانون الدولي العام ، للدكتور علي صادق
أبي هيف ط ١٩٤٨ من ٥٥١/٥٤٦ - Fauchille, Traité de Droit international—Paris u 22-Vol 4, No. 1156 Seq.

الفصل الثالث

قضية ليبيا في الميدان الدولي

(١)

قضية ليبيا في الميدان الدولي هي قضية مئات الملايين من البشر الذين لا يتمتعون بالحرية والاستقلال وإنما يخضعون للدول الاستعمارية مباشرة أو عن طريق غير مباشر . ومنذ أنشئت المنظمات الدولية اضطرت الدول الاستعمارية إلى التحايل باسم الحضارة والمدنية والمصالح المختلفة على تبرير بقائها في البلاد المستعمرة أو التابعة وكان ستارها في ميثاق عصبة الأمم نظام الانتداب الذي تضمنته المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة ولم تنص إلا على المعاملة العادلة للسكان الوطنيين ، وقد عاصرنا هذا الانتداب فوجدناه غير محدود بقيد زمني أو مانع دون تغلغل نفوذ الدولة المنتدبة أو العمل على ضم الاقليم إليها ، ولا زالت آثار الانتداب باقية في جهات من أفريقيا والشرق الأوسط وغيرهما .

وقد جعل الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتى ولكنه خطا خطوات أوسع من ميثاق العصبة فى سبيل (١) جعل مصالح سكان هذه الأقاليم هى العليا . (٢) الوعد بتطورها السيامى نحو الحكم الذاتى ورعاية أمانها السياسية وتنمية تنظيمها السيامى هذا إلى ما ينص عليه الفصل التاسع من الميثاق الخاص بالتعاون الاجتماعى والاقتصادى وفيه اتجاه إلى الأخذ بيد هذه الأقاليم . على أننا من جهة أخرى

لأنجد في ميثاق الأمم المتحدة نصا على الوسيلة التي بها تحقيق هذه الآمال والوقوف دون مطامع الدول الاستعمارية، فإن السند الوحيد في ذلك هو الرأي العالمي الحر. وقد كانت النصوص التي تضمنها الميثاق نتيجة جهاد شاق من الدول الصغرى لأن مشروع الميثاق الذي وضعته الدول الكبرى في ديمبارتون أوكس سنة ١٩٤٤ لم يتضمن إشارة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإنما أضيف ذلك في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ (فصول ١١ و١٢ و١٣ مواد ٧٣ إلى ٩١ من الميثاق) ونص على إنشاء مجلس الوصاية ليتولى شئون البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أنه ينبغي أن نلاحظ أن الميثاق ينص على أن يشرف مجلس الوصاية على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في حين أنه لا يشرف فعلا إلا على عدة مناطق خاضعة للوصاية، وليس للمجلس حق وليست عليه مسئولية ما ازاء مناطق المستعمرات على العموم^(١).

ومن جهة أخرى نجد الشعوب المستعمرة أو الخاضعة للنفوذ الأجنبي تلتقي عند حق تقرير المصير، ولا يعني ذلك مجرد الحكم الذاتي أو المحافظة على التراث الديني والتقاليد وترك السلطة السياسية في يد دولة حاكمة مستعمرة بل ان حق تقرير المصير هو حق الشعوب المغلوبة في البلاد التابعة والمستعمرات في الانفصال عن الدولة المستعمرة، أي أن يكون لها وجودها السياسي المستقل. وبهذا لا يعود حق تقرير المصير وسيلة لخداع الشعوب يستخدمها مطايا النفوذ الاستعماري بل يصبح وسيلة لكشف المؤامرات الاستعمارية وطريقة لبث الروح العالية في نفوس الشعب.

وكما كانت تمتلك الدولة العثمانية المقهورة في الحرب العالمية الأولى

Boyd, Andrew: The United Nations Organization Handbook, (١)
London, 1946. pp. 83-97.

موضع تنافس وتناحر انتهى بابتداع نظام الانتداب البريطاني والفرنسي على العراق وسوريا وفلسطين ، فإن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية أثارَت مشكلة مستعمراتها السابقة ، وظهر في طي هذه المشكلة تصارع أطماع الدول الاستعمارية في البحث عن مناطق النفوذ والنقط الاستراتيجية والقواعد الحربية، كما بدأ فيها من جهة أخرى كفاح الدول المحبة للسلام من أجل تحرير شعوب هذه المستعمرات وضمان السلام العالمي .

(٢)

عرضت قضية ليبيا - أول الأمر - على مجلس وزراء خارجية الدول العظمى المنعقد بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، ثم بباريس سنة ١٩٤٦ . وتعارضت آراء الدول الأربع فيما يتصل بليبيا وكانت القضية موضع مساومات بدأت باقتراح أمريكا وضع المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا تحت الوصاية الدولية على أن يعهد إلى إيطاليا بهذه الوصاية ، ثم تبدل موقف الوفد الأمريكي فجأة فأصبح يقضى بانتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة هذه المستعمرات عن طريق حاكم عام يعينه مجلس وصاية الدول المتحدة ويعاونه ممثلون لبريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا ، وممثلون للسكان الوطنيين والأجانب على أن تحدد المدة التي تتمتع فيها البلدان باستقلالها تحديدا حاسما (١) وأغلب الظن أن هذا التغيير المفجأ كان نتيجة لطلب الاتحاد السوفيتي الوصاية على طرابلس ، وقد ذكر مستر بيرنز وزير خارجية أمريكا في خطابه عن المؤتمر قوله : ومما يذكر هنا أن السوفيت كانوا قد طالبوا في بداية الأمر بالوصاية على طرابلس قائلين أنهم يريدون الحصول على قاعدة في البحر

(١) الأهرام : الوكالة الفرنسية في ١٧ و١٨ و١٩ / ٩ / ١٩٤٥ .

الأيض المتوسط اسفهم التجارية (١). ولما كانت أمريكا لا تعد من دول البحر الأبيض ولا يههما من أمره - إذ ذاك - إلا فتح الأبواب التجارية الأمريكية وتأمين مصالح أمريكا البترولية في المملكة السعودية ودول الشرق الأوسط ، فقد كان ههما الأول أن تبعد الاتحاد السوفيتي عن الميدان وتتركه لإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وهي من دول المعسكر الغربي فيما بعد .

أما فرنسا فقد طلبت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورأت أن ترد المستعمرات السابقة إلى وصاية إيطاليا حرصا منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر الأبيض ، وإبقاء على نفوذها في تونس والجزائر ، وكان معنى تعديل الحدود ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان التي تحتلها القوات الفرنسية . وقد تقدمت فرنسا إلى مؤتمر وزراء الخارجية بالمطالب الآتية : -

- ١ - استرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات وبين غات وتمو وهي التي تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ .
- ٢ - استرجاع الأراضي الواقعة شمال بتسى وأنيدى وهي التي تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا كذلك في ٧ يناير سنة ١٩٣٥ .
- ٣ - إلحاق غدامس وغات بحكومة الجزائر بدعوى أنهما مركزان عسكريان .

٤ - إلحاق فزان بحكومة الجزائر بدعوى أن فزان نقطة التقاء أفريقيا الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية وباعتبار أن الفرنسيين افتتحوها عنوة بقيادة الجنرال لوكاير .

٥ - تعديل حدود ليبيا - تشاد بالاستيلاء على منطقة السارة والمنطقة العشبية التي تليها لإدخال جميع المواقع شمال بتسى ضمن الحدود الفرنسية .

٦ - إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى مدينة خمس لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في أفريقيا الوسطى على البحر الأبيض المتوسط (١).

ووقفت بريطانيا منذ البداية موقفاً غامضاً ، فقد صرحت بأنها لا تريد ضم أراضي جديدة ، ولكنها في الوقت نفسه أكدت أنها لم تحتل هذه البلاد لفائدة دول أخرى ، ثم ظهرت رغبتها في أن تحتل مركزاً خاصاً في برقة واعتمدت في ذلك على الوعد الذي قطعه للسوسى . وكانت الصحف البريطانية صريحة كل الصراحة في بيان موقف بريطانيا فقد نشرت جريدة التيمس مقالا عن المستعمرات الإيطالية قالت فيه : إن إقامة حكومة وطنية في برقة على عرار شرق الأردن هي الحق الواضح البين الذي يرضى عنه كل أحد غير المصريين الذين يطمعون في توسيع إدارتهم الإقليمية ومسئولياتهم السياسية (٢) وقالت في اليوم التالي : وقد مكثت هذه البلاد (برقة) تحت الإدارة العسكرية البريطانية منذ طردت القوات الألمانية والإيطالية نهائياً منها في عام ١٩٤٢ ، ويلوح أن جميع الأسباب تقضى باطالة أمد الترتيب الحالي وتنظيمه وبذلك تبقى بريطانيا مسئولة عن إدارتها وعن المحافظة على القانون والنظام إلى أن تؤلف فيها دولة مستقلة . وفي هذه الأحوال ستكون بريطانيا ملزمة بالعمل لرقى البلاد الاقتصادي ويكون لبرقة مكانها الصحيح في وضع المشروعات التي يراد بها الرخاء المشترك لجميع شعوب الشرق الأوسط .

وانتقلت التيمس إلى الحديث عن طرابلس فقالت : إنه لم تتعين دولة خاصة لإدارتها ويلوح أن روسيا لن تترك بمطالبها التي تلح بها المسيو

(١) الأهرام ١٧ / ٢ / ١٩٤٩ .

(٢) الأهرام - رويتر ٢١ / ٩ / ١٩٤٥ .

(٣) الأهرام - رويتر ٢٢ / ٩ / ١٩٤٥ .

مولوتوف فإنها تكاد لا تصلح لإيجاد حل مرض لمشكلة طرابلس ، أما الاقتراح الآخر وهو أن يترك لإيطاليا إدارة طرابلس تحت إشراف خاص من مجلس يؤلف هناك وتمثل فيه الأمم المتحدة ، فإنه قد يستحق البحث إذا استطاعت إيطاليا إنشاء حكومة إيطالية ذات مقدرة إدارية من ناحية وحائزة لثقة الشعب الإيطالي من ناحية أخرى . وربما أن الوقت لم يحن بعد لإصدار قرار نهائي في هذا الموضوع^(١) .

وقد أرسلت إيطاليا وفدا برئاسة السنيور دي جاسبيرى إلى مؤتمر وزراء الخارجية يمثل وجهة النظر المتحدة التي اتفقت عليها أحزاب اليمين والوسط في إيطاليا . وهو برنامج يرمى إلى محاولة الاحتفاظ بجميع أراضي إيطاليا إذا أمكن مع محاولة إيضاح التضحيات التي بذلتها إيطاليا إلى جانب الأمم المتحدة وقد صرح السنيور دي جاسبيرى في خطبة له بأن المستعمرات التي حصلت عليها إيطاليا قبل الحكم الفاشستي بمساعدة بريطانيا أو برضاها كليبيا وأريتريا والصومال يجب أن تظل لإيطاليا للحفاظ على التوازن الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وإعطاء إيطاليا منفذا للمجرة^(٢) .

وكانت سياسة أحزاب اليمين والوسط تجد مقاومة شديدة من أحزاب اليسار في إيطاليا وقد نشرت جريدة أونيتا Unita الإيطالية في ديسمبر سنة ١٩٤٥ التصريح التالي للسنيور بالمير وتولياني سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي قال : إن فتوحات الإمبراطورية الاستعمارية كبدت الشعب الإيطالي خلال ستين عاما مغامرات شاقة وحملته قسطاً كبيراً من الدخل الوطني كما أنها كبدت الإيطاليين فقد حريتهم مرتين . ونحن كإيطاليين صميمين نفكر ونظر من الناحية الوطنية بصفقتنا شيوعيين لا نجزئ الاستعمار إطلاقاً ، وذلك

(١) المصرى — رويتر ١٩٤٥/٩/٢٢

(٢) الوكالة الفرنسية — الأهرام — ١٩٤٥/٩/١٧

نتيجة للتجارب التي أسفر عنها الاستيلاء على مستعمرات في عالم لم يكن فيه ثمة مستعمرات يسهل الاستيلاء عليها ، ولم يكن من المصلحة الاستيلاء عليها ، الأمر الذي سبب لنا كوارث ومشاكل في الماضي . ومن المحقق أنه في حالة بقاء هذه المستعمرات في أيدينا عشرات السنين المقبلة لاتزال أمامنا مهمة إنعاش إيطاليا اقتصادياً - وهي مهمة شاقة - فإن هذه المستعمرات لن تعطينا أية مساعدة جديدة . وإن أعلم أن هذه الآراء تلتقي معارضة من أولئك الذين يتكلمون عن نجاح بعض التجارب الاستعمارية التي قامت بها الحكومات الإيطالية في أفريقيا ، أو يقولون باعتبار المستعمرات الإيطالية في أفريقيا أو يقولون باعتبار المستعمرات الإيطالية منفدا للهجرة . وعلى الأولين يكون جوابي أنه إذا كانت هذه التجارب - في الواقع - حقيقة ثابتة وليست مجرد دعاية وطنية متطرفة تخفي تحتها تدابير ومساومات مالية على حساب الغير على الطريقة الفاشية - فالأفضل أن نقوم بهذه التجارب في بلادنا حتى نصلح قسماً من أراضينا ، وأما عن الآخرين فأنا أجد أن مشكلة المهاجرة عندنا لن تجد حلالها في أراضى كالأراضى التي تحتوى على المستعمرات الإيطالية وأن إيطاليا الديموقراطية تستطيع اليوم أن تكسب كل شيء ولا تخسر شيئاً إذا هي أصبحت في طليعة العاملين على تحرير الشعوب المستعمرة (١) .

وبين هذه التيارات المتعارضة لم ينته مجلس وزراء الخارجية إلى حل لمسألة المستعمرات الإيطالية السابقة حتى عقد دورته التالية في باريس في ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٦ . وفي هذه الدورة أيضاً استمرت المساومات بين الدول الكبرى وبدأت بتعديل المسيومولوتوف الاقتراح السوفيتي بطلب الوصاية على طرابلس إلى إخضاع برقة وطرابلس لإشراف هيئة الأمم على أن يكون الحاكم في طرابلس روسيا وفي برقة بريطانيا أو أمريكا ويعاون هذين الحاكمين

لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب وفي حالة طرابلس يكون للحاكم السوفييتي نائب إيطالي .

وكما كان الاقتراح السوفييتي سببا في تغيير موقف الوفد الأمريكي في لندن فقد أبدى مستر بيغن على أثر هذا الاقتراح المعدل اقتراحا بريطانيا يقضى بإعلان استقلال ليبيا بجزئها طرابلس وبرقة وضمهما في دولة واحدة فوراً وشفع الوزير البريطاني اقتراحه بقوله ، إن هذه المستعمرات تقع على شريان الحياة للممتلكات البريطانية ومواصلاتها ، وقال : إن تحرير جميع هذه المستعمرات قد تم على أيدي القوات البريطانية وقوات الأمبراطورية التي كانت تقاتل بمفردها في هذا الميدان وإن بريطانيا وعدت العرب بما فهم الزعيم السنوسي بعدم إعادة هذه المستعمرات إلى إيطاليا . وقال الوزير البريطاني في استناده إلى وعد السنوسي ، إن بريطانيا تعتبر نفسها مقيدة بالتزامات الشرف في هذه الوعود . (١) ويكفي في بيان مرمى الاقتراح البريطاني أن نذكر تعليق جريدة كومبا الفرنسية عليه : أن استقلال طرابلس له مفعول السحر في تسوية المشاكل الحيوية للأمبراطورية البريطانية في شؤون البحر الأبيض المتوسط فإن هذا الاستقلال يعني في نظر بريطانيا استرداد نفوذها كله في الوقت الذي يعلن فيه المارشال سمطس أن الأمبراطورية لا تستطيع الموافقة على جلاء البريطانيين عن مصر ، ثم إن طرابلس هي بالفعل تحت السيطرة الانجليزية (٢) .

وقد رد الوزير السوفييتي على المناورة البريطانية بأن دولته تتخلى عن اقتراحها وتقبل الوصاية الإيطالية على ليبيا ، فأيدت بريطانيا وصاية إيطاليا على

(١) الأهرام — ١ / ٥ / ١٩٤٦

(٢) الأهرام — ٢ / ٥ / ١٩٤٦

طرابلس بشرط أن تكون لها الوصاية على برقه . وأيدت بريطانيا أيضاً مطالب فرنسا في طرابلس . على أن هذه الاقتراحات لم تنل موافقة أعضاء المؤتمر فتقدم مستر بيغن بمشروع قرارين : الأول ؛ في صيغة مادة تنصها معاهدة الصلح مع إيطاليا ، والثاني ؛ في صيغة قرار يوقعه الوزراء الأربعة .

جاء في المادة المقترحة : ١ - تنزل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الأفريقية . ٢ - إلى أن يصدر قرار نهائي في شأن هذه الممتلكات تبقى خاضعة لنظام الحكم الحالي . ٣ - ستتخذ الدول العظمى الأربع قراراً نهائياً في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة .

وجاء في القرار المقترح : ١ - اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الإيطالية في أفريقيا خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة المبرمة معها ٢ - تقرر الدول العظمى الأربع مصير هذه الممتلكات وفقاً لأحد الأنظمة الآتية أو لبعضها متداخلة وعلى أن يشمل النظام المقرر جميع الممتلكات أو يقتصر على جانب منها حسبما تلميه رغائب الأهالي وما تدلى به الحكومات صاحبة الشأن من وجهات النظر : (أ) الاستقلال (ب) الانضمام إلى أحد البلدان المجاورة (ج) الوصاية وتتولاها هيئة الأمم المتحدة أو إيطاليا أو إحدى الدول المنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة ٣ - إذا لم تتفق الدول الأربع على حل عرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتوصي بما تراه ، وتتعهد الدول الأربع أن تقبل توصيات الجمعية العمومية وتنفذها مع مراعاة الوعود التي بذلتها الحكومة البريطانية للمستوطنين أبان الحرب . ٤ - سيوالى مندوبو وزراء الخارجية البحث في مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة ويخولون الحق في إيفاد لجان تحقيق إليها تجتمع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم لوزراء الخارجية في شأن الحل النهائي للمسألة .^(١)

وقد وافق وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى على المادة والقرار المقترحين .

(٣)

وفي أغسطس سنة ١٩٤٦ عقد مؤتمر الصلح بباريس لأعداد معاهدة الصلح مع إيطاليا . وقد تولى الوفد المصرى فى المؤتمر برئاسة واصف غالى باشا الدفاع عن حق ليبيا فى الاستقلال ، فقال بعد أن أشار إلى مطالب مصر فى التعويضات من إيطاليا ومطالبها فى تعديل الحدود عند الجغبوب والى لوم : كانت الصلات جد وثيقة بين مصر ولوبيا فى مختلف العهود فاشتركتا فى السراء والضراء ولم يطرأ أى تعديل على حالة أهلها بعد انفصالهما ، فبينهما ما تعلمون من وحدة الجنس واللغة والدين والتقاليد . فمن الطبيعى أن تتطوع للاعراب عن مطالب ليبيا . لقد كان لها أبطالها وشهداؤها فى قتالها مع الدولة التى احتلتها سنة ١٩١١ فمن الطبيعى أن تعود إليها حرية التامة ، وإذا احتاجت إلى مرشدين أو مستشارين فى عهدنا الأول بالاستقلال فإن إخوتها من الأمم العربية لتبادر إلى إسداها العون . ولا شك فى أن الدول الخليفة والمشاركة سيدفعها الوفاء للعدل وهو المثل الأعلى الذى حاربت من أجله إلى الحرص على الاعتراف بلوبيا دولة مستقلة ذات سيادة بعد تحريرها بقوة السلاح . وريثما يتم لها هذا الإستقلال يمكن إسناد إدارتها إلى عضو من جامعة الدول العربية بتفويض من مؤتمر أما التحدث عن قوة الإشراف الإيطالى عليها فمعناه إغفال الحوادث التى وقعت فى السنوات الست الأخيرة ، وتحدى المنطق السليم فأى سلطة ، بل أى مهابة قد تكون للموظفين الايطاليين إزاء الوطنيين ؟ كيف يعود الغازى بعد أن ظل مهزوما لا تقوم له قائمة . بل كيف يعود بحماية هازميه أو برقابتهم عليه ؟ ألا يكون من شأن عودته إيقاظ الضغائن وإشعال الفتن وبعث الشك

في النصر ، أهذا ما تريدون ؟ (١) .

وقد أيد الوفد الهندي استقلال ليبيا وأضاف قوله : وقد سبق لنا أن ذكرنا في معرض الحديث عن المستعمرات الإيطالية السابقة أن إتخاذ أي قرار بشأنها ينبغي أن يكون مطلقاً لرغبات وأمانى الشعوب التي تقطنها إذ من حق تلك الشعوب — شأنها في ذلك شأن الشعوب الأخرى — أن تحدد بنفسها مصايرها ويجب على دول الحلفاء أن تطبق في أقرب وقت مستطاع تطبيقاً عاماً مبادئ ميثاق الأطنطى التي تنص أن من حق الشعوب أن تختار نظم الحكم التي تؤثرها (٢) .

وخطب مستر بيغن فقال باسم بريطانيا إننا نعتقد أن ثمة رغبة حقيقية عند عرب ليبيا في الحكم الذاتي وأنه ينبغي التوفيق بصورة ما بين هذه الرغبة وبين الحقيقة التي لا شك فيها وهي انه لا يزال في شمال طرابلس عدة آلاف من المستعمرين الإيطاليين . وأما فيما يتعلق ببرقة فإننا نحب أن نذكر مرة أخرى أننا قد تعهدنا علناً في الماضي بأن لا يخضع السنوسيون مرة أخرى للحكم الإيطالي (٣) .

وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدة الصلح مع إيطاليا ، وتتعلق المادة ٣٣ والملحق ١١ بمستعمرات إيطاليا الأفريقية ، وتنص المادة على أن إيطاليا تنازل عن جميع حقوقها في تلك المستعمرات، وحتى يتم البت نهائياً في مصير هذه المستعمرات تستمر الإدارة الحالية قائمة فيها . والملحق ١١ أربع فقرات :

١ — أن الدول الأربع ستشترك في البت نهائياً في مصير الممتلكات الإيطالية في غضون السنة الأولى التالية لبدء تنفيذ المعاهدة .

(١) الأهرام ١٩٤٦/٨/٢٣

(٢) الأهرام ١٩٤٦/٨/٢٣

(٣) الأهرام ١٩٤٦/١٠/٩

٢ - البت في مصير تلك المستعمرات يجب أن يتم وفقاً لرغبات السكان ومصالحهم ووفقاً لمصالح السلام والأمن العالمين مع عدم تجاهل رغبات الحكومات الأخرى ذات المصلحة .

٣ - إذ لم تستطع الدول الأربع الاتفاق على مصير إحدى تلك المستعمرات في غضون العام الأول من تنفيذ المعاهدة الإيطالية بحال الأمر إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتقديم توصياتها . وتتعهد الدول الأربع بقبول تلك التوصيات واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها .

٤ - النص على دعوة وكلاء خارجية الدول الأربع لدراسة المسألة وتقديم توصياتهم إلى مجلس وزراء الخارجية ، وقد طلب إلى الوكلاء إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة .

وواضح أن نصوص معاهدة الصلح هي عين ما اتفق عليه وزراء خارجية الدول الأربع ، وأهم ما يلاحظ عليها إسقاط حق إيطاليا في مستعمراتها ، وحرص بريطانيا وفرنسا على الإبقاء على الإدارة العسكرية وإفساح المجال أمامها لتسكين نفوذها ، ومحاولة تأجيل القضية إلى أبعد أمد مستطاع .

(٤)

واجتمع مندوبو وزراء الخارجية الأربع في لندن يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ تنفيذاً لمعاهدة الصلح مع إيطاليا ، وكانت خطة عملهم ذات مراحل ثلاث : الأولى : تكليف لجنة الدول الأربع الكبرى ببحث أحوال المستعمرات من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

الثانية : المشاورات في المستعمرات وفي لندن ومع الحكومات الأخرى كإيطاليا والحبشة ومصر والهيئات الأخرى كالجامعة العربية لعرض وجهات نظرها وطلباتها المتعلقة بالمستعمرات . والمرحلة الأخيرة إعداد

ملخص لكل ذلك وكتابة تقرير عنه ووضع قرار متفق عليه إن أمكن ،
يقدم إلى مجلس وزراء الخارجية .

وقد عارضت الحكومة الأمريكية في أول الأمر في إرسال لجنة التحقيق
إلى ليبيا لفحص الأحوال فيها لأن ذلك يتيح للاتحاد السوفيتي فرصة التدخل
في مشكلة تحرض أمريكا وبريطانيا على إبقائها في أيديهما^(١). على أن مؤتمر
الوكلاء انتهى بأن عين لجنة التحقيق وحددة مدة عملها بستة أشهر إلى سبعة
ابتداء من يوم مغادرتها لندن ، وأصدر إليها تعليماته وتقضى بجمع البيانات
والمعلومات عن المستعمرات الإيطالية السابقة ، ويجب أن تشمل بحث الأحوال
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورغبات ومصالح سكانها . وجعل للجنة
الحق في الاستعانة بجميع الهيئات الإدارية والموظفين الرسميين والهيئات
الأخرى والسكان ، وخول لها حق الاستعانة بجميع المصادر التي تجدها ،
وأوجب أن تفضي كل هيئات السكان بوجهات نظرها وأن تزور اللجنة
الأماكن التي يسهل فيها الوقوف على آراء السكان ، كما جعل للجنة أن تبحث
مسائل أخرى لتحديد الحدود بين البلاد . وطلب إلى اللجنة ألا تشمل تقاريرها
على تصريحات بشأن تقرير المصير النهائي للمستعمرات السابقة فتلك مسألة
تناط مسئوليتها بوكلاء الخارجية ثم بمجلس وزراء الخارجية (٢) .

عينت لجنة التحقيق في العشرين من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ووصلت إلى
ليبيا في ٦ مارس سنة ١٩٤٨ وبقيت هناك حتى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ تجرى
تحقيقاتها في كل من مناطق ليبيا الثلاث على حدة ، فسكثت في طرابلس أربعين
يوما وفي فزان عشرة أيام وكان المقرر ستة عشر يوما ، وفي برقة خمسة
وعشرين يوما .

(١) المصري - ١٠/٦/١٩٤٧

(٢) المصري - ١٠/١٦/١٩٤٧

ووضعت اللجنة تقريراً مفصلاً عن تحرياتها ودراساتها للأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وينقسم التقرير إلى خمسة أجزاء، الأول مقدمة والثاني عن طرابلس والثالث عن فزان والرابع عن برقة والخامس استنتاجات عامة عن ليبيا. ويشتمل كل جزء على ستة أقسام: الأول مقدمة والثاني عن السكان والتكوين الاجتماعي والأحزاب والصحافة والنظام الإداري والقضائي والقانون والثالث عن الأرض والموارد الطبيعية والمالية والتجارية والصناعة والنقل والنظام الاقتصادي والرابع عن العمل والتعليم والصحة العامة والحياة الأدبية والمادية والخامس عن رغبات السكان والسادس عن نتائج عامة.

وجاء في المقدمة التي وضعها الإدارة السياسية بالجامعة العربية عند ترجمتها التقرير ما نصه: «استقت اللجنة معلوماتها من الإدارة العسكرية المحتلة للبلاد، ومن الأفراد والجماعات حتى الإيطالية وغير الإيطالية حيثما وجدت في مكان زارته اللجنة - ومن تلك الأفراد والجماعات من كان على اتصال بالإدارة العسكرية المحتلة للبلاد، وفي طريق رجوعهم مر رؤساء الوفود بروما حيث أمضوا ثلاثة أيام استمعوا خلالها لأقوال ممثلي الإيطاليين - الجمعيات والأفراد - الذين سبق أن أقاموا في المستعمرات الإيطالية السابقة. ولا يمكن القول بأن الإحصاءات والبيانات التي اعتمدت عليها اللجنة كاملة أو متفقة في كل الأحيان أو حتى صحيحة، ولم يكن لدى اللجنة من الوقت ما يمكنها من أن تتحقق من دقتها وخصوصاً وقد كان معظمها من أو تحت إشراف الإدارات العسكرية المختلفة التي تحتل البلاد. وقد ذكرت اللجنة فيما يتعلق بفزان حيث توجد إدارة فرنسية أن المعلومات التي قدمتها تلك الإدارة كانت غير وافية وغير تامة (١)».

وتنعكس في التقرير الخلافات القائمة بين الدول الكبرى، وكثيرا ما يتعذر على المندوبين الاتفاق على عبارة أو فكرة، وأوضح مظهر لهذا الخلاف القسم الخاص برغبات السكان فقد وضعت له اللجنة نصين: الأول إنجليزي والثاني روسي، وكذلك الحال في الاستنتاجات العامة في خاتمة التقرير.

وهذه الاستنتاجات العامة هي خلاصة توصيات اللجنة، وقد جاء في النص الفرنسي الأمريكي الإنجليزي ما يلي :- تدبر ثلاث إدرات عسكرية محتلة - الآن - مستعمرة ليبيا السابقة، وتفترق المناطق الثلاث الواحدة عن الأخرى بصحراء واسعة الأطراف، وهناك مكانان رئيسيان للمتنتجات الزراعية هما الجبل الأخضر في برقة وجبل نفوسة والواحات الساحلية في طرابلس. ولكل منهما أرض للمرعى متاخمة واسكنها تحف تدريجيا نحو الجنوب إلى أن تحتفي ويتخللها بعض الواحات.

ومعظم السكان في برقة قوم رحل وفي بقية ليبيا فان أكثرية السكان متمدنون ونصف رحل. ومعظم السكان مسلمون في كل البقاع. وخارج المدن ينقسم السكان إلى قبائل وشبه قبائل. ونفوذ الشيوخ عظيم في برقة ولكن في طرابلس ضعف هذا النفوذ وتهدم النظام القبلي التقليدي. وكل القطر فقير في المواد الطبيعية ويعتمد على مساعدات مالية من الخارج، وليس هناك أي جزء من ليبيا يمكن القول عنه إنه يكفي نفسه اقتصاديا. ويعتمد كل قسم من هذه الأقسام إلى حد ما على مساعدات أجنبية في الإدارات الفنية والاقتصادية والإدارية.

والتكوين السياسي والاجتماعي الذي لاخلاف فيه يكاد يكون موجودا في برقة، وهو أساس جيد لتكوين الحكم الذاتي. أما سكان فزان فهم قليلو العدد ومواردها الطبيعية فقيرة لا تمكن هذه المنطقة من أن تستقل.

وأكثرية الليبيين غير متعلمين ودرجتهم من العقلية السياسية ليست عالية ، ولا يوجد قسم فيهم مستعد للحكم الذاتي .

في طرابلس يوجد معظم السكان الاستقلال حالا ، والرغبة في الوحدة والعضوية بجامعة الدول العربية مرغوب فيها وأن لم يؤكدوا ذلك بشيء ، وهم يعارضون في رجوع الإدارة الإيطالية ويعارضون في أية سيطرة أجنبية . وكثيرون منهم عبروا عن هذا . أما العلاقات الفردية بين العرب فهي جيدة .

في فزان : 'يكتفى السكان بالإدارة الحاضرة ولم يفكروا كثيراً في تغيير النظام وان كان الكثيرون يريدون حكومة إسلامية ، ولا يوجد أي شعور ضد الإيطاليين .

في برقة : أ أكثرية السكان يريدون الاستقلال تحت إمرة السيد محمد إدريس السنوسي بينما الباقون يتبعون المصير الذي يزيده هو لهم . ولا يوجد شعور كبير من السكان نحو الوحدة ، وهم يوافقون في بعض الأحيان على الوحدة ولكن تحت شروطهم فقط . وهم يعارضون بشدة في رجوع الإيطاليين . (١)

وجاء في نص المندوب الروسي ما يلي : -

تبلغ مساحة ليبيا حوالي مليون كم مربع وعدد سكانها ١٠١٥٠٠٠٠ نسمة الآن ، وقبل الحرب العالمية الثانية كانت ليبيا تعتبر وحدة جغرافيا وعنصرها واقتصاديا ولغويا ودينيا وثقافيا ، وكذلك بالنسبة لطريقة حياة السكان . والأراضي المنتجة في ليبيا واقعة على الساحل ووراءها صحراء ، وأكثرية السكان من العرب ، وعلاقاتهم الاقتصادية مع العالم الخارجي مستمرة عن طريق

(١) تقرير لجنة التحقيق - ص ٩٤ .

البحر . واللغة الأولى هي اللغة العربية والدين المنتشر هو الإسلام ، ومعظم السكان غير متعلمين ، وهم يحافظون على حياة الرحّل ونصف الرحّل ، وبسبب التقسيم المصطنع لهذه المنطقة الموحدة فإن الاختلافات المحلية قد كثرت في مدة بعد الحرب ، ومن الممكن إهمالها أمام وحدتها الاجتماعية والطبيعية لأن عوامل بعد الحرب الاختلافية والمتصلة بالمصالح الأجنبية تعتبر عوارض للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي لليبيا ، ويتوازن هذا كثيراً بالعوامل المتصلة بالمصالح الوطنية للشعب الليبي نفسه ، ويؤكد هذه الحقيقة أن أكثرية الليبيين الذين سئلوا أمام اللجنة عبروا بوضوح عن رغبتهم في وحدة بلادهم . (١)

وبمقارنة النصين نرى أن وحدة ليبيا حقيقة مقررة عند المندوب الروسي بينما ينكرها مندوبو إنجلترا وفرنسا وأمريكا ، ونرى النص الروسي يشير إلى الأثر السيء الذي خلفته الإدارات العسكرية في تمزيق اقتصاد البلاد وتمكين المصالح الأجنبية وبث الخلافات بين الأهاليين على حين لا يشير مندوبو دول الغرب إلى شيء من ذلك بل تراهم يؤكدون تأخر البلاد وحاجتها للمساعدات الأجنبية ، وفي الوقت الذي يقررون فيه أن طرابلس قد تطورت عن النظام القبلي الذي لازالت برقة خاضعة له فإنهم يرون برقة جديدة بالحكم الذاتي ولا كذلك طرابلس ، وإذا قلنا إن هذا صدى لأطباع بريطانيا في برقة فإن أطباع فرنسا صريحة فيما تضمنه التقرير عن فزان .

(٥)

وفي ١٣/٩/١٩٤٨ اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في باريس ، فكان اجتماعهم قبل يومين من نهاية السنة المحددة في معاهدة الصالح مع إيطاليا لتقرير مصير مستعمراتها السابقة وكانت الملابس كلها تدل على عجز وزراء الخارجية

(١) تقرير لجنة التحقيق - الترجمة العربية ص ٩٥ .

عن حل القضية وإحالتها إلى هيئة الأمم . وفي هذا الاجتماع هاجم المسيو
فشينسكى المندوب السوفيتى الدول الثلاث وقال إنها تعمل على تقسيم المستعمرات
الإيطالية فيما بينها ، فبريطانيا تريد وضع برقة تحت وصايتها بينما تطمع فرنسا
فى استقطاع إقليم فزان من جنوب ليبيا وضمه إلى الأراضى الخاضعة لنفوذها
ثم اتهم أمريكا بأنها أخلت بشروط معاهدة الصلح الإيطالية بأن أقامت مطار
هويلس على سواحل طرابلس فى منطقة الملاحة . واقترح الاتحاد السوفيتى
أن توضع المستعمرات الإيطالية السابقة بالحدود التى كانت لها حتى سنة ١٩٣٤
تحت وصاية إيطاليا وأن يكون القرار النهائى الذى يتخذ فى شأن المستعمرات
شاملا لها كلها لا عن جزء منها دون الأخرى (١) .

وقدر مندوب أمريكا بأن معاهدة الصلح الإيطالية لم تنص على أنه
لايجوز إقامة مطارات فى المستعمرات الإيطالية وأن المطار الأمريكى المقام
فى الملاحة سيظل قائما إلى أن يبت فى مصير طرابلس . ودافع مندوب أمريكا
عن سياسة بريطانيا فى برقة فقال إن أهالى برقه لا يرغبون فى عودة إيطاليا
إلى حكمهم وإنما يؤثرون الإدارة البريطانية فموقف بريطانيا لا ينطوى على
أية رغبة استعمارية لأنه قائم على رغبات الأهالى أنفسهم من ناحية ورغبات
الدول التى يهتمها مباشرة مصير المستعمرات الإيطالية مثل مصر التى تجاورها
برقة وأثيوبيا التى تجاورها إريتريا (٢) .

ورد مسيو كوف دى مورفيل رئيس الوفد الفرنسى بأنه يسره أن
يذكر الرفيق فشينسكى بأن المسيو يبدو اقترح فى اجتماع وزراء الخارجية
الذى عقد فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وضع المستعمرات الإيطالية تحت
وصاية إيطاليا (٣) .

ويتضح من هذه المناقشات أن تبدل الأوضاع السياسية منذ نهاية الحرب قد جعل الدول الكبرى تتبادل أطرافاً مختلفة في حل المشاكل الدولية . وأخص ما يلاحظ في هذه الفترة تبدل الموقف من إيطاليا ، فقد أصبحت إيطاليا نقطة من نقط الصراع المتجمع بين الشرق والغرب إذ قد أسفرت انتخابات سنة ١٩٤٦ عن فوز الديمقراطيين المسيحيين بتأييد الدول الغربية وكان الحزب الشيوعي أقوى أحزاب المعارضة ، وأخذت إيطاليا تتلقى عوناً كبيراً من أمريكا ، وأشركت في مشروع مارشال ، وحدث بينها وبين فرنسا اتفاق اقتصادي جمركي ، ورغب الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى أن يقوى مركز اليساريين الإيطاليين ، ومن هنا تبدل موقفه من إعادة المستعمرات إلى إيطاليا لكسب الرأي العام ، وإن كان موقف الشيوعيين من الاستعمار والمستعمرات معروفاً كما نقلناه عن السنيور تولياتي . وقد ردت أمريكا وإنجلترا وفرنسا على موقف الاتحاد السوفيتي هذا بأن طالبت بإرجاع تريستا إلى إيطاليا .

وقد استمر مندوب الاتحاد السوفيتي في محاولة الانتهاء إلى حل للمسألة فعاد في الاجتماع الثاني يقترح وضع المستعمرات الإيطالية تحت الوصاية الدولية ، فاعترضت فرنسا وأمريكا وإنجلترا على ذلك ، فاقترح أن يعين مجلس الوصاية الدولة أو الدول التي توضع المستعمرات تحت وصايتها على أن يؤلف مجلس استشاري من سبع دول من الأمم المتحدة لمساعدة الدولة أو الدول الوصية على المستعمرات . وكان آخر اقتراح للمندوب السوفيتي أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات وإلى أن يحين ذلك الوقت توضع تحت الوصاية الدولية ويؤلف مجلس استشاري من سبعة أشخاص يختارون من ممثلي إنجلترا وروسيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا وأحد أبناء البلاد وأحد السكان الأوروبيين على أن مندوبي وزراء الخارجية الآخرين رفضوا هذه الاقتراحات جميعاً

ولم يتقدموا بغيرها ، وإنما كان واضحاً أن خطة مندوبي إنجلترا وفرنسا وأمريكا هي ألا تحل هذه القضية في مجلس وزراء الخارجية الذي تصدر عنه القرارات بالإجماع ، وإنما تحال إلى هيئة الأمم المتحدة حيث تكون للدول الغربية أغلبية يمكن بها إقصاء الاتحاد السوفيتي عن الاشتراك في أمر هذه المستعمرات . وعلى هذا النحو أخفق مجلس وزراء الخارجية في إيجاد حل لمشكلة ليبيا وأحيلت القضية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

(٦)

جاء في تقرير السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة عن إحالة مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى هيئة الأمم المتحدة ما يلي : في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ تقدمت حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا إلى السكرتير العام بطلب إحالة مصير المستعمرات الإيطالية السابقة إلى الجمعية العامة تنفيذاً للبادة ٢٣ وبند ٣ من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا . وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أدرجت الجمعية العامة المسألة في جدول الأعمال وأحالتها إلى اللجنة الأولى لفحصها وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية . ولما لم يكن لدى اللجنة وقت لدراسة الموضوع في القسم الأول من الدورة الثالثة العادية المعقودة في باريس رأت اللجنة دراسة المسألة في ليك سكسس في ١٦ إبريل سنة ١٩٤٩ في بداية القسم الثاني من الدورة الثالثة العادية^(١) . والواقع أن مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة كانت النقطة الرابعة في جدول أعمال اللجنة السياسية في باريس وتليها مسألة استقلال كوريا .

(1) Ropport Annuel du Secretaire General - juillet 1948 - 30 juin 1949 p. 36.

ولكن حدث أن تقدم الوفد الأمريكي بطلب تقديم مسألة كوريا وتأجيل مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة ، وعارض ذلك الاتحاد السوفيتي والوفود العربية . وقد وافقت الأغلبية على التأجيل ، وغير خاف أن السياسة الإنجليزية الفرنسية الأمريكية كانت ترمي إلى إطالة أمد البحث في هذا الموضوع لأن في ذلك — كما ذكرنا — إتاحة الفرصة لتمكين أقدامها في ليبيا التي تحتلها قواتها وتديرها إدارات عسكرية تابعة لإنجلترا وفرنسا . وكان الاتحاد السوفيتي والدول العربية ترى الحلولة دون ذلك وسرعة البت في مصير البلاد الليبية بتأييد وحدتها واستقلالها . وقد صرح رئيس وفد مصر بقوله : «إننا مهتمون أشد الاهتمام بمشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة التي طرحت على بساط البحث والنقاش في الجمعية العامة ، ونحن نريد لليبيا الوحدة والاستقلال ، ومن الخير كل الخير أن نظفر ليبيا باستقلالها في الحال ، ولا نرى ما يدعو إلى تأجيل البت في هذه المشكلة . إن جارتنا ليبيا تريد الظفر باستقلالها في أقرب وقت مستطاع ولهذا اقترحنا ضد إرجاء بحث هذه المسألة^(١) .»

(٧)

وكانت القضية الليبية أول نقطة في جدول أعمال اللجنة السياسية في أبريل سنة ١٩٤٩ بليك سكسن .

وقد سبق اجتماع اللجنة السياسية مشاورات بين الدول الغربية لتسوية مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة ، وكانت السياسة البريطانية هي التي وجهت آراء الدول في هذه الفترة من القضية .

(١) الأهرام ١٢/١٢/١٩٤٨ .

بدأت المشاورات باجتماع بين الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا ومسيو شومان وزير خارجية فرنسا بمدينة كان في أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ثم اجتمع شومان وبيفن بياريس في ينسار سنة ١٩٤٩ وكانت إيطاليا قد رسمت سياستها المساومة حلفاء الغرب على الانضمام إلى الكتلة الغربية التي أخذت تتكون في مقابل معاضده إيطاليا في استرجاع مستعمراتها السابقة ، وقد صرح السنيور دي جاسبيري في مجلس النواب الإيطالي بقوله : « لقد أبلغت إيطاليا الدول الكبرى أنها تقدر كل التقدير المسائل الاستراتيجية التي تشغل بالها في الظروف الحالية ، ولكن إيطاليا تعتقد أن هذه المسائل الاستراتيجية لا تعارض مطلقا مع رغبة الإيطاليين في العودة إلى أفريقيا (١) ».

وأخذت فرنسا جانب إيطاليا تنفيذاً لسياستها التقليدية التي يملها التنافس الاستعماري بينها وبين بريطانيا ، ومالت أمريكا إلى تأييد بريطانيا إعاداً لروسيا عن الميدان لأن في إيطاليا حزبا شيوعيا قويا يهدد المصالح الأمريكية في إيطاليا ، وإذا امتد نفوذه إلى المستعمرات أيد الشعوب في كفاحها التحريري وأفسد خطط أمريكا الاستراتيجية . وكانت الخطة البريطانية تقضى بأن بريطانيا تستند إلى حق الفتح ولن تتخلى عنه إلا إذا وافقها حلفاؤها على التوزيع الذي تريده ، وهو فرض الوصاية البريطانية على برقة والوقوف موقف التريث من طرابلس .

ودارت المناقشات في اللجنة السياسية حول نقط ثلاث :

- (أ) مبدأ استقلال ليبيا . (ب) وحدة ليبيا بمناطقها الثلاث .
- (ج) وصاية الأمم المتحدة وتنظيمها . وقد ارتبطت النقطتان الأوليان بنوع وصاية الأمم المتحدة فانقسمت الآراء بين تأييد وصاية دولة واحدة

(١) الأهرام ١٩٤٨/٩/٢٩

وبين أن تكون الوصاية للأمم المتحدة كلها مباشرة . فكان معنى وصاية الدولة الواحدة إغفال الاستقلال والوحدة وربط ليبيا بعجلة الاستعمار وكانت وصاية الأمم المتحدة المباشرة خطوة في سبيل تحرير ليبيا . وهكذا أخذت بريطانيا وفرنسا وأمريكا والدول المشايعة لها كدول أمريكا اللاتينية ودول الكومنولث بالمبدأ الأول . ورأت الوفود العربية والآسيوية الأخذ بمبدأ وصاية الأمم المتحدة .

ويمكن أن نلم باتجاه وصاية الدولة الواحدة إذا استعرضنا أهم ما أدلى به مندوب أمريكا وفرنسا وبريطانيا .

قال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية (مستر دلز Dulles) إن أهالي ليبيا قطعوا شوطا بعيدا في طريق الحكم الذاتي ويجب أن تصر الهيئة على أن يمنحو الاستقلال التام في أقرب فرصة ، وبالنظر إلى أهمية المنطقة في الاتزان الاستراتيجي في البحر المتوسط والشرق الأدنى ينبغي أن توضع ليبيا تحت الوصاية ، ويجب أن تهتم الهيئة بمبدأ تقدم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع النظر إلى استقلالها القريب . ودون أن يقرر المندوب هل تكون الوصاية على ليبيا كلها أم على جزء منها رأى أنه ينبغي دعوة بريطانيا إلى قبول إدارة برقه (١) .

وقال مندوب فرنسا : إن ليبيا وهي تتألف من طرابلس وفزان وبرقة التي هي أقاليم فقيرة يسكنها قوم رحل - عاجزة الآن عن إعالة نفسها أو حكم ذاتها . وأن فرنسا منذ سبتمبر سنة ١٩٤٥ قد أعلنت دائما أن إيطاليا أنسب الدول التي تحمل مسؤولية الوصاية . وقد انتقد الاستعمار الإيطالي ولكن الجمهورية الإيطالية الجديدة تعرف كيف تعمل بروح الديمقراطية والتقدم

(1) United Nations Official Records, First Committee 3 Session Part 1, 1949 1p 6 7

ثم إن الأمم المتحدة يكون لها حق الإشراف والمراقبة على مساعدة تلك الشعوب (١).

وقال مندوب بريطانيا : دلت تقارير لجنة التحقيق على أن مشاكل هذه الأقاليم امرأ مشتركا وآراءها ومراحل تقدمها تختلف اختلافا تاما ، وعلى ذلك يجب أن تعالج كل منها على حدة أما الحل الشامل الجامع لها فمحال . أن بين هذه الأقاليم واحدا ، فهي كلها بالقياس إلى المستوى الحديث غير أهل للاستقلال وان أبدت كلها بدرجات متفاوتة رغبتها فيه ، بل ان أكثرها تقدما لا يمكن منحها الحكم الذاتي مباشرة بالنظر إلى تقاليدها وتجربتها وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية وموظفي الإدارة الذين يمكن توفرهم . وهكذا برغم أن ليبيا الموحدة هدف مشروع فإن البلاد قد قسمت إلى ثلاث إدارات وانفصلت أجزاؤها المسكونة بمساحات شاسعة من الصحارى . وإذا كانت فرنسا تتقدم أو تقبل بعض الواجبات في فزان ، فإن الوفد البريطاني سوف يؤيد ذلك . وقد اقترح الوفد الأمريكي أن توضع برقة تحت وصاية الأمم المتحدة وتوكل إدارتها إلى بريطانيا فإذا قررت الجمعية العامة ذلك فإن المملكة المتحدة ستحاول جاهدة أن تنهض بأعباء هذا الانتداب . وقد وعدت حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٤٣ أن لا تخضع السنوسيون الذين يسكنون برقة للحكم الإيطالي بحال . وما دامت برقة تحتاج إلى مساعدة خارجية فإن المملكة المتحدة يمكنها أن تقدمها والسبب الأساسي لذلك هو رغبة السكان الذين رحبوا - كلما طلب إليهم التفضيل - بالمملكة المتحدة التي ينظرون إليها على أنها حليفهم . وقد ذكر ذلك في تقرير لجنة التحقيق عن برقة . إن المملكة المتحدة لم تنشأ أن تسبق قرار الأمم المتحدة فتزيد من اشتراك السكان في السلطة أو الحكم الذاتي ، ومع ذلك

فقد مهدت لذلك . وإذا منحت بريطانيا الوصاية على برقة منح السكان مباشرة نصيبا من الإدارة ، ثم إن الأمير السيد إدريس السنوسي - الحائز على ولاء السكان - لا يلبث أن يصبح رأسا للدولة ويكون مسئولاً عن الإدارة الداخلية ما دام ذلك لا يتعارض مع الواجب الموكول إلى المملكة المتحدة .

أما عن طرابلس فإن أهلها ليسوا كأهل برقة من حيث التجانس ، وليس في وسع المملكة المتحدة إلا أن تذكر نقطتين : (أ) أنها لا ترغب في الاحتفاظ بسلطانها الإدارية . (ب) ينبغي الإسراع باتخاذ قرار في مصلحة السكان . وقد سئلت المملكة المتحدة عن وجهة نظرها في إمكان استمرارها في إدارة ذلك الإقليم على أن يكون ذلك لسنوات قليلة ، على أن المملكة المتحدة أو غيرها من الدول لا تستطيع إدارة طرابلس حتى لمدة قصيرة في ظل النظام المحدود الحالي . فإن الإصلاحات التقدمية ضرورية في الإدارة والتعليم والصحة العامة . وإذا بقيت المملكة المتحدة في طرابلس وبرقة فإن هذه الإصلاحات يجب توحيدها في الإقليمين وأخيرا يمكن تعديل الحدود الإدارية بينهما^(١) . أما اتجاه الدول العربية والآسيوية ودول شرقي أوروبا إلى استقلال ليبيا ووحدتها ووصاية الأمم المتحدة فيمكن أن نلم به إذا استعرضنا أهم ما أدلى به مندوبو مصر والهند والاتحاد السوفيتي :

قال مندوب مصر (أحمد خشبة باشا) : إن مصر تربطها بالمستعمرات الإيطالية السابقة روابط الجوار والصدافة ، وقد قدمت الحكومة المصرية إلى مجلس وزراء الخارجية عدة مذكرات ، وطلبت الاعتراف قبل كل شيء بوحدة ليبيا وإعلان هذه الوحدة . إذ لم يكن من السائغ في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لزيادة التعاون بين الأمم أن تفرض تجزئة صناعية على أمة كانت

(١) المصدر السابق ١١ و١٢ .

على مدى القرون موحدة وإذا أقرت مثل هذه التجزئة كان ذلك متناقضا مع العوامل الجنسية والتاريخية . وعلى ذلك فالوفد المصرى لن يؤيد حلاً لا يقر الوحدة . ولا تكون الأمم المتحدة جارية على مصالح سكان تلك البلاد إلا إذا احترمت وحدتها ، ثم إن الوفد المصرى يرى أن تمنح ليبيا الاستقلال طبقاً للبند الثالث من ميثاق الأطلنطى . وقد طلب سكان برقة وطرابلس وفزان الاستقلال ، وقد كانت ليبيا قبل الاحتلال الإيطالى ولاية عثمانية تتمتع بالحكم الذاتى وكان لها نواب فى مجلس المبعوثان . وقد قاوم الليبيين الاستعمار الإيطالى حتى قيام الحرب العالمية الثانية كما اشتركوا فى هذه الحرب إلى جانب الحلفاء .

وقال : ومع ذلك فإن رأت الجمعية العامة على خلاف ما يقضى ما سبق بيانه - أن تضع ليبيا تحت الوصاية ، فإن الوفد المصرى يلح فى قبول المبادئ الثلاثة التالية التى هى أساسية فى ضمان رفاهية الشعب الليبى : (أ) يجب المحافظة على وحدة ليبيا . (ب) تكون مدة الوصاية أقصر ما يمكن . (ج) يجب إشراك دولة عربية فى الإدارة . وهذه النقطة الأخيرة تستند إلى الصلة الوثيقة بين ليبيا وبين باقى العالم العربى وهى ضمان بالسير بليبيا فى طريق الاستقلال^(١) .

وقال مندوب الهند (Setalvad) : ينبغى أن تستهدى الأمم المتحدة بروح العدالة وتقتصر عنايتها على رفاهية السكان ، وينبغى ألا يوحى تصرفها بأن الأقاليم تجزأ لاعتبارات استراتيحية أو للسماح لبعض البلاد بترحيل زيادة السكان فيها عبر البحار . ثم إن البلاد المتجانسة لا ينبغى أن تقسم إلى الأبد وتلك نتيجة تكون إذا عهد بإدارتها إلى سلطات مختلفة . إن تقرير

(١) المصدر السابق ص ٧٦ و٧٨ جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ .

لجنة التحقيق يدل على أن المستعمرات السابقة لم تنضخ بعد ، وإذن فينبغي تطبيق البند ٨١ من الميثاق ، ولكن أتكون الوصاية لدولة واحدة أم للهيئة كلها : إن الوفد الهندي عبر عن تفضيله لوصاية هيئة الأمم المباشرة فإنه حين عهد بإدارة إقليم إلى دولة واحدة كانت هذه الدولة تستخدم موارده على نحو يشجع مصالح رعاياها ، وهذه المصالح كانت تستخدم نفوذها لإطالة سيطرة السلطة الحاكمة التي تتجه إلى ضم الإقليم إلى الدولة المحتلة وخاصة إذا كانت من الدول الاستعمارية . إن الوفد الهندي يرى أن تطبيق الوصاية يمكن ويقترح التدابير العملية الآتية : -

١ - تقرر الجمعية قبول مبدأ وصاية الأمم المتحدة المباشرة ، وتعمل للجنة الرابعة على إعداد الإدارة إلى الأمم المتحدة .

٢ - تعد اللجنة الرابعة خطة تقضى بأن :

(أ) يعين مجلس الوصاية بموافقة الجمعية العامة حاكما لسكل إقليم من المستعمرات السابقة لا يكون من رعايا إحدى الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن أو الوصاية .

(ب) توجد طائفة من الموظفين تشغل الوظائف التي لا يوجد بين الوطنيين من يشغلها ويعدت هذه الطائفة هيئة دولية بمعاونة الدول الأعضاء ويحتفظ ببعض الموظفين الموجودين حاليا وتقوم الهيئة الدولية بإقرار النظام الإداري وشروط الخدمة .

(ح) تبقى الإدارة الحالية حتى تتمكن هيئة الأمم من الحل محلها في أقرب وقت .

(د) تنشأ قوة بوليس للدفاع المحلي وإقامة القانون والنظام مؤلفة من الوطنيين ورعايا الدول الأعضاء .

(هـ) تقدم الإدارة القائمة كل معاونة .

(و) يكون للمجالس الاستشارية التي تؤلف من السكان مسئوليات متزايدة في التشريع والتنفيذ .

(ز) يشرف مجلس الوصاية إشرافا دقيقا على إدارة المناطق ، وخاصة بإرسال لجان دورية حتى يطئن إلى أن الإدارة تنفذ رغبات المجلس .
(ح) يجرى استفتاء في مدة تتراوح بين عشر سنين إلى عشرين سنة وتعرض نتيجته على الجمعية العامة بتوصية مجلس الوصاية ويقرر الاستفتاء ما إذا كان كل إقليم يفضل الاستقلال أو الاندماج مع إقليم مجاور (١) .

وقال مندوب الاتحاد السوفيتي (Gromyko) : إن الدول القائمة بالإدارة توجه اهتمامها إلى تحويل المستعمرات الإيطالية السابقة إلى قواعد حرية لقوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . إن المملكة المتحدة تستعمل المقاطعتين الشمالييتين من ليبيا قواعد لجيوشها التي أجليت من فلسطين ، وقد أقامت الولايات المتحدة قاعدة جوية في الملاحة تحمي خطوط تموين تركيا واليونان ، وفي الجنوب يستعمل الفرنسيون فزان كما لو كانت الولايات المقامة من ممتلكاتهم . وإن الدول الثلاث تسعى إلى الإبقاء على سيطرتها على المستعمرات السابقة بأي ثمن حتى يمكن استعمالها قواعد استراتيجية لكل عمل حربي يمكن ضد الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية . وإن الاتحاد السوفيتي يقترح وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الدولية على أن يعين مجلس الوصاية لكل إقليم مديرا مستولا ويؤلف مجلس الاستشاري من سبعة أعضاء منهم ممثل عن بريطانيا وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة وفي حالة ليبيا يضم مندوبان عن الأهالي العرب والأوربيين . وهذه المقترحات قريبة مما قدمته الولايات المتحدة لمجلس وزراء الخارجية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأيدتها فرنسا . وقال المندوب إن اقتراح الاتحاد السوفيتي يهدف إلى تيسير تقدم المناطق الثلاث نحو الاستقلال وتطبيقه يقضى على القهر والشقاء

(١) المصدر السابق جلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٤٩ ص ٦٤ و٦٨ .

الذين كانت تتميز بهما النظم الاستعمارية في تلك المناطق ويساير الرغبة التي أبدتها الأغلبية الساحقة من السكان . وقد حدد الاتحاد السوفيتي مدة الوصاية على ليبيا بعشر سنوات ثم جعلها خمس سنوات عند تعديل الاقتراح بعد ذلك (١) .

وكانت الحكومة الإيطالية قد طلبت من اللجنة السياسية أن تدلى برأيها وأيد المندوب الأمريكي الطلب ثم أقرت اللجنة الخامس مندوب الباكستان في أن تسمع أيضا آراء ممثلي سكان المستعمرات السابقة . وبعد خلاف في تنظيم إجراءات الدعوة أقرت اللجنة تأليف لجنة فرعية تدرس وثائق الوفود المتقدمة وتوصي بسماح من ترى أن يتقدم إلى اللجنة السياسية .

وتكلم الدكتور سفورزا وزير خارجية إيطاليا باسم حكومته فقال إن مسألة المستعمرات السابقة تتصل بأمر من أعقد الأمور في التاريخ المعاصر وهو يقظة الشعوب الآسيوية والأفريقية ، وذكر كفاح إيطاليا في سبيل الديمقراطية والقومية ، وقال إن الجمهورية الإيطالية لا ينبغي أن تسأل عن أعمال الفاشية ، فرجالها يرغبون في تحقيق استقلال الشعوب الأفريقية . وأن المساعدات التي تقدم إلى هذه المناطق فنية وإقتصادية ، وإيطاليا مستعدة للقيام بتطبيق برامج التقدم التي تنفذها المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة وترسمها أمريكا في النقطة الرابعة من برنامج ترومان ، وأن إيطاليا المؤلفة من الفلاحين وصغار الحرفيين خالية من التعصب الجنسي فهي جديرة بتقديم هذه المساعدة وهي تنوى المساهمة في التقدم الفني على قدر استطاعتها كما أنها ستعد الأقاليم للاستقلال (٢) .

(٢) المصدر السابق — جلسة ١٩ إبريل سنة ١٩٤٩ من ١٧ — ٢٤ ، ٢٦٢ .

(٢) جلسة ١١ إبريل ١٩٤٩ من ٣٠ من المصدر السابق .

ودعى عن عرب ليبيا وفود المؤتمر الوطنى البرقاوى وهيئة تحرير ليبيا
كما دعى ممثل الجالية اليهودية فى طرابلس ودعى من الطليان رابطة المهاجرين
القومية ورابطة المحاربين القدماء .

تكلم مندوب المؤتمر الوطنى البرقاوى (السيد عمر شنيب) فقال إن برقة
لم تسكن مستعمرة وقت الاحتلال الإيطالى ، وإنما كانت ولاية عثمانية لها
نوابها فى مجلس المبعوثان ، وتتصل اتصالا مباشرا بمركز الخلافة . وقارن
بين حالة برقة أيام الترك وبين ما أنزله بها الطليان من وحشية ، وذكر كيف
اشترك البرقاويون فى تحرير بلادهم وقدموا معاونات للحلفاء أشاد بها
المستر إيدن فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ٨ يناير . وقال إن البرقاويين
طمحوا بعد ذلك فى أن يشتركوا مع دول الحلفاء فى إقرار السلام والامن
الدوليين لا أن يوضعوا تحت الإدارة العسكرية البريطانية لست سنوات
طوال . وقال إن محافظة البرقاويين على النظام دلالة على نضجهم السياسى
الذى سلمت به تركيا سنة ١٩١٢ . وطلب فى النهاية منح برقة الاستقلال وعدم
إرجاع الإدارة الإيطالية إلى أى جزء من ليبيا . وقال إنه يرجب بوحدة
ليبيا بشرط أن تكون تحت إمارة السيد إدريس السنوسى . وحين سئل هل
يعلم أن بريطانيا اقترحت وصايتها على برقة ، قال أنه لم يعلم بذلك ولا يظن أن
بريطانيا الصديقة تضمّر استعمار برقة (١) .

ثم دعى ممثل هيئة تحرير ليبيا (الدكتور محمد فؤاد شكرى) فطالب
بالاستقلال والوحدة وقال إن ليبيا كافحت الحكم الإيطالى أكثر من ثلاثين
عاما وقد حاول الطليان تقسيمها لتقوية قبضتهم عليها ، ولكنهم حين حققوا
غرضهم عادوا إلى توحيدها ، فإقامة نظم منفصلة فى ليبيا يناقض رغبات السكان

وقال إن أكثر الحجج أقيمت على تقرير لجنة التحقيق ولسكنها أهملت رأى الأقلية الذى عبر عنه المندوب السوفيتى ، وهو مطابق لرغبة الشعب الليبى فى الوحدة والاستقلال ، بل إن وحدة ليبيا المشروعة قد أقرها مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا . وبعد أن هاجم المندوب الاستعمار الإيطالى نقد الحجج التى قدمها المندوب الإيطالى وقال إن الاستعمار الايطالى فى ليبيا كان عبثا على البلاد قام على مصادرة أراضي الأهلين ووضع العوائق فى سبيل تقدم البلاد وإن ليبيا لا تعتبر منفذا لهجرة الطليان ، وختم حديثه بقوله :

• إن الليبيين فى محاولتهم تحرير أنفسهم اعترفوا فى عام ١٩٢٢ بإمارة السيد إدريس السنوسى على ليبيا كلها ، ورددوا الاعتراف فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ بعد انتهاء الحكم الايطالى وددوه ثالثة فى أغسطس سنة ١٩٤٨ وهو يعلن الآن هذا الاعتراف مرة أخرى أمام اللجنة السياسية ، وفى إجابة سؤال لمندوب الفليبين قال إن ليبيا تريد حكومة ديموقراطية تحت حكم الأمير . وعن آخر لمندوب بولندا قال : إنه لا يعرف أن هناك قواعد حربية مملوكة لأجانب ولكنه يعتقد أن الإدارة البريطانية تنازلت عن قاعدة الملاحة للولايات المتحدة (١) .

وذكر مندوب الجالية اليهودية فى طرابلس (Perlzweig) أن يهود طرابلس يبلغون ٣٠ ألفاً وأنهم عاشوا أجيالا فى وفاق مع العرب وطالب بحماية هذه الأقلية تحت أية إدارة تقرها الهيئة (٢) .

وأيد مندوب رابطة المهاجرين القومية (Ciccolungo) أن الطليان لم يستغلوا بل حسنوا وزادوا قيمة الأراضى التى حلوا فيها ، وقال إن التقدم الذى حازته المستعمرات السابقة كان نتيجة الجهود الفردية والاستثمار الفردى لا الحكومى

(١) جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ - ١٣٤ - ١٤٠

(٢) المصدر السابق . جلسة ٣ مايو ١٩٤٩ ص ١٤٣ - ١٤٧

وطلب باسم المهاجرين أن توضع ليبيا تحت وصاية إيطاليا ، وقال أن الوصاية الإيطالية في مصلحة السكان لأن اقتصاد البلاد متصل بالاقتصاد الإيطالي بدليل البطالة التي تفشت بعد انسحاب إيطاليا (١) .

و ادعى مندوب رابطة المحاربين القدماء في ليبيا (Gellabi) أنه يمثل أغلبية السكان على حين يمثل المتكلمون قبله الأقليات وخاصة مندوب هيئة تحرير ليبيا (كذا) وقال إن شعب ليبيا يريد الاستقلال ، وإذا قررت الهيئة فرض الوصاية فالرابطة ترحب بوصاية إيطاليا . وأنكر سوء الإدارة الإيطالية وزعم أنها كانت تتوخى دائما مصلحة السكان (٢) .

واستمرت المناقشة في اللجنة السياسية حتى ٦ مايو ١٩٤٩ وقدمت خمسة اقتراحات من الهند وبريطانيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي فطلب المندوب الأمريكي تأليف لجنة فرعية من اللجنة السياسية تتألف من ١٥ عضوا لدراسة هذه المقترحات وتنسيقها ، وقد قبل الاقتراح الأمريكي بأغلبية ٢٣ صوتا وامتناع ٣٠ وحدد للجنة الفرعية أن تقدم تقريرها يوم ١١ مايو عام ١٩٤٩ . وقد ظهر أن هذه اللجنة الفرعية إنما قصد بها تحويل الاتجاه العام الذي ظهر في اللجنة السياسية نحو وصاية هيئة الأمم المباشرة كما وضع فيها أثر المشاورات التي جرت خارج الأمم المتحدة ، وانتهت بالاتفاق المعروف باتفاق بينفن - سفورزا . وقد تقدمت بريطانيا بمشروع قرار مبني على هذا الاتفاق ينص على النقاط الآتية :

- (١) استقلال ليبيا بعد عشرة أعوام إذا قررت ذلك الجمعية العامة .
- (٢) وضع برقة تحت وصاية بريطانيا وفزان تحت وصاية فرنسا ، أما طرابلس فتوضع تحت وصاية إيطاليا في عام ١٩٥١ ، وفي خلال العامين

القادمين تتولى بريطانيا ادارة شئون طرابلس مستعينة بمجلس استشارى
تشترك فيه خمسة دول .

(٣) تتخذ الدول الثلاث القائمة بالوصاية التدابير الكفيلة بصون
وحدة ليبيا .

وقد اعترضت على مشروع القرار فى اللجنة الفرعية الهند والعراق
ومصر والاتحاد السوفيتى وبولندا وأيدته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا
وشيلي والبرازيل والأرجنتين واتحاد جنوب أفريقيا والمكسيك وامتنعت
عن التصويت اثيوبيا والدانمرك .

وحين عرض مشروع القرار على اللجنة السياسية تعاونت الدول المعارضة
له على تأييد اقتراح مندوب بولندا يقضى بأن يستشار ممثلو السكان فى
المستعمرات السابقة فى القرار الذى قدمته اللجنة الفرعية وكان لهذا الاقتراح
فائدة كبيرة فى إضعاف مشروع قرار اللجنة الفرعية لأنه أظهر أنه لا يتفق مع
رغبة السكان ومما يذكر أن وفد المؤتمر البرقاوى كان قد أرسل برقية احتجاج
حين علم بمشروع القرار ولذلك طلب اليه مغادرة الولايات المتحدة ، ولم يبق
من المندوبين العرب غير مندوب هيئة تحرير ليبيا فدعى إلى الإدلاء برأيه
أمام اللجنة السياسية .

وقد أعلن المندوب (السيد العنيزى) أن مشروع القرار مناقض لمبادئ
الأمم المتحدة ومهدد للسلام فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وقال أن
المملكة المتحدة تؤيدها أقلية تريد أن تقسم ليبيا تنفيذاً لأغراض إستعمارية .
إن الليبيين — وخاصة الطرابلسيين — عازمون على التوصل بكل وسيلة
لمقاومة هذه المحاولة لاستعبادهم . وقال أن مشروع القرار قد أثار سخط
الشعب الليبى فقامت مظاهرات الإحتجاج فى طرابلس وأعلن أن البلاد

عازمة على العصيان المدني إذا لم تعدل بريطانيا عن موقفها (١).
وقد عارضت الدول العربية والآسيوية ودول شرق أوروبا مشروع القرار
لأنه خروج عن ميثاق الهيئة ومحاولة لاستعمارية لتبديد وحدة ليبيا والقضاء على
استقلالها، وتقدم الوفد العراقي بمشروع قرار يقضى بمنح ليبيا الموحدة
استقلالها فوراً.

إقترح أولاً على مشروع القرار العراقي فرضته اللجنة بأغلبية ٢٢ صوتاً
على ٢٠ صوتاً وإمتناع ٨ أصوات وقد أيدته الكتلة العربية والآسيوية ودول
شرق أوروبا وعارضته أمريكا وفرنسا وإنجلترا ودول أمريكا اللاتينية
والكومنولث. وكان الرفض كذلك مصير مشروع القرار السوفيتي والهندي.
ثم اشتمد الجدل حول مشروع قرار اللجنة الفرعية وقدمت له تعديلات
شنت وانتهى الأمر بأن وافقت اللجنة السياسية على مشروع القرار بأغلبية ٣٤
صوتاً على ١٦ وإمتناع ٧ وكانت الدول المعارضة هي الصين ويوغوسلافيا وبرما
ورسيا البيضاء وتشكوسلوفاكيا ومصر والهند ولبان والباكستان والفلبين
وبولندا والدولة العربية السعودية وسوريا وأوكرانيا والإتحاد السوفيتي.
وقد تم ذلك في جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ وأحيل قرار اللجنة إلى الجمعية العامة
فعرض عليها في اليوم نفسه.

كانت الدورة الثالثة للجمعية العامة قد أشرفت على نهايتها، وحين عرض
قرار اللجنة السياسية وقفت منه الدول موقفها في اللجنة، فأيدته أمريكا وإنجلترا
وعارضته الدول العربية والآسيوية ودول شرق أوروبا.

قال مندوب أميركا (Austin) أن القرار لم يصل إلى حد الكمال ولسكنه
يعد ليبيا للوحدة والاستقلال، وسيكون ذلك بعد عشرة أعوام إذا رأت
الجمعية ذلك وسيكون للمجلس الإستهشاري أثره في معاونة الإدارة البريطانية

(١) المصدر السابق جلسة ١٢ مايو ١٩٤٩ - ص ٣٣٣ / ٣٣٤

المؤقتة على التقدم بالبلاد من النواحي المختلفة .

ودافع مندوب بريطانيا (Cadogan) عن موقف بريطانيا فقال أن القرار لم يأت بجديد وأن اتفاق بينن -- سفورزا لاغبار عليه وأنه لم يخرج عن إتجاه الرأى العام الدولى فى فرض الوصاية . وأما طرابلس فليس لأهلها أن يخشوا إيطاليا الآن لأنها تستطيع أن تساعدكم كثيراً .

وهاجم مندوب مصر (محمود فوزى بك) قرار اللجنة فقال أن القرار الذى تقره الجمعية العامة يجب أن يحقق رغبات السكان ونصوص الميثاق ويحفظ للأمم المتحدة هيبتها ، والقرار المقترح لا يحقق شيئاً من ذلك فقد تظاهر أهالى ليبيا ضد مشروع القرار وعبروا بما لا يقبل الشك عن رغبتهم فى الإستقلال والوحدة . وإرجاع طرابلس إلى إيطاليا طعنة لأهلها فاهم لم ينسوا بعد نيرالحكم الإيطالى ومظالمه وطغيانه لافى أيام الفاشية وحدها بل قبلها أيضاً . أن قرار اللجنة من وحى لندن لاليك سكسس .

وحمل مندوب الأتحاد السوفيتى (Malik) على مشروع القرار لأنه إتفاق تم بين كواليس الأمم المتحدة وقال أنه فى الواقع تقسيم للمستعمرات السابقة وفقاً للأطاع الانجلو أمريكية مما يعيد إلى الأذهان الطريقة الوحشية التى كانت تغزى بها المستعمرات فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وفى هذا التقسيم يكون لبريطانيا نصيب الأسد . وقال أنه من الواضح أن أميريكو وبريطانيا تضعان لهذه المستعمرات خططا يقصد من ورائها أن تلعب دورا هاما فى السياسة الانجلو أمريكية فى أفريقية . (١)

وعندما أخذت الأصوات على مشروع قرار اللجنة السياسية فى مساء ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ لم تنل الفقرتان الخاصتان بطرابلس والصومال ثلثى الأصوات ، وكانت نتيجة الإقتراع على المشروع جملة هى : ١٤ صوتا تأييد ،

(1) Bulletin des Nations Unies : juin 1949

٣٧ صوتا معارضة ، و ٧ أصوات إمتناع ، وكان من بين الدول المؤيدة الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا واليونان ، وكانت المعارضة للدول العربية والآسيوية ودول شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية وفرنسا أيضا .

وكان إخفاق هذا المشروع في الجمعية العامة خطوة صالحة في سبيل الوصول إلى حل عادل للقضية ، ولعل من عوامل إخفاقه الإختلاف في المصالح الذي ظهر في تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا له على حين عارضته فرنسا ، ثم أن أمريكا لم تكن قد حددت موقفها بوضوح وإنما أخذت جانب بريطانيا و اكتفت بدور ثانوي ، وهذا يفسر لنا معارضة دول أمريكا اللاتينية مع تأييد الولايات المتحدة له ، ولو أن أمريكا بذلت جهدا لفرض نتيجة معينة لنجحت كما حدث في قبول اسرائيل بالأمم المتحدة في نفس الدورة . وينبغي أيضا ألا نغفل عاملين آخرين أولهما جهود الوفود العربية في الاتصال بدول أمريكا اللاتينية على أساس تبادل المصالح ، ثم المعارضة القوية التي أظهرها الشعب الليبي ووصلت أنباؤها إلى ليك سكسس فكان لها أثر بعيد .

وقبل أن نختم الدورة الثالثة حاولت بعض الوفود التقدم بأقتراحات في آخر لحظة كان منها الاقتراح العراقي بأن تمنح ليبيا الاستقلال فوراً مادامت البلاد قد وصلت إلى مرحلة من التقدم تؤهلها لأن تصبح دولة ذات سيادة وإقتراح الباكستان بأن تولف الجمعية العامة لجنة من سبعة أعضاء يعينهم رئيس الهيئة تدرس لمسألة وتعد تقريراً عنها للجمعية العامة في الدورة الرابعة ويكون للجنة حق الاتصال بالإدارات القائمة والسكان والحكومات والأفراد الذين ترى ضرورة الاتصال بهم ، وتقدم للسكرتير العام في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ على الأثر كثير تقريرها والمقترحات التي تراها . وتقدمت بعض وفود أمريكا اللاتينية بأقتراح ينص على :

١ - منح ليبيا الاستقلال في مدى عشرة أعوام من قبول الإقتراح ،

إذ أقرت الجمعية العامة ذلك وفي هذه الفترة توضع ليبيا تحت الوصاية الدولية تحقيقاً لوحدها وإستقلالها .

٢ - تدعى حكومات مصر والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة لدراسة شروط الوصاية وتقدم للجمعية العامة في الدورة الرابعة إقتراحها في هذا الشأن .

وقد رفضت هذه الإقتراحات جميعاً ، وتقدم الوفد البولندي يوم ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ بمشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٥١ صوتاً ضد لا شيء . ونصه : تقرر الجمعية العامة إحالة كل دراسة مستقبلية لمسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى الدورة الرابعة .

(٨)

عقدت الدورة الرابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ليك سكسس في سبتمبر ١٩٤٩ وكانت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة هي النقطة التاسعة عشرة في جدول الأعمال . وبذلك تكون قد مضت خمسة أشهر على نظر الجمعية العامة لهذه المسألة للمرة الأولى . وفي خلال هذه الفترة عقد ميثاق الأطلسي الشمالي فكان أساس تقسيم العالم إلى معسكرين : المعسكر الغربي وعلى رأسه أمريكا وبريطانيا وفرنسا وقد إنضمت إليه دولة إيطاليا أيضاً . والمعسكر الشرقي من الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية . وكان هذا الميثاق توكيداً للدور الذي تلعبه أمريكا في التوجيه السياسي والاقتصادي في العالم ، وكانت مسألة ليبيا من أولى المسائل التي أمّلت السياسة الأمريكية حلها فأقرته الجمعية العامة لهيئة الأمم . وكانت السياسة الأمريكية تجاه ليبيا تقوم على النقط الآتية : إبعاد الإتحاد السوفيتي عن ليبيا والبحر الأبيض بأى ثمن وحماية القواعد الحربية الإستراتيجية الغربية من أمريكية وبريطانية وفرنسية

في طرابلس وبرقة وفزان ، وإجتذاب أهالي البلاد ودول الشرق الأوسط إلى المعسكر الغربي بالتسليم بمبدأ إستقلال البلاد بعد النفور الذي أحدثه تأييد أمريكا لاسرائيل . وقد وضع الخطة الأمريكية في ليبيا قسم الشرق الأذني بوزارة الخارجية الأمريكية وتم الاتفاق عليها في واشنطن بعد مفاوضات سرية من جميع الدول التي يعينها الأمر ، قبل إبتداء دورة الجمعية العامة (١) . وصرح وزير الخارجية الأمريكية مستر دين أتشيسون يوم ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ بقوله : وفيما يتعاق بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة تؤيد الولايات المتحدة الخطة الرامية إلى منح ليبيا الاستقلال خلال فترة يتراوح طولها بين ثلاثة أعوام وأربعة على أكثر تقدير . (٢)

وقد وجدت وجهة النظر الأمريكية هذه معارضة من بريطانيا وفرنسا فلبريطانيا سياسة استعمارية تقليدية تقوم على سد الفراغ الذي أحدثته خروجها من فلسطين وقلق مركزها في مصر ، وقد بادرت بفرض سياسة الأمر الواقع فاعترفت بحكومة الأمير السنوسي الداخلية في برقة بعد فشل مشروع بيفن - سفورزا ، وأبرمت معه إتفاقا في لندن وخولته إعلان دستور برقة قبل انعقاد الدورة الرابعة بأيام ، ومضت في طريقها لهدم الوحدة الليبية وإقنطاع برقة وضمها إلى منطقة نفوذها وإنشاء دولة فيها على نسق شرق الأردن .

ولفرنسا أيضا سياستها الاستعمارية التقليدية فهي تحتل منطقة فزان وتتخذ منها قاعدة جوية تربطها بأفريقيا الاستوائية ومد غشقر ، وهي قد فقدت كثيرا من نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بعد انسحاب قواتها من سوريا ولبنان في صيف ١٩٤٦ تحت ضغط بريطانيا ، وهي تخشى على مناطق إحتلالها

(١) نورا ييلوف مراسلة جريدة سكوتسمان - الأهرام ٢٥ / ٩ / ١٩٤٩ .

(٢) الأهرام ٢٢ / ٩ / ١٩٤٩

في شمال أفريقيا في مراکش والجزائر وتونس أن تجاورها بريطانيا في طرابلس
بالوصاية أو يمتد إليها نفوذ الجامعة العربية فيوقف الشعوب العربية الخاضعة
لها ويحركها نحو الاستقلال ، ولذلك أبدت فرنسا منذ البداية وصاية إيطاليا
على مستعمراتها السابقة وأصررت على موقفها هذا لانتزاح عنه ، وقد قبلت
الحل الأمريكي مضطرة كما سنرى .

وأما إيطاليا فقد فقدت الأمل في استعادة مستعمراتها السابقة في أفريقيا
بعد رفض مشروع يقن سفورزا ولم تؤد اتصالاتها ببريطانيا وأمريكا
ومساومتها على الانضمام إلى الحلف الغربي إلى التسليم بمطالبها ، فاكتمت آخر
الأمم بالتنازل عن الوصاية على ليبيا وقبول الوصاية على الصومال .

أما الاتحاد السوفيتي فقد وضع سياسته منذ بداية الدورة على قاعدتين :
إعلان استقلال ليبيا الموحدة فوراً ، وإبعاد السيطرة الغربية عن البلاد بسحب
القوات العسكرية وتصفية القواعد الحربية . وقد تقدم الاتحاد السوفيتي
باقتراحه يوم ٣٠ سبتمبر أي في اليوم الأول لبحث المسألة في اللجنة السياسية
فأخرج المعسكر الغربي أمام الرأي العام العالمي ، وأثر في توجيه المناقشة إلى
التسليم بمبدأ الاستقلال .

وقد وقفت الكتلة العربية والآسيوية بين المعسكرين تدافع عن استقلال
ليبيا ووحدها ورأت أن التنافس بين المعسكرين قد انتهى إلى إقرار مبدأ
الاستقلال والوحدة فأيدت الاقتراح السوفيتي وهو اقتراح الأقلية في الجمعية
العامة ، وقبلت الاقتراح الأمريكي وهو اقتراح الأغلبية وكذلك قبلته دول
أمريكا اللاتينية بعد أن نزلت إيطاليا على حكمه .

أحالت الجمعية العامة في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ بحث مسألة المستعمرات

الايطالية السابقة على اللجنة السياسية لفحصها وإعداد تقرير عنها ، وبدأت اللجنة السياسية ذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ واستمرت المناقشة العامة للمسألة حتى ١١ أكتوبر ١٩٤٩ فأدلت الدول المختلفة بأرائها في المسألة .

وكان مندوب المملكة المتحدة (Mc Neil) أول من طلب الكلمة فقال : إن الظروف الحالية تجعل نظام الوصاية على هذه الأقاليم يبدو غير عملي ، ولم يكن لبريطانيا أن تستمر في منع برقة من حقها الذي لا جدال فيه للتمتع بأقصى ما يمكن من الحكم الذاتي بما يتفق مع الالتزامات الدولية وحقوق الجمعية العامة ومعاهدة الصلح الايطالية ، لذلك جعلت بريطانيا في شهر سبتمبر الحالي لأمير برقة سلطة تامة في الأمور الداخلية في حدود الالتزامات السابقة ودون التعرض لوحدة ليبيا . وقد أصدر الأمير بمشاوره بريطانيا وشعبه دستوراً تتألف بمقتضاه حكومة في برقة وكان ذلك تلبية لرغبة الشعب ، ومثل هذه التدابير لا بد منها بل هي مشروعة تماماً في طرابلس إذا عجزت الجمعية العامة عن الاتفاق على حل .

ترى بريطانيا أن نظام الوصاية على ليبيا — وإن كان تقدمها يسيراً — نظام غير عملي أو مقبول ، وأنه بعد هذا الانتظار الطويل يجب أن تمنح البلاد الاستقلال في أقرب فرصة . وترى بريطانيا أن هذا الاستقلال يمكن بعد ثلاث سنوات إلى خمس وإن سنتين تكفيان للاعداد وسنة للتنفيذ ، وإذا أقرت الجمعية العامة مبدأ الاستقلال فإن بريطانيا تعمل على تنفيذه وقد بدأت بريطانيا فعلاً في صبغ الإدارة بصبغة ليبية .

أما عن وحدة ليبيا فإن البلاد منذ التحرير أقيمت فيها إدارات ثلاث ولم يكن ذلك اصطناعاً بل هو يرتكز على أن المناطق الثلاث تفصلها صحراوات واسعة . ومع ذلك فالوفد البريطاني يرى أن الوحدة بين طرابلس وبرقة تطور تاريخي لا بد منه ، وهي تثير مشاكل طبيعية وعملية تقضى التريث قبل

البت فيها لأنها تفرض على السكان نظاما سياسيا لا يوافقهم ولا يعبر عن رغباتهم ، والخير أن تترك هذه الوحدة ليقررها السكان أنفسهم حيث يستكملون تطورهم في مناطقهم الخاصة .

وتدرك بريطانيا مصالح إيطاليا في طرابلس وإيطاليا الديمقراطية الحديثة خليقة بأن تقدم لها العون الاقتصادي والفني ويجب مراعاة ذلك في قرار الجمعية العامة . أما عن فران فان بريطانيا تعترف بالمصالح الخاصة التي لفرنسا في هذه المقاطعة وهي تبقى رأيها حتى تبدى فرنسا وجهة نظرها (١) .

وقال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية (Jessup) يرى وفد الولايات المتحدة فيما يتصل بليبيا إنشاء دولة مستقلة موحدة في المستقبل القريب ، وقد ظهر في الجمعية العامة في الدورة الثالثة الاتفاق على استقلال ليبيا ، وعلى أنها أكثر المستعمرات الإيطالية السابقة تقدما . وقد أنشأ أهل برقة إدارتهم الداخلية تحت سلطة الأمير السنوسي وأشار سكان طرابلس إلى رغبتهم في أن يكون اشتراكهم في حكومة منطقتهم أوثق . وقد صرح وزير الخارجية الأمريكية مستر دين أتشيسون (Acheson) في ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ الماضي بأن الجمعية العامة يجب أن تضع في خلال هذه الدورة خطة لإنشاء ليبيا مستقلة موحدة في مدى ثلاث سنوات أو أربع ، وطبيعة الحكومة يجب أن يعينها أهالي ليبيا لأن تفرضها عليهم سلطة أجنبية وإن كانت الأمم المتحدة نفسها .

ويمكن أن تكون الدولة الجديدة على نظام فدرالي أو موحد أو غير ذلك مما يرضى رغبات السكان ، وقد ترى الجمعية العامة أن يجتمع مندوبون عن طرابلس وبرقة وفران قبل عام من الموعد المحدد للاستقلال للتشاور في نوع

الرابطة التي تربطهم . ويجب أن تتعاون الإدارات البريطانية والفرنسية الحالية في إنشاء الأجهزة الحكومية وهيئة ليبيا للاستقلال بتطبيق التدابير التي تراها الجمعية العامة ، ويجب أن تقدم كل عام تقريراً إلى السكرتير العام لإحاطة أعضاء الهيئة بما قامت به .

ومن المرغوب فيه أن يكون هناك مجلس استشاري يقوم بمشاوره الإدارتين البريطانية والفرنسية ويدلى برأيه فيما يتصل بتأليف الحكومة في ليبيا الموحدة وإنشاء مرافق عامة مشتركة ونقد موحد ، وتعديل الحدود وهذا المجلس بطبيعة الحال لا يتدخل في إدارة المناطق (٢)

وقال مندوب فرنسا (Couve de Murville) أن هناك فوارق عدة قائمة بين مناطق ليبيا أو مقاطعاتها الثلاث . ومن الخطأ أن يقال أن لطرابلس وبرقة تاريخاً مشتركاً ، لأن كلمة ليبيا لا ترجع إلا إلى عام ١٩٣٤ حين قررت الحكومة الإيطالية أن تجعل من هذين الاقليمين مستعمرة واحدة . ومن الخطأ أيضاً الاعتقاد بوجود روابط اقتصادية ومشابهة سياسة بين المقاطعتين ، وقد كان القرار الذي قبلته اللجنة السياسية في الدورة الماضية يرمي إلى دعوة السلطات القائمة بالإدارة في أجزاء ليبيا على التشاور فيما بينها لتقوية الروابط الاقتصادية وغير مما يوجد بين هذه الأقاليم . وهذه الطريقة معقولة وهي تشير إلى الرغبة في احترام رغبات السكان المحليين .

أن حل المسألة الليبية على أساس الاستقلال يتطلب إنشاء حكومات منفصلة في مناطق ليبيا المختلفة تمنح الاستقلال في أقرب فرصة على أنه من المحال تحديد الموعد الذي يتحقق فيه هذا الاستقلال ومتى ما سارت هذه الحكومات سيراً طبيعياً فلها أن تنشئ نظاماً يربط بينها إذا أرادت ، وفي

فترة الانتقال تستمر السلطات المحتلة في الادارة وبطبيعة الحال يكون للامم المتحدة الحق في الاشراف على أن التطور السياسي للبلاد يجرى على ما تقتضى به توصياتها ، وتشارك فرنسا المملكة المتحدة في أن لطرا بلس موقفا خاصا تجاه إيطاليا وهو الموقف الذى يرجع في ناحية منه إلى أن هناك عددا كبيرا من الطليان في طرابلس والى الروابط الاقتصادية التى تربط البلدين (١) .

وقال مندوب الاتحاد السوفيتى (Arutiunian) أن مصلحة السكان والرغبة فى الوصول إلى حل سلمى يقتضيان سرعة البت فى المسألة . وقد حاول الاتحاد السوفيتى خلال أربعة أعوام الوصول إلى حل يرضى مصلحة السكان والسلام العالمى . ولكن بريطانيا والولايات المتحدة عاقبتا كل حل إرضاء لنزعاتهما الأنايية العدوانية ، وقد حاولتا مع فرنسا فى الدورة السابقة تقسيم ليبيا بقصد الاحتفاظ بقواعد حرية واستراتيجية تكون موائب للاعتداء على الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ، كما حاولت وضع حل للمسألة خارج الأمم المتحدة بمشروع بيفن — سفورزا الذى أثار سخط السكان لأنه محاولة لتجزئة البلاد . وأن إقامة حكومة برقة خروج على ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الصلح . لقد سارت بريطانيا على ذلك منذ تنازلت فى يناير سنة ١٩٤٣ عن قاعدة الملاحة لأمريكا ، وأعدت تنظيم الإدارة العسكرية فى فبراير سنة ١٩٤٣ تمهيدا لاستمرار هذه الإدارة ، وأخيراً أعلنت فى يونية ١٩٤٩ عن إقامة حكومة مزعومة فى برقة والاعتراف بالأمير السنوسى رئيسا لها . وليس ذلك غريبا فإن الأمير والعائلة السنوسية كانوا منذ سنوات يتناولون الأموال من الحكومة البريطانية وقد أثار هذه المحاولة البريطانية لاقتطاع برقة سخط الشعب الليبى فقامت المظاهرات فى بنغازى فى ٢ يونية ١٩٤٩ واحتجت عليها هيئة تحرير ليبيا والأمين العام للجامعة العربية . والاتحاد السوفيتى يرى أن أقامه هذا النظام فى برقة يخفى وراءه نير الاستعمار البريطانى وعلى الجمعية

العامه أن تفضح هذه المحاولات التي تهدر هيبته وتضعها أمام الأمر الواقع بقبول التقسيم الأنجلو أمريكي أو تأجيل البت في المسألة .

ويرى الاتحاد السوفيتي أن التوصيات العامة التي اشتمل عليها تقرير لجنة التحقيق تنص على رغبة الليبيين في الوحدة وأن التقسيمات الموجودة بين مناطقها الثلاث اصطناعية تعوق التقدم وأن المخالفين للوحدة لهم مصالح مشتركة مع الدول الأجنبية وهم أقلية .

لذلك يرى الاتحاد السوفيتي أن تمنح ليبيا الوحدة والاستقلال فوراً مع سحب القوات الأجنبية وتصفية القواعد الحربية (١) .

وقال مندوب سوريا (فايز الخوري) . لقد فرقت الدول الاستعمارية في ليبيا لتسود وذلك ما حدث خاصة في فزان فقد عملت فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية على الاستيلاء عليها . ومع ذلك فإن وحدة ليبيا ترجع إلى قرون بعيدة . وإذا كان هذا موقف فرنسا من فزان التي احتلتها منذ ثمانى سنوات فماذا سيكون قولها حيث يحى . دور تونس والجزائر ومراكش ، أن فرنسا بجمايتها مصالح الايطاليين تكون ملكية أكثر من الملك . أن الوفد السورى يرى من واجب كل عربي أن يؤيد المشروع العادل الحر الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي (٢) .

وقال مندوب مصر (كامل عبد الرحيم) . أن وحدة ليبيا لا إنقسام لها وتجزئتها الحالية إلى ثلاث مقاطعات ليست عملية أو عادلة وهي مخالفة لتاريخ ليبيا ، فقد كانت دائماً موحدة تجمع بينها وحدة الدين والجنس والاقتصاد . وتلك هي رغبة الاغلبية الساحقة . أن الوفد المصرى يطلب لليبيسا الوحدة

(١) ص ٨ / ١٢ جلسة ١٣ أكتوبر ١٩٤٩

(٢) ص ١٠ / ١١ ج ١٤ أكتوبر ١٩٤٩

والاستقلال فوراً . وذلك أمر لا غنى عنه لاستقرار الأمن في البحر المتوسط
وينبغي للقرار الذي تتخذه الهيئة عن ليبيا أن : (١) يضمن الاستقلال فوراً
لليبيا الموحدة مع فترة انتقال قصيرة ما أمكن تجرى فيها انتخابات حرة لهيئة
تأسيسية في ليبيا الموحدة . (٢) يجرى نقل السلطة من الإدارتين المحتملتين
دون إعاقة للوحدة بين المناطق الثلاث في نهاية فترة الانتقال . (٣) تتألف
لجنة خاصة تعينها الجمعية العامة من عضوين عن الإدارتين وثلاث دول منها
دولة عربية ، وتشرف هذه اللجنة على : (١) الانتخابات العامة للجمعية
التأسيسية . (ب) نقل السلطات الى الليبيين . وتقدم اللجنة تقريراً
عن أعمالها (١)

وكانت اللجنة السياسية قد قررت في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ تأليف
لجنة فرعية لدراسة الطلبات التي قدمتها المنظمات والأحزاب في المستعمرات
الاطيالية السابقة لتدلي بآرائها أمام اللجنة السياسية كما قررت دعوة مندوب
الحكومة الايطالية ليدلي بوجهة نظر حكومته .

تكلم مندوب الحكومة الايطالية الكونت كارلو سفورزا (Sforza)
فقال : إن الحكومة الايطالية ترى أن تنشأ في ليبيا دولة موحدة تستطيع
المحافظة على التراث التاريخي المشترك لأقاليمها . وينبغي ملاحظة الخصائص
المختلفة لمناطق ليبيا وتفاوت نضجها السياسي . ومن الأفضل إنشاء مجلس
فدرالي لحماية مصالحها المشتركة . ويرتبط جزآن من الاراضي الليبية ببريطانيا
وفرنسا نتيجة الحرب ، ويجب أن تنهض هاتان الدولتان في فترة الانتقال
بارشادهذين الاقليمين في طريق الاستقلال . ويكون ذلك في نطاق الوحدة
الفدرالية في ليبيا . أما طرابلس فستطيع أن تقرر مصيرها بحرية فتجرى

فيها إنتخابات لجمعية تأسيسية في مدى ستة أشهر وتقوم هذه الجمعية مباشرة بوضع الدستور للحكومة طرابلسية وبذلك تنتهي الإدارة البريطانية .

وفي فترة الانتقال تؤلف لجنة مراقبة تشترك فيها إيطاليا وحين تتألف الحكومة يمكن لإيطاليا أن تعقد معها معاهدة على قدم المساواة وتبرم إتفاقا يصون مصالح الأقلية الإيطالية وإذا رؤى أن تمتد فترة الانتقال فأن مهام لجنة المراقبة لا تقتصر على ملاحظة العمليات الانتخابية بل يجب أن تسمح بالتعاون في كافة الميادين . (١)

ودعى عن عرب ليبيا مندوبا المؤتمر الوطني الطرابلسي والمؤتمر الوطني البرقاوى ، وقد تكلم مندوب المؤتمر الوطني الطرابلسي (السيد بشير السعداوى) فطلب وحدة ليبيا واستقلالها وقال أن ليبيا بذلك تكون عاملا من عوامل الاستقرار في الشرق الأدنى ، والحكومة التي تنشأ في البلاد تكون حكومة ديمقراطية تضمن الحرية الفردية والحقوق المشروعة للسكان جميعا . وقال أن الاستقلال والوحدة هي الرغبة الاجماعية للسكان .

وقال مندوب المؤتمر البرقاوى (عمر شنيب) أنه يطلب الاستقلال التام الناجز لبرقه ، بعد أن اعترفت بريطانيا بأمانة السنوسى وجعلت له الإدارة الداخلية ، وقد نضجت برقة سياسياً ولا يعوق طلب الإستقلال حاجة البلاد إلى المعونة الخارجية فإن هذه المعونة لم تمنع الدول المشتركة في مشروع مارشال من الإستقلال . وقال أن برقة ترحب بالوحدة مع طرابلس تحت التاج السنوسى أما إذا رفض الطرابلسيون هذا الشرط فإنه يقصر مطالبه على برقة وحدها (٢) .

Bulletin des nations unies, 15o ct.1949 p.412 (١)

(٢) جلسة ٦ أكتوبر من ١٧ - ٢٠

وقد استمرت المناقشة العامة في اللجنة السياسية حتى ١١ أكتوبر ١٩٤٩،
وقدمت مشروعات مختلفة . ففي ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ قدم الاتحاد السوفيتي
اقتراحاً ينص على منح ليبيا الموحدة الاستقلال فوراً ، وسحب جميع القوات
الحربية والموظفين العسكريين الأجانب من أراضي ليبيا في مدى ثلاثة أشهر
وتصفية القواعد الحربية (١) .

وفي ٣ أكتوبر ١٩٤٩ تقدم العراق بمشروع يقضى بأن تعلن الأمم
المتحدة تأليف حكومة موحدة ذات سيادة في ليبيا . وعلى الدولة القائمة
بالإدارة أن تتخذ التدابير المباشرة لنقل السيادة وكل سلطات الدولة في أقرب
فرصة إلى الحكومة الليبية الشرعية (٢) .

وفي ٤ أكتوبر ١٩٤٩ تقدمت الهند بمشروع عن ليبيا من النقط الآتية (٣):

١ - تكون مناطق ليبيا موحدة مستقلة توضع لها جمعية تأسيسية عن
ممثلي السكان دستوراً توافق عليه لجنة تعينها الجمعية العامة .

٢ - تتألف لجنة الأمم المتحدة من ثلاثة أعضاء على الأقل وخمسة على
الأكثر يختارهم الجمعية العامة من بين الخبراء .

٣ - تدرس اللجنة الأحوال المحلية وتضع الأسس العملية لتكوين
جمعية تأسيسية تمثل السكان تمثيلاً حقيقياً .

٤ - بعد أن توضع الجمعية الدستورية تعرضه على اللجنة .

٥ - بعد موافقة اللجنة يعرض الدستور على السكرتير العام الذي
يحيله على الدول القائمة بالإدارة . (بريطانيا وفرنسا)

A/C 1.487 (١)

A/C. 1. 489 (٢)

A/C. 1.491 (٣)

٦ - تعمل الدول القائمة بالإدارة على تنفيذ الدستور .

٧ - التدابير السابقة تم بعد سنتين من تأليف اللجنة .

وفي ١٠ أكتوبر تقدم وفد الولايات المتحدة بالمشروع التالي :

(١) فيما يتصل بلديا التي تجمع الآن الشروط الضرورية لتسكوين حكومة مستقلة .

١ - ستصبح ليبيا مستقلة بعد ثلاث سنوات من قبول هذا القرار في المدة التي تسبق الاستقلال :

(١) تستمر الدول التي تدير الآن برقة وطرابلس وفزان في إدارتها بحيث تعمل على تحقيق استقلالها وتعاون فيما بينها لذلك .

(ب) تتعاون السلطات الإدارية على إنشاء إدارات حكومية ، وتعد قبل موعد الاستقلال بسنة على الأقل التدابير التي تسمح لممثلي برقة وطرابلس وفزان بالاجتماع والتشاور لتقرير شكل الحكومة التي يرغبون في إقامتها عند الاستقلال .

(ج) تقدم الإدارات الحالية تقريراً سنوياً إلى السكرتير العام عما اتخذته بشأن الفقرتين (١٦ ب) من هذا القرار ، ويحيط السكرتير العام أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك .

(د) يتألف مجلس استشاري من ممثلي مصر والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة واثنين من ممثلي السكان المحليين واحد عن برقة والثاني عن طرابلس ، ويشاور المجلس الإدارات عن الوسائل التي يمكن بها مساعدة السكان على تأليف حكومة ليبيا المستقلة وغير ذلك من المسائل مثل المرافق المشتركة . ويكون مركز المجلس خارج ليبيا في مكان يعين بالاتفاق مع السكرتير العام ، وله أن يزور البلاد ويحصل بمعاونة السلطات الإدارية على المعلومات التي يراها لازمة لأداء واجباته . ويقوم

المجلس تقريراً سنوياً للسكربتير العام الذي يبلغه للأمم المتحدة^(١).

وقد أضاف الوفد الأمريكي فقرة أخرى إلى مشروعه تقضى بأن تقبل ليبيا المستقلة عضواً في الأمم المتحدة طبقاً لنص المادة الرابعة من الميثاق .
وأدخل الوفد الباكستاني تعديلات على المشروع خاصة بزيادة أعضاء المجلس الاستشاري فيدخله ممثل عن فزان وآخر عن باكستان .

وقد رأت اللجنة السياسية بناء على اقتراح من الأرجنتين تكوين لجنة فرعية من ٢١ عضواً بينهم مندوبون عن الدول الكبرى ومصر والعراق والهند والباكستان لتنسيق المقترحات وعقدت اللجنة الفرعية ٢٩ جلسة من ١١ أكتوبر إلى أول نوفمبر وانتهت فيما يتصل بليبيا إلى النقاط الآتية :

١ - تتألف في ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة في موعد أقصاه أول

يناير ١٩٥٢ .

٢ - يضع ممثلو بركة وطرابلس وفزان المجتمعون في مجلس وطني

دستوراً صالحاً لليبيا .

٣ - تعين الأمم المتحدة مندوباً عنها لمساعدة سكان ليبيا على وضع

الدستور وتأييد حكومة مستقلة وبؤلف إلى جانب المندوب مجلس استشاري يعاونه ويشاوره .

٤ - يتكون المجلس الاستشاري من ممثلين عن مصر والولايات المتحدة

وفرنسا وإيطاليا والباكستان وبريطانيا وممثل عن كل من مناطق ليبيا الثلاث والأقليات .

٥ - تعمل السلطات الإدارية القائمة فوراً على وضع التدابير الضرورية

لنقل السلطات إلى حكومة مستقلة شرعية وتقوم إدارة المناطق بتيسير تحقيق

وحدة ليبيا واستقلالها وتعاون في إنشاء الإدارات الحكومية وتبادر إلى ذلك .

٦ - تقبل ليبيا بعد أن تتسكون فيها حكومة مستقلة في الأمم المتحدة . ورفضت اللجنة الفرعية اقتراح الاتحاد السوفيتي بإعلان إستقلال ليبيا الموحدة على الفور وذلك بأغلبية ثمانية أصوات ضد ستة أصوات وكانت الدول المؤيدة هي مصر وأثيوبيا والعراق وروسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا .

وواضح أن المشروع الذي وافقت عليه الأغلبية يرتكز إلى المشروع الأمريكي ، وقد عارض الوفد البريطاني في تأليف مجلس استشاري إلى جانب المندوب ، والتزمت بريطانيا هذه المعارضة في اللجنة السياسية أيضاً وفي الجمعية العامة ولكنها في الوقت نفسه لم ترفض المشروع وكذلك الحال في فرنسا فقد امتنعت عن إقرار وحدة ليبيا والتزمت هذا الموقف إلى النهاية أيضاً .

وأحيل مشروع قرار اللجنة الفرعية إلى اللجنة السياسية في أول نوفمبر وعرض للمناقشة في ١٢ نوفمبر فوافقت عليه بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد واحد وامتناع ٧ ، وأحيل مشروع القرار إلى الجمعية العامة فأقرته يوم ٣١ نوفمبر ١٩٤٩ بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لا شيء وامتناع ٩ في الجزء الخاص بليبيا . ووافقت على قرار المستعمرات الإيطالية السابقة جملة بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد واحد وامتناع ٩ .

ووافقت الجمعية العامة كذلك على مشروع قرار يقضى بأن تعين لجنة من رئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة السياسية الخاصة مندوب الأمم المتحدة أو ترشح ثلاثة إن لم تتفق على واحد . وقد وافقت اللجنة على القرار بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد واحد وامتناع ٣ .

وينبغي لنا قبل أن نورد نص القرار أن نستعرض طرفاً من الآراء والملاحظات التي أبدتها بعض المندوبين عنه في الجمعية العامة :-

قال مندوب بريطانيا (Mc Neil) إن العالم كله يسعدده أن يستقبل ليبيا بين الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ ، ولكن تعيين مندوب عن الأمم المتحدة ومجلس استشارى تجربة جريئة يخشى منها على توازن السلطات كما أن مانوصى به يناقيا الواقعية والحكمة والسكن الأمر على أية حال تجربة وستعاون بريطانيا على تطبيق القرارات الخاصة بليبيا وغيرها .

وقال مندوب فرنسا (Couve de Murville) إن فرنسا ترى أن التوصيات الخاصة بليبيا والصومال غير واقعية لأنها غير مستمدة من البيانات التي بين أيدينا ، ومرجعها تقرير لجنة التحقيق الرباعية فإن المندوبين اتفقوا على أنه ليس بين المستعمرات الإيطالية السابقة ما هو أهل للاستقلال . فهي مناطق فقيرة لا تسكني نفسها ، بدائية في وعيها السياسى .

والتوصيات الحاضرة تناقض هذه البيانات وتناقى النتائج التي وصلت إليها الجمعية العامة في مايو الماضى وكانت لهذا أغلبية إن لم تصل إلى أغلبية الثلثين فقد كانت قريبة منها . ومع ذلك فإن أكثر الوفود قد تحمل هذه المسؤولية الكبيرة في نوع من المثالية الحماسية التي لايسعنا إلا تقديرها . على أن الوفد الفرنسى من جانبه ، مضطر إلى الإحتفاظ برأيه والامتناع عن التصويت . وليس ذلك موقفا سلبيا بل إن واجبه يقتضيه أن يعبر بصراحة عن رأيه في القرارات المقترحة وهو يرى أن الظروف التي تمر بها هذه التجربة ليست خير الظروف ولا أكثرها حكمة . على أن فرنسا لن تمتنع عن تقديم مساعدتها من حيث هي دولة قائمة بالإدارة ومن حيث هي عضو في المجلس الإستشارى .

وقال مندوب الاتحاد السوفيتى (Arutiunian) إن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة جزء من مشكلة الاستعمار عامة ، والعالم الآن في أزمة نتيجة يقظة شعوب المستعمرات لمطالبتها بالحرية الوطنية . فهي لا تريد أن تعيش

الآن كما كانت تعيش في الماضي ولا تستطيع الدول الاستعمارية أن تحكمها كما كانت تفعل . وقد أخذ مركز فرنسا وبريطانيا وغيرها يضع في مستعمراتها بينما أخذ مركز الولايات المتحدة الأمريكية يقوى في هذه المستعمرات . وهي تحاول أن تطرد تلك الدول من ممتلكاتها وتسيطر عليها سياسيا واقتصاديا . ومع ذلك فإن الدول الاستعمارية تقف صفا واحداً في كفاحها ضد شعوب المستعمرات ، وقد حاولت أن تقرر مشروع يقين - سفورزا فلما فشل قدمت في هذه الدورة صيغة معدلة وبذلت مساعيها متجاهلة الشعوب ذات المصلحة فأنكرت مطالبها وضحت بمصالحها الحيوية .

إن الدول الإستعمارية ترغب في الاحتفاظ بقواعدها الاستراتيجية في ليبيا وإقامة نظم صورية والإبقاء على تقسيم البلاد . وتأليف المجلس الاستشاري بصورته الحالية كقيل بتنفيذ مصالح الدول الاستعمارية فالأغلبية فيه من ممثليها . وستعمل مع الإدارات المحتلة على تجزئة البلاد والاستمرار في حكمها (١) .

وهذا نص قرار الجمعية العامة عن ليبيا :-

« طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللائقة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئة التي تمثل الأقسام الهامة للأراء في الأقاليم المقصودة ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار برغبات ورفاهية سكان الأقاليم ومصالح الأمن والسلام

ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق
توصى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بما يلي :

(١) فيما يخص ليبيا :

- ١ — أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .
- ٢ — يسرى مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى حال لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .
- ٣ — أن يقرر دستور ليبيا بما فيه نوع الحكومة بواسطة ممثل السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في شكل جمعية وطنية .
- ٤ — لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع دستور وتأسييس حكومة مستقلة سيكون في ليبيا مندوب من قبل الأمم المتحدة تعيينه الجمعية العمومية وله مجلس يساعده ويرشده .
- ٥ — يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وأى تقارير أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام : ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب الأمم المتحدة أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم المتحدة .
- ٦ — سيكون المجلس من عشرة أعضاء وهم :
(أ) ممثل واحد تعيينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر - فرنسا - إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية .
(ب) ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

٧ - يعين مندوب الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الإدارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة (أ) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المحتلة .

٨ - يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستنير بأراء مختلف الأعضاء بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .

٩ - لمندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العمومية وللمجلس الإقتصادي والإجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي ترى الأمم المتحدة أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

١٠ - تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :

(أ) تشريع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

(ج) تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

١١ - تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق . (١)

° ° °

وينبغي في ختام عرضنا لتطور القضية الليبية في الميدان الدولي أن ننوه بمجهودات الجامعة العربية في تأييد القضية . والحق أن قضية ليبيا من المسائل القليلة التي وفقت فيها الجامعة بما لها من إمكانيات محدودة وما يوضع في

(١) ترجمة الإدارة السياسية بالجامعة العربية - وثيقة رقم ٣ لعام ١٩٤٩ .

طريقها من الشوك ، وقد نص المالحق الثاني من ميثاق الجامعة على ما يأتي :
نظر آ لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ولجانها شئوننا يعود
خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة
في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على
ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر
في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق (مادة ٤) بأن يذهب
في التعاون معها إلى أبعد حد مستطاع وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهدا لتعرف
حاجاتها وأمانيتها وآمالها وأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين
مستقبلها بكل ماتميته الوسائل السياسية من أسباب . . (١)

ومن الإنصاف لأمين الجامعة عبد الرحمن عزام باشا أن نذكر أن صلته
القديمة بلبيبا التي سبقت الإشارة إليها كانت ذات أثر بعيد في توجيه سياسة
الجامعة العربية في القضية . وقد بدأ اهتمام الجامعة العربية بقضية ليبيا منذ
عرضت على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى عام ١٩٤٥ . وقد وجهت
الجامعة إلى المجلس مذكرة أيد فيها الأمين العام وحادة ليبيا بمحدودها المعروفة
ومنافاة طبيعة البلاد للتجزئة وكفاح الليبيين للعدوان الفاشي ، وذكر عن أمانى
أهالى ليبيا قوله : « وتلخص هذه الأمانى كعهدتها بنفسى فى الرغبة فى بقاء
بلادهم موحدة وفى أن تترك لهم الحرية فى إدارة شئونهم بأنفسهم وأن تصبح
ليبيا عضواً فى جامعة الدول العربية » . (٢) وقال إن هذه الأمانى يمكن
التأكد منها باستفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة وإنه إذا دعت الحال
إلى فترة انتقالية فينبغى أن توكل الوصاية إلى دولة عربية أو إلى الجامعة
العربية كلها . (٣)

(١) المسألة الليبية . ص ٨ / ٩

(٢) نفس المصدر ص ١٠ .

(٣) ص ١٠ / ١١ .

وعندما عقد مؤتمر الصلح مع إيطاليا تقدمت الجامعة العربية في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بمذكرة أخرى تقوم على الأسس السالفة (١) ثم عقد مؤتمر أشخاص من رؤساء دول الجامعة فجاء في بيانهم التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا: «ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان، ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل، وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأن مصر والبلاد العربية، وأن على جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصلحتهم أن تهيء الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهد بأدى الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أديبا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء الجامعة العربية». (٢)

ولما اتجهت نية الدول الكبرى إلى إرسال لجنة تحقيق لدراسة أحوال ليبيا حاولت الجامعة العربية أن تشترك في لجنة التحقيق ولكن أمريكا وانجلترا حالتا دون ذلك (٣) وأصدر مجلس الجامعة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرارا جاء فيه : —

«لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها، وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الإيطالية فإن المجلس إذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة أخرى ماقرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وأن إستقلالها هو الهدف الأول الذي يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

(١) ص ١٥ / ١٨ .

(٢) المسألة الليبية ص ١٨ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٦ .

ويرى المجلس أن كل تسوية في تحقيق هذه الأهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً مع العدالة والحق .

لهذه الأسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لعون استقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات إلى الدول الأربع الممثلة في لجنة التحقيق والقيام بسعى دبلوماسي لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية دفاعاً عن وجهة النظر العربية ، لما لها من علاقات قوية بليبيا قائمة على أواصر القرى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح . (١)

وقامت الجامعة العربية في ١٧ أكتوبر ١٩٤٧ بتوجيه مذكرة إلى الدول الأربع الكبرى أوضحت فيها أن ليبيا بلاد عربية تجمع بينها عوامل مشتركة من اللغة والدين والعادات والثقافة والاقتصاد . فطلبها الأول ووحدة البلاد بأقسامها الثلاث . وأن ليبيا كان لها منذ أيام العثمانيين استقلال ذاتي وأن أهلها قاوموا الغزو الإيطالي على وحشيته وجاهدوا في مهاجرهم من أجل حريتهم وبادروا إلى معاونة الحلفاء فالمطلب الثاني لهم هو التمسك بالحرية والاستقلال . وقد عادت سيادتهم اليهم بعد تنازل العثمانيين عنها في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ والطلبان بمقتضى معاهدة الصلح في ١٠ فبراير ١٩٤٧ (٢)

على أن محاولات الجامعة لم تجد إزاء المطامع الاستعمارية ، يقول الأمين العام في تقريره إلى مجلس الجامعة في مارس سنة ١٩٥٠ : « منذ سنة ١٩٤٧ اتضح للأمانة العامة أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما في أيديهما من أراضى ليبيا عن طريق الوصاية أو على أى شكل آخر من الأشكال والأوضاع التي يلجأ إليها المسيطرون لإقامة

نظم شبيهة بالاستقلال في ظاهرها وهي أداة الاستعمار المقتنع (١)، ولم يكن الخطر يأتي من المؤامرات التي تحوكمها الدول الاستعمارية وحدها. والاتفاقات التي تعقدتها لتقسيم البلاد وفرض سيطرتها عليها كما رأينا في مشروع ييفن - سفورزا وإنما ازدوج الخطر بانقسام الرأي بين أهل البلاد أنفسهم وسيطرة روح الهزيمة على فريق منهم. جاء في التقرير السالف: «وما يؤسف له أنه في الأيام الحرجة في سنتي ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة في الرأي العام شديدة والإيمان بالنصر ضعيفا فخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها إنقاذ ما يمكن إنقاذه ووصل الأمر إلى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين إلى الاكتفاء بإبعاد إيطاليا بأية وسيلة ولو حلت بريطانيا في كل البلاد وصية بأى شكل من الأشكال، وتورط بعضهم في التفاسم على أنواع من الحكم لاتخرج عن الحماية الأجنبية في صورها المتعددة في بعض أجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الأجنبي». (٢)

وبعد فشل مشروع ييفن - سفورزا وجدت الجامعة العربية أن إيطاليا هي أضعف نقطة في جبهة الدول الغربية وأن إخفاق المشروع يعطفها إلى التفاهم مع العرب على أساس تبادل المصالح، فحدث تقارب من الجانبين، وجرت مباحثات بين الأمين العام ووزير إيطاليا المفوض في مصر انتهت في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى اقتراح يعمل العرب والطيالان على تأييده في هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا ونصه: -

الجمعية العامة: (١) توصي بأن طرابلس يجب أن تهيأ لها الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة، وتحقيقاً لذلك يجب إجراء انتخابات في مدة ستة أشهر لجمعية وطنية لتختار نوع الحكومة التي تمثل البلاد، وتشرف على

(١) المسألة الليبية ص ٣٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٩ .

انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ومصر ومن مندوبين يمثلان سكان طرابلس وتضع هذه اللجنة النظم التشريعية التي تدير عليها الانتخابات . وفي أثناء فترة الانتقال حين إنشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتاً بإدارة البلاد لسلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة إيطاليا وحكومة طرابلس لعقد معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين في أراضيها . (١) وكان هذا الاتفاق مناوراً ناجحة في إحباط المؤامرات الاستعمارية التي ترمى إلى السيطرة على ليبيا وتوصلاً إلى الحل الكامل بالاستقلال والوحدة ، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وقد قامت الجامعة العربية إلى جانب هذه المساعي الدولية بالتقريب بين أهالي البلاد ، وتوجيه نشاطهم السياسي وبذل المشورة والنصح وتحديد الأهداف الوطنية ، فعاونت على إنشاء هيئة تحرير ليبيا لتجمع حولها الرأي العام وقدمت لها المساعدة الأدبية والمادية ، وحين نزل القحط بليبيا في أواخر عام ١٩٤٧ وأوائل العام التالي عملت الجامعة العربية على تقديم المساعدات من الحبوب والمؤن والأموال ، لتقوية الروح المعنوية في البلاد ، كما رعت الطلبة الليبيين بمصر ممن انقطعت عنهم الموارد وأعانت المهاجرين الذين تركوا بلادهم فراراً من الطغيان الإيطالي على العودة إلى البلاد لاستئناف الجهاد . (٢)

والحق أن الجامعة العربية قد بذلت في قضية ليبيا مجهوداً طيباً وناصرت الشعب الليبي ليظفر بوحدته واستقلاله وتركت ماعداً ذلك كنوع الحكم وشكله لأهل البلاد يقررونه وفق رغباتهم وبما تمليه مصالحهم . وهذه الخطوة جديرة أن تنال تأييد الوطنيين المخلصين فتتكاتف الجهود لتنفيذ قرار هيئة الأمم نصاً وروحاً ، وتقوية الروابط بالشعوب العربية وتوثيق الصلة بالجامعة العربية في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد .

الفصل الرابع

تجدد الكفاح الوطني في طرابلس

كان الاحتلال البريطاني الفرنسي لمناطق ليبيا نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية ، ولكن نتائج هذه الحرب الأخرى أبعد أثرا من احتلال موقوت ، فقد اتسمت الحرب العالمية الثانية بسمة تحريرية للشعوب المستعمرة والتابعة وكانت حربا مبدئية بين الشعوب المحبة للسلام وبين دعاة العنصرية والسيطرة العالمية .

لقد قاس الليبيون طويلا قهرا الفاشية ، وانضموا منذ اليوم الأول إلى معسكر الديمقراطية وعقدوا الآمال على ما أعلنه الحلفاء من احترام حقوق الشعوب المهضومة ، والتخلي عن سياسة التوسع الاستعماري ، وكان أول ما أعلن من ذلك ميثاق الأطلنطي في ١٤ أغسطس ١٩٤١ بين فرانكلين روزفلت وروستون تشرشل ، وقد جاء في المادة الأولى : أن بلادها لا تسعى إلى توسع إقليمي أو غيره ، وفي المادة الثانية : أن بلادها لا ترغب في حدوث تغييرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الشعوب ذات الشأن المعلنة في حرية ، وفي المادة الثانية : أن بلادها تحترم حق الشعوب جميعا في اختيار نوع الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها ، وتريد أن ترى حقوق السيادة والحكم الذاتي وقد أعيدت إلى أولئك الذين سلبت منهم قهرا^(١) .

وكان آخر ما أعلنه الحلفاء لضمان السلام ميثاق الأمم المتحدة الذي عقد

(١) Andrew Boyel : The United Nations Organisation Hand-book, London 1946.

في سان فرانسكو في ٢٦ يونيه ١٩٤٥ ، وهو أبعد خطوة خطتها الإنسانية في سبيل ضمان السلام العالمي والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للبشر وكفالة حقوق الإنسان والقضاء على فوارق الدين والجنس واللون والعمل على الوصول بالشعوب المختلفة إلى مراتب الحرية والاستقلال (١) .

وكان كفاح الليبيين الطويل ضد الاستعمار الإيطالي ومشاركتهم في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء وإيمانهم بما تضمنته موائيق السلام ، حريا أن ينظر إليهم بعد الحرب على أنهم أمة مجاهدة ينبغي أن تستعيد حريتها، ولكن الأطلاع الاستعمارية التي ذاقت الشعوب الشرقية مرارتها منذ القرن الماضي عادت من جديد في صورة الاحتلال العسكري البريطاني الفرنسي في ليبيا ، وأصبحت قضية ليبيا تعالج على أنها قضية مستعمرة إيطالية تنازلت عنها إيطاليا المهزومة لتبسط عليها الدول المنتصرة نفوذها .

وأمام هذه المؤامرات الاستعمارية أخذ الكفاح الوطني في ليبيا يتجدد ، على أن من أبعد آثار هذه المؤامرات أن أفقدت البلاد وحدة الإرادة ، واختلفت الاتجاهات والوسائل بين طرابلس وبرقة وأسدل ستار حديدي حول فزان . ولكن الزمن وكفاح المخلصين كفيل بأن يجعل كلمة الشعب الليبي الموحد هي العليا .

(٢)

لقد أخذت صفوف الوطنيين تتجمع في طرابلس منذ الاحتلال البريطاني واستؤنف النشاط السياسي ، ولكنه اقتصر أول الأمر على مطالبة السلطات البريطانية المحتلة بالاعتراف بصفة الحرب التحريرية وحق العرب في إنشاء

(١) المصدر السابق .

الأحزاب وإصدار الجرائد والدعوة للقضية الوطنية بين الجماهير ، والقضاء على النظم الإدارية والقضائية الفاشية ووضع نظم ديموقراطية جديدة تقوم على المجالس الشعبية المنتخبة ووجوب محاكمة الفاشيين من الإيطاليين ومن مالا الفاشية من العرب على السواء ، والسماح للزعماء الطرابلسيين المنفيين بالرجوع إلى البلاد .

ولكن الإدارة العسكرية البريطانية رفضت مطالب الطرابلسيين ، وأخضعت البلاد لسلطانها المباشرة غير المحدودة على نحو ما مر بنا ، وأبقت على النظم والتشكيلات الإدارية البوليسية التي خلفها الفاشيون ، وامتنعت عن تنفيذ أحكام محاكم التطهير التي نصبها الحكومة الإيطالية لمعاقبة الفاشيين في سنة ١٩٤٥ فيما يتصل ببعض القضاة والموظفين الإيطاليين^(١) .

على أن ضغط قوات الاحتلال لم يحل دون تجدد الحركة القومية في طرابلس فأُنشئ النادي الأول في عام ١٩٤٣ وأخذ ينشئ الفروع في نواحي البلاد ، ويجند صفوف الوطنيين ، وفي عام ١٩٤٥ قام بتنظيم مظاهرة كبرى لإزالة لافتات الشوارع التي تحمل أسماء زعماء الفاشية وأعداء الحريات ، وقد انتظم عشرات الألوف في هذه المظاهرة وأزيلت اللافتات ووضع مكانها أسماء زعماء العرب القوميين . وقابلتها الإدارية العسكرية بحملة إرهابية .

وعملت الإدارية العسكرية من جهة أخرى على التوسل ببعض من قبلوا معاونتها من أبناء البلاد وعينتهم مستشارين للإدارة في نواحي البلاد لقاء أجر تدفعه لهم يبلغ ١٠٠٠٠٠ فرنك^(٢) فتقدموا بعريضة إلى رئيس الإدارة البريطانية يطلبون فيها الوصاية الإنجليزية على طرابلس ، فكانت هذه الحركة

(١) حقائق الكفاح الوطني في ليبيا ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) من هؤلاء عون سوف على العجيات ، والظاهر المريض على ترهونه وإبراهيم شعبان على زراة والأخير لم يفاض أجرا ، والشيخ محمد أبو الاسعاد مفتي طرابلس .

هي السبب المباشر لتأليف الحزب الوطني أول الأحزاب التي أنشئت في طرابلس وأقواها نفوذاً في نواحي البلاد . وكان من مؤسسي الحزب عام ١٩٤٥ علي بن حسن الفقيه (الرئيس) ومصطفى مزران وعون سوف ومحمد بن حسن وعبد السلام المريض وتوفيق بورخيص وسالم بن منتصر . وقد نشر الحزب الوطني ميثاقه في أول شعبان ١٣٦٤ وهذا نصه : -

بسم الله الرحمن الرحيم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

هذه وثيقة عهد وتضامن واتحاد بين أبناء الوطن الطرابلسي الموقعين على هذا في سبيل النهوض بحالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأدبية .
قد تألف حزب سياسي تحت اسم الحزب الوطني يضم بين عناصره كل وطني مخلص شاباً أو شيخاً للكفاح وتحقيق الأغراض السياسية الآتية إلى آخر قطرة من دماهم على أساس التضحية بالمال والوقت والنفس ، والثبات على هذه المبادئ المقدسة دون استثناء أو هوادة أو ضعف مهما عظمت التضحية أو تعرض القائمون بهذا الأمر لأعظم الأخطار :

(١) المحافظة على النظام كلما كان ذلك ممكناً وغير متعارض مع حقوقنا

الوطنية .

(٢) مناهضة كل فكرة ومصادمة أي قوة تعمل على رجوع الإدارة الإيطالية إلى الأراضي الطرابلسية من الحدود التونسية غرباً إلى الحدود المصرية شرقاً ثم من الحدود السودانية جنوباً إلى حدود الجزائر ومكافحة النفوذ الإيطالي بدون هوادة أو ترفق .

(٣) مناهضة أي فكرة أو أي قوة ترمي إلى اقتطاع أي جزء من أجزاء طرابلس ووضعه تحت إدارة أخرى لآية حكومة أخرى غير الحكومة التي يكون مركزها مدينة طرابلس الغرب .

(٤) العمل على إلغاء القوانين الإيطالية من طرابلس سواء أ كانت إدارية أو مدنية أو جنائية أو تجارية وما يتعلق منها بالمرافعات المدنية والجنائية ثم تشكيل هيئة تشريعية تضم العناصر المخلصة من أبناء هذا الشعب ، ومشرعين آخرين من مسلمى الشرق الأوسط لسن القوانين التى تتفق مع حاجات البلاد والشعب وضروراته وتقاليده وعاداته .

(٥) العمل على أن يتولى الوظائف الإدارية والقضائية أبناء الشعب الأكفاء بقدر الإمكان بحيث لا يمكن تعيين موظف أجنبي فى مصلحة يمكن أن يشغلها وطنى ، فإن لم يوجد وطنى كفى فلا يعين فيها إيطالى بل يؤتى بموظف من مسلمى الشرق الأوسط .

(٦) السعى لرفع مستوى الشعب الطرابلسى سياسيا واقتصاديا وأديبا واجتماعيا .

(٧) لأجل تحقيق هذه الأغراض يجب التفاهم مع سلطات الاحتلال أولا فإن لم يمكن فترفع ذلك إلى ما وراء الحدود بكل ما تملك من وسيلة .

(٨) القضاء على الخلافات الدينية والطائفية والمذهبية على قاعدة (الدين لله والوطن للجميع) .

(٩) السعى لإصلاح ذات البين بين القبائل التى بينها عداوات تقليدية قديمة وإزالة سوء التفاهم بين أفراد الطبقة المستنيرة وأعيان البلاد .

(١٠) تأسيس جمعيات تعاونية لأجل تنمية موارد البلاد الاقتصادية وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة على الأساليب العصرية الحديثة، وإنشاء مدارس أهلية لهذا الغرض ومكافحة البطالة والسكرى بكل قوة .

(١١) المطالبة باسترجاع جميع الأراضى التى امتلكتها الحكومة الإيطالية للبائدة ظلما وعدوانا .

(١٢) مكافحة هجرة الإيطاليين وغيرهم من ذوى المطامع إلى بلادنا .

ومن هذا نرى أن الحزب الوطني بدأ بجمع صفوف الوطنيين حول أهداف قريبة بعيدة عن التطرف وأقرب إلى التوسط تعمل على التقريب بين العناصر المختلفة ومواجهة الإدارة العسكرية دون الاصطدام بها .

على أن الحزب وجد مقاومة في الاعتراف به من الإدارة العسكرية ولبت يعمل طوال عام ١٩٤٥ حتى اعترفت به الإدارة في ٨ إبريل ١٩٤٦ وعملت الإدارة العسكرية البريطانية على الحد من نشاط الحزب وبت الشقاق في صفوفه ، كما منعت الإدارة العسكرية الفرنسية من إنشاء فرع له في فزان وقد أغضبت خطة الاعتدال التي رسمها الحزب الوطني بعض المتطرفين من أعضائه الذين لم يروا التفاهم مع الإدارة العسكرية البريطانية ، وكرهوا أن يحتل الطليان مناصب رفيعة فيها ، فانسأخ من الحزب الوطني رئيسه على بن الفقيه حسن ومحمد بن الفقيه حسن وجماعة من أعيان مدينة طرابلس ومثقفها الذين يعترف لهم بسداد الرأي وإن لم تكن لهم عصية قبلية كبيرة كما اشتهروا بالنزاهة والمواقف المشرفة أيام الاحتلال الإيطالي ، وتألفت في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ الكتلة الوطنية الحرة . وعلى أثر ذلك أصبح السيد مصطفى مزران رئيساً للحزب الوطني .

ومن جهة أخرى حاولت الإدارة العسكرية البريطانية إضعاف نفوذ الحزب الوطني فتألفت الجبهة الوطنية المتحدة في ١٠ مايو ١٩٤٦ برئاسة السيد سالم بن منتصر ومن أعضائها البارزين الشيخ محمد أبو الأسعاد مفتي طرابلس منذ أيام الطليان والسادة عون سوف والطاهر المريض وإبراهيم بن شعبان وأكثر المنتسبين إلى الجبهة من الأعيان والموظفين الذين هادنوا الطليان وعاونوا الإدارة العسكرية البريطانية . جاء في تقرير لجنة التحقيق : « وينتمي زعماء الجبهة الوطنية إلى أسر معروفة وهم أثرياء وتجار أو رؤساء دينيون وتقول

الإدارة العسكرية البريطانية أن أغلبهم كان يعضد الإدارة الإيطالية ، (١) .
تلك هي الأحزاب الثلاثة الرئيسية في طرابلس ، وقد تألفت بعدها ثلاثة
أحزاب أخرى نتيجة انفصال بعض أعضاء الأحزاب الأولى منها . وهي :
١ - حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ٢ - حزب العمال ٣ - حزب
الأحرار .

تألف حزب الاتحاد المصري الطرابلسي في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ على يد
ثلاثة من أعضاء الكتلة الوطنية الحرة السابقين برئاسة الاستاذ علي رجب ،
ويمكن الإلمام بأهداف الحزب مما جاء على لسان رئيسه في حديث ألقاه بنقابة
الصحفيين بالقاهرة في ٢٣ مايو ١٩٤٧ قال : « مادام في طرابلس شعب عربي
تربته بمصر وحدة التاريخ والعقيدة والجنس والجوار والثقافة والعادات
والمصالح المشتركة ، ومادامت لا تفصل بين القطرين المصري والطرابلسي أية
حدود طبيعية ، بل وما دام عدد الطرابلسيين المنتشرين في ربوع القطر المصري
الذين أجلتهم عن بلادهم الحوادث وظروف الاستعمار الإيطالي لا يقلون عن
عدد الطرابلسيين الذين يعمرن القطر الطرابلسي المتراحي الأطراف والذي
تزيد مساحته عن مساحة القطر المصري ، فمن الذي سيقوى على منع قيام
اتحاد بين هذين البلدين الشقيقين والقطرين المتلاصقين وهو اتحاد يتوقف عليه
سلامة كيان كل منهما واستقرار الحياة في ربوعهما ؟ » (٢)

وقد حاول الحزب أن ينشر دعوته في طرابلس ولكنه لم يجد إلا تأييداً
ضعيفاً كما أن آراءه لم تلق في مصر رواجاً ولم يؤيدها إلا بعض أصحاب الخيال
الواسع وبعض الهيئات .

وكان من أهم الأسباب التي عجلت بالقضاء على الحزب أنه لم يحاول

(١) تقرير لجنة التحقيق — ص ٧

(٢) رغبة الشعب الطرابلسي في الاتحاد مع شعب وادي النيل من ٨ — ٩ .

مسايرة تيار الكفاح الوطني في طرابلس الذي يترك للشعب حق تقرير نوع الحكم في القطر بعد الوصول إلى الوحدة والاستقلال .

أما حزب العمال فقد أنشئ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وكان يجمع عدداً كبيراً من عمال الميناء وعمال المواصلات وعمال المصانع الإيطالية والمنشآت العامة ؛ على أن تمسك الإدارة البريطانية بتحريم إنشاء النقابات كنص التشريع الفاشستي جعل الأساس الذي قام عليه الحزب رخوا واهننا وجعل الحركة العمالية في طرابلس كلها مفككة وضعيفة الوعي السياسي فلم يستطع هذا الحزب أن يقوم بدوره في الميدان الوطني . على أننا نجد للحركة العمالية في ليبيا نهضات تظهر في تضامنها من أجل مطالب اقتصادية كما حدث أخيراً في إضراب عمال الميناء في طرابلس (١) .

أما حزب الأحرار فقد تألف برياسة السيد صادق بن زراع أحد وكلاء الحزب الوطني السابقين وقد اعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في ١١ مارس سنة ١٩٤٨ ، ويجمع بعض المثقفين من رجال طرابلس وخاصة من اشتغلوا بشئون التعليم ، ولا يختلف في مبادئه عن الأحزاب الأخرى وينادى بإمارة السيد إدريس السنوسي .

أما في برقة فقد كان نادي عمر المختار أول ما أنشئ من الهيئات العامة وقد تأسس في إبريل سنة ١٩٤٣ بقصد العناية بالشئون الرياضية والثقافية والاجتماعية وله فروع في بنغازي وغيرها من المدن ويجمع صفوة شباب برقة المثقف برياسة السيد مصطفى بن عامر . وقد أصدر صحيفتين ناطقتين بلسانه هما مجلة عمر المختار وجريدة الوطن ، ويمكن أن ندرك دقة مركز هذه الهيئة إذا ذكرنا أنها تمسك بوحدة البلاد الليبية وتعمل على التقريب بين

(١) حقائق الكفاح الوطني — ص ٤٩ .

مناطقها وهي بذلك تخالف التيار القوي الذي تؤيده وتعمل له العائلة السنوسية والإدارة البريطانية وأعنى به محاوله فصل برقة عن باقي مناطق ليبيا. فالمعارضة التي تتمثل في شباب عمر المختار تلقى مقاومة شديدة ، وإن كانت الهيئة تنص أحيانا على الاعتراف بالتاج السنوسي على ليبيا الموحدة ، وقد جاء في الخطبة التي ألقاها الأمير ببني غازي في ٣٠ يولية سنة ١٩٤٤ ونقلنا فقرات منها فيما سلف ما يلي : (١)

إخواني ، لا أرغب في وجود جمعيات متعددة ولا أحزاب مهما كانت الغاية صالحة ، فإن الأمة عائلة واحدة وجمعية واحدة . وما جمعية عمر المختار أو بالأصح نادي عمر المختار إلا رمز التأخر ومعهد للرياضة والثقافة والأعمال الخيرية ، ونأمل أن يكون هذا النادي نواة صالحة لنهضة الشباب رجال الغد فعلى سواعدهم وحسن ثقافتهم ينهض الوطن ، وإن عدد أمتنا وقلة ثروتنا لا تحتملان تعدد الجمعيات أما ضرر كثرة الأحزاب فقد أصبح ظاهراً حتى في الأمم التي سبقتنا بمراحل شاسعة في المدنية والحضارة .

على أن نادي عمر المختار لم يلبث إزاء ضغط الحوادث ، ولا أنه يمثل كما قلنا صفوة شباب برقة المثقف ، أن دخل المعترك السياسي . جاء في تقرير لجنة التحقيق عنه : « وتطور في الفترة ما بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ تطوراً سياسياً متخذاً له دستوراً ديمقراطياً كضمان ضد طغيان السنوسيين . وقد أوقف نشاطه في سنة ١٩٤٧ » (٢) .

وقد تعرضت جمعية عمر المختار — بعد أن خرجت الإطار الذي فرضه عليها الأمير ورسمته لها الإدارة العسكرية — إلى ألوان من الاضطهاد والضغط

(١) السنوسية دين ودولة من ٤٠٢ — ٤٠٣ .

(٢) تقرير لجنة التحقيق — ص ٧٠ .

فعطلت جريدتها بل دفعت دفعا إلى التخلي عن اسم عمر المختار فأطلق عليها اسم « الجمعية الوطنية » أخيراً . على أن ذلك كله لايفت في شباب المجاهدين وإنما يدفعهم إلى الثبات والمقاومة خاصة وهم المنوط بهم أمل بركة بل ليبيا كلها .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٧ أعلن الأمير السنوسي حل جميع الهيئات في بركة وألف في ١٨ يناير ١٩٤٨ المؤتمر الوطني العام فأصبح هو الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد . وفي تقرير لجنة التحقيق ففكرة واضحة عن هذه الهيئة قال : وكان المؤتمر في أول أمره مكونا من ٦٧ عضوا يعينهم الأمير يمثلون القبائل وسكان المدن في بركة كلها ، وقد زاد العدد الآن إلى ٧١ عضواً ويدعى المؤتمر أنه يمثل وجهات النظر في البلاد كما يدعى أن له ١٤ فرعا في بركة ، وكانت أهم أعماله هي إعداد العدة ورفع الأمر إلى اللجنة الرباعية ، وقد رفض المؤتمر تقديم جدول أعمال جلساته بحجة أنها سرية ، ومع هذا فلم يقدم حتى الأوراق غير السرية . وينحصر برنامجه في وجوب تحقيق استقلال بركة التام الناجز وقيام حكومة دستورية تحت الأمير وورثته من بعده ، ورفض أى تعاون مع إيطاليا والإيطاليين ، وبين المؤتمر أنه يؤثر وحدة ليبيا على شرطين :

أولاً : أن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت تاج الأمير .

ثانياً : ألا يسمح بعودة الإيطاليين باى حال من الأحوال .

ورئيس المؤتمر وأحد وكيليه من أقارب الأمير ، والوكيل الثانى من عائلة السنوسى ، ويتكون المؤتمر وفروعه من مشايخ القبائل والأعيان ، وهو معاد للإيطاليين عداوة مرة ، وقد حارب أعضاؤه الإيطاليين قبل الاحتلال الإيطالى . ويشغل بعض أعضاء المؤتمر وظائف مهمة فى الإدارة العسكرية البريطانية ومنهم من شغل وظائف مهمة أيضا فى العهد الإيطالى والعهد التركى . وقد أعلن المؤتمر أنه قد أنشئ لتحقيق برنامجه فى بركة ولكن اللجنة الرباعية

لاحظت أثناء تحقيقاتها أنه يعمل كهيئة إدارية تصدر تعليماتها إلى المديرين والمشايخ بواسطة فروعه في البلاد^(١).

هذه هي أهم الهيئات السياسية التي تألفت في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت تؤثر في الرأي العام ، وإن كان تأثيرها متفاوتا ، وتجمع حولها المؤيدين والأنصار وإن كان حظها من ذلك متفاوتا كذلك .
وقد كان أهم ما يثير الخلاف ويفرق الرأي أمران :

١ - الوحدة بين المناطق الليبية

٢ - مسألة التاج السنوسى . وقد كان رأى العام الوطنى فى طرابلس أميل إلى التفريق بين الأمرين فهو يقدم الاستقلال والوحدة ويترك مسألة الأمانة السنوسية لرأى الشعب بعد تحقيق الإستقلال والوحدة . أما الرأى الرسمى فى برقة فقد ربط بين الأمرين وشرط الوحدة بالتسليم بالأمانة السنوسية على ليبيا كلها . فكان ذلك مثار خلاف بين أهالى طرابلس فيما بينهم ثم بين الطرابلسيين وفريق كبير من أهالى برقة وعلى رأسهم السيد إدريس السنوسى الذى خطا خطوات واسعة فى التعاون مع الإنجليز منذ أعلنت الحرب ، ومع الإدارة العسكرية البريطانية المحتلة منذ طردت جيوش المحور من برقة .

(٣)

بدأ تجدد النشاط السياسى فى ليبيا بمذكرة رفعتها أعيان البلاد إلى وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مجلس وزراء الخارجية وجها فيها النظر إلى رفض عودة الإيطاليين ، وجاء فى ختامها : « أن ميثاق الأطلنطى وكل

(١) تقرير لجنة التحقيق ص ٦٩

المؤتمرات التي عقدت أثناء الحرب وبعدها قررت اختيار تقرير المصير .
وأن الأمة الطرابلسية تلتفت نظر وزراء المؤتمر إلى استنكار رجوع الحكم
الإيطالي لبلادها وإنها لا تخضع لأي قرار يصدر ضد رغبتها ولو عرضت
نفسها للفناء المطلق .

على أن حداثة التنظيم السياسي في داخل البلاد ، وكثرة الخلاف وعدم
تغلغل الوعي السياسي بين الجماهير ، والإيمان بإخلاص أمين الجامعة العربية
للقضية الطرابلسية وإدراك أن الجامعة العربية أقدر على تولى الدفاع عن القضية
الطرابلسية في الميدان الدولي ، والاعتناع برغبة الشعوب العربية في مناصرة
شعب ليبيا المجاهد ، كل ذلك قد جعل الليبيين المقيمين والمهاجرين يتصلون
منذ سنة ١٩٤٥ بعزام باشا أمين الجامعة العربية ويفوضونه في الدفاع عن
قضيتهم ويقدمون العرائض بذلك ، ويتصلون من جهة أخرى بالحكومة
المصرية للعناية بالأمر . وكان على رأس هؤلاء السيد محمد إدريس السنوسي .

وقد نهضت الجامعة العربية بهذا الواجب على نحو ما قدمنا من سبتمبر
١٩٤٥ أي قبيل انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى . وكانت الآراء
في طرابلس وبرقة مجمعة على المطالبة بوحدة البلاد واستقلالها أولاً ، فإذا حالت
القوة والمطامع الدولية دون تحقيق ذلك فوراً عقد الأمل بأن تتولى الجامعة
العربية أو إحدى دولها الوصاية على طرابلس وبرقة في فترة الانتقال .

كان هذا هو اتجاه الرأي العام الليبي ، ولسكن السيد إدريس مالبث أن
صرح بمخالفته لذلك ، وكان هذا التصريح منه بداية انفراده بالعمل دون
مبالاة باتجاه الرأي العام في البلاد . سأله مجلس بلدية بنغازي في نوفمبر ١٩٤٥
بأن يصارح الأمة بما بينه وبين الإنجليز من الاتفاقات بشأن مصير البلاد ،
وهل ركتل الجامعة العربية في الدفاع عن برقة وطرابلس . فصرح السيد
إدريس في ديسمبر ١٩٤٥ بأنه لم يوكل أحد في الدفاع عن برقة وطرابلس

وأن مقابلته للنقراشي باشا كانت لمجرد السلام عليه؛ ولم يتعرض لما بينه وبين الإنجليز من انفاقات. ولكنه صرح بأن بلاده في حاجة إلى حليفة قوية في البحر والبر والجو للدفاع عنها لا إلى حليفة لا تملك أن تحمي نفسها. ويومئذ فهم الناس جميعاً أنه يقصد التحالف مع بريطانيا ويعرض بمصر^(١).

وكانت هذه التصريحات من السيد خاتمة الخطة التي اختطها منذ البداية وهي الانفراد بالعمل في برقة دون مبالاة باتجاه الرأي العام الليبي في الحرص على وحدة البلاد واستقلالها ومقاومة التدخل الأجنبي. وكان من نتائج هذه السياسة الانفصالية أن رفعت عريضة إلى الجهات المسؤولة من الإنجليز وغيرهم في مارس ١٩٤٦ يطلب فيها مقدموها صراحة استقلال برقة منفصلة عن طرابلس وجاء في العريضة ما نصه :-

ولذا قد استقر الرأي على أن نطالب نحن ممثلي الأمة البرقاوية مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية وأهدافنا القومية، وحقوقنا الشرعية الغالية، تاركين للشعب الطرابلسي الشقيق بدوره تقديم مطالبه التي يرغبها إلى سمو الأمير الجليل السيد إدريس المهدي السنوسي رأساً :

أولاً : استقلال البلاد سياسياً وإدارياً تحت إمارة سمو الأمير الجليل السيد محمد إدريس المهدي السنوسي .

ثانياً : تسكوين حكومة دستورية وطنية تدير شؤون البلاد .

ثالثاً : قبول هيئة وطنية تمثل الشعب في مؤتمر الصلح للدفاع عن قضيته بانتخبها سمو الأمير الجليل .

رابعاً : منح البلاد حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب .

(١) الكتاب الأبيض من ٤١ - ٤٢

هذا ما تطالب به البلاد الآن . (١)

وحين ظهرت هذه الاتجاهات الانفصالية في برقة، حاول بعض الطرابلسيين الاتفاق مع السيد ، فحضر في مايو ١٩٤٦ الاستاذ محمود منتصر وانضم إليه السيد بشير السعداوى واتصلا بالسيد بن يونه ١٩٤٦ وعرضا عليه الإمارة على أن تكون دستورية محصورة في شخصه فقبل السيد مبدئيا، وعرض الاستاذ محمود منتصر أن يتألف مؤتمر من طرابلس وبرقة لبحث نقط ثلاث :-

(١) قصر الإمارة على شخص السيد السنوسى .

(٢) إذا عرضت وصاية منفردة أو استقلال منفرد يرفض . ولا يقبل أحد الطرفين أى مفاوضة أو أى حل منفرد .

(٣) تشكل جبهة من الفطر كله تعمل متحدة لتحقيق ما اتفق عليه بالطرق الدبلوماسية إذا أمكن، وإلا اتخذت ماتراه صالحا والشعب من ورائها يؤيدها (٢) وقد تم الاتفاق على أن يجتمع وفدان عن برقة وطرابلس في منتصف يناير ١٩٤٧ . فجاء وفد طرابلس من مفتى طرابلس وعون سوف وإبراهيم بن شعبان وعبد المجيد كعبار وسالم المريض وحبيب زكى واجتمع بوفد من برقة برئاسة عمر باشا الكرخيا في ١٨ يناير ١٩٤٧ . وتقدم الوفد الطرابلسى بالمطالب الآتية :

أولا : التمسك بوحدة ليبيا بحدودها الطبيعية قبيل الحرب العالمية الثانية ورفض أى محاولة ترمى إلى تقسيمها أو فصل أى جزء منها .

ثانيا : الاستقلال التام لكل البلاد الليبية .

ثالثا : الانتعاف حول سمو الأمير المعظم السيد محمد إدريس المهدي السنوسى والمناداة به أميراً على ليبيا بحكومة ديموقراطية دستورية نيابية .

(١) الكتاب الأبيض - ٤٤

(٢) الكتاب الأبيض - ٤٥

رابعاً : انضمام البلاد بعد نيلها الاستقلال إلى جامعة الدول العربية
كمضوء من أعضائها .

خامساً : تأليف هيئة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بمصالح الوطن
تحت إشراف سمو الأمير .

سادساً : يلتزم الطرفان العمل على تحقيق المبادئ المشار إليها والدفاع
عنها بكل الوسائل الممكنة وعدم قبول أى وضع لا يتفق معها .

سابعاً : يجرى العمل بهذه الاتفاقية بعد توقيعها من الطرفين وموافقة
سمو الأمير عليها .

وقد اقترح الوفد البرقاوى إضافة عبارة « بلا قيد ولا شرط ، على المادة
الثالثة ، وزيادة عبارة « على أنه إذا تعذر ذلك ينقد ما يمكن إنقاذه ويسعى
لإنقاذ البقية الباقية ، على المادة السادسة . وقد رفض الوفد الطرابلسى الموافقة
على ذلك ، وعلل رفضه كما جاء فى بيان الجبهة الوطنية المتحدة : (وحيث أن
كلمة بلا قيد ولا شرط لا معنى لوضعها فى صورة الاتفاق ما دام الوفد لم
يقيد الإمارة بشيء يختلف فيه الطرفان ، ومن حيث أن هذه الزيادة تتنافى
مع تقييد الإمارة بحكومة دستورية فلم يوافق على هذه الزيادة . وبما أن مهمة
الوفد تنحصر فى اتفاقية تضمن اتحاد الجهود على الكفاح فى سبيل القضية
الوطنية بكل ما يمكن من وسائل ، وحيث أنه لم يجد الوفد فى تلك الزيادة
وهى « على أنه إذا تعذر ذلك ينقد ما يمكن إنقاذه ويسعى لإنقاذ البقية
الباقية ، ما يضمن المصالح الوطنية ووجد ما يجعل لكلا الطرفين الحرية فى
التخلص من الآخر وعدم الارتباط به فى السراء والضراء ، وأن الوحدة
ما هى إلا شكلية لا روح فيها ، فلم يوافق على ذلك . ورأى أن اتفاقية هذه
الصورة بما لا يتفق والكرامة ولا يرضاهما الشعب ولا المجاهدون فى خارج

القطر . وبذلك توقفت المفاوضات (١) .

على أن الموقف الذى وقفته اللجنة البرقاوية ما كان يعبر عن رأى الشعب البرقاوى المجاهد ، فقد نشرت جمعية عمر المختار رأياها فى المفاوضات فى جريدة الوطن وكان مما قالته : - « لقد بذلت جمعية عمر المختار مساعى مشكورة لتقريب وجهة النظر بين الطرفين ، ولكن مع الأسف كانت النتيجة ما عرفه الجمهور ، والتي سببت استياء عاما بين كافة طبقات الشعب . ذلك لأن فى المذكرة البرقاوية ما يدل بوضوح على خطأ المادة السادسة التى كانت سبب الفشل . أما المذكرة الطرابلسية فهى تحتوى على أهداف سبق لسمو الأمير والشعب الليبي أن طالب بها فى عدة مناسبات . ولا ندرى السبب الذى من أجله امتنع ممثلو برقة عن الموافقة على هذه المبادئ التى هى هدف الشعب بأسره . وإذا أراد بعض الناس أن يلقوا المسؤولية على برقة المجاهدة فإن الشعب البرقاوى النبيل لن يرضى أن يسجل على نفسه مسؤولية هذا الأمر أمام الأمم العربية التى تعمل على تحقيق الوحدة . ونحن اليوم وإلى أن تلقى الله لا نزال متمسكين باستقلالنا التام الذى يضمن لنا السيادة الكاملة وبوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية وبالانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وبغير هذا لا نرضى بأى حل يفرض علينا . لقد غابت هذه الحقيقة عن نظر لجنة برقة الموقرة ، وأصمت آذانها وأغلقت قلوبها عن رغبات البلاد التى تعرفها حق المعرفة وبلغها الشعب إياها على لسان تلك الوفود التى اتصلت بها طيلة يومين كاملين ، فخيبت بذلك آمال الشعب فيها وضيع رجاء الأمة أدرج الرياح إزاء تصلب رئيسها ولجاجته فى العناد ورفض كل اقتراح تقدم به

القوم إلى سعادته . فاللهم لا حول ولا قوة إلا بك وأنت حسبنا ونعم الوكيل ، (١) .

ونشرت جمعية عمر المختار بيانا جاء فيه : « بناء على كل ما تقدم فإن المركز العام لجمعية عمر المختار ببرقة يرى من واجبه الوطني أن يرفع صوته مستنكرا ومحتجا على تصرفات لجنة المفاوضات البرقاوية ، محملا إياها مسؤولية ما استلده الأيام نتيجة لتلك التصرفات فقد أضحي كيان الوطن مهدداً بالتحطيم لا ياراده الغير فحسب، ولكن - وأسفاه - بمحول بضعة أشخاص من أبنائه أيضاً (٢) .
والغريب أن السيد إدريس أدلى بتصريح لمندوب الأهرام بعد ذلك بعدة أسابيع بمناسبة تأجيل مجلس وزراء الخارجية البت في مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة سنة استهله بأن الشعب الليبي بعد طول مقاومة الاستعمار الإيطالي الغاشم لا يزال محتفظا بحيوته وهو يبذل الآن جهداً لتحقيق أهدافه وأمانه القومية وقال : « وكيف نتفacs اليوم ونحن نرى الشعوب العربية المستقلة وعلى رأسها الملوك والرؤساء والجامعة العربية يؤيدوننا وينصروننا وهذا ما يحتم علينا أن نتقدم إليهم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان . » وسئل كيف استقبال الشعب الليبي تأخر البت في قضيته مدة سنة ، فأجاب سيادته : أن هذا القرار في الحقيقة قد قوبل بالاستياء والاستنكار الشديد في الأوساط الوطنية وأنا لن نرضى بهذا التأخير وأنه لن يفوت في عضدنا فنحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين :

- ١ - باستقلالنا التام الذي يضمن لنا السيادة الكاملة .
- ٢ - بوحدّة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية .
- ٣ - بالانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة .

وسئل عن ترشيح سيادته للامارة فقال : إني مع شكري العظيم على هذه الثقة التي أولاني إياها مواطني الأكارم ، أقول إن الهدف الأول الذي يجب أن تستهدفه هو الاستقلال التام الذي ضحينا وسنضحى في سبيله بكل مرتخص وغال وأرى ما دون ذلك أمر ثانوي يجب ألا يشغلنا عما هو أهم وإني أردد قول القائل :

ولست أبالي كنت في القوم سيداً

ولا مسوداً إنما الغاية النصر (١)

في أوائل عام ١٩٤٦ زار الملك عبد العزيز آل سعود مصر زيارة رسمية وصحبه في حاشيته السيد خالد القرقي (ابن الوليد) والسيد بشير السعداوي وهما من رجال طرابلس ومن مستشاري الملك السعودي السياسيين، وقد حل السيد بشير بالبلاط السعودي عام ١٩٣٦ وكان يتقاضى ألف جنيه ذهباً من منصبه. وفي القاهرة حدثت اجتماعات كثيرة وخاصة مع أمين الجامعة العربية، ومن جهة أخرى اتصل السيد بشير السعداوي بالسيد إدريس السنوسي ومستشاريه من الإنجليز ويبدو أنه في هذه الفترة تم الاتفاق على أن يتولى السيد بشير الدعاية للامارة السنوسية وهي فكرة قديمة يعتنقها منذ وقت بعيد. وقد عاد في حاشية الملك السعودي ثم لم يلبث أن عاد إلى مصر بعد ثلاثة أشهر للعمل في القضية الطرابلسية .

وكانت القضية الليبية لا تزال بين يدي الدول الأربع الكبرى كما سبق القول ، وفي ٦ يولية اتفق الوزراء الأربعة على تأجيل البت في القضية سنة فكان لذلك وقع شديد في البلاد فأعلن الإضراب العام احتجاجاً على محاولة إعادة الإدارة الإيطالية وتعطلت جميع طرق المواصلات وأغلقت المتاجر

واحتشدت الجماهير في شوارع طرابلس منذ الصباح الباكر (١) وأرسلت
الكتلة الوطنية الحرة مذكرة إلى الجامعة العربية تحثج على العبث بحقوق
البلاد .

وجاء فيها : « فالكتلة الوطنية الحرة ترفع صوتها باسم العروبة إلى
أمانة الجامعة العربية مستنكرة كل تفكير في تقسيم ليبيا ومعلنة عزمها الأكد
على نيل حقها الكامل في الوحدة والاستقلال . وتشرف الكتلة الوطنية
الحرة بأن تبليغ جامعة الدول العربية القواعد التي تريد ليبيا أن تبني عليها
مستقبلها ولن تحيد عنها قيد أنملة وهي :

أولا : وحدة ليبيا بحدودها المعروفة من مصر شرقا إلى تونس غربا ومن
السودان جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا .

ثانيا : استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة .

ثالثا : الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

وفيها : « وهذا الحق يريد به الشعب الليبي كاملا غير مجزأ سواء في المطالب
الأساسية المتقدم ذكرها أو في المسائل الثانوية كمسألة تقرير نظام الحكم
أو غيرها مما يجب أن يناط أمره بالشعب الليبي دون سواء (٢) » .

ثم اتجه الرأي إلى أن يوفد وكلاء وزراء الخارجية لجنة للتحقيق في
المستعمرات الإيطالية السابقة لدراسة أحوالها وتقديم تقرير عنها . فرأت
الجامعة العربية أن تعمل على التقريب بين الليبيين وتوحدهم حول مطالب
محددة متفق عليها يتقدمون بها للجنة التحقيق ، واستطاع أمين الجامعة أن
يتصل بممثلين من جميع الأحزاب والهيئات لتتألف منهم رابطة تسعى إلى تهيئة

(١) الأهرام - ١٠ ع . ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ .

(٢) الأهرام - ٢٢ / ٧ / ١٩٤٦ .

الرأى العام الليبي لاستقبال لجنة التحقيق الرباعية ، وكان أن شكلت هيئة تحرير ليبيا في ١٣ مارس سنة ١٩٤٧ .



(١٣) السيد بشير السعداوى

وجاء فى بيان الهيئة : وشكلت هيئة تحرير ليبيا من الاعضاء الآتية
أسمائهم :

بشير بك السعداوى ، وأحمد بك السويحلى ، ومحمود بك منتصر ،
وجواد بك ذكرى ، وطاهر بك المريض ، ومنصور قدارة وأغراضها هي :
السعى لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية أى من الحدود المصرية إلى الحدود
التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبا . والتعاون مع الجامعة
العربية والتعاون فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب
الليبي وتقدمه وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخليا لتنوير الرأى العام
وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتناب كل دواعى الجدل والشقاق

والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك بمثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجيا بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقسام في جميع الميادين الدولية (١) .

وعلى أثر تأليف (هيئة تحرير ليبيا) وجه الأمين العام للجامعة نداء إلى الشعب الليبي وهيئاته السياسية يعلن فيه تأليف الهيئة وأنها تساعد على معرفة رغبات الشعب الليبي وتوضح آماله في البلاد العربية والأجنبية وأهاب الأمين العام بالأحزاب أن تتكاتف وتتهادن وتتقف صفا واحدا لإنقاذ البلاد (٢) وخصصت الجامعة العربية مبلغا كبيرا من المال للصرف منه على القضية الطرابلسية في الدعاية ونشر المنشورات لتنوير الشعب ومد يد المساعدة لمن تقضى المصلحة مساعدتهم ، وعينت الدكتور محمد فؤاد شكرى مستشاراً لهيئة تحرير ليبيا .

وفي أواخر فبراير ١٩٤٨ سافر السيد بشير السعداوى إلى طرابلس وأمدته الجامعة العربية ووزارة الخارجية المصرية بسيارتين حمل فيهما معه ما دعت الضرورة إلى حمله . وقد مر في طريقه ببرقة واجتمع بالسيد إدريس السنوسى ويقال إنه انفق معه على المناداة بإمارته على طرابلس وبرقة أمام لجنة التحقيق الرباعية ، ويؤيد هذا الظن أن جرائد برقة صرحت به بعد أن عدل بشير بك السعداوى عن التعرض لإمارة السيد إدريس وما ورد في خطاب السيد إدريس الذى ألقاه فى المؤتمر البرقاوى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨ ، إذ قال : إن تأخير تقديمها (يعنى البيعة) أمام اللجنة الرباعية فى وقته لا يمنع من الوصول إلى تحقيق الوحدة بعد نيل البلاد استقلالها (٣) .

(١) المسألة الليبية من ٣٣-٣٤ (٢) المسألة الليبية من ٣٤-٣٥ (٣) الكتاب الأبيض من ١٧

وقد وصل السيد بشير السعداوى ورفاقه إلى طرابلس يوم ٤ مارس ١٩٤٨ وسبقهم تأييد الجامعة العربية فقبولوا مقابلة شعبية حماسية وكانت البلاد قد اتفقت كتبها على المطالب الثلاثة وهى : ١ - الوحدة ٢ - الاستقلال ٣ - الانضمام للجامعة العربية . فاجتمع جماعة كبيرة من أعيان البلاد منهم إبراهيم بك شعبان وتوفيق الغريانى وصارحو باشيرا بأنه إذا كان يريد مواجهة اللجنة بوحدة البلاد واستقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية فهم متفقون معه وكل البلاد مستعدة للتضحية فى هذا السبيل ، وإن كان يريد الاعتراف بإمارة السيد أدريس أو البحث فى أى أمر آخر غير هذه الأمور الثلاثة فهم لا يوافقون على شىء من ذلك ، وأمام هذا التصميم من أعيان البلاد لم يسع الأستاذ بشير السعداوى إلا الموافقة . (١)

وقد نظمت اجتماعات محلية عامة فى أرجاء البلاد وأمكن بتعاون الأحزاب الطرابلسية واتفاق الكلمة أن تواجه البلاد للجنة الرباعية صفأ واحداً ، حتى لقد قالت لجنة التحقيق فى تقريرها : « ويهدف برنامج جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بمستقبل طرابلس إلى هدف واحد هو الاستقلال التام ووحدة طرابلس وبرقة ووزان والانضمام إلى الجامعة العربية ، وقد رفعت مذكرة إجماعية بهذا البرنامج مفصلاً إلى اللجنة . (٢)

وقالت : « وجميع الأحزاب ما عدا حزب العمال الصغير تؤيد هيئة تحرير ليبيا التى تزاوّل نشاطها إلى حد ما كهيئة مركزية للعمل على نجاح البرنامج المتفق عليه . » (٣) وقالت : « وجميع زعماء الهيئات متأثرون بالجامعة العربية (٤)

(١) ٥٢ / ٥٣

(٢) تقرير لجنة التحقيق — ص ٦ .

(٣) ص ٦ / ٧ .

(٤) ص ٧

وقالت عن رغبات السكان في طرابلس : « لقد عبر أغلبية السكان الذين استجوبتهم اللجنة عن تأييدهم لاستقلال البلاد ووحدة ليبيا والانتساب لجامعة الدول العربية . » (١)

وحين انتقلت لجنة التحقيق إلى فزان كانت الإدارة الفرنسية قد أقامت الحوائل دون أن يعبر سكان البلاد عن رغباتهم فمنعت كل اتصال بالإقليم ولم تسمح لرجال هيئة تحرير ليبيا بدخول فزان كما رفضت من قبل فتح فرع للحزب الوطني ، واعتمدت على شيوخ القبائل المأجورين لديها في كبت الرأي العام ، وقد ذكرت لجنة التحقيق في تقريرها : أن التوارق الذين سئلوا عن آرائهم قد موأ بصفة عامة بناء على تعليمات من المديرين وقد أعربوا عن رغبتهم في التقيد بقرارات شيوخهم الذين لا يعدون أن يكونوا موظفين مأجورين لدى الإدارة العسكرية الفرنسية . (٢) وقد دفع ذلك هيئة تحرير ليبيا إلى التقدم إلى جامعة الدول العربية باحتجاج قالت فيه : إن هيئة التحرير تعلن احتجاج الليبيين الشديد على تصميم فرنسا كسلطة مستعمرة على رفض كل اتصال بفزان وعلى السيطرة على هذا الجزء من ليبيا بوسائل غير شرعية في الوقت الذي تقوم فيه لجنة التحقيق بزيارة البلاد للوقوف على رغبات أهلها ، وعلى هذا يكون كل تحقيق يجري في ظل الظروف التي سبق ذكرها لاجدوى فيه ، وإن جميع المعلومات التي تستقيها لجنة التحقيق من فزان تكون معلومات غير صحيحة . (٣)

وبرغم ما سلطته الإدارة الفرنسية على أهالي فزان من ضغط وإرهاب فقد تقدم إلى لجنة التحقيق في غدامس وغيرها أشخاص عبروا عن آراء الأحزاب السياسية في طرابلس وخاصة الحزب الوطني (٤) .

(١) ص ٤٧ .

(٢) ص ٦١ .

(٣) الأهرام ١٣ / ٤ / ١٩٤٨ .

(٤) تقرير لجنة التحقيق ص ٥٢ .

وكان الموقف في برقة يختلف عنه في طرابلس أيضا . وما يلفت النظر أننا لانسمع بنشاط قامت به هيئة تحرير ليبيا في برقة برغم ما هو معروف من أن سكان البلاد أحوج إلى التنوير والوعي السياسي منهم في طرابلس . ولذلك لم يكن غريباً أن تذكر لجنة التحقيق في تقريرها أن أكثر الأهالي لم يعرفوا غرض لجنة التحقيق ، وكثيرون منهم ظنوا أن اللجنة وصلت لتعطيم حقوقهم وحرثتهم ، وقد علم الأهالي من السلطة البريطانية القائمة بتقديم لجنة التحقيق قبل يوم أو يومين ، وأن اللجنة قابلت شيوخ العشائر ورؤساء القبائل واستمعت لهم وأخذت رأيهم ، ولكن هؤلاء الرؤساء والشيوخ هم الصلة بين الإدارة البريطانية وبين قبائلهم وعشائرهم ومعظمهم رفعوا السلاح ضد الظلم وهم يحصلون على معاشات ورواتب شهرية من الإدارة العسكرية البريطانية بصفتهم مستشارين لها ، ولذا يجب ألا يعول على رأيهم في مصير البلاد ومستقبلها (١) .

ولا شك أن الإدارة العسكرية البريطانية مستندة إلى نفوذ السنوسى في برقة قد عملت على تسميم الجو عند زيارة لجنة التحقيق ، وقد وصف مندوب الأهرام في بنغازى هذه الفترة فقال : كان سيف الأحكام العرفية مسلطاً على الأعناق ، وكان يسود بنغازى نوع من الإرهاب ، ولا يستطيع المرء أن يحكم بأن هذا الاستفتاء كان سليماً من جميع الوجوه . وإن شعباً تشابكت مصالحه واشترك في كفاح عدو مشترك قرابة ربع قرن لا يمكن أن تختلف رغباته الحقيقية بن شرق البلاد وغربها . ويستطيع المراقب للجنة التحقيق في تحرياتها مع الطوائف المختلفة أن يحس من اللجنة عدم ارتياحها لسير الأحوال في برقة وأن يشاهد من خلال أسئلتها ظلاماً من الشك في إدلاء الشعب برغباته

(١) تقرير لجنة التحقيق — ص ٦٢ .

الحقيقية وأنها أبدت استياءها من تصرفات الإدارة البريطانية المؤقتة التي يبدو أنها قررت القرار النهائي لبرقة (١) . وليس أدل على جو الأرهاط هذا من أن مركز جمعية عمر المختار في بنغازي قد رفض المثل أمام اللجنة وهو الذي يضم الصفوة المختارة من الشباب المثقف في برقة . وقد عرف عنه أنه ينادى بالوحدة الليبية ويؤمن بأن الشعب مصدر السلطات وقد لقي في سبيل ذلك صنوفا من الاضطهاد والتضييق من جانب الإدارة وبعض الجهات الأخرى . وهذا الضغط على الحريات هو الذي دفع فرع درنة من جمعية عمر المختار إلى التقدم بمذكرة للجنة يجهد فيها وحدة ليبيا واستقلالها التام ، على أن يكون السيد محمد إدريس السنوسي ملكا على البلاد وانضمامها إلى جامعة الدول العربية وإن لم يكن فإنه يتخلى عن وحدة ليبيا للاحتفاظ بولائه للسنوسي . وهذا ولم تشترك جمعية عمر المختار في الوفد الذي تكلم عن برقة أمام لجنة التحقيق (٢) .

وكان موقف السيد إدريس السنوسي انفصاليا واضحا فقد أخبر اللجنة أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى ، (٣) وتقدم المؤتمر الوطني البرقاوي بمذكرة يطلب فيها استقلال برقة تحت التاج السنوسي الوراثي وإزاء هذا التوجيه الذي تزعمه السيد إدريس واشتركت الإدارة البريطانية في تقريره ، جاء في تقرير لجنة التحقيق عن رغبات السكان في برقة أن أغلبية السكان يريدون الاستقلال تحت إمارة السيد إدريس السنوسي بينما الباقون يتبعون المصير الذي يريده لهم ، ولا يوجد شعور كبير بين السكان نحو الوحدة وهم يوافقون في بعض الأحيان على الوحدة واسكن تحت شروطهم فقط . وهم يعارضون بشدة في رجوع الإيطاليين . وجاء فيه أيضا : أن ٩٥ ٪

(١) الأهرام — ١٩٤٨/٥/٢

(٢) و (٣) تقرير لجنة التحقيق — س ٩٢/٩١

يطلبون الاستقلال منهم ٩٠ ٪ يطلبون الاستقلال تحت حكم السيد إدريس السنوسى والباقون يطلبون ما يريده السنوسى . والخلاصة أن الأكتريّة من أهالى برقة تريد الاستقلال تحت إمارة السيد إدريس السنوسى ويريد الباقون حكومة يرأسها السيد السنوسى ويريدون ما يريده . وقسم ضئيل منهم هو الذى يرغب فى الوحدة مع طرابلس ولكن تحت حكم السيد السنوسى . وهناك شعور بين الأهالى بوجوب المساعدات الخارجية القوية وهم يتركون الرأى للسيد السنوسى والمجلس الوطنى ، وإن كانوا يفضلون التعاون مع بريطانيا (١) .

والواقع أن خروج الرأى الرسمى فى برقة على الوحدة الليبية أمام لجنة التحقيق كان متابعه للخطة التى اختطها السيد إدريس فى مجافاة الطرابلسيين ، وقد كان لهذا الموقف الجديد أثر بعيد فى نفور جماهير الطرابلسيين من السيد ، على أن جماعة يتزعمهم السيد بشير السعداوى ظلوا يتمنون لأم الصداق ، ويبدو أن جهات رسمية مصرية قد تابعتهم فى ذلك وإن يكن غير مطابق لخطة الجامعة العربية أو أمينها العام . وكان من أثر هذا الاتجاه أن عاد السيد بشير السعداوى مرة أخرى بصحبة الدكتور فؤاد شكرى للسعى فى يونيو ١٩٤٨ وحاول الحصول على بيعة جديدة للسيد إدريس . واستطاع مرتكزا إلى التأييد الرسمى المصرى ومحركا فى بعض أعيان الطرابلسيين الأمل فى توحيد السكامة ، أن يحصل على موافقة رؤساء الأحزاب الطرابلسية الخمسة عدا حزب العمال ، ويبدو أن هذه البيعة كانت شخصية أكثر منها معبرة عن الرأى العام الطرابلسى ، فليس هناك ما يدل على أن أبناء البلاد استشيروا فيها على نطاق واسع ، وقد جاء فى هذه الوثيقة : فنحن رؤساء الهيئات السياسية فى طرابلس نقر بأمانة حضرة صاحب السمو المعظم السيد محمد إدريس السنوسى على ليبيا المستقلة

بأكملها الموحدة بدون تجزئة في نظام دستوري برلماني،^(١) وهذا النص نفسه لا يخرج عن النصوص السابقة المماثلة والتي كان آخرها محاولة الجبهة الوطنية المتحدة في يناير ١٩٤٨ . وقد عاد الدكتور فؤاد شكري بهذه الوثيقة التي تحمل الإمضاءات الخمسة إلى مصر وعرضت على ذوى الشأن ثم ذهب بها إلى برقه ليسلمها للسيد إدريس .

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ بدأت جلسات المؤتمر الوطنى البرقائى للنظر في وثيقة الأحزاب الطرابلسية ولم يلبث أن قرر لإرجاء البت في مسألتى الوحدة والإمارة إلى ما بعد نيل الاستقلال . وقد أتى السيد إدريس خطابا في المؤتمر قال فيه : —

إنى لأعلم أكثر مما تعلمون عن الاقتراح البريطانى الخاص بالوصاية على برقة ، ولقد أيدت البرقية التى أرسلتموها إلى وزارة الخارجية البريطانية محتجين على بريطانيا لعدولها عن موقفها من برقة بطلب الوصاية عليها .

أما فيما يتصل بوحدة ليبيا فأقول إنى أريدها حقا غير أنى احترم قراركم الذى ذهبتم فيه إلى أن قبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية جاء متأخرا جدا والواقع أن هذا المشروع كان يكون مقبولا قبل وصول لجنة الدول الأربع الكبرى، على أنى أشكر الطرابلسيين مع ذلك على الشرف الذى أتاحوه لى، أما الوحدة فيمكن تحقيقها متى ظفرنا باستقلالنا . فيبغى أن تواصلوا النضال فى سبيل الاستقلال وأن تحرصوا على أن لا تتركوا للضعف والاستخذاء سبيلا إلى نفوسكم حتى إذا تغير رأى الدول الكبرى فى بلادنا . وإنى

(١) الكتاب الأبيض مر ٥٦ — عن بيان الأحزاب الطرابلسية المنشور فى جريدة طرابلس الغرب — فى ١٠/٩/١٩٤٨

لأشكر للبلاد العربية ولشقيقتنا مصر كفاحها معنا في سبيل استقلالنا ونرجو أن تظل تمدنا بعونها وتأييدها (١).

وكان أثر هذه السياسة ذات الوجهين بالغاً عند الطرابلسيين ، فقد رفض السيد إدريس وساطة مصر وأهمل وحدة البلاد ، وجاء إرجاء البت في الإمارة تمويهاً عن واقع يناقض ما يقال . ولعل حقيقة اتجاه الرأي العام في برقة وطرابلس - كما برهنت الحوادث فيما بعد - تتجلى فيما أدلى به السيد محمد الفقيه حسن رئيس الكتلة الوطنية الحرة لمندوب الأهرام في طرابلس . قال : « إن مبدأنا الذي نسير عليه هو العمل على وحدة البلاد ولا نعترف بأى تجزئة للقطر من أى هيئة كانت ، كما لا نقر العمل المنفصل ، بل يجب أن تتكاتف جميعاً أهل طرابلس وبرقة ونعمل على الوصول إلى أمانينا الوطنية ، ونحن حين أقررنا إمارة السيد إدريس كنا سائرين على أساس تحقيق وحدة البلاد وحريتها واستقلالها وسيادتها الكاملة على يد السيد إدريس ومعنى هذا كله إن عمل كل شطر على انفراد يتنافى وما أقرته الأحزاب السياسية (٢) .

(٤)

أثبتت الحوادث خطورة قرار المؤتمر البرقاوى فقد قرر أو كان قراره دليلاً على تصميم سابق بانفراد السيد إدريس بالعمل ، ويرى المنصف أنه بهذه الخطة قد تخلى عن وحدة ليبيا وعن الطرابلسيين ، وأهمل نصيحة مصر والجامعة العربية ، وأغفل تطورات القضية الدولية التي انتهت إلى ساحة

(١) الأهرام — ١٩٤٨/١٠/٣

(٢) الأهرام — ١٩٤٨/١٢/١٧

الأمم المتحدة ، وحصر الأمر بينه وبين بريطانيا وهي الدولة الاستعمارية التي تحتل قواتها البلاد وتسلط على مرافقها لمصالحها الاستراتيجية وغيرها بدأت مرحلة التفاعل البريطاني السنوسي في هذه الفترة بزيارة مستر كالفيت المستشار السياسي لوزارة الخارجية البريطانية لبني غازي ومفاوضة السيد إدريس باسم بريطانيا وذلك في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٤٨ . وعلى أثر ذلك سافر عمر منصور الكرخيا باشا رئيس ديوان الأمير السنوسي إلى لندن وصرح قبل سفره لمراسل الأهرام في ١١/٢٥/١٩٤٨ بقوله : إنه لا يمثل إلا برقة إذ أنه ليس من حقه أن يمثل ليبيا وهو يسافر ليطلب الدوائر المختصة في لندن باستقلال برقة فقط (١) . وقد حضر عمر باشا دورة الجمعية العامة في باريس نائبا عن برقة مع السيد عبد العزيز حمزاوي ، ثم جاء إلى مصر في فبراير سنة ١٩٤٩ واجتمع بعزام باشا والسيد بشير السعداوي وصرح لمندوب الأهرام بقوله : إنه عاد من رحلته الأخيرة إلى إنجلترا وفرنسا بموافقة الجهات ذات الشأن على وحدة ليبيا واستقلالها وهي تعمل على تحقيق ذلك . على أنه إذا لم تنته هيئة الأمم في دورتها القادمة إلى قرار يتفق ورغبات البرقاويين فإنهم سيعلمون استقلالهم التام ويؤلفون حكومة ديمقراطية تكون مسؤولة أمام برلمان مؤلف من مجلس شيوخ ونواب مع الاستعانة بخبراء فنيين أجانب (٢) .

ونحن نترك القسم الأول من التعريف يفسره القارئ على ضوء ما بسطناه عن قضية ليبيا في الميدان الدولي ، ونقف عند شطره الثاني وزى فيه ما يدل على نتيجة الاتصالات التي تمت بين لندن وبنغازي . وقد زاد مضمون هذه الاتصالات وضوحا من موقف الوفد البرقاوي في اجتماع هيئة الأمم

(١) الأهرام ١١/٢٦/١٩٤٨

(٢) الأهرام ٢/١٧/١٩٤٩

بليك سكسس فقد اشترط السيد عمر شنيب مندوب برقة إمارة السيد إدريس لتم الواحدة بين طرابلس وبرقة ، على حين أعلن مؤتمر برقة إرجاء مسألة الإمارة . ومن جهة أخرى نرى بريطانيا تطلب الوصاية على برقة ، وتحاول أن تفرض على هيئة الأمم مشروع يفرن - سفورزا فتتقرر الأحوال في طرابلس وتحافظ برقة على هدونها . ويحتج الوفد البرقاوى على وصاية بريطانيا ولكنه يرحب بعقد معاهدة معها إذا منحت برقة الاستقلال .

إن الموقف في هذه اللحظة يستلغ النظر . ففي طرابلس تعطلت الأعمال والمصالح وأغلقت المدارس والمتاجر وامتنع الموظفون عن الذهاب إلى مكائهم وتميات البلاد جميعا لمظاهرات شعبية ، وقد قتل عربى وجرح خمسة وثلاثون وأعلنت حالة الطوارئ . واستخدم البوليس الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين المحتشدين أمام الإدارة البريطانية (١) .

قال مندوب الأهرام في طرابلس : « وقع نبأ اتفاقية يفرن - سفورزا وقوع الصاعقة على نفوس الطرابلسيين فما كاد ينتشر بين طبقات الشعب حتى هرعوا إلى اجتماع عام عقد في جامع السنوسية استمعوا فيه إلى خطاب شامل من سماحة المفتى ، وتعالى الهتافات بسقوط بريطانيا المتآمرة مع إيطاليا وخرج المجتمعون من المسجد بعد ذلك يتقدمهم سماحة المفتى ورؤساء الأحزاب ويمثلو الشباب يحملون لوحات تعبر عن السخرية بموقف يفرن وكانت الهتافات تتعالى بحياة ليبيا الموحدة المستقلة وسقوط الاستعمار .

ثم قال المراسل : « والمظهر الوطنى الذى تجلى في هذه المظاهرات رفع العلم السنوسى والهتافات المتواصلة بحياة الأمير السنوسى أمير ليبيا الموحدة المستقلة . وقد أرسل المؤتمر برقية إلى الأمير إدريس السنوسى يرجون

منه فيها قيادة الحركة الموحدة وإعلان حكومة ليبيا الموحدة المستقلة وسقوط الاستعمار (١) .

دام التوتر في طرابلس أسبوعاً حتى رفض مشروع يفرن سفورزا . وفي هذه الفترة الفياضة بالحماس الوطني ، تألف المؤتمر الوطني الطرابلسي بزعامة مفتي طرابلس الشيخ محمد أبي الأسعاد العالم ، على أننا لانجد استجابة من السيد إدريس لهذه المظاهر الشعبية بل لاذ بالصمت ، وإن كان هذا الموقف الرسمي لم يحل دون مشاركة الشعب في برقة لإخوانهم الطرابلسيين في الجهاد . قال مراسل الأهرام في طرابلس : شاركت برقة طرابلس في الجهاد الوطني فقامت في معظم مدنها المظاهرات وتجلت للعالم الحقيقة الصارخة وهي أن ليبيا وحدة لا تتجزأ ولا يستغنى فيها إقليم عن إقليم ، وانهاالت على المؤتمر الوطني في طرابلس البرقيات والرسائل الواردة من مختلف الجهات في برقة يعبر فيها أصحابها عن المشاركة الفعالة والاتحاد التام لإحياء المساومات الاستعمارية ، (٢) .

وقد انتهز زعماء المؤتمر الوطني فرصة الحركة الشعبية فأرادوا أن يخطوا خطوة تجمع بين برقة وطرابلس تحت إمارة السيد إدريس السنوسي استعداداً للدورة الرابعة لهيئة الأمم التي تعقد في سبتمبر ١٩٤٩ . وتحمس الشباب في برقة وطرابلس للعمل المشترك ، وازداد النشاط الحزبي وتدخلت الإدارة العسكرية البريطانية تحاول الحد من هذا النشاط الزاخر الذي يخدم القضية الوطنية ويضر الاستعمار ، فأندرت حزب السكتلة الوطنية بوقف نشاط شبابه كما طلبت إلى السكرتير العام للحزب الأستاذ محمد توفيق المبروك أن يغادر

(١) الأهرام - ١٧/٥/١٩٤٩

(٢) الأهرام - ٢٣/٥/١٩٤٩

البلاد فوراً إلى تونس بحجة أن وجوده في ليبيا يخل بالأمن العام .

وتميات طرابلس لإرسال وفود من شبابها ومن المؤتمر الوطني العام إلى بنى غازى لحضور جلسات المؤتمر الوطني البرقاوى فى أول يونية ١٩٤٩ . وكان المعروف أن مؤتمر برقة سينظر فى مسألة وحدة البلاد ويمهد لمؤتمر عام يضم ممثلين لطرابلس وبرقة ويعلمن قيام حكومة ليبيا الموحدة تحت تاج السنوسى (١) .

وكان اجتماع مؤتمر برقة فى أول يونيه ١٩٤٩ مفاجأة للشعب الليبى فى طرابلس وبرقة ، على أنه كان من جهة أخرى نتيجة منطقية للخطة السنوسية الانفصالية . وانعقدت الجمعية العامة للمؤتمر الوطنى فى بنغازى وكان جدول أعمالها يشمل البحث فى موقف برقة من وحدة ليبيا ودراسته الحالة العامة للبلاد على هدى التطورات الأخيرة ، وقد خطب السيد إدريس السنوسى فى الاجتماع فأعلن استقلال برقة وتوابعه السلطات من الإدارة وطلب إلى الدول الصديقة أن تعترف بحكومته ، أما عن وحدة ليبيا فقد أعرب عن أمله فى أن يحقق أهالى طرابلس استقلالهم ، قال السيد إدريس :

« أعلن أن برقة قد أصبحت منذ الآن دولة مستقلة وأننى قد توليت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التى ستتخلى عنها الإدارة البريطانية قريباً .

« وستجرى الانتخابات فى القريب العاجل لتأليف المجلس التشريعى الذى سيقوم بتأليف حكومة دستورية ، ومضت برقية وكالة الأنباء العربية تقول : ثم أعرب عن أمله فى أن تعترف بريطانيا الصديقة والدول العربية والإسلامية وسائر الدول المحبة للعدل بدولته الجديدة واختتم خطابه بالإعراب عن أمله

في أن يحقق أهالي طرابلس استقلالهم ويتحدوا برقه في دولة واحدة (١) .
وقد رد عليه المستر دو كادول رئيس الإدارة البريطانية بخطاب ألقاه
في المؤتمر قال فيه : - إنني أعلم أن الجمعية تضم نوابا يمثلون سكان
المدن والقبائل والقرى في جميع المناطق وإنني لأقدر أن سمو الأمير إنما كون
المؤتمر الوطني للاستعانة به والاستفادة برأيه فيما يحقق مصلحة شعب برقة ،
كما أعرف أنكم في الوقت الحاضر في شغل شاغل بمستقبل بلادكم وأنكم تتطلعون
إلى معرفة سياسة حكومة جلالة الملك نظر الآن المداورات التي جرت أخيرا
في ليك سكسس لم تؤد إلى نتائج إيجابية . إن حكومة جلالة الملك لتدرك
مدى اهتمامكم البالغ بهذه المسائل ولذلك عهدت إلى بعد الدراسة الوافية التي
قام بها مجلس الوزراء بأن ألقى البيان التالي في حضرة سمو الأمير وسماء الشعب :

• تعترف الحكومة البريطانية بالأمير الذي أجمع الشعب على زعامته .
وتوافق على رياسته لحكومة برقة . وقد أدركت الحكومة من قبل رغبة أهالي
برقة في الحكم الذاتي ، وهي لذلك ستتخذ كل الخطوات التي لاتعارض مع
التزاماتها الدولية لمساعدتهم في هذا السبيل . والحكومة توافق على تأليف
حكومة في برقة تكون مسؤولة عن الشؤون الداخلية وهي تدعو الأمير لزيارة
لندن لبحث هذا الموضوع . وتؤكد الحكومة أنها اذ تتخذ هذه الخطوات
فلن يقع منها ما عس مستقبل ليديا عامة ... وفي الختام يسرني أن أؤكد لكم
أن حكومة جلالة الملك تقدر حق التقدير رغبة الأمير وشعبه في العمل على
توثيق الروابط بين برقة وبريطانيا العظمى . كما أؤكد أن حكومة جلالة
الملك صادقة أصدق الرغبة في توثيق عرى المودة والصدقة بين بلدين توطدت
بينهما الأواصر خلال الحرب الأخيرة ، وقامت العلاقات بينهما على أساس
تدعيم ما بينهما من ود متبادل . (٢) ،

وليس أدل على بجافة هذا الاتجاه للرأى العام الليبي مما أورده مراسل الأهرام فى طرابلس قال : تألفت اليوم مظاهرة كبيرة سارت فى شوارع بنغازى وكان المتظاهرون يهتفون بوحدة ليبيا ، وقد حاولت الجماهير الثائرة اقتحام قصر الأمير والسكن البوليس أحبط محاولتهم ولم تقع حوادث تذكر . وكان إعلان حكومة السنوسى المنفصلة فى برقة مفاجأة غير سارة ظهرت فى الوقت الذى تهباً فيه وفد الزعماء للسفر إلى بنغازى والاتفاق على إعلان الاستقلال وتأليف حكومة ليبية واحدة تلبية لدعوة المؤتمر البرقاوى العام . وتعد الأوساط الوطنية تلك الخطوة صورة جديدة لمشروع يقين - سفورزا وقد أحدث نبأ الحكومة السنوسية أثراً سيئاً فى البلاد التى تتمسك بوحدة الشعب الليبي . وقد تقرر دعوة المؤتمر الوطنى إلى عقد اجتماع غير عادى لتحديد موقف البلاد من إقليم برقة (١) .

وأرسلسكرتير جمعية عمر المختار إلى السيد إدريس السنوسى برقية يطلب إليه فيها إعلان البلاد كلها دولة مستقلة تحت إمارته لأن إعلان استقلال برقة هو موافقة كاملة على تجزئة البلاد الليبية، الأمر الذى لم يكن فى يوم من الأيام موضع اتفاق زعماء ليبيا (٢) .

وصرح أمين الجامعة العربية بقوله : بما يؤسف له أن السياسة البريطانية فى المسألة الليبية لم ترع إلا مصلحتها الخاصة فلم تحاول أن تتفاهم على سياسة ترضى الأمة العربية ولو كان فى هذه السياسة مراعاة لبعض المصالح البريطانية ، ولذلك فإننى أعتقد أن موقف العرب سيبقى حيث هو من حيث المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها حسب قرار الجامعة، وأما الأوضاع التى ينشئها المستعمرون لأغراضهم ومنافعهم فإن الأمة العربية لا ترتبط بها . إن هذا البيان لا يعطى برقة شيئاً لأن كل ما وعدت به بريطانيا هو أن تقدر رغبة السكان فى الحكم الذاتى فى حدود الالتزامات الدولية . فما هى هذه الالتزامات ؟ ذلك أمر غير معلوم والحكم الذاتى نفسه غير واضح (٣) .

وصرح محمود فوزى بك مندوب مصر فى هيئة الأمم المتحدة بقوله : إن موقف مصر من المستعمرات الإيطالية السابقة يقوم على أساس الحقائق الدامغة ومبادئ الأمم المتحدة ولا شك أن مصر حريصة على تهيئة حق تقرير المصير لهذه البلاد ، فهى تريد أن تحيط بها شعوب حرة لاسيما تكون ألعوبة فى أيدي الدول الاستعمارية . (١)

وبرغم هذا الاتجاه الواضح فى جهات برقة الرسمية إلى السياسة الانفصالية فقد رأى رجال المؤتمر الوطنى الطرابلسى أن يرسل وفداً إلى بنغازى لمقابلة السيد إدريس واستطلاع اتجاه برقة والوقوف على سر هذا الانقلاب الطارى . وقد سافر الوفد برئاسة سماحة مفتى طرابلس الشيخ محمد أبو الاسعد العالم ومعه السيد محمود منتصر ولبث أسبوعاً فى بنغازى وحضر اجتماع مؤتمر برقة وقيل أن الوفد سيبحث السيد إدريس فى أن يمتد سلطان حكومة برقة إلى سائر البلاد . وقد نقلت وكالة الأنباء المتحدة (ا . ب) فى ١٨ / ٦ / ١٩٤٩ أن السيد إدريس أعلن فى حديث خاص مع مراسلها فى بنغازى أنه تم الاتفاق على إعلان ليبيا دولة مستقلة يكون سموه على رأسها وأن مفتى طرابلس عاد إلى بلاده ليعلن هذا النبأ على مواطنيه . وقد قال الأمير إن محادثاته الأخيرة مع المفتى كانت ودية ومعقولة وأعلن أنه يجذب الوحدة إذا كان الطرابلسيون يساعدون على قيامها . ثم قال إن موقف برقة يشبه موقف شرق الأردن من حيث علاقاتها ببريطانيا وإنه يتوقع أن يعقد معاهدة مع بريطانيا تحدد علاقات الدولتين متى حصلت بلاده على الاستقلال التام . وأعلن الأمير عن رغبته فى إقامة حكومة حرة ديمقراطية فهو يريد أن يخطو خطوة جديدة فى الاستقلال التام بعد أن منحت بريطانيا حكومة ذاتية داخلية .

وأعرب عن أمله في أن تتحسن العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة فتؤيد
أمريكا مطالب بلاده بالحرية والاستقلال في الدورة التي ستعقدتها الجمعية
العامة للأمم المتحدة خلال الخريف القادم . (١)

وقد أوضحت وكالة الأنباء العربية طبيعة المحادثات التي دارت بين السيد
إدريس وقتي طرابلس فقالت : « إن الأمير السيد إدريس السنوسي رئيس
حكومة برقة اقترح خلال المحادثات التي دارت أخيراً في بنغازي مع وفد طرابلس
برئاسة فضيلة محمد أبو الأسعاد العالم قيام وحدة فدرالية بين برقة وطرابلس .
والمفهوم أن الأمير إدريس السنوسي أبدى في هذه المحادثات خوفاً من أن
يتيح إعلان الوحدة بين برقة وطرابلس لإيطاليا فرصة العودة إلى برقة إذا
قررت الأمم المتحدة عودتها إلى طرابلس بأي شكل من الأشكال ، ولكنه
وعد مع هذا بمساعدة الطرابلسيين في كفاحهم في سبيل الوحدة واقترح قيام
هذا النظام الفدرالي . والمفهوم أن هذا النظام يقوم على إنشاء حكومة مستقلة
في طرابلس تتحد مع حكومة برقة بشكل فدرالي تحت تاج السنوسي . والمعتقد
أن الأمير السنوسي يعتقد أنه بهذه الوسيلة تتم الوحدة بشكل يرضى أهل برقة
وطرابلس على السواء لأنه يتيح لكل منهما الاحتفاظ بحكومته الوطنية
وزعامته ، ولكن أيضاً بهذه الوسيلة يمكن تحقيق الوحدة في نواحي السياسة
الخارجية وشئون الدفاع والاقتصاد الوطني (٢) .

وأصدر السيد إدريس أمراً بتشكيل مجلس من وكلاء الوزارات يكون تحت
رئاسته مباشرة ويتألف من فتحي بك الكرخيا نائباً للرئيس وعضوية السادة
سعد الله محمد مسعود ومحمد أبو جاجه وعلي الجربي وخليل جلال وحسين
مازح . وللسنا ندري مدى سلطة المجلس مع وجود الإدارة البريطانية التي
تسيطر فعلاً على مرافق البلاد وتعتبر السلطة العليا فيها .



في استقبال المؤتمر الوطني للسيد السنوسي في طرابلس . السيد إدريس بين السيد محمد الصديق السنوسي والسيد بشير السعداوي

وكانت المرحلة التالية رحلة السيد إدريس إلى لندن . وكان الهدف منها كما عينه رئيس الإدارة في خطابة التشاور في تنظيم الحكم الداخلي الذي منحه بريطانيا لبرقة . وقد أحيطت الرحلة بدعاية واسعة ، فقد خرج السيد إدريس من بنغازي في قافلة من ثلاثين سيارة ، وصحب الموكب طول الرحلة بعض رجال القبائل متمنين صهوات جيادهم وزينت المدن على طول الطريق بسعف النخيل والأزهار والأعلام السنوسية . وعاد السيد بشير السعداوي من مصر بالطائرة قبل وصول السيد إدريس بثلاثة أيام لتنظيم الاحتمال باستقباله وخرج لمقابلته على بعد ثلاثمائة كم . من طرابلس ، وقيل إن الرئيس سيباحث زعماء طرابلس في مسألة وحدة ليبيا قبل سفره على البارجة فنجارو في طريقه إلى لندن استجابة لدعوة الحكومة البريطانية ، وقيل إن الأمير أعد مشروعا جديدا لاستقلال طرابلس تحت رعايته على الأسس

نفسها التي اتبعت في تسوية مسألة برقة وينتظر أن يعرضه على المستر بيغن .
واحتفل المؤتمر الوطني الطرابلسي باستقبال الأمير السنوسي ، وقال السيد
بشير السعداوي في خطابه . أن هذا اليوم المبارك ، اليوم التاريخي لهُو من
أسعد الأيام إذ تستقبل فيه الأمة الليبية أميرها المحبوب حضرة صاحب
السمو الأمير محمد إدريس السنوسي . أن هذه الأمانة الغالية والبغية السامية
التي طالما تافت إليها النفوس وهتفت بها القلوب وهي اليوم تتحقق بتشريف
صاحب السمو الأمير المعظم . أن هذه الأمة المناضلة التي جاهدت وكالحت
لا تزال مصممة على الذود عن هذا الوطن العزيز تدافع عن حريتها ووحدتها
واستقلالها تحت تاجكم المفدى . وانه بمناسبة سفركم الميمون إلى لندن لا بد
وأنكم تشملون بفضلكم قضية البلاد التي تصبو إلى الحرية والاستقلال ،
أدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم ويعيدكم إلى هذا الوطن
سالمين حاملين إليه وإلى هذه الأمة أمانها والسلام عليكم .

ورد السيد إدريس السنوسي بقوله : « إنى أشكر هذا الشعب المبارك في
شخصكم وأشكركم على خطبتكم هذه البليغة ، وأكرر شكرى للجميع على
هذه الحفاوة البالغة ، كما أشكركم جميعا على ثقتكم بي الكبيرة ، وإنى أرجو
الله أن يوفقني لخدمتكم جميعا فيما تصبون إليه بقدر ما يمكنني من ذلك وإنى
سأبلغ الحكومة البريطانية أمانى طرابلس وبرقة وكل البلاد الليبية والذي
أوصى به إخواني هو الاتحاد والتعاقد ونسكران الذات في سبيل المصلحة
العامّة واستودعكم الله في هذا الحين إلى حين آخر عن قريب . » (١)

على أن السيد إدريس ما أن وصل إلى لندن حتى صرح بقوله : « أنه



السيد ادريس السنوسي في لندن

يرجو ان تكون علاقات برقة ببريطانيا طيبة على الدوام كما هي الآن ، (١) ووضع أكليلا على قبر الجندي المجهول باسم « أمير برقة » ، (٢) ولعل ذلك كان رد الواقع والحقيقة المرة على من تركوا في طرابلس وبرقة يعللون النفس بأمانى الوحده والاستقلال ويعلقون الآمال على السادة في لندن .

وقد أخذ السيد بشير السعداوى منذ عودته هذه يعمل على التقريب بين الهيئات السياسية لتجتمع في المؤتمر الوطنى ، وتقف نشاطها المحدود ، وقد أعاد تنظيم المؤتمر فأصبح هو رئيسا له وصار السيد مصطفى ميزران رئيس الحزب الوطنى والشيخ محمد أبو الاسعاد مفتى طرابلس وكيلين له ، وقام برنامج المؤتمر على الدعوة للاستقلال والوحدة تحت التاج السنوسى ، ووقفت الكتلة الوطنية الحرة موقف المعارضة من المؤتمر فاقصرت على الدعوة للاستقلال والوحدة وتركت ماعدا ذلك للشعب يقرره ممثلوه المنتخبون ، وألف في هذه الفترة أيضا حزب « مصباح الاستقلال » برئاسة السيد سالم منتصر بعد أن دخلت الجبهة الوطنية المتحدة في المؤتمر الوطنى .

وعاد السيد إدريس من رحلة لندن بعد أن قضى شهرين يستجم في أوروبا واستقبله أيضا السيد بشير السعداوى واحتفل به المؤتمر الوطنى وتحمس السيد السعداوى فقال من شرفة قصر المؤتمر : « لتعلم الدول الأجنبية وهيئة الأمم أننا نطالب باستقلالنا ووحدتنا وأننا نضحى في هذا السبيل بكل مرتخص وظال وأننا لا نريد ههما من هيئة معينة بل سننتزعهما انتزاعا . » ورد عليه

(١) الامرام ٤٩/٧/١٧ .

(٢) الامرام ٤٩/٧/١٩ .

الأمير شاكرا وقال : نعم ننتزع استقلالنا انتزاعا فقد ضحينا في سبيله وسفكنا دماءنا مدة طويلة من الزمن وسيتم لنا هذا بوحدتنا وتعاضدنا ، (١)

ووصل السيد إدريس إلى بنغازي فأقامت له الادارة البريطانية والمؤتمر الوطني حفلة استقبال كبيرة ، وأطلقت المدافع إيدانا بمقدمه ، ثم افتتح المستر دى كاندول رئيس الادارة البريطانية الحفلة فأعرب عن سرور رجال الادارة والجلالية البريطانية في برقة باشتراكهم في الترحيب بعودة الأمير ووجه الخطاب إلى الأمير فقال : إن لزيارته للندن عظيم الأهمية في توثيق أو اصر الصداقة والتعاون بين الشعبين وأعرب عن أمله في أن يستمر التفاهم حتى يتيسر القيام بالاتفاقات التي جرت في لندن لتحويل السلطة من الادارة البريطانية إلى سمو الأمير . ورد الأمير السنوسي بقوله : إنه بذل قصارى جهده ليكمل أعماله بالنجاح وأنه يهيب بالشعب أن يضم صفوفه للتعاون معه على تحقيق آمال برقة ومطالبها (٢).

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أصدر المستر دى كاندول رئيس الادارة البريطانية المنشور رقم ١٨٧ ويسمى منشور نقل السلطنة (٣) ، وبه يخول للسيد إدريس أن يصدر مرسوما أميريا بسن دستور برقة على أن يسرى مفعوله من التاريخ الذي يعلنه فيه رئيس الادارة (بند ٢) ويكون السيد رئيسا للحكومة وكل تعديل في الدستور يسرى مفعوله من التاريخ الذي يعلنه المعتمد البريطاني (بند ٢ أيضا) .

وينص الدستور على تشكيل مجلس وزراء يعينه الأمير وله أن يلغيه

(١) الأهرام ٤٩/٦/٥

(٢) الأهرام ٤٥/٩/٨

(٣) نظام المستعمرات الإيطالية السابقة - برقة - الجمعية المصرية للقانون الدولي الرسالة

التاسعة يونيو سنة ١٩٥٠ ص ٣ - ٦

(بند ٣) وتشمل سلطاته التشريعية والادارية التي خولها الدستور كافة الشئون الداخلية المختلفة (بند ٤) .

احتفظ المعتمد البريطاني بالشئون الخارجية والدفاع بما فيه صيانة الامن والنظام إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على الاضطلاع بها وله الاشراف وتنظيم الملاحة الجوية واستعمال الأرض والمباني والتسهيلات اللازمة لها على أن يدفع تعويض مناسب عنها بالاتفاق مع سمو الأمير ، والمسائل التي تمس القوات البريطانية وتغيير العملة ووسائل الاتصالات الخارجية والمهاجرة ومنح تأشيرات السفر وتسليم المجرمين وتعيين مستشار قضائي ومستشار مالي بالاتفاق مع الأمير وجعل اللغة الانجليزية على قدم المساواة مع اللغة العربية كلغة رسمية واعتماد أحكام الاعدام ونقل ملكية المعادن وتنظيم شئون خدمة موظفي الحكومة البرقاوية وإيقاف الدستور (بند ٥)

وألحق بالمنشور جدول يجعل للمستشار حق الاتصال المباشر بوزير العدل أو المالية ورئيس الوزراء ، والمستشار القضائي تحال عليه كافة القوانين المنوى إصدارها ولا يجوز تمريرها إلا بعد موافقته ويقترح تعيين أو فصل القضاة ويستشيره الأمير قبل التصديق على الأحكام . والمستشار المالي يحضر اجتماع مجلس الوزراء ويوافق على التشريعات المالية قبل عرضها على المجلس وإذا خالف مجلس الوزراء مقترحاته اتصل بالأمير وبالمعتمد البريطاني ، وعندئذ يجرى البحث في الموضوع بين المعتمد البريطاني ورئيس الوزراء وبعد بحث الموضوع يأخذ سمو الأمير برأى المعتمد البريطاني ، (١) .

هذه خلاصة ما اتفق عليه السيد إدريس مع الحكومة البريطانية ، ولم

يلبث أن صدر من المعتمد البريطاني المنشور ١٨٨٠ الذي يحدد سريان الدستور ابتداء من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ينص الدستور البرقاوى على أن دين الدولة الاسلام ولغتها العربية وأن الأفراد جميعا متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحرية الشخصية وحق الملكية (الباب الثانى) .

وينص على أن السلطة التنفيذية يرأسها السيد إدريس وعلى توارث الأمانة وتأليف مجلس وصاية فى غيبة الأمير أو عجزه وحق الأمير فى التصديق على أحكام الإعدام وإصدار العفو وعلى أن أملاك الحكومة البرقاوية وديعة فى يد الأمير وهى تشمل كل الموارد المعدنية الظاهرة والباطنة فى أرض برقة وأن الأمير فوق القانون (بنود ١٢ - ٢٥) . والأمير يعين مجلس الوزراء ويقبله والمجلس مسئول مسئولية جماعية أمام الأمير (بنود ٢٦ - ٢٩)

أما السلطة التشريعية فتتألف من مجلس نيابى أعضاؤه معينون وممنتخبون ويصدر بعدددهم وتوزيعهم قانون خاص ، ويشترط فى عضو المجلس أن تكون سنه فوق الثلاثين وليس من أقارب الأمير . وللبرقاوى البالغ ٢١ عاما حق الانتخاب وسلطة المجلس الثيابى استشاريه غير ملزمة ، وللأمير حق دعوة المجلس وفضه وحله (الباب الرابع . بنود ٢٥ - ٥٢) .

وتتألف السلطة القضائية من محاكم وطنية وشرعية (الباب الخامس ٥٣-٥٩) ويعرض الباب السادس للمالية والسابع للخدمة المدنية التى ينظمها قانون خاص والثامن للجيش والبوليس فينص على أن الأمير هو قائد القوات المسلحة وينص الباب التاسع على أن للأمير حق إلغاء الدستور وتعطيله وإعلان حالة الطوارئ. (١) .

وفي نفس اليوم الذي صدر فيه الدستور تألفت في برقة وزارة برياسة عمر باشا السكخيا .

واضح مما سبق أن السلطات العليا في برقة تركت للادارة البريطانية ولها حق سحب ما دونها من سلطات وحتى السلطة المحلية المحدودة من تنفيذية وتشريعية بعيدة عن الديمقراطية مركزية في يد الامير ، فالوزارة مسؤولة أمامه والهيئة النيابية استشارية فحسب والدستور نفسه يلغى بجرة قلم . وعلى هذا النحو تضمن بريطانيا لنفسها المركز الممتاز في برقة ولا تترك لأهل البلاد شيئاً . وقد حدث هذا كله وقضية البلاد معروضة على هيئة الأمم ، فكان الامور في برقة كانت تدبر بحيث تضع الامم المتحدة أمام الامر الواقع وإن كان في ذلك النخلى عن أماني أهل البلاد في الوحدة والاستقلال وكان إقرار هذا النظام في برقة ورضا السيد إدريس عنه الأساس الذي اعتمدت عليه بريطانيا في مقاومة قرار الامم المتحدة ونقطة البدء في السياسة الاستعمارية التي سارت عليها سلطات الاحتلال لإبطال قرار الامم المتحدة وتعطيل المجلس الدولي في ليبيا والعمل على تبيد وحدة البلاد واستقلالها على نحو ما نبينه في الفصل التالي .

الفصل الخامس

قرار الأمم المتحدة في عام

كان قرار هيئة الأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بداية مرحلة جديدة حاسمة في قضية ليبيا ، هي مرحلة الانتقال التي تنتهي في أول يناير سنة ١٩٥٢ باعلان استقلال ليبيا وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة .

وأبرز مائص عليه القرار في مرحلة الانتقال هذه هو ايفاد مندوب لهيئة الأمم يعاونه مجلس استشاري للعمل على مساعدة أهل ليبيا في وضع دستور وإقامة حكومة مستقلة على يد ممثلي السكان في طرابلس وبرقة وفزان ، ومن جهة أخرى يكون على الإدارات القائمة أن تعمل على نقل سلطاتها إلى الحكومة الجديدة وتعاون على إقامة وحدة ليبيا واستقلالها .

ولا يخفى أن صدور القرار وحده ما كان ليصرف الدول الاستعمارية عن التربص بوحدة ليبيا واستقلالها ، فان الإدارة العسكرية لازالت قائمة ولم يلغها القرار وقد مكنت لها سنوات الاحتلال في البلاد وهيأت لها فرصة العمل لتحقيق مصالحها ولا زالت قوات الاحتلال والقواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية قائمة في طرابلس وبرقة وفزان ولم ينص القرار على سحب القوات أو تصفية تلك القواعد بل تنقل الأنباء أن القوات الأمريكية شرعت في تعزيز قاعدتها في طرابلس والظهران وغيرهما وستنفق في ذلك ٢٣٩ مليون دولار^(١) . وقالت وكالة الأنباء المتحدة (ا . ب)

(١) الأهرام ٢٤ / ٣ / ١٩٥٠ .

والمعروف أن القاعدة الجوية الوحيدة للولايات المتحدة في أفريقيا هي هوبلس فيلد القريبة من طرابلس وهي البقعة التي وقع عليها اختيار الأمريكيين لتكون مقرا لنشاطهم الحربي في البحر . وتحفظ الولايات المتحدة في هوبلس فيلد بنحو ألفين من جنودها لحماية المنشآت العسكرية فيها بعد أن أكد خبراء أفريقيا العسكريون أن هذا الميناء الجوي هو البقعة الوحيدة التي تستطيع أن تأوي إليها الطائرات الأمريكية إذا ما تعرضت لهجوم مفاجيء من جانب روسيا السوفيتية في أوروبا فضلا عن أنها القاعدة الوحيدة القريبة من أوروبا التي تحتمل أرضها نزول القلاع الطائرة الضخمة (١) .

وقد مر بنا تصريح شنوبيل عن بقاء القواعد البريطانية وأهمها كاستيل بنيتو في طرابلس وطبرق في برقة . وقد وقفت فرنسا وبريطانيا موقفا مريبا من وحدة ليبيا فلا زالت بريطانيا تعمل على الفصل بين مناطقها وتستوحى مشروع بيفن - سفورزا ، وقد مضت تتحدى هيئة الأمم فأيدت حكومة السنوسى ولا زالت تدعم أركانها ، وقد تابعتها فرنسا في فزان فأقامت حكومة ذاتية ، بل لقد أصدر مجلس الجمهورية الفرنسية يوم ١٦ / ٣ / ١٩٥٠ قرارا يستنكر فيه قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم باقامة دولة مستقلة في ليبيا تضم برقة وطرابلس وفزان . وجاء في قرار مجلس الجمهورية أن إنشاء دولة مستقلة في ليبيا لا يلائم تطور السكان ولا يحقق آمالهم ولا يتماشى مع الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية . أما فيما يخص فزان فان قرار هيئة الأمم إنشاء دولة في ليبيا يعارض مصلحة فرنسا ويناقض رغبة السكان التي أعلنتها أغليبتهم (٢) . ولو بقى شك بعد هذا الموقف لازاله تصريح روبرت شومان قال : ان فرنسا وبريطانيا تتعاونان على الاحتفاظ بكيان كل منطقة ومنع

(١) الأهرام ١٨ / ٣ / ١٩٥٠ .

(٢) الأهرام ١٨ / ٣ / ١٩٥٠ .

الوحدة وتحاول أن تجعل لايطاليا مقعدا في إدارة الوصاية لأن هناك جالية
إيطالية كبيرة في طرابلس وللايطاليين فوق ذلك خبرة بالحالة في تلك
البلاد (١).

وقد أوصت هيئة الأمم بتأليف مجلس استشارى ، فاعترضت بريطانيا
على إنشائه ثم أقرت الجمعية العامة تكوينه من الولايات المتحدة وبريطانيا
وفرنسا وإيطاليا والباكستان ومصر وثلاثة مندوبين عن مناطق ليبيا وواحد
عن الأقليات . والمجلس على هذه الصورة يجعل الرجحان للدول الكبرى ذات
المصلحة المباشرة التي تتناقض في أكثر من موضع مع مصالح السكان وخاصة
إذا أدركنا تأثيرها في اختيار المندوبين المحليين ولم يبق من الدول التي يعتمد
عليها في الأخذ بقرار هيئة الأمم نصا وروحا سوى مصر والباكستان وهما
أقلية . وكان الأجدر أن يؤلف المجلس من الدول الصغرى التي لا مصلحة
مباشرة لها في ليبيا أو على الأقل يراعى التوازن بين الدول الكبرى حتى
لا يتعرض قرار هيئة الأمم للخطر نتيجة سيطرة كتلة واحدة من الدول
الكبرى .

ثم أن تأليف المجلس مع بقاء الإدارة المؤقتة البريطانية والفرنسية يفسح
المجال لتعارض السلطات . ومن المشكوك فيه أن تعاون الإدارة المجلس على
أداء مهمته ، بل نحن نقرأ للستر بلا كلى رئيس الإدارة البريطانية بطرابلس
قوله « إن الإدارة البريطانية في طرابلس ستقيد برأى المجلس ونصيحته
ولسكن يجب ألا يغرب عن البال أن المجلس استشارى محض ولن يكون له
رأى مباشر في شئون الإدارة البريطانية ، وإن كان سيرفع بطبيعة الحال
تقارير إلى هيئة الأمم عن شئون البلاد (٢) .

(١) الأهرام ١٨ / ٣ / ١٩٥٠ .

(٢) الأهرام ٤ / ١ / ١٩٥٠ .

وكانت صفة المجلس الاستشارية موضع انكار من مندوبي باكستان
ومصر . قال مندوب باكستان « وحدد القرار كذلك مسؤوليات الحكومات
القائمة بالادارة في اقليم ليبيا الثلاثة ، ولن تكون هناك أية قوة تستطيع
الوقوف لعرقلة قرار هيئة الأمم » (١) وقال مندوب مصر « أما تسمية المجلس
بالمجلس الاستشاري فذلك على سبيل التجوز لأن رأيه وقراراته واجبة
التنفيذ » (٢) .

ولاشك أن تفسير العضوين مستمد من قرار هيئة الأمم ، ولكن ذلك
لا يمنع من القول بأن المجلس لا يملك إزاء الادارة القائمة إلا الرجوع إلى هيئة
الأمم وطلب تدخلها . وقد أوضح ذلك مندوب باكستان بقوله « والمجلس
يتقدم بنصائحه وتوصياته للادارات القائمة في المناطق الليبية فاذا ما علم أن
هذه الادارات قد اتخذت خطوات لا تحقق قرار هيئة الأمم المتحدة وتعمل
على تعطيل وحدة ليبيا واستقلالها فالمجلس إذ ذاك يضطر — بعد الاتصال
بالادارات لمحاولة اقلعها عن ذلك العمل — أن يرفع الأمر إلى الجمعية
العامة موضحا لها الاعمال التي تقوم بها الحكومات المسؤولة عن الادارة
منافية لما قررته الجمعية العامة » (٣) .

هذه مخاوف كانت تحوط قضية ليبيا في النطاق الدولي ، وتدعو إلى فرط
الحيطه والحذر وتلزم الليبيين في نواحي البلاد بالاتحاد والعمل المجدي في سبيل
وحدة البلاد واستقلالها . وسنعرض في هذا الفصل إلى تطور الحوادث
في داخل ليبيا منذ صدور قرار الأمم المتحدة : هل أفلحت تجربة الأمم
المتحدة ونجح مجلس ليبيا الدولي ؟ هل استهدفت سلطات الاحتلال تحقيق
قرار الأمم المتحدة ؟ وأين وقف الليبيون أنفسهم بين هذه التيارات ؟

(١) الأهرام ١٤ / ٥ / ١٩٥٠ .

(٢) الأهرام ٨ / ٥ / ١٩٥٠ .

(٣) الأهرام ١٤ / ٥ / ١٩٥٠ .

(١)

عينت هيئة الأمم المتحدة مسيو ادريان بلت Adrian Pelt مندوبا لها في ليبيا . ومسيو بلت سيامي هولندي كان يشغل منصب مساعد السكرتير العام للهيئة لشئون المؤتمرات والخدمات العامة وكان من قبل مديرا لمكتب الأبناء والنشر في عصبة الأمم (١) .

وعينت مصر محمد كامل سليم بك السفير وسكرتير مجلس الوزراء المصري سابقاً وانتدبت الباكستان الكولونيل عبد الرحيم خان مندوبها السابق في الهيئة وفرنسا مسيو جورج بالاي Balay الوزير المفوض السابق في بغداد وأمريكا مستر لويس كلارك Clark سفيرها السابق في الصين وبريطانيا سير هيو ستونهيور بيرد Stonehewer Bird سفيرها السابق في بغداد ، وإيطاليا البارون كنفالونييري Confalonieri السفير ومندوبها في المكتب الأوربي لهيئة الأمم . وبقى أن يختار مندوب الهيئة بمشاورة هؤلاء الاعضاء وحكومتى الادارة الاعضاء الاربعة الباقين عن السكان والاقليات .

وقد وصل مستر پلت إلى طرابلس في ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ ، وبدأ اتصالاته مع الهيئات السياسية في طرابلس وبرقة وقران ثم جاء إلى القاهرة حيث اجتمع برجال الجامعة العربية والمهاجرين الطرابلسيين بمصر وصرح مستر پلت في القاهرة بقوله : اننى سأتمسك بقرار هيئة الأمم كدستور لأحيد عنه لا أحقق استقلال ليبيا ووحدتها ، وأن سكانها أصحاب الحق في تقرير مصيرهم واختيار نوع الحكم الذى يرتضونه واننى سأتعاون مع السلطات المحتلة لإقامة جمعية تأسيسية واحدة وإقامة حكومة ليبية مستقلة (٢) .

International who is who, 1949.

(١)

(٢) الأهرام ١١ / ١٢ / ١٩٥٠ .



مندوب الأمم المتحدة مستر بيك يجتمع بعزام باشا وكامل سليم بك في القاهرة

واتصل مستر پلت من جهة أخرى بحكومات لندن وباريس وروما
وواشنطن ودوائر هيئة الأمم بليك سكسس ثم عاد إلى طرابلس في
١٨ مارس سنة ١٩٥٠ تمهيداً لاجتماع أعضاء مجلس ليبيا الدولي في جنيف في
٤ أبريل سنة ١٩٥٠ وفي هذا الاجتماع نقرر اختيار السيد مصطفى ميزران
عن طرابلس والسيد علي الجربي عن برقة والسيد أحمد سوفو السنوسي عن
فزان والسيور ماركينو الإيطالي عن الأقليات .

واجتمع مجلس ليبيا الدولي لأول مرة في طرابلس الغرب يوم ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥٠ وعقد ٥٢ جلسة إلى سبتمبر سنة ١٩٥٠ .



مجلس ليبيا الدولي : من اليمين مسيو بالاي (فرنسا) احمد سوفو (فزان)
كامل سليم (مصر) ، علي الجربي (برقة)

وقد بدأ المجلس جلساته بوضع لائحة داخلية ، فجعلت رئاسة الجلسات
بالتناوب بين الأعضاء كل لمدة شهرين على ترتيب الحروف الهجائية وابتدى

بالسيد عبد الرحيم خان مندوب الباكستان وتلاه في أول يولية مندوب برقة ثم مندوب مصر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٠. وقرر المجلس أولا: أن تكون طرابلس مقره الدائم وكان هذا الأمر الذي يبدو طبيعياً محل اعتراض من إنجلترا وفرنسا خاصة بقصد إبعاد المجلس عن ما جريات الأحوال بالبلاد وقطع صلته بالسكان وقد أشار إلى ذلك السيد مصطفى مزران في خطبته يوم افتتاح المجلس .

ثانيا : أن تكون الجلسات علنية وقد كانت هذه النقطة أيضا محل اعتراض من المندوب الفرنسي ولا شك أن علنية الجلسات قد جعلت الناس على بينة من المناورات الاستعمارية التي كانت تدور داخله والتي ترجع إلى طبيعة تكوينه كما أشرنا من قبل .

واعتمد المجلس اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الانجليزية والفرنسية وقرر تأليف خمس لجان فرعية هي (١) لجنة اللائحة الداخلية (ب) لجنة تنظيم رحلات الأعضاء (ج) لجنة الاستعلامات (د) لجنة المساعدة الفنية لليبيا (هـ) لجنة تنظيم المسائل المالية .

أما عن الموضوعات التي ناقشها المجلس والأعمال التي قامت بها لجانه الفرعية فكان أهمها (١) :

أولا : تنظيم الأنباء التي تنشر عن المجلس على نطاق واسع يسمح للسكان وللعالم بمتابعة الخطوات التي يخطوها المجلس في تنفيذ قرار هيئة الأمم وقد اتهم مندوب الباكستان فرصة أتاحها مندوب فرنسا بتقديم اقتراح بإنشاء

لجنة فرعية لنشر الأنباء وتوزيعها مؤقتا فأضاف تعديلين بأن تقوم اللجنة بتقديم اقتراحات بشأن السبل والوسائل التي تساعد على نشر أنباء أعمال المجلس والمندوب نشر آ كاملا في ليبيا وخارجها وأن تقوم اللجنة بأعداد السبل والظروف التي تساعد على تحسين طرق النشر الموجودة والاعلان عن أعمال المجلس في ليبيا وإبداء المساعدة لسكان ليبيا على فهم استعمال حرية الرأي (١).

وتدخل مندوب مصر فأيد التعديلين وبين أن البلاد تعاني وطأة الأحكام العرفية وأن الادارة البريطانية لم توافق على منح رخص للأحزاب السياسية لإصدار جرائد وأكد حق الأحزاب في ذلك ، وقال ، أن الحالة الحالية الحاضرة يمكن تلخيصها فيما يأتي : توجد أحزاب في ليبيا بدون صحف تعبر عن وجهات نظرها والصحيفة الوحيدة في طرابلس تحت جناح الادارة البريطانية وإشرافها الكامل وهذه الحالة معرضة للانتقاد الشديد من الرأي العالمي . وأظن أن بريطانيا وهي أم الديموقراطية يمكنها أن تسمح للصحف بالصدور . وبلاد على عتبة الاستقلال بدون صحف حرة وضع لا يمكن أن يفخر به أحد ، (٢) .

ولم يستطع مندوب بريطانيا أن يدفع الهجوم فقال « يوجد تشريع خاص يسمح للحاكم العام أن يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارئ . وإصدار صلاحيات خاصة في قضية معينة ، وقال أن الادارة بسبيل إصدار قانون للصحافة وقد وصلت إلى الادارة طلبات حقا وهي تحت الدرس حتى صدور القانون . وحاول مندوب فرنسا سحب اقتراحه بحجة أن الجلسات أصبحت علنية فلا موضع له ، وأراد مندوب أمريكا تحديد عمل اللجنة الفرعية بنشر أعمال المجلس ولم يقر التعديل الباكستاني الثاني . وقد انتهى الأمر بالموافقة

(١) طرابلس الغرب ١٣ / ٥ / ١٩٥٠ .

(٢) طرابلس الغرب ١٣ / ٥ / ٥٠ .

على اقتراح فرنسا بتأليف اللجنة الفرعية مع تعديلي الباكستان وذلك بأغلبية تسعة أصوات ضد لاشئ. وامتناع واحد .

ولا شك أن اطلاق حرية التعبير وإصدار الصحف من أهم الوسائل في تنوير الرأي العام وكشف المؤامرات الاستعمارية وتوجيه الشعب الوجهة الصالحة ومقاومة الضغط الواقع على البلاد ويكفى أن نورد في ذلك ما قاله مندوب الباكستان في تصريح لمندوب الأهرام بطرابلس ، ولا يسعني إلا أن أقول أن الحالة في مدينة طرابلس أشبه أن تكون تحت ظروف حرية من أن تكون في ظروف سلمية فلا توجد هناك صحافة حرة والحكم يقوم على إصدار المراسيم والأوامر ، وتكاد جميع المباني تستخدمها قوات الجيش والضباط المدنيون، (١)

وجاء في قرار المجلس : —

(١) يطلب المندوب من دولة الادارة في طرابلس أن تسمح بإصدار الصحف في ظل القانون القائم بدلا من إرجاء ذلك حتى يعدل القانون .

(٢) يطلب المندوب من المستشار القانوني دراسة مشروع قانون الصحافة في طرابلس وكذلك التعديلات المقترحة تطبيقا للمبادئ التي درستها اللجنة الفرعية .

(٣) يطلب من السكرتارية أن تيسر على نطاق واسع نشر مطبوعات الهيئة بالاتصال بمكتب الأمم المتحدة بالقاهرة أو غيره حتى يحاط الليبيون علما بنشاط الأمم المتحدة .

(٤) يطلب من السكرتارية أن توزع البيانات على الصحف وعلى الأفراد والأحزاب كل القرارات والمناقشات الهامة للمجلس وتقارير المندوب وغيرها.

(٥) يطلب أن توزع الوثائق الخاصة بالمجلس كما أشير في الفقرة السابقة إذا رأى المجلس ذلك^(١) .

(ثانياً) معاونة ليبيا على إيجاد جهاز إداري للدولة الجديدة والاستعانة في ذلك بالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة ، وقد لخص المندوب ذلك في مذكرة قدمها للمجلس في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٠ بقوله : « واضح أنه من الضروري أعداد الموظفين لإدارة البلاد والمحافظة على الأمن العام وإيجاد مصالح للميزانية والضرائب وترقية الزراعة والرعى وتنظيم البيع واستخدام موارد الأرض والمياه والغابات وتوسيع نطاق التعليم وتحسين الخدمات الصحية العامة^(٢) .

وعمل المندوب من جانبه على الاتصال بمؤسسات الأمم المتحدة فانتدبت السكرتارية العامة عدداً من المستشارين في الشؤون الزراعية والنقل والبنوك وتنظيم الميزانية والإدارة ونظام الضرائب . كما انتدبت مسكرتير الهيئة أيضاً من يبحثون في وسائل المساعدة الفنية . وقامت هيئة اليونسكو بدراسة مشروع للتعليم والهيئة الصحية يبحث الحالة الصحية . واتصل المندوب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتستفيد ليبيا من المساعدة الفنية بعد إعلان استقلالها وقد تقدم المجلس باقتراح في ذلك للجمعية العامة .

وقرر المجلس الدولي تأليف لجننتين فرعيتين : الأولى لدراسة احتياجات ليبيا من المساعدة الفنية والثانية لبحث الوسائل لتوويل هذه الاحتياجات . وعملت هاتان اللجنتان مع خبراء الأمم المتحدة ومندوب الهيئة .

وأصدر المجلس الدولي في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ قراراً يطلب من المندوب : —

(١) ملحق رقم ٧ من تقرير مسر بلت .

(٢) ملحق رقم ٤ من تقرير مسر بلت .

١ — أن يدرس مع الأخصائيين من أعيانه ومن رجال الأمم المتحدة للمساعدة الفنية الموارد الاقتصادية والمالية المحتملة والمصروفات الفردية للحكومة الليبية المستقلة حتى يكون بين يدي الجمعية الوطنية الليبية المعلومات الضرورية لمعاونتها على تحديد شكل الحكومة الليبية المستقلة .

٢ — أن يبحث على وجه السرعة في دراساته للمعاونة الفنية في الإدارة والتقدم الاقتصادي الموضوعات الآتية : البنوك والنقد والمسائل التجارية والزراعية ، والتعليم بما فيه التعليم الفني والبعثات والصحة العامة .

٣ — أن يطلب من السكرتير العام أن يفعل ما في وسعه بناء على طلب حكومتى الإدارة تنفيذ توصيات البعثة التمهيدية للمساعدة الفنية لليبيا .

٤ — أن يطلب من السكرتير العام إبلاغ المجلس قرارات مكتب المساعدة الفنية بعد توصيات البعثة والمشاورات اللازمة مع السكرتير ودولتى الإدارة . ومن جهة أخرى قرر المجلس أن تقوم اللجنة الفرعية لاحتياجات ليبيا بالاتصال بالشخصيات الليبية لمعرفة آرائهم فى احتياجات ليبيا حتى يمكن أن تقدم للخبراء قائمة بما يراه الليبيون فى هذا الشأن (١) .

(ثالثاً) العلاقة بين مندوب الأمم المتحدة والمجلس الدولى ودولتى الإدارة وقد أوضحت المناقشة التى أثارها مندوب الباكستان حول هذه النقطة الاختلاف فى تفسير قرار الأمم المتحدة وإصرار دولتى الإدارة والمندوب على الصفة الاستشارية للمجلس ، فى حين تمسك مندوب الباكستان ومصر على ضرورة تقييد المندوب بآراء المجلس .

أفتتح مندوب الباكستان المناقشة فى الجلسة التاسعة والعشرين يوم

٢٢ يوليه سنة ١٩٥٠ فقال ان قرار الأمم المتحدة في رأيه يدعو دولتي الادارة إلى البدء في نقل السلطة تدريجيا في فترة الانتقال حتى قبل تكوين الحكومة الليبية الممثلة للشعب . وما دامت الأمم المتحدة رأت أن ليبيا أهل للاستقلال فواجب على دولتي الادارة أن تتشاور مع أهل البلاد في كل الخطوات التي تتخذ في فترة الانتقال . ولذلك فقد انتقد الادارة البريطانية في طرابلس لأنها لم تستشر الزعماء السياسيين في الخطوات التي اتخذتها أو تزعم اتخاذها . ونعسى عليها أنها لم تقم بهذه المشاورة في تأليف المجلس الاداري ولا في اختيار موظفي الادارة . وقال انه إذا كانت قد حدثت مشاورات بين الادارة والمندوب دون اطلاع المجلس كان معنى ذلك أن المندوب والادارة يفسران الفقرتين ١ ، ب من البند العاشر من قرار الأمم المتحدة على أساس أنه لا حاجة إلى إطلاع المجلس على حين أنه يرى أن المندوب ينبغي أن يستشير المجلس ويستهدى آرائه فيما يتصل بتعاونه مع الادارة . وقد أيد مندوب مصر وطرابلس والأقليات مندوب باكستان في هذه النقطة .

ورد مندوب بريطانيا بأنه يرى أن المجلس لا دخل له في الاجراءات الادارية للدول المحتلة . والمملكة المتحدة غير مسؤولة أمام المجلس . وقال مندوب فرنسا أن المجلس ليس محكمة أو لجنة تفتيش . وأن الاجراءات التي اتخذت كانت على أساس التشاور بين الادارة والمندوب دون تدخل المجلس . وقد أيد المندوب الأمريكي ما قاله زميله . وازاء ذلك لم يجد مستر بلت بدا من أن يشرح وجهة نظره فقال أن دولتي الادارة مسئولتان عن أعمالهما أيام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن الدولتين استشارتا في كل الخطوات التي اتخذت . وأن نقل السلطة لا يكون إلا بعد تأليف حكومة ليبيا وأنه وأن كان يعترف بواجبه في استشارة المجلس إلا أنه يرى أنه ليس مجرد أداة لتنفيذ توصياته .

وقد وجد تفسير المندوب معارضة من الباكستان ومصر فقال مندوب الباكستان أن الفقرة الثامنة تؤكد ضرورة مشاوره المندوب للمجلس في كل خطوة يتخذها مع الاداره وقال مندوب مصر أن من واجب المندوب بناء على الفقرة الثامنة أن يقبل ويتبع رأى المجلس في كل الأحوال وطالب أن يعرض المندوب هذا الخلاف في وجهات النظر في تقريره إلى السكرتير العام (١) على هذا النحو وضحت الرغبة في عزل المجلس الدولي عن المشاركة الفعالة في تدبير أمور ليبيا . وفسر نص الفقرة الثامنة من قرار الأمم المتحدة التي تقضى بأن يستشير المندوب أعضاء المجلس ويسترشدهم ، تفسيراً بعيداً عن روح النص ولفظه ، وانفراد المندوب بالعمل على وفق الخطط التي تضعها دولتنا الادارة .

رابعا : التطور الدستوري في ليبيا ، وهذه أخطر مسألة تعرض لها المجلس وأبعدها أثراً في مستقبل ليبيا وقد بدأ النقاش فيها على أثر مذكرة تقدم بها المندوب في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٠ (٢) يقترح فيها أسس التطور الدستوري في ليبيا كما أتفق عليها مع بريطانيا وفرنسا وأمريكا ومع السيد السنوسي والأستاذ السعداوي وأحمد بك سيف النصر على النحو التالي :

- ١ - تنتخب المجالس المحلية في برقة وطرابلس خلال سنة ١٩٥٠ .
- ٢ - تؤلف لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في موعد غايته يوليه ١٩٥٠ وتقوم بتحديد طريقة انتخاب الجمعية الوطنية وتأليفها ووضع مشروع للدستور .
- ٣ - تنتخب الجمعية الوطنية الليبية خلال خريف ١٩٥٠ .
- ٤ - تؤلف الجمعية الوطنية حكومة مؤقتة في الشهور الأولى من ١٩٥١

(١) تقرير مستر بلت من ١٧ - ١٨ والملحق رقم ١١ .

(٢) تقرير بلت الملحق الخامس .

٥ - تقرر الجمعية الوطنية الدستور وتقرر شكل الحكومة في ١٩٥١ .
٦ - يعلن استقلال ليبيا وتأليف حكومة ليبية نهائية قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ .
وقد وجدت مقترحات المندوب ترحيبا من المندوب الأمريكي على حين عارضها مندوبا مصر وباكستان فطالب مندوب مصر بتوحيد أساس التمثيل في المناطق الثلاث وجعله يتناسب مع عدد السكان . أما مندوب باكستان فعارض الانتخاب نظرا لسيطرة الادارة البريطانية في الجهاز الاداري ورأى أن يعين مندوبو طرابلس بمشاوره الاحزاب السياسية .
وإزاء اختلاف الآراء اقترح المندوب تأجيل الجلسات شهرا يزور فيه الأعضاء مناطق ليبيا الثلاث ، وقد أقر المجلس الاقتراح برغم اعتراض المندوب المصري .

وعندما استأنف المجلس اجتماعه يوم ١٢ يونيه ، كان مستر بلت قد عدل مشروعه الاول على أساس أن تنتخب المجالس البلدية ثلاثة أعضاء من ممثلي طرابلس وتعين الادارة الاثنى الباقين بالتشاور معه ، وكان لهذا التعديل خطره فهو يعتمد على المجالس البلدية الخاضعة للادارة ، فضلا عن أنه يجعل للادارة تعيين أحد الأعضاء .

ولقى هذا المشروع معارضة شديدة من مندوب طرابلس ومندوب باكستان على أساس أنه يجعل للجنة التحضيرية سيطرة وضع مشروع الدستور وهذا حق الجمعية الوطنية بنص قرار هيئة الأمم ، ثم ان تكليف اللجنة التحضيرية بوضع الدستور يعطل استقلال البلاد لأنها قد تستغرق في عملها أشهر طويلة قبل قيام الجمعية الوطنية ، هذا فضلا عن أن الطريقة المقترحة لتمثيل طرابلس لا تعبر عن أهل البلاد .

ولمقابلة اقتراح المندوب عن اللجنة التحضيرية وموافقة إيطاليا وفرنسا

وأمرىكا على الاختصاصات الموضوعه لها تقدم مندوب الباكستان بمشروع قرار عن اللجنة التحضيرية جاء فيه :

- (أ) يقترح الأمير السنوسى أسماء ممثلى برقة السبعة .
- (ب) يقوم المندوب بالتشاور مع زعماء طرابلس السياسيين لاقتراح ممثلى طرابلس وتقديم أسماء السبعة الذين يتفق عليهم إلى المجلس لاعتمادها .
- (ج) يقترح أحمد بك سيف النصر ممثلى فزان السبعة .
- (د) يجتمع ممثلو المناطق الثلاث فى طرابلس يوم أول يولية على الأكثر لوضع خطة تمسكن ممثلى برقة وطرابلس وفزان من الاجتماع على شكل جمعية وطنية (١)

وقد أقر المجلس هذا الاقتراح فى ١٤ يونيو وعارضه مندوبو انجلترا وفرنسا وأمريكا وأيده مندوب إيطاليا والأقليات فى مقابل أن يكون أحد مندوبى طرابلس السبعة من الايطاليين .

وقد اكتنف تأليف لجنة الواحد والعشرين عدة عقبات أهمها :
أولا : الخلاف حول تمثيل الأقليات ، وخاصة الطليان ، فى اللجنة .
وقد عارض فى ذلك الأمير السنوسى وأحمد بك سيف النصر ثم قبلا بعد مشاورات المندوب وعلى أن لا يترتب على اشتراك الطليان أى التزام فى المستقبل .

ثانيا : اختيار ممثلى طرابلس ، فقد اتصل المندوب بالهيئات السياسية وطلب أن تقدم كل منها قائمة فتعاونت معه فى ذلك خمسة أحزاب ورفض حزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة الاشتراك فى الأمر على أساس

(١) تقرير بلى ص ٢٣ والملحق رقم ١٥ .

رفض المساواة في الممثلين للأقاليم الثلاثة . وقد قدم المندوب قائمة بأسماء ممثلي طرابلس أعدها مع حزب المؤتمر الوطني وحزب الأحرار والحزب الوطني والجهة الوطنية المتحدة والاتحاد المصري الطرابلسي والادارة البريطانية وقد اعترض مندوبا مصر والباكستان على إيراد اسم المفتي محمد أبو الاسعاد لأن حزب المؤتمر الوطني لم يرشحه . ولكن المجلس انتهى في ١١ يولية إلى إقرار قائمة المندوب - بأغلبية ستة أصوات وامتناع أربعة بعد إضافة السيد على رجب رئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي وحذف عمدة مصراته لأنه من رجال الادارة .

وفي ٢٥ يولية سنة ١٩٥٠ دعا المندوب لجنة الواحد والعشرين إلى الاجتماع وعقدت أول اجتماعاتها في ٢٧ يوليو في مكتب المندوب بطرابلس وبعد أن أقرت اللجنة لائحتها الداخلية وهي تنص بأن تكون القرارات بأغلبية الثلثين ولا يخفى أن هذه الأغلبية تتوفر بأصوات فزان وبرقة وهي في الواقع أقلية إذا ذكرنا أن سكان برقة وفزان حوالي ٣٠٠ ألف على حين أن سكان طرابلس ٨٠٠ ألف نسمة . هذا فضلا عن أن أعضاء لجنة الواحد والعشرين معينون لم ينتخبهم الشعب انتخابا حراً . وقد انتخبت اللجنة الشيخ محمد أبو الاسعاد المفتي رئيسا ، وكان جدول الأعمال يشمل النقاط التالية : (١)

١ - عدد الجمعية الوطنية .

٢ - أيكون التمثيل في الجمعية الوطنية تبعا لنسبة السكان أم يتساوى عدد الممثلين عن المناطق الثلاثة ؟

٣ - أن تكون الجمعية الوطنية بالانتخاب أم بالتعيين ؟

٤ - كيف يعين الممثلون إذا أخذ بمبدأ التعيين ؟

٥ - متى وأين تجتمع الجمعية الوطنية ؟

وقد قرّرت اللجنة في جلسة ٧ أغسطس أن تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً على أساس المساواة في العدد بين المناطق الثلاث .

وفي نفس الجلسة نوقشت مسألة الانتخاب والتعيين ، وقد اختلفت فيها الآراء فتمسك الفزانيون بالانتخاب لأنه الوسيلة الوحيدة لمعرفة آراء الشعب وأمانيه . وأيد الطرابلسيون التعيين لصعوبة إجراء انتخابات مع عدم وجود حكومة وخشيته تدخل الإدارة . وأيد ممثلو برقة زملاءهم الطرابلسيين وعند الاقتراع نال التعيين ١٣ صوتاً والانتخاب ٤ أصوات فلم تتوفر أغلبية الثلثين وأصر الفزانيون على موقفهم في جلسات ٢٩ ، ٣٠ أغسطس ، ٧ سبتمبر ، واستدعى الأمر تدخل المندوب فانصل بالأمير السنوسي في بنغازي وبأحمد بك سيف النصر في سببه ، وكان من أهم ما ذكره أحمد بك سيف النصر أن ممثلي طرابلس قد اختير ستة منهم من المؤتمر الوطني والأحزاب المتخالفة معه وأنهم بذلك يبعد أن يمثلوا أهل طرابلس . ولما لم يستطع المندوب فض الخلاف أجلت جلسات لجنة الواحد والعشرين إلى ٩ أكتوبر .

وحين استأنفت اللجنة اجتماعها أصدرت بجملة ٢٢ أكتوبر بالإجماع

القرار التالي :

« تألفت لجنة الواحد والعشرين من سبعة أعضاء عن كل من الأقاليم الثلاثة التي تتألف منها ليبيا : برقة وطرابلس وفزان ونص قرار مجلس الأمم المتحدة لليبيا في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٠ أن تقوم لجنة الواحد والعشرين بتحديد طريقة تأليف الجمعية الوطنية التي تنص الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على أن تقوم بأعداد دستور صالح لليبيا وتعيين شكل الحكومة . وقد انعقدت اللجنة في طرابلس ودرست نظام تأليف الجمعية الوطنية الذي يسمح في الظروف

الحالية بالوصول بسرعة إلى الأهداف المرجوه وتحقيق الحل المنشود . وبعد دراسة المسألة ومناقشتها وجمع قراراتها المختلفة قررت اللجنة بالاجماع المبادئ الآتية التي تقوم عليها خطة الجمعية الوطنية تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة المذكور آنفاً :

(أ) تتكون الجمعية الوطنية من ٦٠ عضواً

(ب) يكون تمثيل الاقاليم الثلاثة في الجمعية الوطنية على قدم المساواة أى بعشرين ممثلاً الاقليم .

(ج) يكون التمثيل في الجمعية الوطنية بالاختيار وينبغي - وخاصة فيما يتصل بطرابلس - أن يكون من الأحزاب العربية الوطنية بالاقاليم المختلفة ومن المستقلين والشخصيات البارزة .

(د) يختار سمو السيد محمد إدريس السنوسي ممثلي برقة وسعادة أحمد سيف النصر ممثلي فزان أما اختيار ممثلي طرابلس فيقوم به - وفقاً لاقتراح مقدم إلى لجنة الواحد والعشرين من ممثلي طرابلس بالاجماع - سعادة الرئيس محمد أبو الاسعاد العالم بعد المشاورات والمحادثات اللازمة . وتقدم قائمة الشخصيات المختارة إلى لجنة الواحد والعشرين في موعد أقصاه ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وترفع نسخة من القرار الحالي إلى سمو الأمير وسعادة أحمد سيف النصر .

(هـ) الأقليات من غير الوطنيين لا يسمح لهم بالاشتراك أو التمثيل في الجمعية الوطنية . ومع ذلك فالرأى العام يرغب رغبة صادقة في أن يوفردستور ليبيا المستقبل جميع الحريات المدنية أو الدينية والاجتماعية لسكل الأقليات وكل الأجانب وتعتقد اللجنة أن الجمعية الوطنية ستأخذ هذا المبدأ بنظر الاعتبار

عندما تضع الدستور على طراز دساتير البلاد المتمدنة .

(و) تعقد الجمعية الوطنية أولى جلساتها في طرابلس في الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولها - إذارات ذلك - أن تعقدتها في مكان آخر (١)

« ٢ »

وقد سارت دولتنا الادارة في العام الأول من صدور قرار الأمم المتحدة على الحطة التي وضعتها قبل صدور ه، فلم يبد في تصرفاتها تغير جوهرى أو اتجاه إلى تنفيذه تنفيذاً جدياً . بل عملت فرنسا على توطيد نفوذها في فزان كما جرت بريطانيا في برقة على توطيد الحكم الذاتى الذى وضعت أسسه قبل صدور قرار الأمم المتحدة ، واتخذت في طرابلس خطوات ترمى بها إلى الحكم الذاتى أيضاً . وأيدت الدولتان على أية حال قيام النظام الفدرالى الذى يصون مصالحهما الاستعمارية في المناطق الثلاث ويفرض على البلاد سيطرة الأقلية التى تتعاون معهما .

وقد مرت بنا مراحل تأليف حكومة برقة عشية نظر القضية في هيئة الأمم، ولم تتغير خطط البريطانيين في برقة على أثر صدور قرار الأمم المتحدة بل أخذوا يستخدمون مجلس ليبيا ومندوب الأمم المتحدة في تنفيذ أغراضهم التى ترمى إلى إنشاء أنظمة مماثلة في طرابلس وفزان .

ومند وصول مندوب الأمم المتحدة إلى بنغازى في يناير سنة ١٩٥٠ أعلن الأمير السنوسى رغبته في الإسراع بنقل السلطة إليه ، ووافقت الإدارة البريطانية على ذلك ، وأفهم المندوب أن نقل السلطة لا يعنى تحلى بريطانيا عن السيادة وإنما عن السلطة المحلية ، وأن كل اتفاق بين بريطانيا والأمير محدود بآخر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو الموعد الذى صر به قرار الأمم المتحدة

(١) الملحق الثانى لتقرير مندوب الأمم المتحدة A/1456

لقيام استقلال ليبيا . وأكد الأمير أيضا للمندوب أن وحدة ليبيا لا يمكن أن تتحقق إلا في نطاق النظام الفدرالي فيكون لكل منطقة حكومتها وبرلمانها وتنشأ حكومة مركزية للاتحاد .

وفي ٥ أبريل سنة ١٩٥٠ صدر قانون انتخاب على أساس تقسيم البلاد إلى سكان المدن وقبائل البادية .

وفي ٥ يونية سنة ١٩٥٠ أجريت الانتخابات في برقة وتألفت جمعية وطنية برقاوية من خمسين عضوا يضاف إليهم عشرة يعينهم الأمير - وعقدت الجمعية أول اجتماعاتها في ١٢ يونية . ولا يعرف أن مندوب الأمم المتحدة أو مجلس ليبيا الدولي قد استشير أو ساهما في إعداد قانون الانتخاب أو إجراء الانتخابات وإنما تم ذلك بالاتفاق المباشر بين الأمير والإدارة .

وقد بقي موظفو الإدارة البريطانية - وهم يزيدون عن خمس موظفي حكومة برقة - في مناصبهم ولكن على أنهم موظفون بعقود في الحكومة الجديدة .

وقد عينت الإدارة مستشارا بريطانيا للتعليم وكانت المدارس الموجودة في نهاية عام ١٩٤٩ إحدى عشرة مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة وقامت الإدارة أيضا بدراسة الخدمات الصحية في برقة في مارس سنة ١٩٥٠ لاعداد الممرضين والقواهل والزائرات الصحيات ، كما نظمت البوليس والسجون (١) .

وإذا انتقلنا بعد هذا إلى طرابلس وجدنا الإدارة البريطانية خطة اخرى

(١) تقرير الادارة البريطانية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 4-8 pp. 4/1390.

وتعترف بريطانيا باختلاف الخطتين في تقريرها إلى الأمم المتحدة إذ تقول
« في برقة - على عكس طرابلس - أساس قوى للتطور السيامي ولكنها أقل
من حيث الموارد والعمال المهرة الأكفاء . وطرابلس أغنى أو أقل فقرا في
في الموارد والأيدي العاملة ولكنها تعاني عدم استقرار سياسي ،^(١) ولوشئنا
أن نسمى الأشياء بأسمائها لقلنا إن الإدارة لم تجد في طرابلس من الاستجابة
لخطتها ما وجدته في برقة .

في يناير سنة ١٩٥٠ وضعت الإدارة البريطانية في طرابلس خطة لإنشاء
حكومة طرابلسية ذاتية على مراحل ثلاث :

(١) إنشاء مجلس تنفيذي . (ب) تأليف جمعية تشريعية .

(ج) نقل السلطة السلطة تدريجيا إلى المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

ويتألف المجلس التنفيذي من خمسة بريطانيين منهم ثلاثة مستشارين قانونيين،
 وخمسة إلى سبعة ليبيين وإيطالي ويهودي . ويكون المجلس استشاريا في البداية
وتعد قوائم انتخابية لدعوة جمعية تشريعية وتطبيق سياسة احلال الليبيين محل
البريطانيين في الإدارة .

وتنشأ الجمعية التشريعية في خلال ستة أشهر من ثلاثة مستشارين قانونيين
بريطانيين و ٢٥ - ٤٠ نائبا طرابلسيا وعشرة أعضاء معينين وتقر الجمعية
القوانين بعد موافقة رئيس الادارة ، ولا يحق لها مناقشة مسألة القوات
البريطانية في طرابلس أو التطور الدستوري في ليبيا أو مدى سلطات الجمعية
نفسها . وعند إنشاء الجمعية يتألف المجلس من ثلاثة أعضاء قانونيين بريطانيين
ويختار رئيس الادارة باقى أعضائه من نواب الجمعية وبذلك يشبه المجلس
التنفيذي مجلس وزراء يحمل أعضاؤه مسئوليات وزارية .

والخطوة الثالثة توسيع سلطات المجلس والجمعية حتى تكون لها السلطة الكاملة في الموعد الذي حددته الجمعية العامة .

وقد اعترض المندوب على هذه الخطة بأن انشاء الحكومات الاقليمية وخاصة دون استشارة أهل البلاد يحدد حرية الجمعية الوطنية الليبية التي عليها أن تعين شكل الحكومة . ولا يقتضى تنفيذ النظام الاقليمي في برقه أن ينشأ مثله في طرابلس ، ومن جهة أخرى قرر المندوب ضرورة اشتراك الليبيين في الحكم بأسرع ما يمكن .

على أن خلاف المندوب مع الادارة لم يلبث أن سوى بعد مشاوراته مع رئيس الادارة ووزارة الخارجية البريطانية فعمد في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ اتفاق جاء فيه :

(أولاً) يسمى المجلس المقصود ، المجلس الادارى ، لا التنفيذى .

(ثانياً) يشكل المجلس على النحو المقترح على أن تكون الأغلبية للطرابلسيين وأن يختاروا من ذوى الكفاية

(ثالثاً) لاتعدى سلطات المجلس النواحي الادارية ، فلا يتدخل في مسألة التطور الدستورى في ليبيا كلها .

(رابعاً) لإنشاء الجمعية التشريعية خطوة طيبة في سبيل تمرين الطرابلسيين على مباشرة السلطة التشريعية وعند انشائها يشترك في بحثها المندوب والادارة .

(خامساً) تشجع الادارة احلال الليبيين محل البريطانيين ويطلب المندوب مساعدة الأمم المتحدة في ذلك .

ولم تقبل بريطانيا أن يكون رئيس المجلس منتخباً من بين أعضائه الطرابلسيين بل جعلت الرئاسة لرئيس الادارة فهو يختار الأعضاء ويحل المجلس ويدعوه للاجتماع ويحدد له جدول الأعمال . وقد تألف المجلس

من عشرة أعضاء معينين منهم ثمانية طرابلسيين وإيطالي ويهودي وعقد أول اجتماع له في ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ ونظر في بعض القوانين كقانون الهجرة وقانون الصحافة الجديد ومستقبل صناعة زيت الزيتون ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين ومشروع قانون الانتخاب .

أما الجمعية التشريعية فلم تخرج إلى حيز التنفيذ . وقد جاء في تقرير مستر بلت أن ذلك يرجع إلى صعوبة إجراء الانتخابات في الصيف وان اعداد قانون الانتخاب والسجلات الانتخابية ومشكلة الأقليات أمور تحتاج إلى وقت . وعند عرض قانون الانتخاب على المجلس الدولي قرر مندوب بريطانيا أن الإدارة البريطانية لا تستطيع إجراء الانتخابات قبل أن تضع الجمعية الوطنية الليبية دستور ليبيا المستقبل^(١) . وليس لهذا التصريح معنى إلا أن بريطانيا قررت ابقاء حكمها المباشر لطرابلس والعدول عن اشراك أهل البلاد على أية صورة في الحكم ، وذلك نتيجة المعارضة التي قوبل بها انشاء المجلس الادارى من أغلبية الطرابلسيين ومن المجلس الدولي لليبيا . وقد خطت بريطانيا خطوتها في طرابلس بما فيها من خروج سافر على قرار الأمم المتحدة ، واشترك معها المندوب دون المجلس الدولي . وقد عارض في ذلك مندوب باكستان فأخذ على الإدارة أنها لم تستشر الطرابلسيين وأنها تتعدى سلطاتها حين تقرر هذه التطورات الدستورية في طرابلس وأن المجلس الادارى غير شرعى ولا يرضى عنه الطرابلسيون والجمعية التشريعية تخرج عن سلطة الإدارة^(٢) .

(١) تقرير بلت P. 12 ، تقرير الإدارة البريطانية P. 8-9 .

(٢) تصريح مندوب باكستان في المجلس الدولي يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٠ — تقرير

• P. 55-62 بلت

ولم تكن الادارة الفرنسية في فزان أقل انفراداً بالعمل من الإدارة البريطانية . فقد وضعت لفزان نظاماً انتقالياً ، منذ بداية سنة ١٩٥٠ لتطبيق قرار الأمم المتحدة ، ففي ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ أصدر المقيم الفرنسي بفزان أمره إلى الرؤساء والجماعة (رؤساء العائلات) في القرى أن يجتمعوا لانتخاب ثلاثة عن كل مديرية من مديريات فزان السبعة عشرة وثلاثة عن غدامس . واجتمع المندوبون في سهبة يوم ١٢ فبراير لانتخاب رئيس المنطقة فأسفر الانتخاب عن اختيار أحمد بك سيف النصر باجماع المندوبين الثمانية والخمسين . وجاءت الخطوة الثانية بأن أصدر المقيم الفرنسي في ١٢ فبراير أمره بإقامة نظام مؤقت للمنطقة يقوم على ما يلي :

أولاً : تأليف السلطات العامة . يعلن المقيم الفرنسي أحمد بك سيف النصر رئيساً لمنطقة فزان ويعاونه :

(١) ستة مستشارين محليين يختارهم للعدل والمالية والشئون الاقتصادية والزراعية والداخلية والصحة العامة والمعارف .

(ب) جمعية استشارية مؤلفة من ممثلين منتخبين عن الجماعة ومجالس القبائل البادية وتجتمع بدعوة من رئيس المنطقة والمقيم الفرنسي .

ثانياً : في فترة الانتقال يكون لحكومة فزان التصرف في المسائل الداخلية السياسية والتنظيمية والادارية وهي القضاء والبوليس والتوظيف والتعليم والنقل والصحة والزراعة الخ .

ثالثاً : يحتفظ المقيم الفرنسي في فترة الانتقال بشئون العلاقات الخارجية والدفاع والسيطرة على الملاحة الجوية والمطارات والأمر المتصلة بالقوات الفرنسية ووسائل المواصلات البريدية والبرقية وغيرها مع الخارج ومسألة العملة وتأشيرات السفر ولا يعقد اتفاق عن استغلال الموارد المعدنية لفزان إلا بموافقة المقيم الفرنسي .

ونص النظام الانتقالي أيضا على تعيين مستشارين فرنسيين لمعاونة المستشارين الفزانين وجعل الفرنسية لغة رسمية مع العربية وعلى أن تغيير النظام يكون بالاتفاق بين رئيس المنطقة والمقيم الفرنسي (١).

(٣)

وقد كان لهذه السياسة التي فرضتها الدول الاستعمارية على المجلس الدولي وسارت عليها إدارة الاحتلال في مناطق ليبيا ، أثرها في الرأي العام الليبي فاعتنقها وروج لها دعاة آثروا المصالح الشخصية والمنافع العاجلة على وحدة الوطن واستقلاله . وكانت البلاد خارجة من الحكم الايطالي الغاشم ولا تزال صورته ماثلة في الأذهان تفت في العنود وتسكسر الشوكة ولا يزال الأمر إلى من تربوا في كنفه وعاشوا على فتات موائده ، أما المجاهدون المخلصون فقد استشهد منهم من استشهد ومات منهم من مات غريباً أو استقرت به الحال في المنفى ، وأما الشباب فقد وقع عليه أكثر العبء ولما يزل في حاجة إلى استكمال العدة والخبرة ولكنه معقد الرجاء في المستقبل القريب . وقد دفع هذا كله مندوب الباكستان إلى أن يقول : أن أصدقاء ليبيا أحنى عليها من بعض أبنائها .

كان السيد إدريس السنوسي صريحا غاية الصراحة في موقفه ، فقد أعلن نفسه أميرا لبرقة وقبل أن يكون ملكا على ليبيا مع إقامة حكومات ذاتية في المناطق الثلاث ترتبط فيما بينها على أساس فدرالي . ولا يمارى أحد في أن السيد إدريس من أكبر الشخصيات ذات النفوذ في ليبيا إن لم يكن أكبرها ، ولو أنه تزعم حركة الجهاد المشترك لوفر على البلاد كثيرا من دواعي الخلاف

(١) تقرير الادارة الفرنسية إلى الأمم المتحدة 23/24 p.

والشقاق ولسكنه تحلى غير مرة عن الطرابلسيين رغم أنهم سلخوا له بالامارة . وقد كانت حجته في الانفصال بالعمل أن برقة تخلو من الطالبان على حين يوجد منهم عدد قد يبلغ الثمانين ألفا في طرابلس ولسكن هذه الحجة لم يعد لها قيمة بعد صدور قرار الأمم المتحدة فضلا عن أن الطالبان أقلية لا يمكن أن تتحكم في مصائر البلاد .

وقد أهمل السيد ادريس قرار الأمم المتحدة ومضى في السياسة الانفصالية فأصدر قانونا للجنسية البرقاوية واتجه إلى تأليف جيش خاص ببرقة يتألف من خمسة آلاف رجل يدرّبهم الانجليز ويمدّونهم بأحدث أنواع العتاد ، وسمح للبريطانيين بأن ينشؤوا في البلاد القواعد البرية والجوية والبحرية وأن يسيطروا على مرافقها ويتصرفوا في خاصة شئونها وقد أثارت هذه الأعمال رجال المؤتمر الوطني البرقاوى على وزارة عمر باشا السكيخيا فاستعالت وحلت محلها وزارة محمد ساقزلى ولسكن السياسة المرسومة لم تتغير فخل السيد المؤتمر وأعلن عن انتخابات جديدة لمجلس نيابى برقاوى . ولسكن هذا المجلس وأكثره من ممثلى القبائل البادية وأقله من المستنيرين من سكان المدن لا يملك إلا السير على الخطّة المرسومة التى تضعها الادارة البريطانية وتستخدم نفوذ السيد لإقرارها .

على أن هذا الاتجاه الرسمى فى برقة يلقى معارضة قوية تتكثرت حول الجمعية الوطنية (جمعية عمر المختار سابقا) وتنادى بالوحدة اللبية والحرص على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ، وقد عبرت الجمعية عن هذا الاتجاه فى مذكرة تقدمت بها إلى مجلس ليبيا الدولى جاء فيها : -

ومن سبع سنوات أى فى الوقت الذى تولى فيه البريطانيون شئون الادارة فى برقة عمل الانجليز على تنفيذ خططهم الاستعمارية بتجزئة ليبيا وإضعافها اقتصاديا تمهيدا للسيطرة عليها سياسيا وعسكريا ، فى حين أخذ البريطانيون

الرسميون يذيعون تصريحات مناقضة لما يحدث في ليبيا ، وقد باتت الخطة البريطانية غير خافية حين عرض مشروع بيفن - سفورزا على هيئة الأمم ، حيث قامت الحكومة البريطانية بمناورة سياسية اعترفت فيها باستقلال برقة الذاتى دون بقية البلاد ، رغبة في ستر فشلها في المشروع السالف الذكر ، واسكن المركز العام للجمعية الوطنية لم يسكت على هذا فقدم إلى المعتمد البريطاني فى برقة مذكرة فى سبتمبر الماضى أكد فيها أن هدف البلاد هو الاستقلال التام لليبيا بحدودها الطبيعية ، وأن الأجراء الذى قامت به بريطانيا يجب أن يكون اجراء مؤقتا مادام مصير البلاد سيقدر بوساطة هيئة الأمم .

هذا ولما صدر قرار هيئة الأمم فى نوفمبر الماضى بشأن استقلال ليبيا ووحدها أظهر البريطانيون عدم رغبتهم فى تنفيذ القرار ، بل مضوا فى تدعيم الوضع الشاذ للبلاد تنفيذاً لخطةهم المرسومة ، فأنشأوا حكومة محلية صورية من البرقاويين ، وحشدوا فيها كثيرا من المستشارين والموظفين البريطانيين ، وأصدروا باسم هذه الحكومة طائفة من القوانين المرتجلة ، كقانون الجنسية وقانون تأليف المجالس البلدية والغرف التجارية بالتهيين ، كما أثقلوا كاهل الميزانية بسبب الاغداق على مؤيديهم ومواطنيهم ، ومهدوا لإنشاء جيش برقاوى . ولوحوا بعقد معاهدة بين بريطانيا وبرقة ، وبتأسيس مجلس نواب بدلا من انتظار تأليف الجمعية التأسيسية الليبية التى نص عليها قرار هيئة الأمم ، ثم قاموا باضطهاد الأحرار والاعتداء على حرية الرأى واغلاق دور الصحف ومن بينها جريدة الوطن لسان حال الجمعية ، . وختمت الجمعية مذكرتها بمطالبة مجلس هيئة الأمم بالعمل على إنهاء الوضع الشاذ فى ليبيا والحد من تصرفات الادارة البريطانية . واعتبار الحكومة البرقاوية الراهنة وسيلة لتدريب الوطنيين على ممارسة الادارة لا أداة لتدعيم فكرة

الانفصال ، ووضع العقبات في سبيل تنفيذ قرار هيئة الأمم (١) .

وقد عارضت الجمعية الوطنية لإنشاء جيش في برقة في ظل الادارة البريطانية وأرسلت مذكرتين إلى الأمير السنوسي ورئيس الادارة البريطانية . ومما ورد في مذكرة الجمعية للأمير ، أن الوضع السياسي للبلاد تقرر من قبل هيئة الأمم المتحدة بأن تكون ليبيا مستقلة ذات سيادة قبل مطلع سنة ١٩٥٢ . وبذلك أصبحت فترة الانتقال التي تعيش فيها البلاد الآن لا تحتتمل أكثر من عملية انتقال السلطات من أيدي الأجانب إلى أيدي الوطنيين وهي عملية خطيرة الشأن ، وأول ما تتطلبه هو أن تظهر البلاد في حالة من الكفاءة المعنوية بقدره رجالها على إدارة دفة حكومتها والاكتفاء المادى بوجود التوازن اللازم بين الانتاج والاستهلاك أى بين الداخل والخارج في الميزانية . . لذلك فإن تأسيس الجيش في الوقت الحاضر سبب انهيارا خطيرا في كيان البلاد الاقتصادى وهي تضحية لا مبرر لها بعد أن أقرت لنادول العالم بالاستقلال وأصبحنا في ضمانة هيئة الأمم المتحدة إلا أن هناك ما يؤكده أن تكاليف هذا الجيش ستقوم بتسديدها الحكومة البريطانية الأمر الذى ينتقل بموضوع الجيش إلى ميدان غير وطنى بل ينتقل بالوطن إلى ميدان إستعمارى لأن الغاية من وراء هذا التبرع الانجليزى واضحة في أنها ترمى إلى استمرار احتلال البلاد وعرقلة تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة وتطبيق اتفاقية مشروع بيفن - سفورزا الذى يقضى بالوصاية البريطانية على برقة تحت شعار الجيش الوطنى ومع الأسف بمشاركة كبار المستوامين الوطنيين (٢) .

ومما ورد في المذكرة المقدمة إلى رئيس الادارة البريطانية ، إننا لانحنى ارتيابنا ودهشتنا من هذه الحركة المفاجئة التي برزت فجأة في جو غامض

يجعلنا نجزم بأن وراء اقتراح حكومتكم على انفاق مالا يقل عن المليونى جنيه سنويا على الجيش البرقاوى هدفا منشودا هو بدون شك تثبيت قدم احتلال حكومتكم لهذه البلاد وعرقلة تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة،^(١)

وهكذا تحرص الجمعية الوطنية على فضح الخطط الاستعمارية والاتجاهات الرجعية فى برقة، فهى تهاجم الإدارة البريطانية ومعاونها، وقد لحقت جريدة الوطن جنابة الوضع الحالى فى برقة فى أنه أدى إلى (١) انحلال فى المجتمع القومى وانهار فى السكبان الاقتصادى (٢) قطيعة مع الأمم العربية وانفصال عن جسم الوطن. (٣) جعل برقة بحمية بريطانية تمر بنفس الأدوار التى مرت بها شرق الأردن^(٢). وتقف الجمعية أيضا بالمرصاد لسكل حركة رجعية كتلك التى دعا إليها بعض كبار الموظفين من جعل مجلس النواب بالتعيين لا بالانتخاب والاتجاه إلى تقييد حق الانتخاب باقامة عشر سنوات فى برقة قبل صدور قانون الانتخاب وبذلك يحرم كثير من المهاجرين الليبيين وأبنائهم الذين اضطروا إلى الهجرة تحت ضغط الطغيان الايطالى.

لاشك أن الجمعية الوطنية إنما تمثل الاتجاه الوطنى الصادق الحريص على حرية البلاد ووحدتها واستقلالها ورغبة الشعب الليبى فى التمسك بقرار هيئة الأمم وتنفيذه نصا وروحا فى فترة الانتقال الحالية وقرار النظام البرلمانى الدستورى فى ليبيا الموحدة على أساس ديموقراطى فى أمة حرة تسيطر على شئونها الداخلية والخارجية سيطرة بريئة من التأثير الأجنبى والاتجاهات الرجعية.

(١) الوطن ١٤ / ٣ / ١٩٥٠

(٢) الوطن ٢١ / ٣ / ١٩٥٠

وللسيد إدريس السنوسى تصريح يوضح جانباً من الاتجاهات السياسية فى طرابلس قال : « قررت هيئة الأمم أن تكون ليبيادولة مستقلة ذات سيادة ولكنها لم تحدد كيف تتكون الدولة الليبية وتركت هذه المسألة لشعب ليبيا ليقرر المصير الذى يرضاه . وقد انفقت أخيراً مع بشير بك السعداوى على إقامة حكومة فى طرابلس تشبه حكومة بركة وتركت له حرية الاتفاق مع سكان طرابلس والادارة البريطانية على إنشاء حكومة . ودعانى بشير بك إلى أن أذهب إلى طرابلس لأعلن إقامة الحكومة ووعده بالذهاب إذا سمحت حالتى الصحية بعد أن يتفق مع الطرابلسيين والادارة ، (١)

وبرغم ما فى الشرط الأول من هذا التصريح من تجاهل لقرار الأمم المتحدة الذى ينص على أن الدولة الليبية الجديدة تتكون على نحو ما يتفق عليه ممثلو السكان فى الأقاليم الثلاثة المجتمعون على هيئة جمعية وطنية ، فإن الشرط الثانى يوضح السياسة التى انتهجها السيد بشير السعداوى والمؤتمر الوطنى لطرابلس ، والتى تتلخص فى الاعتراف بالسيد السنوسى أميراً أو ماسكاً على ليبيا وقيام حكومات ذاتية فى الأقاليم الثلاثة على أسس فدرالى . وقد صرح السيد بشير السعداوى لمراسل وكالة الأنباء المتحدة الأمريكية بقوله : « أنه سيكون من الضرورى على حكومة ليبيا حين تتشكل أن تتعاون مع الدول الصديقة كما أنه لن يحكم سوى الأمير السنوسى مهما كان نوع الحكومة الليبية الجديدة فدرالية أو موحدة . » (٢)

وقد قام السيد بشير السعداوى بمعاونة مستشاره الدكتور فؤاد شكرى على بث الدعاية لهذا الاتجاه السياسى بين صفوف الشعب الطرابلسى خاصة ، وبما يلفت النظر أن الادارة البريطانية أطلقت له حرية العمل وقدمت له أنواع

المساعدات على حين يعانى حزب الكتلة الوطنية الحرة مثلاً صنوف الاضطهاد والتصفيق ، وكان أبرز مظاهر هذه الدعاية اجتماع الدورة الثالثة لل مؤتمر الوطنى الطرابلسى الذى عقد بمسجد مراد آغا فى ناحية تاجوراء يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ وقالت جريدة طرابلس الغرب التى تصدرها الادارة البريطانية أنه قد حضره ثمانية آلاف نسمة (١) .

نص القرار الأول على : التقدم برفع آيات الشكر والولاء لحضرة صاحب السمو أميرنا المعظم السيد محمد ادريس المهدي السنوسى على كلمة سموه الجليلة وعلى نصائح وإرشادات وتوجيهات سموه الجليلة الثمينة ، ونص القرار الثانى على إبلاغ مندوب هيئة الأمم ومجلسه الاستشارى رغبة الشعب الطرابلسى فى أن يجتمع المجلس الوطنى بأقصى سرعة حتى إذا تم وضع دستور البلاد تألفت الحكومة الوطنية فى دولة ليبيا المستقلة ، وثالثاً ، إبلاغ سعادة رئيس الادارة البريطانية القائمة فى طرابلس رغبة الشعب الطرابلسى العميقة فى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة . ، ورابعاً ، إبلاغ المندوب شكواى أهل فزان عرقلة الادارة الفرنسية لقرار هيئة الأمم ورجاء المندوب فى التوسط للسماح لوفد المؤتمر الوطنى بزيارة فزان . ، وسادساً ، شكر الدول أعضاء الجامعة العربية على مساعدة الشعب الليبى . وفى القرارين الثامن والتاسع مهاجمة لأمين الجامعة العربية واتهام له بأنه يخرج عن سياسة الجامعة العربية . وفى الواقع أن الجامعة العربية - على نحو ما ذكرنا - وقفت موقف التأييد لاستقلال ليبيا ووحدتها ، وكان للأمين العام فضل لا ينكره الشعب الليبى فى توجيه القضية بل ان تأليف هيئة تحرير ليبيا وبيانها الذى نقلناه يحدد الانجاز للعمل ، ولا نعرف عن الامين العام خروجاً على هذا التوجيه كما أن هيئة تحرير ليبيا قد التزمته . ولكن السيد بشير السعداوى أو السياسة التى

(١) طرابلس الغرب ٢٦/٣/١٩٥٠ .



۳۲۸. قۇمىر ئاچقۇرۇمى.

يدعو لها هي التي ينبغي أن تكون محل التساؤل . وإذا كان لنا أن نخرج من هذين القرارين بشئ . فهو أن السيد بشير السعداوى قد اتجه وجهة خاصة به ولم يعد على صلة طيبة بتوجهات أو سياسة الأمين العام التي هي سياسة الجامعة العربية . ونص القرار الحادى عشر على حل هيئة تحرير ليبيا وهي الهيئة التي اعترفت بها الجامعة العربية وأيدتها ماديا وأديبا وكان السيد السعداوى يتكلم باسمها إلى حين قريب وقد اعترفت هيئة الأمم المتحدة بتمثيلها للشعب الليبي ، كل هذا لا يكفي لإلغائه خروج السيد بشير السعداوى من الهيئة . وتضمنت القرارات الثلاثة الباقية شكر الحكومة المصرية وجامعة فؤاد الأول على إعاره الدكتور فؤاد شكرى والرغبة فى استمرار بقائه ، وأخيرا منحه لقب « مواطن ليبي » بناء على اقتراح سماحة مفتى طرابلس .

ومضى المؤتمر الوطنى فى تأييد الخطة التي وضعتها الادارة البريطانية فتقدم فى أوائل مايو سنة ١٩٥٠ بمشروع للمجلس الادارى لم تأخذ به الادارة فقاطع المؤتمر المجلس ولكنه لم يلبث أن عقد جلسة فوق العادة وأصدر القرار التالى : حيث أن المؤتمر الطرابلسى العام قد أخذ بعين الاعتبار حقيقة أن سلطة وصلاحيه المجلس الادارى كما يحددها المنشور العام الذى أصدره رئيس الادارة البريطانية لانشاء مجلس إدارى — تقصر مهمه المجلس الادارى على أن تكون استشارية فى شئون الادارة الداخلية المحضه ولا تخوله أى صلاحية سياسية أو دستورية . لذلك قرر المؤتمر الوطنى العام أنه لا يرى مانعا من أن يقبل أعضاؤه الذين دعوا للعمل كأعضاء بالمجلس الادارى هذه الدرجه على أن يكون ذلك بصفتهم الشخصية فقط لا بوصفهم ممثلين للمؤتمر الوطنى . والمؤتمر عند إجازته هذا القبول لا يعنى بحال من الأحوال أن يتحمل مسئولية ما أعطيه المجلس من سلطة وصلاحيه (١) .

على أن هذا المجلس الإداري ما افتتح جاساته - كما سبق - في ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ حتى جاء في كلبة الافتتاح التي ألقاها رئيس الإدارة ما يدل على أن المجلس وان لم ينظر بصفة مباشرة في مسألة التطور الدستوري إلا أنه سوف يستشار في كل تشريع أو قانون يعتمزم رئيس الإدارة إصداره . ورغم مخالفه هذا لبيان المؤتمر الوطني فقد استمر أعضاؤه في التعاون مع هذا المجلس .

وأيد المؤتمر الوطني الخطوات التي اتخذها المندوب بالاتفاق مع الإدارة فيما يتصل بالتطور الدستوري في ليبيا ، فكان من أعضائه أغلبية ممثلي طرابلس في لجنة الواحد والعشرين ، وبانشاء هذه اللجنة ترى الإدارة البريطانية أنه قد آن لها أن تغير رجلها في طرابلس وتتخلص من التزاماتها نحو السيد بشير السعداوي فتقدم الشيخ محمد أبو الاسعاد مفتي طرابلس وتعمل على اختياره بين مندوبي طرابلس وان لم يرشحه المؤتمر الوطني وتنجح في تنصيبه رئيسا للجنة الواحد والعشرين ثم للجنة الستين . ويكون ذلك بداية انشقاق السيد بشير السعداوي ومن سايره من أعضاء المؤتمر الوطني ، ومعارضته لاتجاه المؤتمر الفدرالي وعودته إلى الدعوة إلى وحدة ليبيا . ولعل الأستاذ السعداوي هو وحده الذي يستطيع أن يفسر موقفة الجديد ، فان تطورات الأحداث في السنوات الأخيرة لم تسكن تنبيء به .

على أن المعارضة الطرابلسية القوية البعيدة عن المطاعن هي التي تمثلها الكتلة الوطنية الحرة برياسة السيد علي بن الفقيه حسن ، وقد كان هذا الحزب محل اضطهاد مستمر من الإدارة البريطانية فهو جم مقره وقبض على رئيسه وعلى عدد من أعضائه واستولى البوليس على وثائقه ، وأبعد سكرتيره من طرابلس : وينادي الحزب باستقلال ليبيا الموحدة (طرابلس وبرقة وفزان) على أن يكون نظام الحكم جمهوريا . وقد نشر السيد علي الفقيه حسن بيانا بعد صدور قرار الأمم المتحدة جاء فيه :

١ - بقى علينا نحن الليبيين ألا نغتر بعود الدول الكبرى وما ترمى إليه من أهداف هدامة فى صرح استقلالنا الشامخ وذلك بما تبذل من أموال كثيرة لطائفة خاسرة عرفت من أول الاحتلال الاىطالى بأنها أداة إفساد وتخطيط وتهديم للشروعات الوطنية التى يسعى لتحقيقها رجال عرفوا بشدة الشكيمة وقوة المراس وصلابة الإرادة والاندفاع المستميت وراء تحقيق الأهداف الوطنية .

٢ - أن هذه الطائفة الخاسرة باعت ضمائرهما لدول أجنبية حتى تخدم مصالحها فى الأوساط الشعبية بليبيا وخارجها ، فتراها فى آناء الليل وأطراف النهار تبث الدسائس للتفريق بين زعماء البلاد ورؤسائها والحيولة دون تطبيق الميثاق القومى الذى ينص على أن شكل الحكم يجب أن يكون جمهوريا فى ليبيا وذلك بما تروجه من أباطيل وأكاذيب وقلب للحقائق وانتصار للباطل ، ووقوف فى سبيل رغبات الأمة من أن الشعب الليبى يرغب فى مبايعة زيد أو بكر أميرا على البلاد أو ملكا عليها ، وأن هذا هو الأفك الميىن .

٣ - أن ما يقوم به هؤلاء الدعاة ستماسة السياسة الأجنبية هو دعايات مغرضة تستند إلى الأباطيل والأفتيات على حقوق الأمة بما يقره جمهور العلماء والوجهاء والسراة من أهل الحل والعقد بالقطر الليبى . ان هؤلاء السادة أصحاب المسكانة الاجتماعية فى الأوساط الليبية لا يقرون الا النظام الجمهورى المرتكز على الشورى والمنصوص عليه شرعا وقانونا .

٤ - وفضلا عن ذلك فان سواد الأمة يريد أن تجرى انتخابات عامة حسب النظم الدستورية المعمول بها فى الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول الراقية ذات النظم الجمهورى .

٥ - ان الأمة تريد أن يتولى شئونها رجال أحرار لم يذنسوا بخدمات الدول الاستعمارية ومن أصحاب الكفاءات العلمية والمقدرة السياسية على

تسيير دقة الأمور للدولة الليبية الفتية . ان الأمة لانقر مطلقا أن تسند مناصب الدولة الرفيعة إلى أناس خدموا الاستعمار سابقا ولاحقا وتعاونوا مع دوله على تمزيق أوصال هذا الوطن سياسيا وحريريا .

٦ - والخلاصة أن الأمة جميعا لاتقر تلك الترشيحات الفردية لاتوكل رياسة الدولة الليبية باسم أمير أو ملك بل تريد أمتنا انتخابات حرة تسفر عن اختيار من تتوافر فيه شروط الرياسة والزعامة من جميع النواحي الشرعية والقانونية والوطنية وبذلك تستقر الأحوال وتوضع الأمور في نصابها ويعطى مالم يقصر لقيصر وما لله لله (١) .

وقد ظل الحزب على معارضته لتطور الأمور في ليبيا فرفض تقديم قائمة مرشحين في لجنة الواحد والعشرين ورفض أن يشترك أعضاؤه فيها لأنها تهمل النسبة العددية بين سكان المناطق الثلاثة وتسوى بين عدد ممثليها ، ولم يقبل الحزب أخيراً الاعتراف بلجنة الستين .

وموقف هذا الحزب يستلقت النظر بعد تخاذل المعارضة وقبول حزب الاستقلال ترشيح أعضائه في لجنة الستين ، واشتراك السيد منصور قداره سكرتير هيئة تحرير ليبيا المعارضة للبوتمر الوطني في الوزارة الاتحادية .

وأما اللجنة الطرابلسية فقد كانت منذ إنشائها عام ١٩٤٣ تعبر عن رأى جمهور المجاهدين الليبيين الذين انتقلوا إلى مصر تحت ضغط الارهاب الايطالى وقد عملت منذ البداية على تنوير الشعب الليبي بمصالحه وعلى الاتصال بالعالم العربى والهيئات الدولية لتوضيح موقف الليبيين من قضيتهم ، وأصدرت

(١) الأهرام ١٥ / ١ / ١٩٥٠ .

اللجنة في ذلك المنشورات والبيانات والمذكرات ونشطت منذ قرار هيئة الأمم في العمل لتنفيذ هذا القرار ، وكانت دائماً تنسق جهودها مع توجيهات الجامعة العربية . وقد أوضحت اللجنة مبادئها فيما يلي :

١ - اعتبار القطر الطرابلسي وحدة لا تتجزأ من حدود مصر إلى حدود تونس ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان وهي إذ تعبر بطنابلس فانما تقصد القطر كله بهذه الحدود الطبيعية .

٢ - مهاضة السياسة الاستعمارية .

٣ - العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزءاً من سياسة الجامعة العربية .

٤ - المطالبة بالاستقلال التام الناجز والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد^(١) .

وعملت اللجنة منذ البداية وفي الفترة الأخيرة خاصة على بيان جنائية الادارة البريطانية والفرنسية العسكرية في تعطيل تقدم البلاد ، وفي السعي إلى تمزيق أجزائها ، وتمسكت بحق الشعب الليبي في أن يكون المرجع الأول والأخير في تقرير نظام الحكم وشكله على أسس ديموقراطية حرة .

ويمكن أن نلخص اتجاه اللجنة الطرابلسية السياسي من المذكرة التي قدمت إلى مندوب الهيئة عند زيارته لمصر في فبراير سنة ١٩٥٠ . قالت اللجنة : لقد ابتدعت السياسة البريطانية التقسيم الحالي للأراضي الليبية فأقامت إدارتين مختلفتين في كل من برقة وطرابلس وتركزت للسلطات الفرنسية احتلال فزان وإدارتها ، كما فرقت في الوضع السياسي بين برقة وطرابلس فاعتبرت الأولى أراضي محررة ، بينما اعتبرت الثانية أراضي محتلة معادية . ثم أخذت السياسة

(١) نشرة اللجنة الطرابلسية : نشأتها ، سياستها ، مبادئها ، أعمالها . ص ١٠ .

البريطانية في تدعيم هذه الفرقة بمنحها التأييد الأدبي والمادى للسيد إدريس السنوسى وهو زعيم دينى يكثر اتباعه فى برقة والواقع أن الدافع لهذه السياسة لم يلبث أن وضح للشعب الليبى الذى تبين فيه محاولة خلق طبقة حاكمة تدين بالسلطة والوجود للقوى المحتلة بحيث تستطيع اعتمادا على تأييد السنوسيه وطاعتها أن توطد لنفسها الأمر ضد الرغبات الوطنية للشعب الليبى وضد أى قرار قد تتخذه الشعوب الحرة الممثلة فى هيئة الأمم المتحدة ، والهيئة التى تشرف الآن على توجيه هذه السياسة وتحريك هذه الدسائس هى حكومة برقة التى لا هم لها إلا ترويج السيد السنوسى أميرا على ليبيا وتوطيد الأمر للبريطانيين فيها .

وأن اللجنة الطرابلسيه لتطالب بالآتى باسم شعب ليبيا الحرة :
أولا : الاستقلال التام لليبيا كلها بحيث يعتبر أى اتفاق أو وعد ارتبط به السنوسى مع بريطانيا لاغيا لمناقضته لإرادة الشعب وقرار هيئة الأمم المتحدة .
ثانيا : الوحدة الحقيقية للبلاد بحدودها الطبيعيه وتوحيد نظام الحكم والادارة فيها .

وترى اللجنة أن يترك نظام الحكم للشعب يقرره ممثلوه المنتخبون انتخابا حرا .

وقد مضت اللجنة الطرابلسيه تحاول كشف المؤامرات التى تحاك للعبث باستقلال ليبيا ووحدتها ، وقدمت فى ذلك المذكرات إلى الجامعة العربية ومجلس ليبيا الدولى وأصدرت البيانات تعلن معارضة السياسة الانفصالية وهذه خلاصة موقفها من التطورات الأخيرة :

- ١ - المطالبة بالوحدة الاندماجية التى لا تقسيم فيها ولا فوارق .
- ٢ - المطالبة بىطلان مساواة طرابلس برقة وفزان فى عدد أعضاء الهيئة التحضيرية وفى كل هيئة تمثل الشعب .

- ٣ - المطالبة بجعل الانتخابات على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب باعتبار الشعب وحدة لا تتجزأ .
- ٤ - المطالبة بإعطاء الشعب حرية الاختيار ، يختار ما شاء من أنواع الحكم ومن شاء لرياسة الحكومة والحكم في ذلك للأكثرية .
- ٥ - عدم الاعتراف بصلاحيات النظام القائم في برقة لتحقيق الوحدة الاندماجية التي يطالب بها الطرابلسيون لأنه حكم بني على الفوارق ولم يؤخذ فيه رأى الطرابلسيين .
- ٦ - عدم الاعتراف بما بين السيد السنوسي ودول أوروبا من الالتزامات والمعاهدات لأنها التزامات ومعاهدات من طرف واحد (١) .

(٤)

وعلى هذا النحو مضى العام الأول على قرار الأمم المتحدة ، فسيطرت بريطانيا وفرنسا على تطورات الأحوال وعزلت مجلس ليبيا الدولي وعرقلت أعماله ، واحتضنت مندوب الأمم المتحدة فكان أداتها المنفذة ، وفرقت بين أهل البلاد فقربت من يتابع سياستها واضطهدت من عارضها ، ووضعت الخطة المبيته فسارت بالبلاد نحو التقسيم تحت شعار الفدرالية التي تضمن لها بقاء نفوذها واستمرار قواعدها في البر والبحر والجو وهكذا ما حلت الدور الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى كانت قضية ليبيا تلخص في كلمتين : الوحدة أم الفدرالية .

نوقشت التقارير الثلاثة المقدمة من مندوب الأمم المتحدة ودولتي الإدارة

(١) مذكرة مرفوعة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة بليبيا . يونيو سنة ١٩٥٠ ص ٩ .

في اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة فاستغرقت عشر جلسات من ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وقد وضع موقف الدول فيها في الدورة الخامسة للهيئة كما كان في دورتها السابقتين . فوقفت الدول العربية والآسيوية وكتلة الدول الشرقية في جانب ووقفت بريطانيا وفرنسا وأمريكا والدول التي تدور في فلكها في جانب آخر . وحاولت هذه الدول الأخيرة أن تحول بين مندوب مصر في مجلس ليبيا الدولي وهو في نفس الوقت رئيس المجلس في شهرى سبتمبر وأكتوبر والمفوض منه في جلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ للتحدث باسمه أمام الأمم المتحدة ، وبين أن يشترك في المناقشة خشية أن يفضح التصدع الذي أصيب به المجلس من جراء الاطماع الاستعمارية وخضوع مندوب الأمم المتحدة لسياسة الدول الاستعمارية . ولكن المناقشة انتهت بالسماح لسليم بك بحضور جلسات اللجنة .

افتتح مستر بلت المناقشة فكان مما قاله ، يحسن لتحقيق وحدة ليبيا الجمع بين فكرة الدولة الموحدة مع نظام حكومي من طراز فدرالى يأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والجغرافية والتقاليد المرعية في البلاد . ويتوقف شكل الدولة المقبلة على قرارات الجمعية الوطنية في بعض المشاكل الجوهرية . ومع ذلك فان فكرة الدولة الليبية المستقلة الموحدة الاسلامية تلقى الضار مطردى الزيادة (١) .

وقال مندوب بريطانيا (Jebb) أن المشكلة الرئيسية هي كيف تصل ليبيا وهي بلاد واسعة قاحله إلى توازن اقتصادى ، أما تقرير شكل الدولة الليبية الفتية فأمر متروك لليبيين يختارون بعين الدولة الموحدة والفدرالية . وكيف يستقل الليبيون في أول يناير سنة ١٩٥٢ مع نقص الاداريين الأكفاء .

وجود الأقليات الهامة والاختلاف بين سكان الأقاليم الثلاثة . وقال ان ما أنشئ في برقة ليس جيشا وإنما هو حرس للامير ، وأن أهل طرابلس لا يريدون إجراء انتخابات ، وإن الاداره البريطانية لا تهم بفرض الانفصالية لأن الاتجاه القدرالى يعبر عن إرادة سكان برقة وفزان و اختلف فيه الطرابلسيون . وهذا كله يدعو إلى التساؤل عن مقدرة شعب ليبيا (١) .

وقال مندوب فرنسا (De Murville) أن النظام الذى أنشئ في فزان كان بمشاوره الأهلئ و اتفاقهم . وإن فرنسا غير مسؤولة عن أعمال لجنة الواحد والعشرين واقترحاتها عن الجمعية الوطنية وإن ذلك تم على يد مندوب الأمم المتحدة . وإن إلحاق منطقتى غدامس و غات بتونس والجزائر تملية اعتبارات إدارية ، ولأن أهل البلاد من التوارق رفضوا الاشتراك فى انتخاب رئيس المنطقه (٢) .

وقال مندوب الولايات المتحدة (Gross) إن إنشاء دولة لىبه موحدة يتعارض مع قرار الأمم المتحدة فى نصه وروجه ، لأن القرار لم يتعرض لمشكل الحكومه وإنما ترك لليبيين تقريره . وقد احترم مندوب الأمم المتحدة هذا القرار وإن الولايات المتحدة التى جاهدت فى سبيل استقلالها تريد أن ترى فى ليبيا دولة مستقرة تحترم الحريات الأساسية للشعب وتبعد عن كل نفوذ أجنبى (٣) .

وافتح مندوب الاتحاد السوفيتى (Aroutiounia) حملة المعارضة فقال انه برغم الاختلافات الطفيفة فان ليبيا بلد واحد . وقد عملت فرنسا وبريطانيا على تقسيمها ، وتحويل الأجهزة الادارية إلى حكومات صورية .

A/AC 38 /SR . 11 (1)

A / AC /38 /SR 15 (2)

A/ AC 38 / SR 15 (3)

فاعترفت بريطانيا بالسيد السنوسي أميراً على برقة وانشأت جيشاً تحت قيادة البريطانيين يشبه الجيش العربي في شرق الأردن، وتابعت بريطانيا هذه السياسة في طرابلس . واعترفت فرنسا بأحمد بك سيف النصر رئيساً لمنطقة فزان . وقد رمت بريطانيا وفرنسا بهذه السياسة الاستعمارية إلى إعاقة انشاء دولة موحدة في ليبيا خوفاً من امتداد حركة الاستقلال إلى مستعمراتها المجاورة ويرى الاتحاد السوفيتي ان الحل الوحيد للمشكلة هو انشاء دولة ليبية موحدة تتمتع بسلطاتها التنفيذية والتشريعية الخاصة . وأن تأليف لجنة الواحد والعشرين على أساس المساواة بين المناطق الثلاث تقسيم صريح للبلاد . ويجب أن يكون التمثيل على أساس النسبة العددية . وأن تكون الجمعية الوطنية منتخبة . وعلى الأمم المتحدة أن تتدخل لتمنع تأثير إدارات الاحتلال أما مندوب الأمم المتحدة فيبدو أنه ترك للسلطات الادارة حرية التصرف وانتهاج سياسة انفصالية برغم اعتراض بعض أعضاء المجلس الدولي . ولا يمكن أن تشتغل ليبيا إلا إذا انسحبت القوات الأجنبية و صفيت القواعد الحربية . ان بريطانيا وفرنسا تحاولان استخدام ليبيا قاعدة حربية لتحقيق أهدافهما السياسية والحربية والاستراتيجية في حوض البحر الأبيض وافريقيا والمحافظة على امتيازاتهما البترولية ووجود القواعد الحربية وقوات الاحتلال بجوار مصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى يسمح لبريطانيا وفرنسا بالضغط على هذه البلاد وابقائها دائماً فريسة التهديد (١) .

وتكلم مندوب باكستان (السيد تفضل علي) فقال ان ادارات الاحتلال لم تتخذ أية خطوة هامة في سبيل نقل السلطة إلى حكومة مولفة على أساس سليم . بل على العكس أقامت بريطانيا حكومة ذاتية في برقة

وأقامت فرنسا مثلها في فزان فأعترف مندوب الأمم المتحدة بالأمر الواقع وفي حالة فزان ألحقت أجزاء من ليبيا بسلطات خارجة عن حدودها . ومهما تسكن الدواقع لتصرفات إدارات الاحتلال فقد كانت نتيجتها تشجيع الانجهاات الانفصالية . وإذا كانت الضرورة قد أملت المساواة في تمثيل المناطق في لجنة الواحد والعشرين فليس هناك ما يبرر المساواة في التمثيل في الجمعية الوطنية . أن الفقرة العاشرة من قرار الأمم المتحدة تمل على إدارتي الاحتلال أن تعمل على نقل السلطة بأسرع ما يمكن ومع ذلك فقد مر عام دون أن تؤلف الجمعية الوطنية ويرى وفد الباكستان أن لا بد من جهد في ذلك حتى لاتمس سمعة الأمم المتحدة (١) .

وهاجم مندوب سوريا (السيد فريد زين الدين) الإدارتين البريطانية والفرنسية لوضعهما العقبات في حرية المرور بين الأقاليم الثلاثة ، ولإلحاق أجزاء من فزان إداريا بتونس الجزائر ووجود عملات ثلاث في البلاد . وانتقد مندوب الأمم المتحدة في اعتقاده أن دولتي الإدارة لها مطلق الحرية حتى أول يناير سنة ١٩٥٢ وقال أن أعمال المجلس الدولي عطلت لأن بريطانيا وفرنسا ضيعتا عدة أشهر قبل تعيين مندوبيهما فيه . وقال أن السوابق التاريخية في الهند والباكستان واندونيسيا وسوريا نفسها تدل على أن الخطوة الأولى نحو استقلالها كانت بإنشاء حكومة مؤقتة تقوم بدعوة جمعية وطنية تصنع الدستور وتختار حكومة دائمة (٢) .

وتكلم مندوب مصر (الدكتور محمد صلاح الدين بك) فأكد أن الطريقة السلمية لتحقيق وحدة ليبيا تقوم على اعداد جمعية وطنية ليبية مؤلفة على أساس النسبة العددية للسكان . ومبدأ المساواة في التمثيل الذي أقرته لجنة

A/A. C. 38/ SR. 12

(١)

A/A. C. 38 / SR. 12

(٢)

الواحد والعشرين يتنافى مع المنطق السليم فإنه يمكن ثلث السكان أى برقة وفزان من التحكم فى مصائر الثلثين أى طرابلس. وذلك يناقض مبدأ الوحدة الذى وضعه قرار الجمعية العامة . وقال أنه من الغريب أن لجنة الواحد والعشرين أرادت الحصول على موافقة كل من المناطق الثلاث وأجلت أعمالها بغياب مندوبى فزان ، فإن ذلك معناه حق النقض لفزان . والحل الديموقراطى الوحيد هو نظام التمثيل النسبى وعلى الأمم المتحدة أن تتحرى الحلول الديموقراطية والبحث عن سواها خطأ فاحش (١) .

وقد انتهت المناقشة فى اللجنة السياسية الخاصة بأن تقدمت الوفود المختلفة بثلاثة مشروعات قرارات :

الأول : مشروع القرار السوفيتى وينص على نقطتين (١) توحيد مناطق ليبيا : برقة وطرابلس وفزان فى دولة واحدة وإنشاء سلطات تنفيذية وتشريعية خاصة بليبيا . (ب) سحب القوات الحربية الأجنبية فى مدى ثلاثة أشهر وتصفية القواعد الحربية الموجودة فى البلاد .

الثانى : مشروع قرار تقدمت به وكندا وشيلي واكوادور واليونان وينص على (١) استمرار دولتى الإدارة فى جهودها بالتعاون مع المندوب لتكوين نظم حكومية فى ليبيا تتفق مع رغبات السكان بطريقة تسهل إنشاء دولة ليبيا المستقلة ذات السيادة فى أقرب فرصة وأنصاها أول يناير سنة ١٩٥٢ (ب) دعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى تقديم المساعدة الفنية والمالية لليبيا لإنشاء نظام إدارى سليم واقتصاد مستقر . (ح) قبول ليبيا عضوا فى الأمم المتحدة بعد إنشاء دولتها المستقلة (٢) .

الثالث : مشروع قرار الدولة العربية السعودية ومصر وأندونيسيا والعراق وباكستان وسوريا ولبنان واليمن وينص على (١) دعوة السلطات ذات الشأن إلى الإسراع بتطبيق قرار الأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وخاصة لصيانة وحدة ليبيا ونقل السلطات قريبا إلى حكومة ليبية مستقلة (ب) دعوة جمعية وطنية تمثل أهالي البلاد تمثيلا صحيحا إلى الاجتماع في موعد أقصاه أول يناير سنة ١٩٥١ وتلشء الجمعية الوطنية حكومة مؤقتة مسئولة أمامها تنتقل إليها السلطات التي في أيدي دولتي الإدارة وتنشأ الحكومة المؤقتة في موعد أقصاه أول مارس سنة ١٩٥١ (١) .

وقد استطاعت الدول الصديقة لليبيا أن تعمل على ادماج المشروعين الثاني والثالث في مشروع موحد لتضمن تصديق الجمعية العامة عليه فتم لها ذلك في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وتقدمت اللجنة السياسية الخاصة إلى الجمعية العامة بمشروع القرارين السوفيتي ومشروع الكتلة العربية والآسيوية ودول المشروع الثاني السابق .



ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية ليبيا ومشروع القرارين يوم ١٧ و١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (جلسات ٣٠٥ إلى ٣٠٨) ودارت المناقشة حول نقط ثلاث : (١) تأليف الجمعية الوطنية الليبية بعد قرار لجنة الواحد والعشرين . (ب) مراحل تأسيس الحكومة الليبية الجديدة (ج) صيانة وحدة البلاد .

قال مندوب لبنان (فؤاد عمون) أن تأليف الجمعية الوطنية على النحو الذي اقترحته لجنة الواحد والعشرين من تعيين الممثلين ومساواة الأقاليم في

التمثيل لا يحقق التمثيل الصحيح لأهالي ليبيا ، وإذا وضعت مثل هذه الجمعية دستور ليبيا كان ذلك فضيحة للأمم المتحدة ، ولكن لا بأس بأن تعتبر هذه الهيئة جمعية تأسيسية تعد دستورا يقره شعب ليبيا أو نوابه المنتخبون . وقد أيد مندوبو العراق وسلفادور وسوريا وباكستان ومصر مندوب لبنان حين اقترح دعوة ممثل الأمم المتحدة ليؤكد ضرورة إقرار الدستور الليبي بطريقة ديموقراطية وأن تكون الجمعية الوطنية ممثلة تمثيلا صحيحا للشعب وإن الجمعية الحالية ليست إلا هيئة عليها اعداد النصوص فقط .

أما مندوب الولايات المتحدة فقد رجا أن تعمد الجمعية الوطنية بوصفها الخالي إلى حكومة قائمة على الأسس الديموقراطية المناسبة لليبيا . وقال مندوب الاتحاد السوفيتي أن الطريقة التي أنشئت بها لجنة الستين دليل جديد على تشجيع دولتي الادارة لتقسيم ليبيا وعرقلة وحدة البلاد واستقلالها .

وعند مناقشة مراحل تأسيس الحكومة الجديدة حاول مندوب مصر (وحيد رأفت بك) أن تنص الجمعية العامة في قرارها على انتخاب الجمعية العامة في قرارها على انتخاب الجمعية الوطنية ولكن مستر بلت قال أنه يستحيل إجراء انتخابات قبل يناير سنة ١٩٥١ فحاول مندوب سلفادور تأجيل مواعدها شهرين ولكن مندوب اليونان قال أن مشروع اللجنة السياسية الخاصة كان نتيجة اتفاق ومساومة ويخشى أن يجر تعديله إلى تخلي الأعضاء عن تأييده ، ورفض مندوب الولايات المتحدة وبريطانيا إدخال تعديل على المشروع وقال مندوب فرنسا أن القانون الدستوري يقر اقتراح لجنة الواحد والعشرين . أما المندوب السوفيتي فقال انه لا يستطيع أن يؤيد المساومة على حساب مصالح الشعوب وان الجمعية العامة لا مندوب الأمم المتحدة هي التي تقرر طبيعة الجمعية الوطنية .

وأما عن صيانة وحدة ليبيا فقد ذكر مندوب لبنان أن قرار الأمم المتحدة

يتضمن وحدة البلاد وأن قبول المندوب لمبدأ المساواة في التمثيل فيه اعتراف بمبدأ الفدرالية وقال أن مناطق ليبيا أقسام إدارية وليست دولا وليس لها أية صلة بالوضع القانوني الحقيقي للبلاد . وقال مندوب مصر أن ليبيا كانت دائما موحدة أيام الحكم العثماني والاحتلال الايطالي . وطالب المندوب السوفيتي بأن يكون قرار الأمم المتحدة واضحا صريحا في النص على وحدة ليبيا وتخليصها من سيطرة الدول الاستعمارية .

وقد اقترحت الجمعية العامة على مشروع القرار السوفيتي فرفضته ووافقت بأغلبية ٥٠ صوتا وامتناع سنة على القرار التالي :-

الجمعية العامة:

بناء على قرارها في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بأن تكون ليبيا دولة موحدة مستقلة ذات سيادة ،

وبعد الاطلاع على تقرير مندوب الأمم المتحدة في ليبيا المعد بمشاوره مجلس ليبيا ، وعلى تقريرى دولتى الادارة ، المقدمة إلى الجمعية العامة وفقا لقرارها السالف ، وعلى التصريحات التى أدلى بها مندوب الأمم المتحدة ويمثلو مجلس ليبيا .

وبعد ملاحظتها - خاصة - أن مندوب الأمم المتحدة قد عبر عن أمله القوى في الوصول إلى الهدف الذى ترمى إليه الجمعية العامة أى تكوين حكومة مستقلة ذات سيادة في ليبيا ، في الموعد المقرر مع المعاونة المطردة من دولتى الادارة مع مندوب الأمم المتحدة وتوجيه مجهودات لهذا الغرض ، وبعد الاطلاع على تصريحات مندوب الأمم المتحدة في تقريره السالف الذكر من أنه يجب تقديم المعاونة الفنية والمالية لليبيا قبل الاستقلال وبعده أيضا إذا طلبت الحكومة الليبية عوننا من هذا النوع ،

١ - تعبر عن أملها القوى في أن يقوم مندوب الأمم المتحدة بمعاونة

ومشاورة أعضاء مجلس ليبيا . باتخاذ الاجراءات اللازمة لأداء واجبه فيما يتصل بتحقيق استقلال ليبيا ووحدها وفق القرار المذكور آنفا .

٢ - تدعو السلطات ذات الشأن إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق قرار ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تطبيقا سريعا متكاملا فعليا وخاصة لتحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطات إلى حكومة ليبية مستقلة .
ومن جهه أخرى :

٣ - توصى :

(أ) بدعوة جمعية وطنية تمثل سكان ليبيا تمثيلا صحيحا إلى الانعقاد بأسرع ما يمكن وعلى أية حال قبل أول يناير سنة ١٩٥١ .
(ب) وأن تؤلف هذه الجمعية بأمرع ما يمكن حكومة مؤقتة لليبيا في موعد أقصاه أول أبريل سنة ١٩٥١ .

(ج) وأن تنقل دولتنا الادارة سلطاتها تدريجا إلى الحكومة المؤقتة بحيث تنقل جميع السلطات التي تمارسها حاليا منذ الآن إلى أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى الحكومة الشرعية في ليبيا .

(د) وإن يحدد مندوب الأمم المتحدة بمعونة ومشاورة مجلس ليبيا وبالانفاق مع دولتي الادارة طريقه نقل السلطات المذكورة في الفقرة (ج) السالفة

٤ - تدعو فوراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الخاصة والسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة إلى إمداد ليبيا بكل ما في استطاعتهم بالمعونة الفنية والمالية التي تطلبها لخلق الظروف الضرورية لتقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

٥ - توصى من جديد بأنه حين تصبح ليبيا دولة مستقلة فإنها تقبل عضواً في هيئة الأمم المتحدة وفقاً للبند الرابع من الميثاق (١) .

ختم

الموقف الآن

رسم قرار الجمعية العامة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الخطة التي ينبغي أن تنهج لا بلاغ ليبيا استقلالها في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، فنص على قيام حكومة واحدة مؤقتة ، وتأليف جمعية وطنية تمثل السكان تمثيلا صحيحا ، ونص صراحة على ضرورة صيانة وحدة البلاد .

وقد أدلى مستر بلت أمام الجمعية العامة في جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتصريح التالي الذي يحمل خطة العمل لتنفيذ قرار الجمعية العامة قال :

« لاحظت - باهتمام زائد - عند أصغائي إلى الخطباء المختلفين - اتجاهها إلى نقد إنشاء وتكوين الجمعية الوطنية التي سوف تجتمع ابتداء من ٢٥ نوفمبر أي قبل الموعد الذي يحدده مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بخمسة أسابيع ، وتتلخص هذه الانتقادات في نقطتين :

الأولى : ان الجمعية الوطنية مؤلفة من أعضاء معينين لا منتخبين .

الثانية : المساواة في تمثيل المناطق الثلاث في الجمعية الوطنية برغم الاختلافات المحسوسة في عدد سكان كل منها .

ولما كنت قد أوضحت في تقريرى إلى الجمعية العامة الذى أعدته بمشاوره مجلس ليبيا ، الأسباب والظروف التى جعلت الجمعية الوطنية بحالتها الراهنة ، والسبب فى أنها لم تجتمع حتى الآن ، فإنى أرى أنى أضيع وقت الجمعية العامة إذا دخلت فى تفاصيل الأمر من جديد ، ولسكنى أقرر أنه إذا كان أعضاء الجمعية الوطنية قد عينوا ولم ينتخبوا فإن ذلك كان على عكس ما أرى ، وأن المساواة فى التمثيل بين المناطق الثلاث قد فرضت فرضا فإن

برقه وفزان جملاً المساواة في التمثيل شرطاً لازماً لاشتراكهما في لجنة الواحد والعشرين التحضيرية وفي الجمعية الوطنية ، وما كان يمكن لهاتين الهيئتين أن تجتمعا إذا لم تقبل هذه الشروط ، وما كانت الخطوة الأولى ، الخطوة الحاسمة ، نحو وحدة ليبيا تتم . وأظن أنني أعبر بوضوح فيما يختص بي إذا قلت اني لا أميل إلى فكرة الجمعية المعينة ولا إلى المساواة في التمثيل بصورة دائمة ، بل أقرر أنه ليس من المرغوب فيه ، بل على العكس ، من الضار ، أن يكون لدسنور ليبيا المقبل هاتان الحاصتان .

وأعتقد فيما يتصل بالجمعية الوطنية التي تجتمع في ٢٥ نوفمبر أن من واجبي أن أصر صرح بأنها ما دامت تتألف من أعضاء معينين لمنتخبين فإنني أشك كل الشك في أن يكون لها السلطة الأدبية والسياسية الضرورية لوضع الدستور النهائي .

لقد كنت دائماً أنظر إلى مستقبل ليبيا على أنه مستقبل دولة ديموقراطية ولذلك فإن برلمان ليبيا المستقل يجدر به أن يكون جمعية منتخبة من مجموع سكان ليبيا . ومع ذلك يجب أن ننظر إلى الوضع كما هو ، فإن ليبيا تنقسم — لأسباب تاريخية وجغرافية — إلى مناطق ثلاث رغم اشتراكها في أمور كثيرة — هي أكثر مما يجب لإنشاء دولة موحدة — فإن لها خصائصها الذاتية كما أن لسكان كل منها آراء ومصالح خاصة يتعلقون بها وبنوون المحافظة عليها ، وهذا يصدق خاصة على برقة وفزان . وهذه المشكلة ليست جديدة فهي قائمة في بلاد أخرى وقد استطاع كثير من البلاد حلها واعتقد أنه يمكن حلها في ليبيا .

وقد أثارَت نقطة ثالثة في اللجنة السياسية الخاصة انتقادات لا أرى لها وجهاً ، وهي أن الحكومة المؤقتة لن تكون مسئولة أمام الجمعية الوطنية .

وقد قلت في اللجنة اني لا أوافق على مسؤولية الحكومة المؤقتة أمام الجمعية الوطنية لسبب بسيط عملي هو انه إذا كانت الحكومة المؤقتة مسؤولة أمام الجمعية الوطنية فإنه يستحيل عملياً في الفترة القصيرة التي أمامنا إعداد الدولة الجديدة للاستقلال . ولا يعنى ذلك ان الدستور الهائى ينص على عدم مسؤولية حكومة ليبيا أمام برلمانها بل أرى على العكس ان مبدأ المسؤولية خاصة جوهرية لسكل دولة ديموقراطية .

لهذه الأسباب في نيتي عند عودتي إلى ليبيا أن اقترح على المجلس تقديم التوصيات التالية إلى الجمعية الوطنية الليبية والشعب الليبي :

(أولاً) ينبغي اعتبار الدستور الذى تقره الجمعية الوطنية دستوراً مؤقتاً يجب إقراره نهائياً أو تعديله بواسطة برلمان منتخب عن مجموع سكان ليبيا . وحتى إذا استنفد ذلك بعض الوقت فإني اعتقد أن هذا الاحتياط لا بد منه إذا أردنا أن تقوم دولة ليبيا على أساس سياسى مستقر .

(ثانياً) رغبة في التوفيق بين الاتجاهين الموجودين في البلاد أى الاتجاه إلى الوحدة من جانب والاتجاه إلى الذاتية الاقليمية ، يحسن أن يشتمل البرلمان على مجلسين : مجلس شيوخ يتألف من عدد صغير من الممثلين المنتخبين في المناطق الثلاث على أساس المساواة ، ومجلس نواب تنتخبه البلاد جميعها وأرى أن يختص مجلس النواب بجانب اختصاصاته الأخرى ، بالنظر في الأمور المتصلة بالميزانية ،

(ثالثاً) يجب أن تكون حكومة ليبيا مسؤولة أمام مجلس النواب (١) .

على أن الأحداث تواتت سريعاً في ليبيا ، فلم يمض أسبوع على قرار

الأمم المتحدة الجديد حتى اجتمعت الجمعية التأسيسية أو لجنة الستين يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ في طرابلس برئاسة الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم مفتي طرابلس وقررت على الأثر إرسال برقية إلى السيد ادريس السنوسي أمير برقة تدعوه إلى أن يصبح ملكا على ليبيا ، وقد قبل السيد إدريس السنوسي هذه الدعوة على الفور . وفي ٢ ديسمبر أعلنت الجمعية التأسيسية :

(١) ان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة .

(ب) دستور ليبيا ديمقراطي ونظامها فدرالى .

(ج) ان السيد ادريس السنوسي ملك ليبيا .

(د) ان الجمعية التأسيسية هي وحدها صاحبة الحق في وضع دستور ليبيا وألفت لجنة لوضع الدستور اختير المفتي رئيسا دائما لها . وأعلنت الجمعية التأسيسية ان يوم ٥ ديسمبر عطلة رسمية في الأقاليم الثلاثة اختفالا بتنصيب السنوسي ملكا على ليبيا .



مفتي طرابلس يلقي خطبة افتتاح الجمعية التأسيسية

على أن السيد ادريس لم يلبث - استجابة لتوصية بريطانية - أن بعث إلى

رئيس الجمعية التأسيسية رسالة أعرب فيها عن استعداده التام لقبول دعوة الجمعية ليكون ملكا على ليبيا ، ولكنه يؤثر تأجيل المناقشة به ملصكا بصفة رسمية إلى ما بعد وصول الخطوات السياسية والادارية والدستورية إلى المرحلة التي يستطيع فيها مباشرة سلطاته الملكية .

وبرغم ذلك فقد أخذ السيد السنوسي يمارس سلطاته كملك بطريقة غير مباشرة ، فتباحث مع الجمعية التأسيسية والادارة البريطانية لإعلان حكومة محلية مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود منتصر ، وقد أعلنت هذه الحكومة في ٨ مارس سنة ١٥٩١ وتولى السيد منتصر الرئاسة ووزارات الداخلية والمعارف والعدل وتولى منصور قداره المسالية ومحمود الميث الأشغال وابراهيم بن شعبان المواصلات ومسلم النادي الزراعة ، وأعلن رئيس الحكومة أنه سينتج سياسة متفقة مع سياسة حكومتي برقه وفزان لضمان ارتباط الأقسام الثلاثة .

وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ طار رئيس الجمعية التأسيسية إلى بنغازي للتشاور مع السيد السنوسي لتأليف حكومة ليبية فدرالية ، وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ أصدرت الجمعية التأسيسية قرارا بتأليف الحكومة الاتحادية الليبية المؤقتة برئاسة السيد محمود منتصر وعضوية وزيرين طرابلسيين آخرين ووزيرين برقاويين ووزير فزاني واحد . وقد عدل القرار في ١٧ أبريل وأصبحت الحكومة الاتحادية تتألف من السيد محمود منتصر رئيسا ووزيرا للمعارف ومنصور قداره للبالية وابراهيم بن شعبان للمواصلات وعن برقه السيد علي الجربني للخارجية والعدل وعمر شنيب للدفاع وعن فزان محمد ابن عثمان للصحة العمومية .

وفي ١٣ أبريل سنة ١٩٥١ وصل أعضاء الحكومة الاتحادية ومعهم رئيس الجمعية التأسيسية إلى بنغازي وقابلوا جلالة الملك السنوسي وأعلنوا

اغتباطهم لزيارته طرابلس ، وقد تمت هذه الزيارة في ١٩ مايو سنة ١٩٥١
ونقلت وكالة الأنباء العربية خطابا وجهه السيد إدريس في طرابلس قال فيه :



السيد السنوسي في زيارة طرابلس الأخيرة وبجانبه محمود بك منتصر

« ان النظام الفدرالى تقرر بواسطة جمعية تأسيسية وطنية. تألفت طبقا
لقرار الأمم المتحدة وبموافقة المجلس الاستشارى لليبيا ، وبعد مشاورات
قام بها أدريان بلت مندوب الأمم المتحدة مع زعماء الأقطار الثلاثة . ان
النظام الفدرالى ليس بدعة كما يتصور بعض الناس وليست ليبيا هى أول أمة
تختاره . ان بعض الأقطار التى حملت على هذا النظام فعلت ذلك لأنها لم
تستوف المعلومات عن المركز الحقيقى فى ليبيا وأمانى شعبها ، وليس لدينا
أى شك فى أن أهل ليبيا خبير من يعرف أين تكمن مصلحتهم . ونرجو
أن تتولى الحكومة المؤقتة الراهنة فى ليبيا لإجراء الانتخابات العامة بأسرع
ما يمكن وفقا لنصوص الدستور لىكى يتسنى نقل السلطة فى أقرب فرصة
ممكنة من الدولتين اللتين توليان الادارة الآن إلى الحكومة الجديدة،^(١)

واضح أن هذه التطورات الأخيرة تتنافى مع قرار الأمم المتحدة وتمهيدات المندوب أمام الجمعية العامة ، وقد انفرد مستر بلك بالعمل مرة أخرى وظهر من جديد تصدع مجلس ليبيا ، فبعد عطلة دامت ثلاثة أشهر عاد المجلس إلى الاجتماع في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم أجل إجتماعه شهراً حين عارض مندوبو مصر وباكستان وطرابلس الأوضاع القائمة ، ثم عاد المجلس فأجل جلساته إلى ١٥ يوليو بعد تفاقم الخلاف .

وقد ظهر في إجتماعات المجلس أن مندوبي بريطانيا وفرنسا وأمريكا يؤيدون النظام الفدرالى ، ويعترفون بأن الجمعية التأسيسية هيئة ذات كفاية أنشئت بطريقة قانونية . وذكر المندوب البريطانى أن تجريح الجمعية بعد إنشائها مضيعة للوقت في غير ضرورة .

وكانت معارضة مندوبى مصر وباكستان وطرابلس تتلخص - كما عرضها كامل سليم بك مندوب مصر - في النقاط الآتية :

(١) إن لجنة الواحد والعشرين تعدت مهمتها التي هي إيجاد جمعية وطنية تمثل سكان برقة وطرابلس وفزان تمثيلاً صادقاً ديمقراطياً ، بأن قررت أن تكون الأغلبية فيها بالثلثين وأن يكون النصاب القانونى ١٥ عضواً رغبة في ضمان عدم اتخاذ أى قرار لا يؤيده البرقاويون والفرانيون وهم أقل من ثلث ليبيا بما لا يتفق مع قرارات الجمعية العامة . وأن لجنة الواحد والعشرين اختارت عامدة متعمدة حلول غير الديمقراطية واغتصبت لنفسها حق تنفيذها كأنها هيئة تنفيذية ، وقد ضربت صفحا عن الشروط التي تقضى بأن تقوم بوضع خطة يدرسها المجلس والمندوب للتحقق من تمثيل السكان تمثيلاً صادقاً في الجمعية الوطنية كما تقضى باتخاذ المندوب مع الدولتين المسئولتين عن الإدارة جرائم إقامة الجمعية الوطنية . ورفضت اللجنة فضلاً عن ذلك أن تكون السلطة التي تنولى تعيين الأعضاء العشرين الطرابلسيين في الجمعية الوطنية من

اختصاص مندوب الأمم المتحدة ومجلس ليبيا ، واختارت أن يقوم المفتى بهذا التعيين في حين أنه العضو الوحيد في اللجنة الذي لم يختره ولم يؤيده أى حزب بل رشحته الإدارة البريطانية وهكذا رفعت اللجنة بمنحه سلطة اختيار الطرابلسيين العشرين إلى صف سمو السنوسى ملك ليبيا المقبل وقد اختار أولئك الأعضاء بمشورة الإدارة البريطانية وبأغلبية عضوين فقط من ستة .

(ب) أن لجنة الستين التى يطلق عليها بغير حق اسم الجمعية الوطنية . هيئة غير شرعية لأنها قامت بطريق التعيين وبنسبة التساوى بين الأقاليم الثلاثة مع الاختلاف الكبير فى عدد سكان كل منها ، فهنى أقرب إلى تمثيل الحكام لا السكان ، وليست هى الجمعية التى نصّ عليها قرار الأمم المتحدة . وقد خالفت لجنة الستين قرار الأمم المتحدة وتحدت مجلس ليبيا الدولى بتقريرها إقامة حكومتين فى كل طرابلس وفزان وفرضها النظام الفدرالى الذى يرمى إلى إنشاء جهاز حكومى كامل يتألف من مجلس وزراء ومن برلمان فى كل من برقة وطرابلس وفزان ، فى حين أنها تعلم أن أغلبية السكان (ثلثى السكان على الأقل وهم سكان طرابلس) يمتنون الفدالية ويطالبون بالوحدة وإن أعضاء هذه الجمعية - وبعضهم لا يقرأ ولا يكتب وبقيتهم من ذوى الثقافة الابتدائية وجميعهم تنقصهم الخبرة بالحياة العامة ، فضلا عن طريقة اختيارهم وتعيينهم ، لا يمكن أن يوكل إليهم وضع دستور البلاد لأن ذلك لا يوكل إلا إلى جمعية نظامية يتمتع أعضاؤها بالحصانة .

(ج) أن ممثلى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبرقة وفزان يعرفون أعمال المجلس ويقبلون من شأنه ، فمندوب فرنسا يرى أن بحث المجلس لأعمال لجنة الستين تدخل فى الشؤون الداخلية لليبيا ، ومندوب بريطانيا يرى أن مهمة المجلس المراقبة ليس غير ، ومندوب أمريكا يرى ألا يعرض المجلس لشيء إلا بطلب من الجمعية الوطنية ، ومندوبا برقة وفزان يقولان أن الجمعية

الوطنية الحالية ليست في حاجته إلى أية نصيحة . يرى المندوبون ذلك في حين أن المندوب والمجلس موجودون لتنفيذ قرار الجمعية العامة ، وللعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يتحدى رأيهما ونصيحتهما إنما يتحدى بذلك الجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة . إن هؤلاء المندوبين إنما يؤيدون تقسيم البلاد ويعاونون على فرض آراء الأقلية .

(و) إن مندوب الأمم المتحدة أخل بالتزاماته الأوبية ووعوده التي قطعها على نفسه أمام الجمعية العامة وخالف قرار الأمم المتحدة بقوله أن الجمعية الوطنية الحالية حرة في قبول أو رفض النصيحة التي تصدر منه في المجلس .

وقد وجد الاتجاه إلى الفدرالية وفرارات لجنة الستين معارضة قوية بين صفوف الطرابلسين خاصة ، فقامت مظاهرات وحركات احتجاج أيام ٤ نوفمبر ، ٥ ديسمبر ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ وقدمت المذكرات إلى مندوب الأمم المتحدة ومجلس ليبيا ، واصطدم المتظاهرون بقوات البوليس .

وقد حدث ذلك كله برغم التضيق الشديد على الحريات الذي يتمثل في قانون المطبوعات ومنع الجرائم . فقانون المطبوعات وضعته إدارة الاحتلال بالتعاون مع المجلس الإداري في طرابلس وينص على أن للسكرتير العام للإدارة البريطانية الحق في إيقاف الصحف عن الصدور دون الرجوع إلى حكم القضاء . وقانون منع الجرائم أصدرته حكومة طرابلس المحلية في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ ويقضى بأخذ تعهدات بمبالغ معينة يحددها الحكم وجاء في المادة الخامسة منه أن ذلك ينطبق على أي شخص يسلك بطريقة يراها

كبير المتصرفين خطرا عن السلام والراحة العمومية بالتحريض على الازعاجات أو بإثارة العداء بين الشعب أو بين طبقات مختلفة من الناس ونص القانون على وجوب التبليغ عن محل الإقامة والحصول على تصريح بالانتقال من جهة إلى أخرى (١).

وقد عبرت بعض الاحزاب والهيئات التي لا تقر الأوضاع القائمة عن احتجاجها عليها في اجتماعات عامة أو بمذكرات تقدمت بها إلى مندوب الأمم المتحدة ومجلس ليبيا الدولي والجامعة العربية ، جاء في مذكرة للكتلة الوطنية الحرة إلى المجلس الدولي : « إن الأمور هنا تجري في غير مجراها الطبيعي الديمقراطي بما يجري من تجاهل لارادة الأمة الليبية ورغبتها وذلك بإنشاء ثلاث حكومات إقليمية صورية تهيمن عليها حكومة اتحادية ليبية موهومة . زد على ذلك قيام ما يسمى بالجمعية الوطنية التأسيسية الليبية بصورة تتنافى وروح الدساتير الحرة والأنظمة الديمقراطية . إن جميع ما جرى من أوضاع في تأسيس كيان دولتنا الليبية لا تعترف به الأمة وتستنكره وترفضه رفضا باتا ولا تقره بأي حال من الأحوال ، وترى ذلك افتئاتا وتعديا على حقوق هذه الأمة الليبية . إن الشعب الليبي بمختلف طبقاته ورجاله يلقى المسؤولية التامة عن عائق المجلس الدولي ويراه المسئول الأول عن جميع ما جرى من عبث وفساد وتمزيق في وحدتنا واستقلالنا (٢) »

وعقد المؤتمر الوطني اجتماعا ضم ممثلي الأقاليم وقرر عدم الاعتراف بشرعية الجمعية التأسيسية ورفض الاعتراف بإنشاء حكومات ثلاث منفصلة في برقة وطرابلس ووزان ، وطلب إلى أعضاء المؤتمر في تلك الحكومات والجمعية التأسيسية الانسحاب منها ، وأكّد المجتمعون التمسك بملكية السنوسى على

(١) طرابلس الغرب ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ .

(٢) لواء الحريرة ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ .

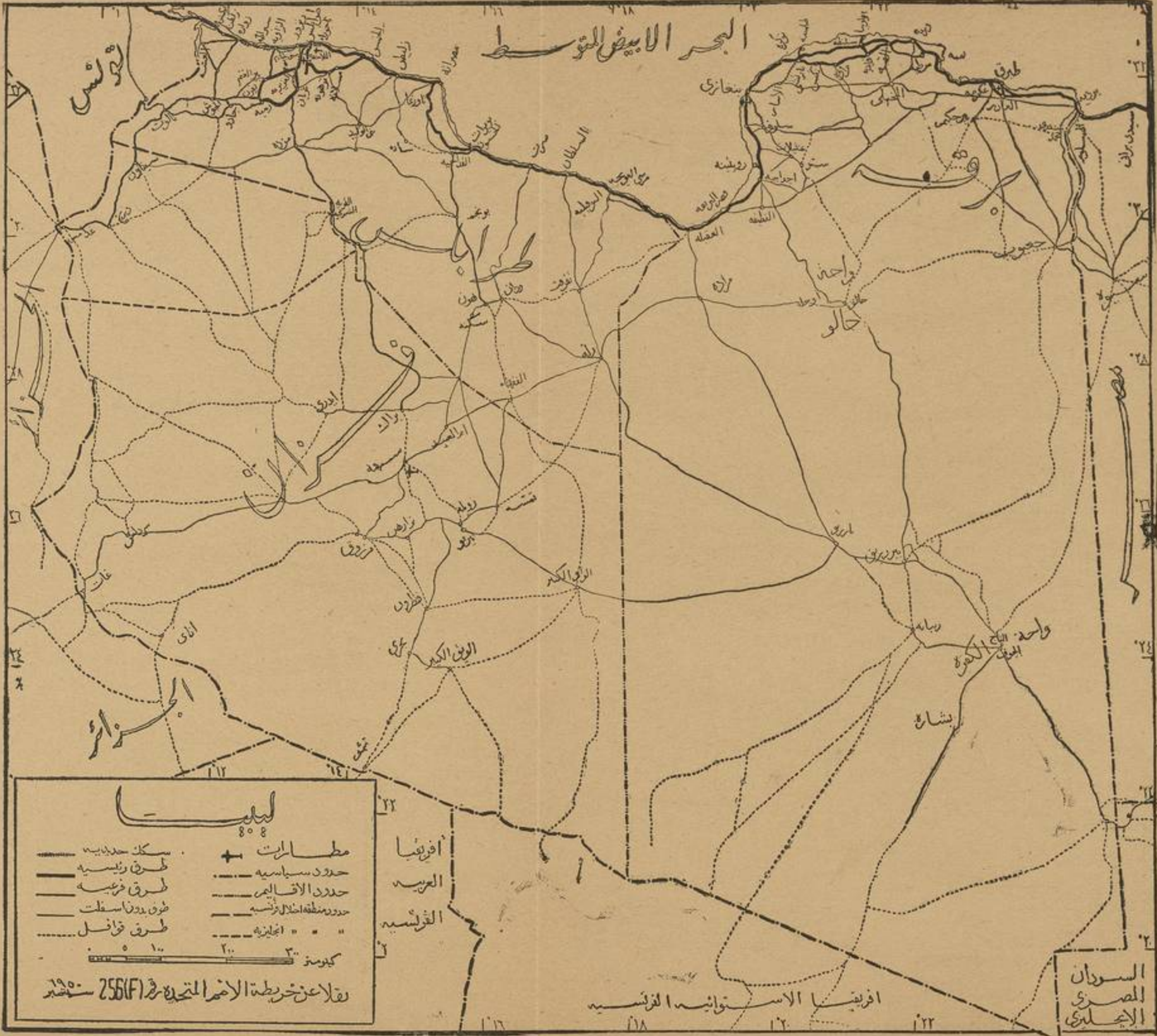
وترى اللجنة أن النظام الفدرالى الذى تنججه إليه لجنة الستين بتأثير السلطات الأجنبية ليس إلا عودة إلى تقسيم ليبيا الذى سبق أن رفضته الأمم المتحدة مؤيدة استقلال ليبيا ووحدتها وفقاً لتدبيره من رغبات السكان ، هذه الرغبات التى تجلت فى كل وقت وبخاصة فى الوقت الحاضر على الرغم من كبت الحريات وضغط الشعور .

ولذلك تعلن اللجنة أن دول الجامعة العربية لا تعترف بلجنة الستين كجمعية وطنية لليبيا . ولا بالنظام الفدرالى أساساً للدستور الليبي ، وتدعو مندوب هيئة الأمم والمجلس الاستشارى فى ليبيا إلى العدول عن هذه الخطة واحترام المبادئ الديمقراطية ، وقرارات الأمم المتحدة ، وتحمل المندوب والمجلس والسلطات الأجنبية تبعه تشويه قرارات الأمم المتحدة وتعطيلها على النحو المشار إليه .

السفير محمود السيفى

الأسكندرية فى يونيو ١٩٥١

البحر الابيض المتوسط



٨٠٨
 كيلومتر
 ٠ ١٠ ٢٠

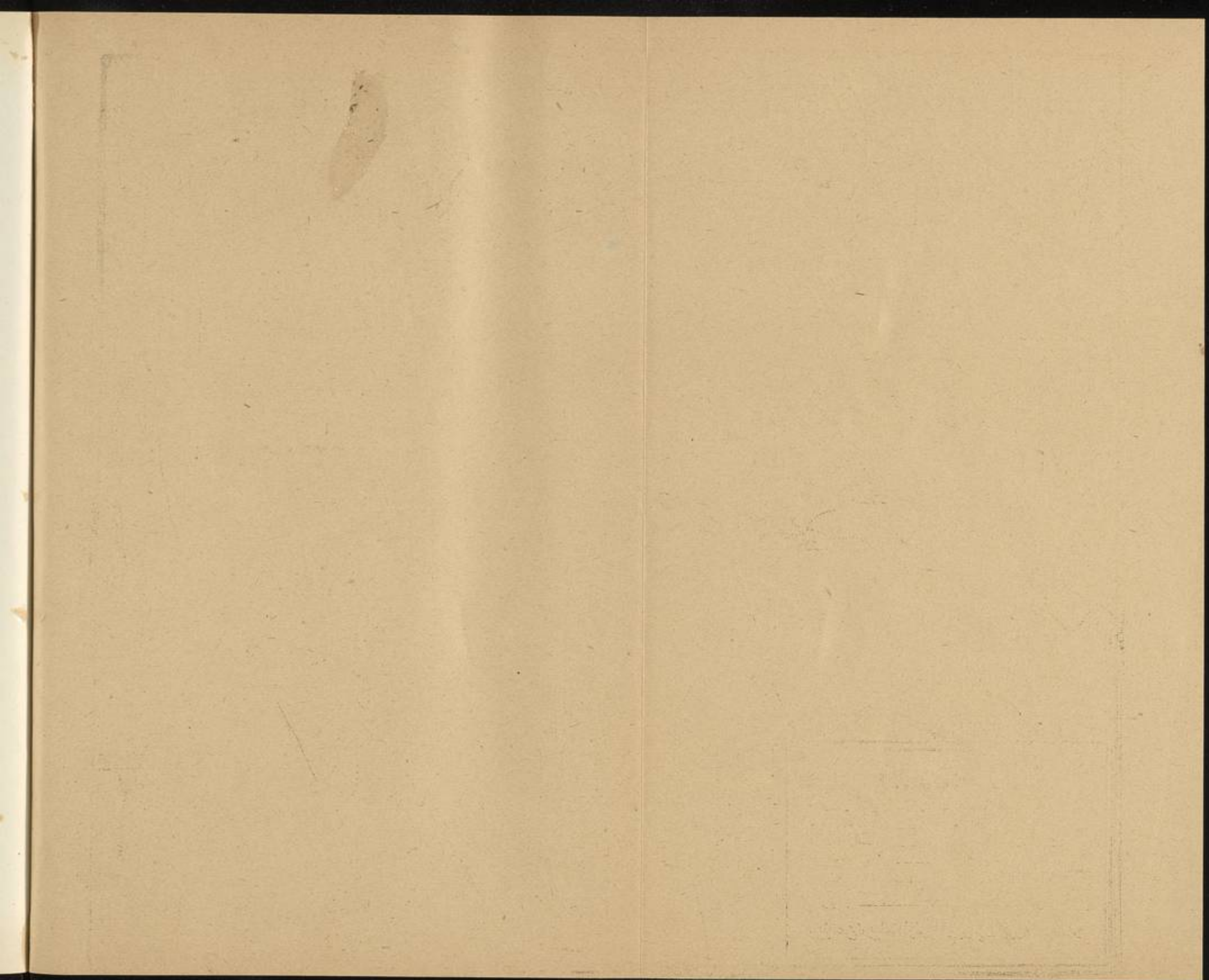
سكن حداثيه	مطارات
طرق رئيسيه	حدود سياسييه
طرق فرعيه	حدود الاقاليم
قوى روس اسطت	حدود منطقه ائتلاف روسيه
طرق ترانسيل	" " " " انجليزيه

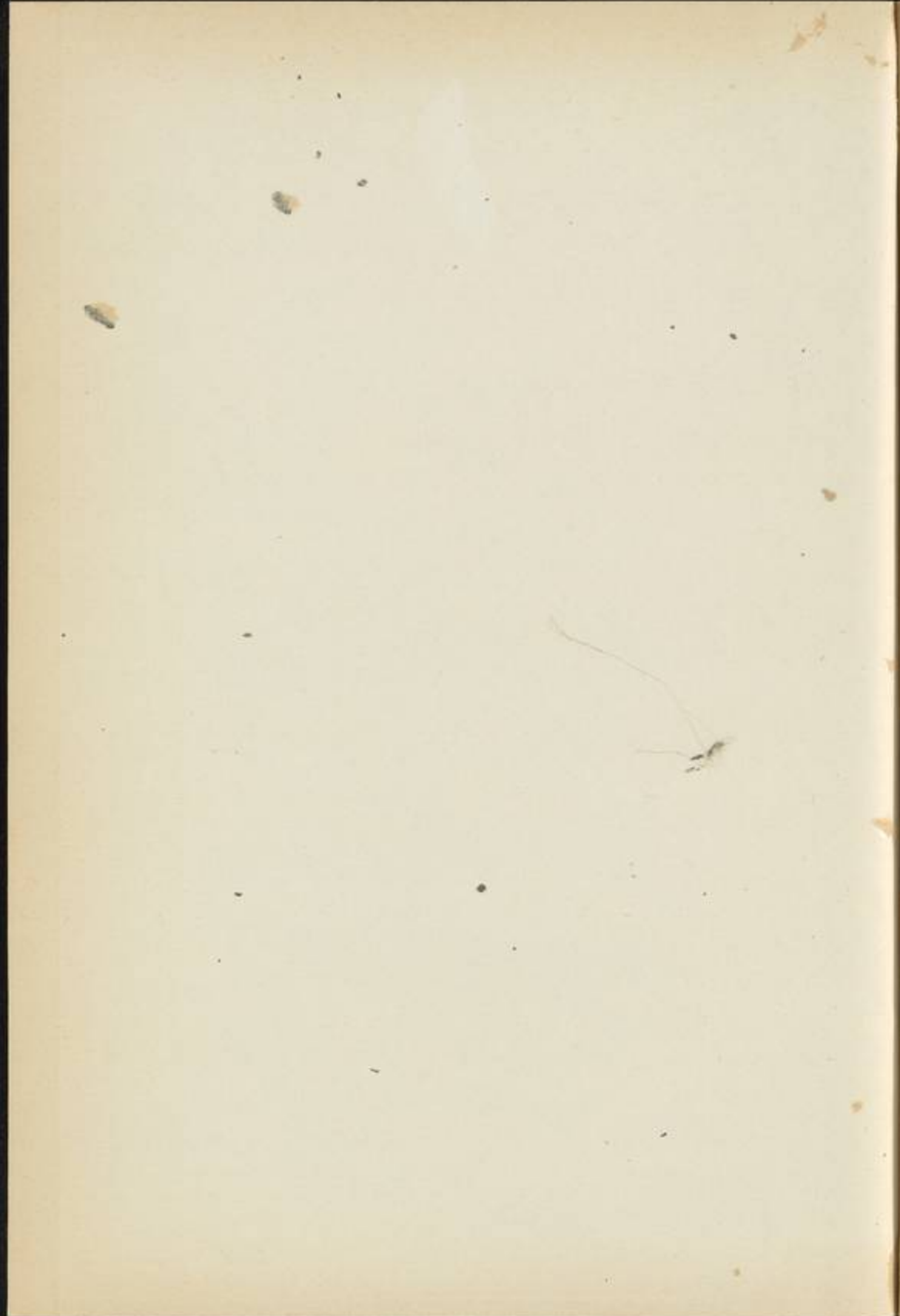
نقلا عن خريطة الامم المتحده (1956) نسخة 1956

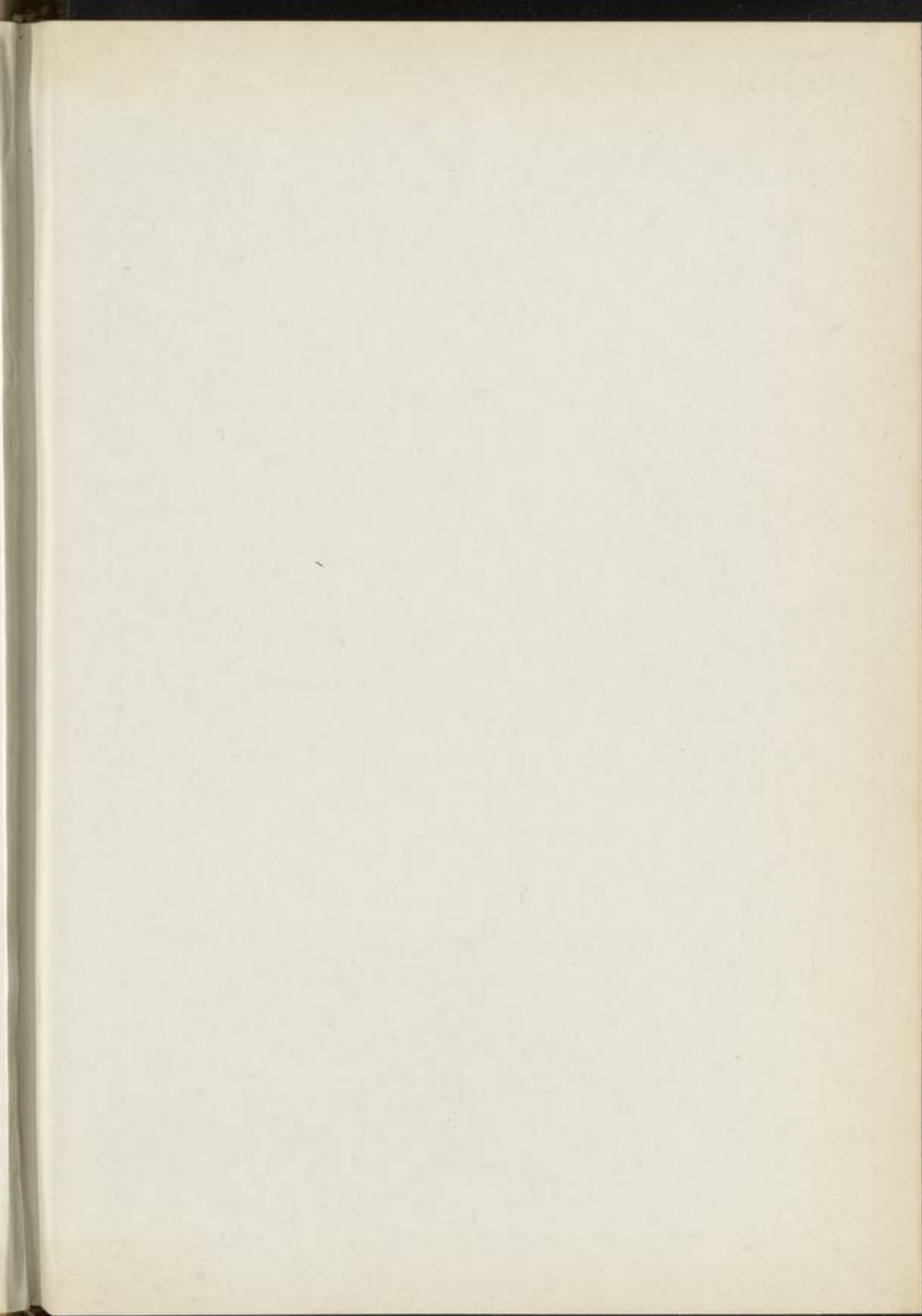
السودان
 المصري
 الانجليزى

افريقيا الاسيويه الفرنسيه

افريقيا
 العربيه
 الفرنسيه









**Elmer Holmes
Bobst Library
New York
University**

NYU - BOBST



31142 04175 5748

DT235 .S5 1951

Qa'iyat L